الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص تسويق

تحت عنوان

ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة

- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالب
زهير بوعكريف

إشراف
أ.د. علي حميدوش

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.نوفل حديد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيسا
أ.د. حميدوش علي	أستاذ	جامعة المدية	مقررا
أ.د. علوطي لمين	أستاذ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
أ.د. بومدين يوسف	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضوا ممتحنا
د. حمداني محي الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. بولحية الطيب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

بداية يسرني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور "***علي حميدوش***"الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل ما قدمه لي من نصائح مفيدة وإرشادات قيمة وآراء سديدة، حفظه الله وجزاه عنا خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أسجل صادق شكري وخالص تقديري إلى كل من كان له يد المساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

ليس في الوجود ما نصبو إليه غير رضا الله والعافية في أمور الدنيا والأخرة ورضا الوالدين

إهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي وأبنتي "مريم"

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى روح صديقي وإبن عمي "إبراهيم" رحمه الله

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ - و
الفصل الأول: مدخل عام للإقتصاديات النفطية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الثروة النفطية	03
المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية	03
المطلب الثاني: مجالات الإستثمار في الصناعة النفطية	06
المطلب الثالث: الأهمية الوظائفية للثروة النفطية في الإقتصاديات الحديثة	11
المطلب الرابع: ذروة إنتاج النفط وسيناريوهات النضوب المحتملة	15
المبحث الثاني: محددات وإتجاهات السوق العالمية للثروة النفطية	20
المطلب الأول: الأطراف المؤثرة في تحديد هيكل السوق العالمية للنفط	20
المطلب الثاني: نظام تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية	25
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط	29
المطلب الرابع: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية والأزمات السعرية	31
المبحث الثالث: تداعيات التبعية للثروة النفطية ودوافع تنمية قطاعات بديلة	35
المطلب الأول: الخصائص البنيوية للإقتصاديات النفطية	35
المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية (النفط) من المنظور الإقتصادي	40
المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد (النفط)	47
المطلب الرابع: تداعيات إنهيار أسعار النفط على إقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط	51
خلاصة الفصل الأول	58

الفصل الثاني: التنويع الإقتصادي وتحديات التنمية المستدامة بين القيود المفروضة والفرص المتاحة	
تمهيد	60
المبحث الأول: التنمية المستدامة -أرقى مراحل تطور الفكر التنموي-	61
المطلب الأول: التنمية المستدامة "جدلية المفهوم"	61
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة	63
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	67
المطلب الرابع: علاقة التداخل والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة	71
المبحث الثاني: أساسيات التنويع الإقتصادي	73
المطلب الأول: التنويع الإقتصادي مدخل مفاهيمي	73
المطلب الثاني: أهمية التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه	79
المطلب الثالث: درجة التنويع الإقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط	84
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الإقتصادي	88
المبحث الثالث: محددات نجاح التنويع الإقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة	93
المطلب الأول: الدور الجوهري للدولة في البداية	93
المطلب الثاني: إصلاح الإطار المؤسساتي بإرساء الحكم الراشد لمكافحة الفساد	95
المطلب الثالث: ضرورة الإستثمار في الموارد البشرية	105
المطلب الرابع: تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في تنويع القاعدة الإقتصادية	110
خلاصة الفصل الثاني	116
الفصل الثالث: صناعة السياحة - أسسها وأهميتها في الإقتصاديات العالمية-	
تمهيد	118
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصناعة السياحة	119
المطلب الأول: ماهية السياحة والسائح	119
المطلب الثاني: أنواع السياحة ومعايير تصنيفها	122
المطلب الثالث: أسس ومحددات العرض السياحي	124
المطلب الرابع: أسس ومحددات الطلب السياحي	127
المبحث الثاني: التخطيط لتنمية القطاع السياحي من منظور الإستدامة	132
المطلب الأول: التخطيط السياحي وشروط نجاحه	132
المطلب الثاني: مستويات التخطيط السياحي وأبعاده	134

المطلب الثالث: التنمية السياحية ومكوناتها الأساسية	137
المطلب الرابع: صناعة السياحة من منظور التنمية المستدامة	142
المبحث الثالث: محددات الإستثمار في صناعة السياحة	148
المطلب الأول: خصائص ومجالات الإستثمار في صناعة السياحية	148
المطلب الثاني: مصادر وأشكال تمويل الإستثمارات السياحية	151
المطلب الثالث: دراسة الجدوى الإقتصادية وطرق المفاضلة بين الإستثمارات السياحية	155
المطلب الرابع: دور الدولة والقطاع الخاص في تنمية صناعة السياحة	159
المبحث الرابع: الآثار التنموية للسياحة وإتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية	164
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للسياحة	164
المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للسياحة	167
المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية والبيئية للسياحة	169
المطلب الرابع: إتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية	171
خلاصة الفصل الثالث	177
الفصل الرابع: تنمية القطاع السياحي الجزائري كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية	
تمهيد	179
المبحث الأول: هيكل الإقتصاد الجزائري وتداعيات التبعية للثروة النفطية	180
المطلب الأول: مكانة الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري وتداعياتها	180
المطلب الثاني: توزيع مساهمة القطاعات الإقتصادية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	184
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية المرتبطة بالتبعية النفطية ومبررات التنويع الإقتصادي في الجزائر	188
المبحث الثاني: مؤشرات السياحة الجزائرية و آليات النهوض بها ضمن مخططات التنمية	194
المطلب الأول: المقومات والأنماط السياحية المتاحة في الجزائر	194
المطلب الثاني: مكانة السياحة ضمن مخططات التنمية في الجزائر	197
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية في الجزائر بعد سنة 2000	203
المطلب الرابع: مقارنة أهم مؤشرات السياحة في الجزائر مع كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة	207
المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر	212
المطلب الأول: التوجهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025	212
المطلب الثاني: الركائز الأساسية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025	215
المطلب الثالث: تقييم حصيلة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب أهداف المرحلة الأولى (2008- 2015)	218

المطلب الرابع: معوقات التنمية السياحية في الجزائر	220
المبحث الرابع: رهانات وإجراءات النهوض بالسياحة الجزائرية على ضوء معايير التنافسية السياحية العالمية	225
المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية السياحية	225
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات تنافسية القطاع السياحي في الجزائر	227
المطلب الثالث: الإجراءات الكفيلة بترقية القطاع السياحي في الجزائر	231
المطلب الرابع: نموذج إجرائي يجسد خريطة طريق لتطوير القطاع السياحي في الجزائر	235
خلاصة الفصل الرابع	237
الخاتمة العامة	238
قائمة المراجع	246
الملاحق	267
ملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1	تطور حجم التجارة العالمية للثروة النفطية وحصة النفط الخام منها	13
2.1	فترات الإنهيار الحاد لأسعار النفط (تحليل مقارن)	33
3.1	أرصدة المالية العامة في بلدان نفطية مختارة (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2014، 2015، 2016)	54
4.1	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول مصدرة وأخرى مستوردة للنفط	56
1.2	تطور إستثمار القطاع الخاص وتأثيره على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998)	111
2.2	أجال إنشاء مؤسسة في ماليزيا مقارنة بدول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية لسنة 2013	113
1.3	أبعاد الإستدامة السياحية ومكتسباتها	143
2.3	الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتقليدية	145
3.3	مجالات تدخل الدولة في تنمية النشاط السياحي	162
4.3	ميزان المعاملات السياحية	164
5.3	تطور الحركة السياحية العالمية حسب المناطق خلال الفترة 1950-2016، وتوقعات 2030	173
6.3	تطور الإيرادات السياحية العالمية عبر مختلف المناطق خلال الفترة 1950-2016	174
7.3	ترتيب البلدان العشرة الأولى عالميا من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية سنة 2015 و2016	175
1.4	مكانة صادرات المحروقات وإنعكاساتها على تطورات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر	181
2.4	مكانة وإنعكاسات تطور الجباية النفطية على الموازنة العامة للدولة	182
3.4	تطور مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	182
4.4	إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إحتياطيات الجزائر من العملة الصعبة	183
5.4	التطور النسبي لمساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترات مختلفة	184
6.4	التطور النسبي لمساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2015)	185
7.4	قيمة مؤشر التنويع الإقتصادي هرفندل هرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (2006-2015)	187
8.4	إتجاهات التغير في مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر وعلاقتها بإتجاهات تغير أسعار النفط	187
9.4	توزيع مخصصات الإستثمار على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967- 1969)	197
10.4	حصيلة برنامج الإستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967- 1969)	198
11.4	توزيع مخصصات الإستثمار على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)	198
12.4	عدد الأسرة المنجزة حسب نوع المنتج السياحي خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)	199
13.4	توزيع طاقات الإيواء السياحي المنجزة خلال الفترة (1974- 1977) حسب نوع المنتج السياحي	199

14.4	توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984	200
15.4	توزيع طاقات الإيواء السياحي في الجزائر حسب النوع في نهاية 1989	200
16.4	عدد الأسرة المبرمجة ونسب الإنجاز خلال مخططات التنمية (1967- 1989)	201
17.4	الإمتيازات الممنوحة للإستثمار السياحي حسب قانون 1993	202
18.4	تطور عدد الأسرة في الجزائر حسب الدرجة خلال الفترة (1990-2000)	202
19.4	مقارنة عدد الفنادق وعدد الأسرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب في سنة 1999	203
20.4	تطور الطاقة الإيوائية للحظيرة الفندقية الجزائرية للفترة (2000-2014)	204
21.4	تطور عدد السياح من و إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)	204
22.4	نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	205
23.4	تطور الإيرادات السياحية من العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	206
24.4	تطور مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	207
25.4	تطور مساهمة القطاع السياحي في إقتصاد المملكة المغربية خلال الفترة (2000-2016)	208
26.4	تطور مساهمة القطاع السياحي في إقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000- 2016)	208
27.4	تطور المساهمة المباشرة للسياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة خلال الفترة (2000-2016)	209
28.4	تطور الإيرادات السياحية في دول المقارنة خلال الفترة (2000- 2016)	210
29.4	تطور عدد السياح الوافدين إلى دول المقارنة خلال الفترة (2000- 2016)	210
30.4	المقارنة بين الجزائر والمغرب من حيث تطور طاقات الإيواء خلال الفترة (2000- 2016)	211
31.4	خطة الأعمال بالأرقام للمرحلة الأولى (2008- 2015)	214
32.4	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014	218
33.4	عدد السياح المحقق مقارنة بالمتوقع نهاية 2015	219
34.4	مقارنة الإيرادات السياحية المتوقعة مع الإيرادات المحققة في نهاية سنة 2015	219
35.4	عدد المؤسسات والمشاريع المنخرطة في مخطط الجودة السياحية نهاية 2014	220
36.4	ترتيب الدول العشرة الأوائل ضمن مؤشرات تنافسية قطاع السياحية والسفر لسنة 2017	226
37.4	ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمية لسنة 2017	227
38.4	النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية البيئة التمكينية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017	228
39.4	النتائج الفرعية لمؤشر السياسة السياحية وشروط التمكين لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017	228
40.4	النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية البنية التحتية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017	229
41.4	النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية الموارد الطبيعية والثقافية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017	230
42.4	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة والسفر ضمن النسخ الصادرة من 2007 إلى 2017	231

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	أقسام درجة الكثافة النوعية للنفط	05
2.1	توزيع الإستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الإقتصادية سنة 2015	12
3.1	منحنى هابرت" Hubbert Curve "	17
4.1	العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وتطور أسعار النفط	31
5.1	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية حسب النفوط المرجعية الرئيسية خلال الفترة 2004-2015	34
6.1	تمثيل لتفسير النموذج الأساسي لـ Corden	44
7.1	الخسائر الناجمة عن إنهيار أسعار النفط في بلدان نفطية مختارة (% من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2015	53
8.1	تقدير وتوقعات رصيد الحساب الجاري للفترة 2012-2019 (% من الناتج المحلي الإجمالي)	53
9.1	تقدير وتوقعات رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي) للفترة (2013-2021)	55
10.1	أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في رصيد الميزانية العامة في بلدان نفطية مختارة (الوحدة بالدولار)	55
1.2	أهداف التنمية المستدامة	65
2.2	أبعاد التنمية الشاملة المستدامة	71
3.2	علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة	72
4.2	تطورات الإنتاج وتقديرات نفاذ الإحتياطيات النفطية والغازية للبلدان العربية المصدرة للنفط	86
5.2	الناتج المحلي الإجمالي النفطي وحصة التوظيف في الصناعات الإستخراجية في البلدان العربية المصدرة للنفط سنة 2014	87
6.2	مؤشرات التنويع الإقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط مقارنة بدول نامية أخرى	88
7.2	أهم إجراءات التنويع الإقتصادي في التجربة الماليزية	90
8.2	هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك (متوسط الحصة 2010-2012)	92
9.2	تأثير الفساد على نجاح التنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية	98
10.2	الأطراف الفاعلة والمكونة للحكم الراشد	101
11.2	إطار حوكمة المشروعات الإستثمارية العامة في النرويج	104
12.2	مدى الإنحراف بين تكلفة المشروع النهائية وميزانية المشروع في النرويج خلال الفترة 2000-2012. (40 مشروعا في المجمل)	105
13.2	مسار تطور دور القطاع الخاص في التنمية	111

1.3	عناصر ومرتكزات التنمية السياحية	138
2.3	المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة	143
3.3	مكونات دراسة الجدوى الأولية للمشروع السياحي	157
4.3	عناصر دراسة الجدوى التسويقية للمشروع السياحي	158
5.3	الآثار المضاعفة لقطاع السياحة على جميع جوانب الإقتصاد الوطني	168
6.3	البلدان الخمسة الأولى في الإنفاق السياحي سنة 2016	176
1.4	تطور العلاقة بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	180
2.4	متوسط نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2015)	186
3.4	إتجاهات تطور مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر وعلاقتها بإتجاهات تغير أسعار النفط	188
4.4	تطور إنتاج وإستهلاك النفط في الجزائر وحجم صافي التصدير خلال الفترة 2000- 2016	191
5.4	نسبة مساهمة السياحة الداخلية مقابل السياحة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016	205
6.4	مؤشرات تنافسية السياحة والسفر المعتمدة سنة 2017	225
7.4	مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم وتنمية السياحة	234
8.4	مخطط توضيحي مقترح لأولويات تطوير القطاع السياحي في الجزائر	236

المقدمة العامة

تمهيد

تشغل مسألةالتنمية حيز اكبير ا من إهتمام مختلف الدو ل والحكومات، لكونها عملية تهدف في أساسها إلى تحسين ظروف حياة الشعوب في مختلف الميادين، ولذلكتشكل الهدف الأساسي الذي تسعى كل الدول لتحقيقه، ولأن نهج التنمية المتبع هو من يحدد معا لم النجاح وأسباب الفشل، فإن التنمية المرتكزة على الثروة النفطية الناضبة والخاضعة لمتغيرات خارجية تتسبب في عدم إستقرار أسعارها التي تتعرض لتقلبات دورية حادة، قد أثبتت التجارب أن الإعتماد عليها بشكل شبه كلي قد خلق آثارا سلبية على الإقتصاديات النفطية وبرامج التنمية فيها، ما أضعف من قوتها الإقتصادية وفشلها في تحقيق التنمية المنشودة.

وعليه فإن هذه الدول الأحادية التمويل التي تعاني من تبعية التركيز السلعي لصادراتها ومصادر دخلها، تستدعي مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات شاملة للتنويع الإقتصادي كحتمية وأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة إقتصادية ومؤسساتية شاملة، كضرورة لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة المتاحة في تلك الإقتصاديات، عن طريق سياسات إقتصادية جديدة للتنويع الإقتصادي الرأسي (في القطاع النفطي) والأفقي (في القطاعات الأخرى)، الذي ينمي الروابط الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات، بما يساهم في التخلص التدريجي من ظاهرة التدويل السلبي المكثف لمرتكزات الإقتصاد بالإعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة، وبناء نسيج إقتصادي متنوع كمنهج سليم نحو تحقيق تنمية مستدامة.

وبالنظر إلى التجربة الجزائرية التي مازالت التنمية بها أسيرة مداخيل النفط لأنها تعتمد عليها بشكل شبه كلي، فقد أصبح واضحا أنها تعاني من إختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الإقتصادي، ولذلك تتعرض لإنكشاف هذه الإختلالات عقب كل إنهيار في أسعار النفط وتراجع الإيرادات، وعليه أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نبحث في سبل تنويع الإقتصاد الوطني، إذ يعد القطاع السياحي أحد الخيارات المتاحة في ذلك إلى جانب الصناعة والزراعة طبعا، لأن البحث في سبل النهوض بالقطاع السياحي كبديل للثروة النفطية في الجزائر لا يعني تهميش أو التقليل من مكانة القطاعات الأخرى، لأن التنمية بالمفهوم الشامل هي كل النشاطات المتنوعة التي تحقق التفاعل والتكامل فيما بينها من صناعة وزراعة وخدمات مختلفة.

ومن مبررات التنمية السياحية في الجزائر أن السياحة أصبحت اليوم تحتل مكانة هامة ضمن القطاعات الداعمة لعمليةالتنمية المستدامة، نظرا للنمو المستمر والمتسارع الحاصل في الحركة السياحية العالمية وما يصاحبها من إيرادات كبيرة نتيجة لذلك، فهي من الصناعات الهامة التي يعتمد عليها الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لكونها صناعة مركبة تتشابك مع الكثير من الصناعات والخدمات الأخرى التي تغذيها وتكملها، فضلا عن دورها في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما للعملة الصعبة وتوفير فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر والمساهمة الفعالة في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، إضافة إلى ذلك فإن الجزائر تحوز على كل متطلبات النجاح في تنمية القطاع السياحي، نظرا للمقومات السياحية التي تتوفر عليها والتي يمكن أن تجعلها قطبا سياحيا من الدرجة الأولى بين دول المغرب العربي على الأقل، إلا أن ذلك يتطلب توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات اللازمة لتحويل تلك المقومات من مادة خام إلى مورد قابل للإستغلال والإستفادة من ميزتها

النسبية لتعزيز تنافسية السياحة الجزائرية لتحقيق النجاح المرغوب في هذا القطاع، ما يساهم في كسر قيود الإقتصاد الريعي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

1. إشكالية الدراسة

من خلال محتويات ما سبق ذكره، فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الإجراءات الكفيلة بترقية القطاع السياحي في الجزائر كأحد الخيارات الإسراتيجية البديلة للثروة النفطية لدعم مسار التنمية المستدامة؟

و بناء على السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي تداعيات التبعية النفطية ودوافع تنمية قطاعات بديلة في الجزائر، في ظل الإخفاقات التنموية والتحديات المستقبلية؟
- ما هو مضمون سياسة التنويع الإقتصادي؟ وكيف يمكن أن تؤدي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية عامة والجزائر خاصة؟
- ما هي سبل ومتطلبات التنمية السياحية؟ وما هو دورها في قضايا التنويع والتنمية بمختلف جوانبها في ظل التوجهات الجديدة للسياحة العالمية؟
- ما هي التوجهات الإستراتيجية للتنمية السياحية في الجزائر؟ وما هي متطلبات نجاحها لتفعيل دور القطاع السياحي كخيار إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؟

2. فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف الأسئلة المطروحة، والتي تتلخص فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يمكن تحقيق التنوع الإقتصادي لو ترصد الجهود وتعبئ الإمكانات وتتحقق الإرادة الراشدة الحكيمة وفق برامج واضحة وخطط ذات بعد زمني محدد، مهما كانت مستويات أسعار النفط؛
- **الفرضية الثانية:** يمكن أن يشكل القطاع السياحي رافدا مهما للتنويع الإقتصادي، بناء على التجارب الدولية والمؤهلات السياحية، لو أخد نصيبا من الأولوية والمتابعة في سلم التنمية الوطنية؛
- **الفرضية الثالثة:** إن الإستراتيجية السياحية الحالية في الجزائر قد لا تحقق الأهداف المسطرة، خاصة أن ملامح الإخفاق قد بدأت تتضح مع إنقضاء المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، دون إنجازات يعتد بها.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد أهم القضايا المطلوب تحقيقها في الجزائر اليوم، ألا وهو البحث في سبل تنويع الإقتصاد الوطني بتطوير قطاعات أخرى خارج قطاع النفط، ولأن ذلك يستوجب التوجه نحو قطاعات تتوفر على ميزات نسبية فإن إختيارنا للقطاع السياحي نابع من ذلك، في ظل المؤهلات السياحية الكبيرة التي تتميز بها

الجزائر، كما أن البحث يتطرق إلى سبل النهوض بهذا القطاع وجعله من أهم مرتكزات الإقتصاد الوطني، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه في قضايا التنمية في ظل المكانة التي أصبحت تتبوؤها صناعة السياحة في مختلف الإقتصاديات.

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز تداعيات التبعية للثروة النفطية ومبررات التنويع الإقتصادي في الجزائر؛
- توضيح مضمون ومتطلبات نجاح سياسة التنويع الإقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تحديد متطلبات النجاح في التنمية السياحية، وإبراز مختلف الآثار التنموية للسياحة؛
- الوقوف على مقومات ومؤشرات السياحة وأهم محاور إستراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر، وتقييم نتائج مرحلتها الأولى للفترة (2008-2015)؛
- تحديد معوقات تطور السياحة في الجزائر وأهم الإجراءات اللازمة للنهوض بها، من خلال الإستفادة من مؤشرات تنافسية السياحة العالمية.

5. المنهج المتبع

من أجل ضبط وتنظيم المادة العلمية بأقصر الطرق المنهجية الممكنة، وحتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، فقد إعتمدنا على المنهج الوصفي، بالإستدلال والإسترشاد من خلال ما هو متاح من دراسات علمية وبيانات إحصائية من مختلف المصادر، وذلك لنتمكن من الإحاطة بالمفاهيم والمتغيرات المتعلقة بمختلف جوانب البحث، وتحديد أهم مؤشرات السياحة الجزائرية لتقييم أدائها والوقوف على أسباب فشلها وسبل نجاحها للمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني والتقليل من التبعية النفطية.

6. حدود الدراسة

إنطلاقا من المتغيرات المرتبطة بعنوان الدراسة ومن أجل الوصول إلى إجابة وافية على إشكاليتها، فإن الحدود المكانية والزمانية للدراسة تتمثل فيما يلي:

- **الإطار المكاني:** إنتهجنا من خلاله نوعا من التدرج المكاني بالإنتقال من الحالة العامة إلى الحالة الخاصة، إذ إنصبت الدراسة على حالة الجزائر كإطار مكاني محدد إضافة إلى الإسترشاد ببعض التجارب الدولية.
- **الإطار الزماني:** شمل هذا الإطار فترات تاريخية وتوقعات مستقبلية مرتبطة بمتغيرات البحث، إلا أن التركيز في مجمل الدراسة إنصب على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

7. أسباب إختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا لإختيار البحث في هذا الموضوع ما يلي:

- الإهتمام الشخصي بموضوع السياحة؛
- الأهمية البالغة التي أصبح يحتلها القطاع السياحي في مختلف البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وخاصة نجاح بعض الدول النامية في حجز مكانتها ضمن أهم الوجهات السياحية في العالم وما يؤديه هذا القطاع في إقتصادياتها؛

- أهمية البحث في سبل تنويع الإقتصاد الوطني في ظل تداعيات التبعية النفطية والتحديات المستقبلية؛
- توفر الجزائر على مؤهلات سياحية كبيرة يمكن أن تجعلها من أهم الوجهات السياحية، ورغم ذلك لا تزال متأخرة في هذا المجال مقارنة ببعض الدول المجاورة بما حققته من نجاحات.

8. الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، فبعد المسح المكتبي والإلكتروني لمختلف الأبحاث والدراسات تبين لنا أنه رغم كثرة الدراسات التي تناولت الموضوع إلا أنها عالجته من زوايا مختلفة، لا تتطابق بشكل تام مع توجهنا في دراسته، ومن أهم النقاط التي ستتظمنها دراستنا وأهملت في تلك الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها، نذكر مايلي:

- أسباب ودوافع البحث عن تنمية القطاعات البديلة، وما يرتبط بذلك من تداعيات التبعية النفطية في الجزائر مند الإستقلال؛
- جل الدراسات تناولت التنمية السياحية ومختلف أثارها التنموية، ولكنها أهملت أسس ومتطلبات النجاح في التنويع الإقتصادي لأن تنمية القطاع السياحي يأتي ضمن هذا المسعى وما يرتبط به من شروط، وأن غياب تلك الشروط بصفة عامة هي أسباب الفشل في تنمية وتطوير القطاع السياحي ومختلف القطاعات الأخرى في الجزائر؛
- نقطة أخرى غابت في معظم تلك الدراسات سنتناولها في دراستنا، وهي تقييم نتائج المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2008-2015)، ومن خلال تلك النتائج سنبحث في أسباب الفشل وضعف القطاع السياحي وتخلفه من خلال تشخيص موقع السياحة الجزائرية ضمن مؤشرات تنافسية السياحة العالمية وتحليلها، وهذا ما يساعدنا في تحديد مواطن الضعف التي يتخبط فيها القطاع السياحي في الجزائر بعيدا عن المعايير الدولية، وهو ما نبني عليه إقتراحاتنا فيما يخص إجراءات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

ويمكن ذكر أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها والتي تناولت الموضوع فيما يلي:

- **الدراسة الأولى**: أطروحة دكتوراه لـ "مليكة حفيظ شبايكي" بعنوان: **السياحة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية –حالة الجزائر–** جامعة منتوري، قسنطينة، (2003)، تنوالت فيها الباحثة السياحة ومختلف أثارها الإقتصادية والإجتماعية، وكذا مستقبل النشاط السياحي في الجزائر في ظل التحولات المحلية والعالمية، وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى ضعف مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، وأن السياحة لم تكن ذات أهمية حتى قبل سنوات العشرية السوداء في التسعينيات، وذلك راجع بالأساس إلى الخيارات التنموية المرتكزة على قطاع المحروقات؛
- **الدراسة الثانية**: أطروحة دكتوراه لـ "كواش خالد" بعنوان: **أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية – حالة الجزائر–** جامعة الجزائر، الجزائر، (2004)، وركز الباحث على أهمية تنمية القطاع السياحي، نظرا للتطورات الإقتصادية على الساحة الدولية والمحلية وآفاق القطاع السياحي في الجزائر إستنادا إلى تجارب بعض الدول السياحية العربية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياحة في الجزائر تعاني من عدة نقائص ومعوقات ولم تلعب الدور المطلوب في مجال التنمية، مقارنة ببعض التجارب الناجحة في هذا المجال؛

- **الدراسة الثالثة:** أطروحة دكتوراه لـ "عامر عيساني " بعنوان **الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر–** جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2010)، حيث تناول في دراسته الجوانب النظرية للسياحة والسياحة المستدامة، وتطور مؤشرات السياحة الدولية، ثم عرج الباحث على تحليل النتائج المحققة في القطاع السياحي الجزائري ومقارنة الإستراتيجية السياحية في الجزائر مع الإستراتيجية السياحية المعتمدة في تونس ومصر، وتوصل الباحث في الأخير إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يحضى بالإهتمام اللازم الذي يجعله يساهم في التنمية الإقتصادية كما هو الحال في تونس ومصر، نظرا ضعف مؤشرات السياحة الجزائرية مقارنة مع نظيراتها في دول المقارنة؛
- **الدراسة الرابعة:** أطروحة دكتوراه لـ " عوينات عبد القادر" بعنوان: **السياحة الجزائرية –الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، جامعة الجزائر 3، الجزائر (2013). وقد عالج من خلالها الباحث الوضعية التي يوجد عليها القطاع السياحي في الجزائر، وتطرق بشكل تفصيلي لمحتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، وكيفية الإستفادة من التجارب السياحية العربية الناجحة المتمثلة في كل من تونس والمغرب ومصر، وقد توصل الباحث إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يعاني من من عدة عراقيل حالت دون تطوره؛
- **الدراسة الخامسة:** رسالة ماجستير لـ " مباركي كريمة" بعنوان: **إستراتيجيات إستخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة فرحاة عباس، سطيف، (2013)، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى إعتماد الجزائر لإستراتيجية تنموية قائمة على قطاعات بديلة كالزراعة والصناعة والسياحة وكذا الطاقات المتجددة، والتي إعتبرتها بأنها تمثل القطاعات الرئيسية لمرحلة ما بعد البترول، بإعتبار أن تلك المصادر كلها مصادر دائمة تستجيب لمعايير وضوابط التنمية المستدامة. وقد خلصت الباحثة إلى أن فشل الجزائر في وضع قاعدة متينة للتنويع الإقتصادي يرجع إلى عدة أسباب وأهمها هو إنتشار الفساد كعامل من عوامل غياب الحكم الراشد.

9. تقسيمات الدراسة

تسلط الدراسة الضوء على أحد أهم الموضوعات الواجبة التنفيذ في الجزائر اليوم، والمتعلقة بإيجاد بدائل تنموية خارج قطاع النفط، والتي ترتبط بالتنويع الإقتصادي وسبل النجاح في هذه السياسة المرتكزة على عدة قطاعات، إلا أن دراستنا إنصبت على قطاع واحد من بين بدائل مختلفة، وهو القطاع السياحي بالوقوف على مؤهلاته ومكانته في الإقتصاد الوطني وتحديد مواطن الضعف الكامنة وراء فشل الجزائر في تطويره، وإيجاد الإجراءات الكفيلة بالنهوض به من خلال إستغلال المقومات الكبيرة التي تحوزها الجزائر في هذا المجال، للمساهمة الفعالة لهذا القطاع مع قطاعات أخرى في دعم مسار التنمية المستدامة. ومن أجل الإلمام بكل الجوانب سالفة الذكر فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تتقدمها **مقدمة عامة**، حيث سنتناول في الفصل الأول **مدخل عام للإقتصاديات النفطية** وذلك بالتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالثروة النفطية وطبيعتها، إضافة إلى إبراز المحددات والعوامل المتحكمة في السوق العالمية للثروة النفطية وتأثير مختلف الأطراف الفاعلة فيها، وما يترتب عن ذلك من تقلبات حادة ودورية في الأسعار، وهذا ما يقودنا إلى التطرق إلى أثار وتداعيات التبعية المفرطة للثروة النفطية ودوافع البحث عن تنمية قطاعات بديلة بالإستدلال بتجارب الدول النفطية العربية. أما الفصل الثاني بعنوان **التنويع الإقتصادي وتحديات التنمية المستدامة بين**

القيود المفروضة والفرص المتاحة، سنحاول من خلاله التعرف على التنمية المستدامة بإعتبارها أرقى مراحل تطور الفكر التنموي بمختلف مبادئها وأبعادها، ومن تم التطرق إلى أساسيات ومتطلبات التنويع الإقتصادي ومنافعه المتخلفة وتوضيح مدى ضعف درجة التنويع الإقتصادي في بعض الدول العربية، وبعدها نتناول أهم العوامل والشروط اللازمة للنجاح في التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. أما من خلال الفصل الثالث فسنتناول **صناعة السياحة أسسها وأهميتها في الإقتصاديات العالمية،** من خلال التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بصناعة السياحة بأنماطها المختلفة، وأسس ومحددات العرض والطلب السياحي، ثم التطرق للتخطيط السياحي ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مع إبراز محددات وخصوصيات الإستثمار السياحي وأهم الأطراف الفاعلة في نجاح التنمية السياحية إضافة إلى تحديد مبررات الإستثمار والتنمية السياحية من خلال الآثار التنموية للسياحة وإتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية. في حين أن الفصل الرابع الذي يخص دراسة الحالة، سوف نتطرق من خلاله إلى **تنمية القطاع السياحي الجزائري كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية** بدءا بتشخيص هيكل الإقتصاد الجزائري وتداعيات التبعية للثروة النفطية وأهم أسباب الفشل في الخيارات التنموية والتحديات المستقبلية، ما يشكل حتمية وطنية للتنويع الإقتصادي، وبعدها نتطرق إلى المقومات السياحية في الجزائر ومؤشراتها إضافة إلى آليات النهوض بها ضمن مخططات التنمية، ثم توضيح الرؤية الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر وأهم معوقات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة ونجاحها، ونختم الفصل بالرهانات والإجراءات الكفيلة بالنهوض بالسياحة الجزائرية على ضوء معايير التنافسية السياحية العالمية. وأخيرا سوف ننهي الدراسة **بخاتمة عامة** مدعمة بمقترحات وآفاق تخص الموضوع.

الفصل الأول

مدخل عام للإقتصاديات النفطية

تمهيد

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الإقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية الدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط بإعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء.

إن الأهمية البالغة للنفط في إقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الإقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والإستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف، كل هذه العوامل المتداخلة والمتعارضة في بعض الأحيان ينطوي عنها عدم إستقرار أسعار النفط التي تتعرض لتقلبات دورية حادة، ما يخلق في كل مرة آثارا سلبية على إقتصاديات الدول النفطية و سيرورة برامج التنمية فيها وتعطلها، نظرا لتبعيتها للمتغيرات الخارجية.

لقد أظهرت تجربة أربعة عقود الماضية على الأقل أن تصدير النفط لا يحول بحد ذاته البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة، رغم أن الكثير من الخبراء كان يعتقد أن النفط سوف يجلب معه الغنى والتنمية، فرغم كون بعض الدول النفطية قد حققت تطورا في البنية التحتية وأقام بعض الصناعات، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة إختلالات هيكلية ساهمت في إحداثها بعض السياسات الرديئة التي إتبعتها هذه الدول، فالثروة النفطية غالبا ما تكون مشكلة للبلدان النامية لكنها ليست كذلك بالنسبة للدول الغنية والصناعية، و هذا ما يسبب ما يمكن أن يسمى " مفارقة الثروة" فالبلدان ذات الإحتياجات الأكثر إلحاحا هي ذاتها الأقل إحتمالا في الإستفادة من مواردها الطبيعية، و قد قدم خبراء الإقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الإقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة أو لعنة الموارد الطبيعية، وتنقسم هذه التفسيرات إلى تفسيرات إقتصادية، وتفسيرات مؤسساتية ترتبط بالإقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالنفط. ومن أجل الإلمام وإحتواء كل الجوانب السالفة الذكر، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الواردة أدناه.

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الثروة النفطية
- ✓ **المبحث الثاني:** محددات و إتجاهات السوق العالمية للثروة النفطية
- ✓ **المبحث الثالث:** تداعيات التبعية للثروة النفطية ودوافع تنمية قطاعات بديلة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الثروة النفطية

نتيجة لتدمير مناجم الفحم في أوروبا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، برز النفط بقوة على خريطة الطاقة العالمية وزادت نسبة مساهمته في ميزانها الطاقوي،[1] خاصة مع تزايد الإكتشافات منه وتوافر العديد من المزايا فيه والتي لا تتوفر في الفحم الذي كان هو المصدر الرئيسي للإمداد بالطاقة المستهلكة في العالم حتى الحرب العالمية الثانية، وعليه أصبحت الثروة النفطية من أهم السلع الإستراتيجية والمؤثرة في الإقتصاديات الحديثة، بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية

يعتبر النفط أحد أهم المصادر الناضبة لإنتاج الطاقة في العالم، وبالتالي فإنه يتوجب قبل التطرق إلى مفهومه ومقاييسه، منتجاته، خواصه، العروج أولا على مفهوم الموارد الناضبة بإعتبار النفط ذات طبيعة إستنفاذية غير متجددة.

أولا: النفط كمورد من الموارد الناضبة

تنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد ناضبة، ونوع وسط قابل للنضوب، ويتم تصنيف المورد من حيث مدى قابليته للنضوب بمقارنة معدل تجدده بالمعدل المحتمل لإستغلاله.[2] فالموارد المتجددة هي تلك التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع يفوق المعدل المحتمل لإستغلالها، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها، ومن أمثلتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية المتجددة، أما الموارد الناضبة فهي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها، أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين أو أكثر، وقد تكون مخزنة فوق الأرض أو تحتها،[3] كالفحم والنفط والغاز والثروات المعدنية المختلفة،[4] وإذا كان من الممكن إعادة تدوير بعض تلك الموارد بعد إستعمالها، فإن ذلك يتضمن تكلفة قد تكون جد باهظة، غير أنه ومهما حاولنا إعادة تدوير تلك الموارد فلا يمكن أن نسترجع الكمية المستخدمة كلها، وبالتالي فإن رصيدها يتناقص بإستمرار.[5]

وفي بعض الحالات لا يؤدي دخول المورد في العملية الإنتاجية إلى نضوبه، بل يشارك بخدماته مع بقائه على حالته، وفي هذه الحالة وطالما إستمر المورد في قدرته على تقديم نفس الخدمة مع مرور الزمن فإنه لا يعتبر ناضبا وهكذا تعتبر الأراضي الزراعية مثلا موردا غير ناضب حيث لا تفقد قدرتها على تقديم الخدمة الإنتاجية إلا إذا أسيء إستغلالها، وفي هذه الحالة تصبح موردا قابلا للنضوب. وبصفة عامة يمكن القول أن المورد يعتبر ناضبا إذا ما توفرت فيه الخاصتين التاليتين:

---

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص203.

[2] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

[3] إيمان عطية ناصف، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 27.

[4] Roger Perman & Others, **Natural Resource and Environmental Economics**, Third Edition, Pearson Education, Harlow, 2003, p506.

[5] كتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

– أن يكون سلعة غير قابلة للإنتاج (في مفهومه العام مع تجاهلنا لعملية الإستخراج كعملية إنتاجية) و هو لا يختلف في ذلك عن باقي الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية مثلا؛

– والصفة المميزة للمورد الناضب هو أنه ينفذ بإستعماله في العملية الإنتاجية (أي يستهلك في العملية الإنتاجية)،[1] وبالتالي لا تعتبر بعض الموارد الطبيعية ناضبة طالما أمكن إستعمالها في العملية الإنتاجية دون أن تستنفذ.

وهكذا يمكن تعريف المورد الناضب بأنه: "ذلك المورد الذي لا يمكن إنتاجه أو صناعته والذي لا بد وأن ينفذ رصيده عاجلا أم آجلا مع إستمرار إستعماله في العملية الإنتاجية".[2]

ومنه نستنتج أن النفط يعتبر من بين الموارد الناضبة لأن له نفس الخصائص التي ينطبق عليها هذا التعريف، فهو غير قابل للتجدد، وإنتاجه (إستخراجه) يساهم في نقصانه وبالتالي زواله في المدى المتوسط أو البعيد.

ثانيا: مفهوم الثروة النفطية

في البداية يجب التأكيد على أن كلمة نفط في معناها هي نفسها كلمة بترول Petroleum، وهي كلمة من أصل لاتيني مشتقة من كلمتين هما: كلمة Petra وتعني الصخر وكلمة Oleum وتعني الزيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر،[3] وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط، هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث إختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للإختلاف الجزئي لكل منها وبإعتباره خليطا من المواد الهيدروكربونية[4]، والنفط سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية.

وتؤكد المراجع أن أصل النفط يرجع إلى نحو 300 مليون سنة من كائنات عضوية طمرت تحت سطح الأرض وفي أعماق البحار تعرضت لضغوط عالية ودرجات حرارة مرتفعة أدت إلى تحولها إلى سائل غليظ هو النفط، وقد عرفت الحضارات القديمة النفط من خلال ما طفا منه على سطح الأرض وظل إستعماله يتوقف على الإستخدامات البدائية إلى أن تم التوصل إلى طرق إستخراجه من باطن الأرض على الشكل الذي إستخرج به في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تم حفر أول بئر نفطية في ولاية بنسلفانيا الأمريكية في عام 1859 وكان بئر (جون درايك) الأمريكي أول بئر نفطية في العالم على عمق 69.5 قدما، وقد شهدت عملية إكتشاف و إستخراج خام النفط التي تعد من العمليات المعقدة العديد من التطورات منذ أن نجح الأمريكي جون درايك في حفر أول بئر بطريقة الحفر، وفي القرن العشرين شهدت صناعة النفط تقدما هائلا في هذا المجال، وذلك بإستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والتقنية الحديثة في إستخراجه وتحويله إلى مشتقات ومواد مصنعة، إذ أن المادة النفطية تتميز بالمميزات التالية:

---

[1] P.S. Dasgupta and G.M.Heal, **Economic theory and exhaustible resources**, James Nisbet – Co.ltd. Digswell Place, Welwyn, Herts, and Cambridge University press, p153.

[2] كتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13.

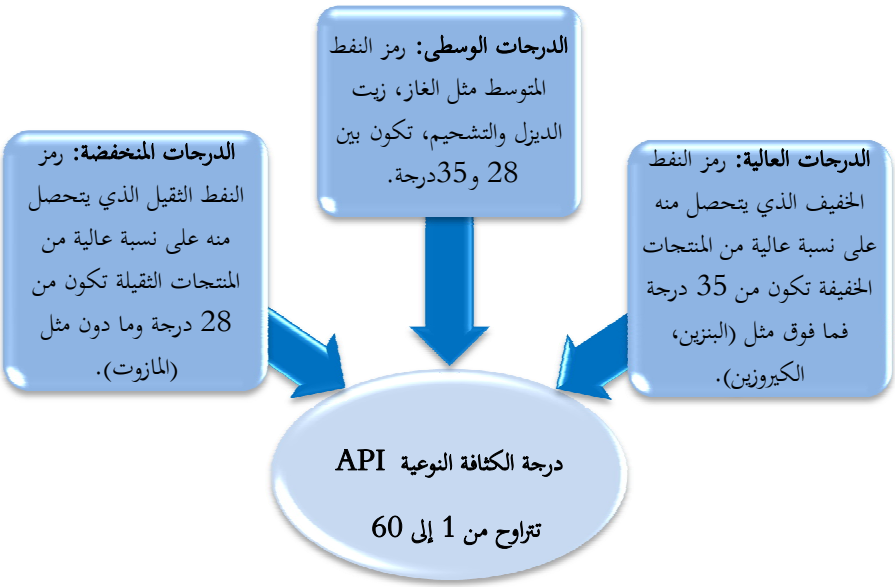
[3] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص13.

[4] Jean Charles Dubar, **Energie le grand tournant**, Paris, 1981, p75, 76.

1. نقطة الإنسكاب: يقصد بها درجة إنسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة في النفط الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر إرتفاعها على جودة النفط، سعره وتكاليف إنتاجه.

2. درجة الكثافة النوعية: تعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية ويعبر عنها بإستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي (API)*، تتراوح بين1 إلى 60 وتدل على نوعية وجودة النفط حيث كلما إرتفعت درجة API كان النفط أخف وذو جودة عالية، وتنقسم درجة الكثافة النوعية إلى ثلاثة أقسام كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.1): أقسام درجة الكثافة النوعية للنفط



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص11.

3. مميزات أخرى: يمكن أن نميز بين نوعين من المادة النفطية (الحلوة والمرة)* حسب نسبة المادة الكبريتية المتواجدة فيها، وقد أصبح الفرق في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي تميز بين أسعار النفط الخام، على أساس أنه كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. وقد تعاظمت أهمية هذه الخاصية في النفط مع تزايد الإهتمام بنظافة البيئة وحماية النظام الإيكولوجي، حيث أصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت المنخفضة تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة.[1]

* API (American Petroleum Institute)، درجة(API) = (141.5/ درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60°ف) - 131.5.

* يعتبر النفط حلوا إذا كانت نسبة الكبريت فيه 0.5% فأقل، أما إذا تجاوزت هذه النسبة فيصبح النفط حامضا أو مرا.

[1] أمينة مخلفي، **محاضرات حول: مدخل إلى إقتصاديات البترول (إقتصاد النفط)**، الجزء 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص16.

ثالثا: مقاييس الوحدة النفطية

الوحدة القياسية النفطية إما أن تكون بموجب الحجم أو الوزن، وهي كما يلي:[1]

1. الحجم: يعتمد قياس حجم النفط إما على:

- **الوحدة الأمريكية**: هي الأكثر إستعمالا وهي البرميل(BARREL)[2]، الذي يعادل 159 لتر؛
- **وحدة قياس المتر المكعب**: ويعادل 6.28 برميل، هذا المعيار يستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا).

2. الوزن: يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس:

- **الطن الطويل** يعادل 1006 كلغ؛
- **الطن القصير** يعادل 906 كلغ؛
- **الطن المتري** يعادل 999 كلغ.

رابعا: أنواع المنتجات النفطية

تنقسم المنتجات أو المشتقات النفطية والتي تبلغ حوالي 80 ألف منتج إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[3]

1. المنتجات الخفيفة: أو ما يسمى بالمنتجات البيضاء، وهي التي توفر الغاز للإستخدام المحلي والغازولين للسيارات ولصناعة البتروكيماويات، وهذه المشتقات تكون الأجزاء الخفيفة من برميل النفط؛

2. المنتجات المتوسطة: وهذه تحوي وقود الطائرات ووقود الديزل والكيروسين وزيت الغاز الخفيف، وهذه المشتقات يجري مزجها مع أنواع مختلفة من منتجات المصافي لتلبية المواصفات المطلوبة؛

3. المنتجات الثقيلة: أو ما يسمى بالمنتجات السوداء من البرميل المكرر، وهذه تشتمل على زيت الوقود الثقيل والبتومين أو الإسفلت وزيوت التشحيم، فالنوع الأول يستخدم أساسا في محطات الكهرباء وكوقود للبواخر وتوليد الطاقة في المصانع، والإسفلت يستخدم للطرق وكطبقة عازلة في سقوف المنازل.

المطلب الثاني: مجالات الإستثمار في الصناعة النفطية

تتمثل الصناعة النفطية في ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي المركب والمتباين والمتنوع في مراحله ومجالاته المتعددة من: إستخراج وإنتاج وتوزيع وإستهلاك للمادة النفطية، حيث تترابط هذه المراحل ويتكامل بعضها مع بعض، و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الصناعة النفطية ومختلف مراحلها من المنبع وصولا إلى المستهلك.

أولا: مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة بإستغلال الثروة النفطية وتحويلها من المادة الخام إلى منتجات سلعية صالحة للإستعمال والإستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.[4]

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص9.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص146.

[4] محمد أحمد الدوري، **مبادئ إقتصاد النفط**، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2003، ص15.

ونميز ضمن الصناعة النفطية بين نشاطات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، حيث تهدف الأولى إلى إستخراج النفط من باطن الأرض وتسويقه بعد إجراء ما يستلزمه هذا النشاط من تركيز أو تنقية أو تعبئة...الخ وتندرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المنبع من نشاط الصناعة النفطية، أما الثانية (الصناعة التحويلية) فتهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى لخدمة العديد من الأغراض الإنتاجية والإستهلاكية.

إن هذا النشاط الصناعي الواسع في مجالاته والمتنوع في مراحله والمتكامل في طبيعته، مرتبط وناجم عن طبيعة المادة النفطية وخصوصيتها المميزة عن بقية الموارد الطبيعية الأخرى، فمثلا المادة النفطية توجد أساسا في أعماق الأرض أو البحار وفي البعض من طبقاتها ومناطقها الجيولوجية والجغرافية، ضف إلى ذلك تعذر إستخدامها و إستهلاكها مباشرة وبصورتها الخام إلا في مجالات ضيقة ومحدودة وبنسب صغيرة، لذلك لابد من البحث عن النفط و إستخراجه وتحويله إلى سلعة صالحة للإستعمال والإستهلاك، فالصناعة النفطية تنفرد ببعض الخصائص والسمات التي تميزها عن باقي الصناعات، وتتمثل أهم هذه السمات فيما يلي: [1]

1. صناعة ذات كثافة عالية من رأس المال: تتطلب الصناعة النفطية رؤوس أموال ضخمة جدا من أجل إستغلال الثروة النفطية، وذلك راجع إلى المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تتميز بها مرحلة الإستثمار الأولي والمتمثلة في البحث والتنقيب، ولقد لعبت هذه السمة دورا كبيرا في إرساء هيكل الصناعة النفطية على أسس إحتكارية، كما أن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت وتتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، إضافة إلى تعدد وعدم التجانس في خصائص النفط وكيفية إستغلاله سواء كان ذلك من الجوانب الطبيعية والكميائية أو الجيولوجية والتكنولوجية، وفي هذا الصدد فقد إرتفعت تكلفة العثور على النفط وتنميته منذ منتصف التسعينات بمعدل 10% سنويا في المتوسط، فبعد أن كانت تكلفة العثور على النفط وتنميته حوالي 4 دولارات للبرميل في المتوسط، إرتفعت سنة 2003 إلى 7 دولارات في المتوسط،[2] وهي حاليا في إرتفاع مستمر من منطقة إلى أخرى، كما تتطلب الصناعة النفطية مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الإستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة مرحلة الإستخراج، والذي يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة ما يجعل معظم الدول المنتجة للنفط تعتمد على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية ولا تمتلك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال لإقامة هذه الصناعة؛

2. الطبيعة الإستنفاذية للنفط: إن المادة النفطية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة النفطية هي مادة ناضبة وغير متجددة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة، وعلية فإن هذه الصناعة تتوقف على مدى تطور نسب تقديرات الإحتياطي النفطي، إضافة إلى أن إستخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه، ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلى جهود كبيرة تكتنفها إحتمالية عدم الوصول إلى إكتشافات مجدية، وهذا يعني أن

[1] أمينة مخلفي،**أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص5، 6. (بتصرف)

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 312.

تعويض البرميل الذي يستخرج يتطلب صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تميز الصناعة النفطية عموما، وبالتالي فإنه كلما زاد إستخراج النفط من باطن الأرض كلما إقتربت فترة نفاذه؛

3. **الصناعة النفطية نشاط ذو نزعة عالمية:** إن الطابع الإحتمالي لعمليات الإستكشاف يجعل من إتفاقيات الإستكشاف والإنتاج التي تبرمها الشركات العالمية مع الدول المصدرة للنفط ليست منصفة إقتصاديا، ومحفوفة بمخاطر الفشل، لذلك تضطر الشر كات النفطية العاملة في هذا المجال إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهودها الإستكشافية على مناطق عديدة من أجل التقليل من مخاطر الإستثمار والرفع من إحتمال إكتشاف إحتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج البحث سلبية، كما تتميز الصناعة النفطية بإتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السو ق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبيرة على الشركات العالمية إذ أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول، مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف؛

4. تتميز الصناعة النفطية أيضا بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل عن المراحل الأخر ى؛

ثانيا: مراحل الصناعة النفطية

تمر عملية إنتاج وإستغلال النفط بعدة مراحل، وقبل التطرق إليها بنوع من التفصيل نشير في البداية لمكامن المادة النفطية أي تواجدها.

1. **مكامن تواجد النفط:** يوجد النفط عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، و الذي تكون في الطبيعة من تحلل المواد العضوية الناتجة من إنظمار الملايين من الحيوانات والنباتات الميتة عبر ملايين السنين في طبقات الطمي الناعم تحت ضغط وحرارة شديدة، وظل داخل مسام الطبقات الرسوبية إلى أن حدثت إلتواءات أو إنكسارات في القشرة الأرضية حيث يتجمع فيما يسمى بالمصيدة النفطية ويستقر بها، إذ لا يستطيع الهجرة منها لأنه يحاط بطبقات صخرية غير مسامية تسمى صخر الغطاء.[1]

أ. مصائد النفط: المصائد التي يتجمع فيها النفط نوعان:

✓ **النوع الأول:** يتراكم النفط فيما يسمى بالمصيدة نتيجة الإلتواءات والإنكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية وبحكم طبيعة النفط السائلة التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية؛

✓ **النوع الثاني:** تتكون المصيدة النفطية أيضا نتيجة لتحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية كما قد تتكون لأسباب جيولوجية أخرى.

ب. الحقل النفطي: يتكون نتيجة تقارب عدد من المصائد النفطية لتكون وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا مثل حقل البرقان الكبير في الكويت.

ج. الحوض النفطي: قد يكون عددا من الحقول النفطية حوضا نفطيا مثل الخليج العربي الذي يضم أكبر حقول النفط في السعودية، إيران، الكويت والعراق.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

2. مراحل إستغلال الثروة النفطية: تتكون دورة إستغلال النفط من عدة مراحل تتيح الفرصة لخلق مجالات عديدة للإستثمار في الصناعة النفطية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:[1]

أ. مرحلة البحث والإستكشاف: وتتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط، من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والإقتصادية والتكنولوجية، وذلك بغية تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار، وتبدأ أول عمليات إستخراج النفط بالبحث والتنقيب عن الخام، وتشتمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن النفط وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:[2]

✓ **طريقة المسح الجوي والإستشعار عن بعد:** تبدأ هذه الطريقة بإستخدام الطائرات للإستشعار من بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة من الجو ثم يتم دراسة هذه الصور حتى يمكن وضع خرائط جيولوجية توضح ملامح السطح الجيولوجية وبذلك يتمكن الجيولوجيون و الفنيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن النفط فيها؛

✓ **طريقة المسح الجيولوجي السطحي:** بعد عمل المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لإحتمال وجود النفط فيها يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن، ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل، ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع النفط؛

✓ **طريقة المسح الجيوفيزيائي:** وتعتبر هذه الطريقة الأكثر إستعمالا عند الكشف عن النفط، والتي تنقسم بدورها إلى عدة طرق وهي كما يلي:

- **طريقة الجاذبية:** تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية وفقا لنوع الصخور الموجودة في منطقة البحث؛

- **الطريقة المغناطيسية:** تعتمد على قياس درجة وإتجاه المغناطيسية للطبقات تحت الأرضية، و هذه الطريقة لا تكفي منفردة في الكشف عن النفط؛

- **الطريقة السيزموجرافية:** وتسمى أيضا الطريقة الزلزالية، وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية بإستخدام بعض المتفجرات كالديناميت مثلا، ثم العمل على إستقبال وتسجيل أجهزة الإستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي، وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق المستخدمة في الكشف عن النفط.

ب. مرحلة الحفر والإستخراج: تعتبر هذه الرحلة حاسمة لنجاح عملية الإستغلال الإقتصادي للثروة النفطية، حيث أن الحفر هي الوسيلة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط من عدمه، و تتمثل في عملية حفر الأبار النفطية بالنزول إلى مسافات بعيدة في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة، ثم إستخراج أو ضخ النفط إلى سطح الأرض، وذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

---

[1] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005، ص 4، 5.

[2] حسين عبد الله، **إقتصاديات البترول**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص35.

إن تدفق النفط في هذه المرحلة يجري بواسطة الإستنزاف الطبيعي، أي بالإعتماد على طاقة المكمن الطبيعي،فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة، فإن الضغط من المكمن يبدأ بالإنخفاض الحاد مع إستمرارية الإنتاج وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج نفسه بالهبوط،و لا يتجاوز مستوى الإستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكمن مهما كان نوعه نسبة 50% إلى 60% وطالما أن الهدف هو إستخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض وجب التفكير في طرق ثانوية للإستخلاص من شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الإقتصادية،[1] و تستعين طرق الإستخلاص الثانوي بمختلف المكامن المستعملة في هذه المرحلة والتي تم تصنيفها على أساس قوة الدفع المؤثر فيها، ونذكرها منها:[2] المكامن ذات الدفع الذاتي، المكامن ذات الدفع بالقبة الغازية، المكامن ذات الدفع المائي، المكامن ذات الدفع الجذبي.

كما تتمثل طرق الإستخلاص الثانوي في عملية حقن الآبار بوسائل مختلفة أهمها الحقن بالغاز والحقن بالماء، وتعد هذه الأجهزة من أكثر الطرق كفاءة في الوقت الحاضر، حيث يتم حقن الماء في الطبقة الحاملة له والموجودة أسفل الزيت بواسطة أبار خاصة للحقن تساعد على إحلال النفط ودفعه بإتجاه الآبار المنتجة له.

ج. مرحلة النقل: وتتمثل في نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره، وكذا نقله من مراكز التكرير إلى أماكن إستهلاكه، ويتم ذلك عن طريق الوسائل التالية حسب الحاجة: [3]

✓ **الناقلات:** هي أحد الوسائل الضرورية في نقل النفط من مناطق الإنتاج إلى مناطق التسويق وهي تحتل المكانة الأولى والأساسية من بين جميع وسائل نقل النفط، وتعتبر اليابان من أكبر الأحواض الصانعة للناقلات يليها السويد ثم ألمانيا، حيث ظهرت ناقلات بإمكانها حمل حمولة تقدر بمليون طن. ويتمثل العامل الرئيسي الذي يتحكم في زيادة بناء الناقلات زيادة الطلب على النفط والمنتجات المكررة وهناك عدة موانئ مخصصة لإستقبال الناقلات العملاقة مثل: فاولي، ملفورد، هافن، فيكارت ببريطانيا، بانتري بإيرلندا، ألعافر فرنسا، فريستا بإيطاليا، روتردام بهولندا،سلاجن بالنرويج، كما أن أكبر الدول المصدرة للنفط لها موانئ قادرة على إستقبال الناقلات الضخمة؛

✓ **الأنابيب:** إن أزمات نقص الأنابيب في الماضي نشأت بسبب إنقطاع طرق النقل أي أسطول النقل البحري الذي يقطع مسافات كبيرة لحمل ونقل النفط، إلا أنه لإحتصارا لذلك ولضمان التوزيع المستمر للنفط ثم إستعمال الأنابيب، والأنابيب هي إكتشاف أمريكي إستعملتها لأول مرة في سنة 1865 بولاية بنسلفانيا وكان طول الخط الأول 9.5 كلم ولم يبدأ تشغيل أول أنبوب بأوروبا إلا في 1958 بألمانيا، وهناك شبكة أنابيب تخترق أوروبا يبلغ طولها 6 آلاف كلم، وقد تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا 75سم. وتستعمل الأنابيب خاصة في الخطوط التي يصعب على الناقلات التنقل فيها نظرا لعدم وجود البحار أو لصعوبة المنطقة جغرافيا أو لطول المسافة؛

إلى جانب ذلك تستخدم الشاحنات وأحيانا القطارات عبر السكك الحديدية لنقل النفط ومشتقاته داخليا من مناطق الإنتاج إلى المدن المجاورة ومناطق الإستهلاك.[4]

---

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2] سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص 51.

[3] حسن سيد أحمد أبو العينين، **الموارد الإقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1979، ص447- 449.

[4] سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص325.

إن إنتاج ونقل النفط بعد إكتشافه و إستخراجه من مواقعه لا يتم بالسهولة التي نراها، وإنما يعتمدعلى تقنيات كبيرة وضخمة وإمكانيات هائلة متطورة لاتمتكلها كل الدول، وهذا لكون تكاليفها باهظة وخطورة عملية نقلها ولهذا فإن عملية الإنتاج والنقل تتكفل بها شركات عالمية لها تاريخها الكبير والعريق في مجال الصناعة النفطية.

د. مرحلة التكرير: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية، بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، وتشتمل تلك المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين)، والمنتجات الوسطى (مثل الغازوال، وزيت التدفئة)، والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود).

هـ. مرحلة التسويق والتوزيع: وتشتمل هذه المرحلة على تصريف وتوزيع النفط، سواء في شكله الخام أو منتجات نفطية إلى أسواق إستعمالها وإستهلاكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة وبأسعار مختلفة تحدد عادة لأي من المنتجات المكررة بناءا على إعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى إقتصادية وجغرافية.

و. مرحلة التصنيع البتروكيمياوي: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة، ويمكن إعتبار مرحلة التصنيع البتروكيمياوي من ضمن المراحل الأخرى نظرا للترابط فيما بينها وإعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها وبأشكالها المختلفة، وقد لا تعتبر ضمن مراحل الصناعة البترولية، خاصة و أن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل السابقة الذكر فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكياوي.

ورغم كون الصناعة النفطية تشمل على نشاطين إستخراجي وتحويلي، فإن ذلك لا يعني على صعيد الواقع بأن العلاقة والتناسب بين النشاطين يتواجد بصورة متماثلة أو متساوية أو كاملة ومتكاملة في منطقة أو بلد نفطي معين، فمثلا هناك بعض البلدان النفطية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية فيها صناعة متكاملة (إستخراجية وتحويلية) تشمل حتى مرحلة التصنيع البتروكيمياوي، بينما البلدان النفطية النامية أو المتخلفة تتواجد فيها في الغالب صناعة إستخراجية للنفط الخام وبنسب ضعيفة التكريرية ونفس الشيء بالنسبة للصناعة البتروكيمياوية، وفي المقابل هناك بلدان غير نفطية ولكن يتواجد فيها صناعة نفطية تكريرية أو بتروكيمياوية أو الإثنان معا مثل اليابان.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الوظائفية للثروة النفطية في الإقتصاديات الحديثة

وتنبع أهمية الثروة النفطية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن إستغلالها وإستخدامها في الإقتصادات الحديثة،[2] ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية:

أولا: الوظيفة الطاقوية للثروة النفطية

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم و الذي يؤمن الإحتياجات الطاقوية لكافة القطاعات، حيث ساهم النفط بـ 31.7% من إجمالي إنتاج الطاقة في العالم سنة 2015 الذي قدر بنحو 13647 مليون طن مكافئ نفط

[1] محمد أحمد الدوري، مبادئ إقتصاد النفط، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

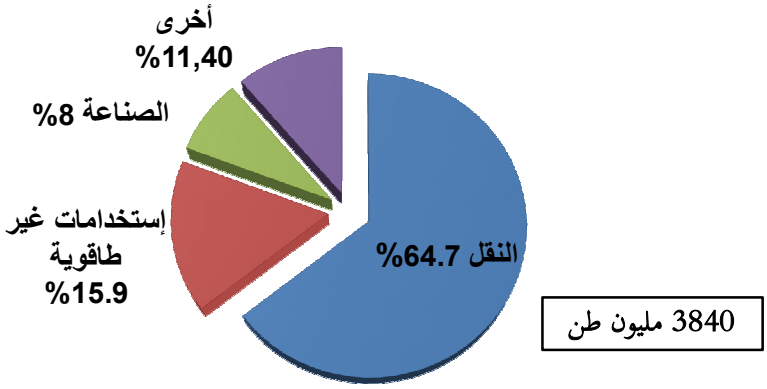
[2] صالح صالحي، **أثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة سطيف، 2015، ص3.

ومعظم الدراسات تشير إلى أهمية هذه الثروة في المدى المتوسط والطويل بالمقارنة مع البدائل الأخرى إلى غاية 2060 على الأقل، مع مراعاة التطور المستقبلي للإحتياجات المرتبطة بتطور الإقتصادات العالمية وعلاقة ذلك بحجم الإحتياطات الثابتة وعمرها المتوقع عالميا.

وتساهم الثروة النفطية بمختلف أشكالها بشكل كبير في تأمين الإمدادات الطاقوية للإقتصادات العالمية، وقد تزايدت أهميتها مع إرتفاع معدلات النمو وذلك لإرتباط الرفاه الإقتصادي بمدى توفر خدمات الطاقة، وبما أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم فقد إحتل الريادة خلال القرن العشرين، خاصة بعد تراجع إستخدام الفحم الذي كان المصدر الأساسي خلال القرن التاسع عشر، ويعود ذلك بالأساس إلى الإعتماد الكبير للتكنولوجيات الصناعية الحديثة عليه، ويستغل النفط كوقود محرك لقطاع النقل حيث يستحوذ على الحصة الأكبر من النفط المستهلك عالميا وقدرت الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 64.7% سنة 2015.

إلى جانب إستهلاك النفط في قطاع النقل، فهو أمن ما نسبته 4.1%[1] من الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم سنة 2015، ويستخدم أيضا كطاقة لتشغيل الصناعة وكمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، وأيضا في الكثير من الإستخدامات المنزلية. ومن خلال الشكل الموالي نبين مساهمة الثروة النفطية في توفير الطاقة لأهم القطاعات الإقتصادية.

الشكل رقم (2.1): توزيع الإستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الإقتصادية سنة 2015



Source: International Energy Agency, **Key World Energy Statistics**, IEA, Paris, 2016, p33.

ثانيا: الوظيفة التجارية للثروة النفطية

تحتل الثروة النفطية ومنتجاتها مكانا كبيرا في تنشيط التبادل التجاري الدولي، ولعل المتصفح للموازين التجارية للدول سواء أكانت منتجة أو مستهلكة سيجد أن السلعة الرئيسية لهذا التبادل هي النفط، وما يدعم ذلك هو عدم تركز غالبية الصناعات التحويلية للنفط في الدول المنتجة له، حيث تقوم الدول الصناعية والشركات الأجنبية بإستراد النفط الخام ثم تقوم بتحويله إلى منتجات إستهلاكية يتم تصديرها إلى العديد من البلدان في العالم محققة بذلك أرباح خيالية، فمثلا خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات النفطية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليارات دولار كربح صافية نتيجة الإستثمارات النفطية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، كما أن إنتاج النفط عالميا كان موجه للتبادل بنسبة

[1] International Energy Agency, **Key World Energy Statistics**, IEA, Paris, 2016, p24.

تقارب 71% سنة 2016[1]، حيث أن تبادله ليس خاص بدول معنية بالإنتاج فقط إنما كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية هي في حاجة لهذا المصدر الطاقوي وتقوم بإستيراده، وهو ما ينشط بشكل كبير حركية التجارة الدولية الخاصة به حيث تمثل نحو 70% من حجم التجارة العالمية. كما يسجل تزايد إجمالي حجم التجارة العالمية للنفط (الصادرات والواردات) من سنة إلى أخرى، فقد إرتفعت الصادرات العالمية النفطية من 65 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى نحو 74.06 مليون برميل يوميا سنة 2015، وجل هذه الصادرات عبارة عن نفط خام، حيث شكلت كنسبة متوسطة خلال الفترة 2010- 2016 حوالي 61% من إجمالي حجم الصادرات العالمية للثروة النفطية، وهذا ما يؤكد إستمرارية هيمنة تجارة النفط الخام على معظم حركية التجارة الدولية للثروة النفطية خلال الفترة 2010-2016 كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1.1): تطور حجم التجارة العالمية للثروة النفطية وحصة النفط الخام منها

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي حجم الصادرات العالمية للنفط (مليون برميل يوميا)	65.00	66.39	67.28	67.23	67.12	70.23	74.06
حصة النفط الخام من حجم الصادرات العالمية للنفط (%)	63.32	62.07	62	60.44	60.07	59.30	59.64

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على:

- OPEC, **Annual statistical bulletin**, 2015, différent pages.
- OPEC, **Annual statistical bulletin**, 2017, différent pages.

ومن المتوقع نمو تجارة النفط العالمية على المدى البعيد لتصل إلى 73.7 مليون برميل يوميا في سنة 2040 مقارنة 70.23 مليون برميل يوميا في سنة 2015، أي بزيادة 3 مليون برميل يوميا. أما فيما يخص وجهة صادرات النفط العالمية بشقيها الخام والمنتجات النفطية فيتوقع أن تكون موجهة نحو الأسواق الأسيوية الصاعدة.

ثالثا: الوظيفة المالية للثروة النفطية

تعد الثروة النفطية مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث تساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات النفطية بأشكالها المختلفة، فالقيمة المضافة النفطية تكون عالية وإن إختلفت وتباينت من مرحلة إنتاجية إلى أخرى، فالقيمة المضافة في مرحلة السلعة الخام تكون منخفضة ومحدودة مقارنة بإرتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر في حالة المنتجات البتروكيماوية.

ويتمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بصورها وأنواعها المختلفة، حيث تعتبر الثروة النفطية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والإحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للإقتصادات النفطية النامية والمتقدمة، فهي تشكل بالنسبة لعدد هام من الدول المتقدمة مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب النفطية المتعلقة بترشيد إستهلاك الطاقة، وهي أحيانا لا تقل من حيث أهميتها عن تلك التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة للنفط. ويتجسد لنا الدور المالي للنفط بصورة أوضح وأكبر في إقتصاديات البلدان النفطية المنتجة

[1] British Petroleum, **statistical review of world energy,** full report, 2016, p10, 19.

والمصدرة له، حيث إقتصاد هذه الدول يرتكز بصورة رئيسية على النفط، سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية تمويل الخطط التنموية أو الميزانية العامة للدولة. كما تختلف مساهمة أنواع الجباية، سواء كانت عادية أو نفطية من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانياتها نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات النفطية تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية في تمويل ميزانياتها، لهذا نجد الدول المنتجة، والتي غالبا ما تكون دولا سائرة في طريق النمو، تعمل من أجل الحصول على مداخيل ضخمة من جبايتها النفطية، على عكس الدول المستهلكة كبعض دول أوروبا التي تفرض ضرائب متنوعة ومتعددة بهدف ترشيد إستغلال المحروقات وتشجيع البحث عن المصادر المتجددة.

رابعا: الوظيفة الإنتاجية التصنيعية

تدخل الثروة النفطية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة في إنتاج ألاف السلع لمختلف القطاعات الإقتصادية وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة زادت مكانة وأهمية النفط على المستوى الإنتاجي التصنيعي بالنسبة للقطاع الزراعي، الصناعي، قطاع الخدمات والفروع والأنشطة الصناعية المرتبطة بهذه القطاعات، وكلما إرتفعت القدرات التصنيعية كلما إرتفعت قيمة الثروة النفطية و إزدادت أهميتها الإستراتيجية، فهناك فرق كبير بين قيمة البرميل المصنع وقيمة البرميل الخام أو المكرر، فمثلا بلغ متوسط سعر السلعة النفطية خاما في سنة 2009 حوالي 61 دولار /للبرميل أما سعر السلعة كمنتجات نفطية أو بتروكيماوية فقد بلغ حوالي 82 دولار/للبرميل[1]، أي قيمته مصنعا يفوق دوما قيمة السلعة الأولية بصورة مادة خام، وذلك الفرق يعكس الثروة المهدورة في ظل إستراتيجيات تسويق النفط الخام.[2]

1. مكانة النفط في القطاع الصناعي: يكرس جزء مهم من النفط المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الإستمرار بشكل منتظم دون النفط، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى فمثلا تستخدم رواسب النفط الإسفلت والقطران لتعبيد الطرق، و يستخدم النفط كمادة لتغذية المعادن ويعطي مادة التشحيم من أجل إستمرار عمل الآلة ويستعمل في المحولات والكوابل وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض بالنظر إلى صفته العازلة، كما ترتكز عليه الصناعة البتروكيمياوية حيث وبالرغم من أن كثير من المنتجات البتروكيمياوية يمكن صناعتها من الفحم أو الغاز الطبيعي ، فإن النفط يشكل المصدر الرئيسي لها، وقد تطورت تلك الصناعة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الآن حتى إننا إذا نظرنا حولنا في المنزل لوجدنا المنتجات البتروكيماوية في كل شيء تقريبا، من الحقائب البلاستيكية إلى الشموع والملابس (البوليستر و النايلون) وأجهزة الكمبيوتر والحاسبات ومساحيق الغسيل والمذيبات والنظارات ومضادات الحشرات المنزلية وسترات النجاة وحفاظات الأطفال والأقلام والروائح العطرية وفرش ومعاجين الأسنان وغيرها كثير، فيوجد ما يزيد عن 80 ألف[3] منتج مختلف يدخل في إنتاجه المواد البتروكيماوية، فقد دخل النفط في حياة البشر بصورة ليس لها مثيل، وحلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الإستغناء عنها في حياتنا.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون**، الكويت، 2009، ص46،47.

[2] صالح صالحي، أثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[3] حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، ط1، بيسان للنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص75.

2. مكانة النفط في القطاع الزراعي: إرتبط إكتشاف النفط بكميات وفيرة في القرن العشرين بالثورة الزراعية التي تنامت في خمسينات ذلك القرن، وقد كان ذلك على ثلاثة إتجاهات مختلفة:

– إستخدام الميكنة الزراعية في عمليات حرث وجني المحاصيل، فلقد مكن وقود الديزل المستخدم في الجرارات الإنسان من أن يحرث مساحات من الأراضي لم يكن يحلم بزراعتها من قبل في نفس الموسم بإستخدام حيوانات الجر مثل الثور والحصان، بالإضافة إلى أن تلك الحيوانات تحتاج إلى الطعام مما تنتجه الأرض مما يقلل من الناتج الزراعي النهائي الذي يمكن أن يستفيد منه الإنسان؛

– إنتاج الأسمدة النيتروجينية والتي تقوم على تثبيت النيتروجين من الهواء مع الهيدروجين من الغاز الطبيعي في درجة حرارة وضغط عاليين لإنتاج الأمونيا، و قد وفرت تلك الأسمدة النيتروجينية الغذاء الضروري لإنتاج محاصيل وفيرة؛

– إنتاج المبيدات الحشرية (من النفط) ومبيدات الأعشاب (من الغاز الطبيعي) وبالتالي إستطاع الإنسان القضاء على الكثير من الآفات الزراعية التي كانت تتلف المحاصيل.

وقد دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر ما يمكن أن نطلق عليه إسم **البترو–زراعة** وذلك لسببين هما:

– النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛

– إستعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي.

المطلب الرابع: ذروة إنتاج النفط وسيناريوهات النضوب المحتملة

أدى إكتشاف و توافر النفط في الكثير من الدول النامية إلى إعطائها مجال أوسع وفرص أحسن من تلك الدول التي تفتقد إلى مثل هذه الموارد الطبيعية للمضي قدما في تنمية إقتصادها، لكن هذا الإنطباع كان في البدايات، لأن التجربة أثبتت أن توافر النفط أدى إلى خلق تناقض لدى الدول الغنية به، مما أوجد ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية وإشكالية النضوب المحتومة مستقبلا، فرغم أن البيانات تشير إلى أن إمتلاك الثروة النفطية يوفر أموال طائلة ويساهم في رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية، فإنه بالمقابل، كانت مؤشرات أدائها الإقتصادي ضعيفة كحال دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونجيريا وكذا فنزويلا.

هذا الظرف أشار إلى تناقض إقتصادي مفاده أن توافر النفط يعتبر عائقا إقتصاديا، فمنحى النمو لدى الدول المالكة له غير مثالي و تسبب في تشوه القطاعات الإقتصادية الأخرى نظرا لسوء إدارة تلك الثروة، هذا التشوه الإنتاجي في قطاعات عدة مكملة للقطاع النفطي عولج من طرف عدد من الباحثين، أثبتت دراساتهم الأداء الهزيل للإقتصاديات النفطية، وإضافة إلى الأداء الضعيف للدول النفطية بتوافر الثروة النفطية، فإن الوضع سوف يكون أخطر مع تأكل وإضمحلال الإحتياطيات النفطية بإعتبارها موارد ناضبة، ليخلق بذلك إشكالية البدائل التنموية الممكن تحقيقها قبل نفاد النفط.

والمقصود بالنفاد هنا ليس تلك المرحلة التي تجف فيها الحقول النفطية، فالمشكلة تبدأ قبل ذلك، وهي عند وصول الإنتاج في تلك الحقول إلى الذروة، وهذا ما يعرف بذروة إنتاج النفط، وهي القيمة العظمى التي سيصل إليها إنتاج

المكمن النفطي، وبعد هذه النقطة الزمنية سيبدأ معدل الإنتاج في الإنخفاض[1]، أي أنها الحد الأقصى الممكن بلوغه لمعدل إنتاج النفط إستنادا لكونه مورد طبيعي محدود خاضع للنضوب، وعلميا يصل الإنتاج النفطي في منطقة معينة ذروته (أقصى معدلاته) عندما لا يكون إنتاج الحقول الجديدة كافيا لتعويض التراجع في إنتاج الحقول القديمة.[2]

ويعتبر الخبير النفطي **كينج هابرت** أول من إكتشف قواعد إستنزاف المواد النابضة غير المتجددة ومن بينها النفط وقد كان يعمل رئيس المستشارين لقسم الإكتشافات و الإنتاج لشركة **شل** أين قام بتقديم ورقة بحثية في مؤتمر منعقد في الفترة 7-9 مارس 1956 بتكساس، وكانت بعنوان "**الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم**".[3] والذي عرف ذروة الإنتاج النفطي بأنها "النقطة التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل النفط قد وصل أقصاه"، وتستند أهمية العمل الذي قام به هابرت إلى توقعه المثير للجدل حول وصول إنتاج النفط في الولايات المتحدة ذروته في أوائل السبعينات، وبعد تحقق توقعاته ببدأ الإنتا ج الأمريكي فعلا بالهبوط عام 1971، فقدتبنت حركة الحفاظ على الموارد الطبيعية هابرت كأسطورة في زمنه، كما ساير الإنتاج النرويجي من النفط أيضا نظريته، إلا أن حسابات هابرت لم تكن موفقة بالنسبة للإنتاج العالمي ككل أنداك. وقد ركز هابرت في نظريته بالجواب على أربعة أسئلة رئيسية تمحورت حول: ما هي كمية النفط المتبقية لإستغلالها؟، ماهو إحتمال وجود إكتشافات جديدة؟، ما هو المعدل المتوقع للإستهلاك الإجمالي من النفط؟ ومتى تكون نهاية عصر النفط؟، وبذلك فقد أوجد العالم هابرت دراسة بيانية لموضوع إنتاج المواد الأولية خاصة موضوع النفط و التي سماها " Peak Oil " أي "**دروة النفط**" التي يشير إليها هو بالموارد الناضبة غير المتجدد (النفط)، حيث يؤكد على أن كل مورد منها محدود ومحتوم عليه بالفناء من منطلق عدة قواعد هي:[4]

- بداية إنتاجية تكون من الصفر؛
- وصول الإنتاج إلى الذروة، حيث أنه من طبع المنتج أنه يعمد إلى إستغلال أقصى قدر وجهد ممكن للمادة المستنزفة بأقصى عمل إنتاجي، وبهذا يوصلنا إلى نصف الرصيد المتواجد بالأرض؛
- الهبوط والنزول لتناقص الرصيد و إستنزافه.

وقد عبر هابرت عن دراسته من خلال منحنى يبين تغير الإنتاج عبر الزمن، كما يظهره الشكل رقم (3.1). ولهذا المنحنى حسبه عدة خصائص منها:[5]

- إن المساحة الواقعة تحت المنحنى تعطي كمية النفط الكلية التي سيتم إستخراجها من تلك الآبار حتى تنفذ؛
- للمنحنى قيمة عظمى هي نقطة الذروة، وعندما يصل الإنتاج إلى تلك القيمة يكون نصف حجم النفط قد أستنزف تقريبا والنصف الآخر المتبقي داخل الأبار لم يتم إستخراجه بعد؛
- إن هذا المنحنى ينطبق أيضا على مجموع إنتاج أي دولة منفردة كما ينطبق على الإنتاج العالمي من النفط؛

---

[1] حاتم الرفاعي، **ذروة البترول**، متاح على الموقع: http://www.oilpeakinarabic.org/index.php.html، تاريخ الإطلاع: 2017/10/23.

[2] الطاهر الزيتوني، **الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد142، 2012، ص13.

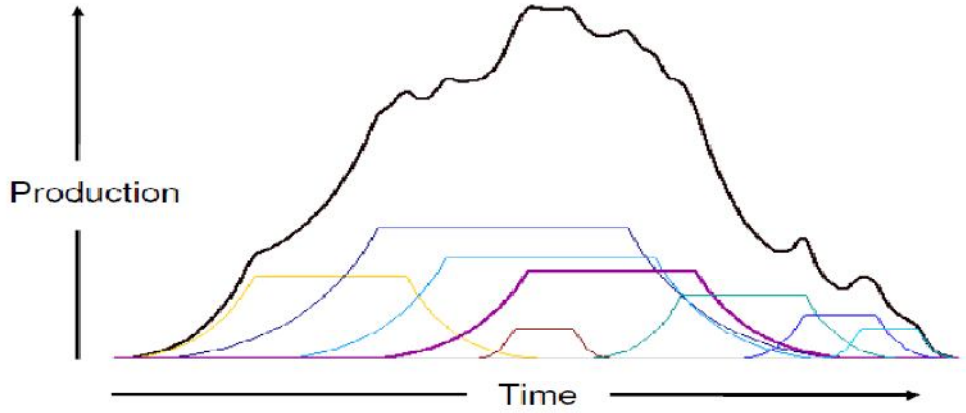
[3] نجاة النش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة (أفاق ومستجدات)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص23.

[4] حاج بن زيدان، **دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص63.

[5] حاتم الرفاعي، **البترول: ذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار**، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص61.

- لا يشترط أن المنحنى متماثلا كما هو موضح بالشكل، فقد يفقد تلك التماثلية بعض الشيء وذلك حسب طبيعة الإنتاج وعدد الآبار وحجمها ولكن يبقى الإتجاه العام للمنحنى سليما.

الشكل رقم (3.1): منحنى هابرت" Hubbert Curve "



Source: Jonathan Callahan, **paek oil by Numbers (Datta visualization for Global Energy Trends)**, mazamascience, Washington, 2010, p3.

ويمكن توضيح نظرية هابرت من خلال المنحنى المبين في الشكل السابق، حيث تمثل المساحة الواقعة تحت المنحنى الإنتاج التراكمي وتعبر ذروة هابرت عن نقطة أعلى إنتاج والبلوغ لنصف الرصيد غير المتجدد، ويسمى مجموع الإنتاج عبر الزمن بـ "أقصى إنتاج أو الإنتاج النهائي". وعليه فإن إنتاج النفط من مجموعة آبار متجاورة أو من دولة ما أو من العالم كله يتبع شكل ثابت مع الزمن، يزداد الإنتاج في البداية حتى يصل إلى قيمة عظمى ثم يبدأ بعدها في التناقص وتلك القيمة العظمى يطلق عليها "**ذروة النفط**".

وعلى المستوى العالمي فقد بلغ إكتشاف النفط ذروته في الستينات من القرن الماضي، وبما أن معدل الإنتاج يجب أن يعكس معدل الإكتشاف فإن الإنتاج العالمي للنفط سيبلغ أوجه المحتوم في يوم ما، نظرا لطبيعة هذا المورد غير المتجدد، حيث أخذت عدة دراسات على عاتقها التنبؤ بالموعد الذي يصل فيه إنتاج النفط التقليدي العالمي إلى ذروته وقد توصلت إلى نتائج مختلفة،إلا أن كل الدراسات السابقة تؤيد أن لإنتاج النفط التقليدي على مستوى العالم سنة ذروة لا محالة، لكن مجال الإختلاف يكمن في تحديد تاريخ الذروة، وإن كانت معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال تؤكد على أن سنة الذروة قد حدثت فعلا، وأنه إبتداءا من عام 2004 إلى عام 2037 ستتحول الكثير من البلدان المصدرة للنفط حاليا إلى بلدان مستوردة له مستقبلا، وأن عدد الدول الرئيسية المصدرة للنفط سينخفض من 35 بلد إلى حوالي 12 بلد سنة 2030.[1]

إلا أن إحدى تلك الدراسات المقدمة من طرف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية المستندة على المعلومات غير المسبوقة الواردة لأول مرة في التقرير الشامل عن إحتياطات النفط في العالم والصادر عن مصلحة المسح الجيولوجي الأمريكية شهر أفريل سنة 2000، قد عرضت سيناريوهات نضوب النفط التقليدي السهل الإستخراج من خلال ثلاثة مسارات تختلف فيما بينها في تحديد حجم الإحتياطي العالمي من النفط. وتعد إحدى سيناريوهات هذه

[1] أحلام زواوية، **دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2014، ص 28.

الدراسة الأكثر تفائلا حيث تشير إلى أن ذروة الإنتاج ستكون عام 2047 إذا إستمر معدل الإستخراج بنسبة 2% سنويا. وفيما يلي عرض لتلك السيناريوهات الثلاثة:[1]

- **السيناريو الأول:** كمية الإحتياطي 2242 مليار برميل بإحتمال مؤكد قدره 95%، وإذا إستمر الإستخراج بمعدل 2% سيصل إنتاج النفط الذروة بمستوى 112 مليون برميل /اليوم سنة 2026 ثم ينخفض بشكل حاد إلى أن ينضب آفاق 2050؛

- **السيناريو الثاني:** كمية الإحتياطي 3003 مليار برميل بإحتمال مؤكد قدره 50%، وإذا إستمر الإستخراج بمعدل 2% سيصل إنتاج النفط الذروة بإنتاج قدره 142 مليون برميل يوميا سنة 2037 ثم ينخفض بشكل واضح إلى أن ينضب سنة 2075؛

- **السيناريو الثالث:** كمية الإحتياطي 3893 مليار برميل بإحتمال مؤكد قدره 5%، وإذا إستمر الإستخراج بمعدل 2% سيصل إنتاج النفط الذروة عند مستوى 175 مليون برميل يوميا سنة 2047 ثم ينخفض بشكل حاد إلى أن ينضب سنة 2100.

الجدير بالذكر أنه ثمة نقطة لا بد من الإشارة إليها وتوضيحها، وتتلخص في أن مثل هذه النقاشات الدائرة غالبا ما تخلط بين مفهوم الذروة والندرة والنضوب، فذروة النفط لا تعني جفاف الحقل، بل تعني فقط أن إنتاج النفط في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى لا يمكن للمنتج تجاوزه، ثم يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى ثم يبدأ الإنتاج في الإنخفاض تدريجيا وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه –تدريجيا أيضا– إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق فيضطر المنتج إلى إيقاف الإنتاج لأن المتبقي منه يصبح غير مجدي من الناحية الإقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، وهذا ما يسمى بالنضوب الإقتصادي، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع إستئناف الإنتاج إذا إرتفعت الأسعار، أو إنخفضت التكاليف لأسباب ترجع للتطور في التكنولوجيا،[2] وبالتالي يعتبر بلوغ ذروة الإنتاج النفطي مؤشرا لبلوغ الإنتاج مرحلة مفصلية نحو النضوب الإقتصادي، الذي يعتمد على مستويات الأسعار والتكنولوجيا المتاحة.

وغالبا ما يتم الخلط أيضا بين مفهومي النضوب الإقتصادي والنضوب الطبيعي للنفط، بسبب الخلط بين تعريف الموارد والإحتياطيات، فبينما يرتبط مفهوم النضوب الإقتصادي بتعريف الإحتياطيات النفطية، والتي تعرف بإعتبارها الكميات من النفط المتوقع إستخراجها تجاريا من مكامن النفط المقدرة بإحتمالية معينة تتدرج من مؤكدة إلى محتملة وممكنة، ويخضع تقدير الإحتياطيات للتنقيح مع مرور الزمن صعودا أو هبوطا مع توفر المزيد من البيانات الجيولوجية أو التطورات المتعلقة بتقنيات ومعدلات الإستخلاص، وكذلك تغير أسعار النفط وتكاليف الإنتاج، والواقع أن قسما كبيرا من النمو الحالي في الإحتياطيات العالمية ليس راجعا إلى إكتشافات جديدة، ولكنه راجع في الأساس إلى نمو الإحتياطي وتحسن معدلات الإستخراج، وهناك جانب آخر مهم لا يجوز إغفاله يتمثل في كون النفط الخام بعيد كل البعد عن كونه منتجا متجانسا، فهناك عامل كربوني متسلسل يتراوح ما بين النفط السهل إلى النفط العميق والنفط

[1] أنور أبو العلا، **عينة لبعض سيناريوهات نضوب البترول (1-2)**، جريدة الرياض الإقتصادي، العدد 16112، السعودية، 2012/08/04، متاح على الموقع: www.alriyadh.com/2012/08/034/article757440. Html. Date d'accès au site: (17/03/2016).

[2] الطاهر الزيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

شديد العمق المستخرج من البحر، وما بين النفط التقليدي إلى النفط غير التقليدي، وفي ظل التقدم التكنولوجي وإرتفاع أسعار النفط فإن أغلب هذه الإحتياطيات سوف يتحول إلى نفط سهل وتقليدي، الأمر الذي من شأنه أن يؤجل الذروة وتوقعات النضوب الإقتصادي لسنوات عديدة.

بالمقابل تعرف الموارد بأنها الكميات المتاحة من النفط بغض النظر عن القيود المفروضة على القدرة على الوصول إليها أو التكاليف المترتبة على إستخراجها، وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية، وعلى هذا تشكل المفهوم ذو الصلة في تحديد التواريخ المحتملة للنضوب الطبيعي.

المبحث الثاني: محددات وإتجاهات السوق العالمية للثروة النفطية

لقد مرت الصناعة النفطية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات السوق العالمية للنفط، الأمر الذي كرس ميزة عدم الإستقرار لهذه الأخيرة، ويرجع ذلك بالأساس لسلوكها الذي يخضع لمصالح مؤسسات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، إضافة إلى أنها تشهد العديد من الأزمات نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لإستغلال ثروته والإستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى إلى تأمين إستمرار الإمدادات النفطية و بأرخص الأسعار. كل هذا سنحاول توضيحه من خلال التطرق لأهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة في السوق النفطية، وكذا رصد إتجاهات الأسعار العالمية للنفط من خلال تفاعل قوى العرض والطلب وعوامل أخرى.

المطلب الأول: الأطراف المؤثرة في تحديد هيكل السوق العالمية للنفط

تضم السوق العالمية للنفط كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهةأخر ى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق إحتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من الجانبين بأنه إحتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق كنتيجة لكبر حجمه كما أن للأحداث التي تطرأ على السوق العالمية للنفطدور ا في التأثير على إحتياجات هذه الأخيرة من الثروة النفطية و على إمكانية توافق المصالح داخل تلك المجموعات، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أطراف رئيسية هي: الشركات النفطية، الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط، وهذا ما سنفصل فيه من خلال هذا المطلب.

أولا: الشركات النفطية

يمكن تقسيم الشركات النفطية إلى الشركات العالمية العملاقة والأكثر تأثيرا في السوق النفطية و الشركات المستقلة التي أخذت بمرور الوقت صفة العالمية إضافة إلى الشركات النفطية الوطنية.

1. الشركات العالمية للنفط: تعرف الشركات العالمية على أنها أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع الطاقة خاصة النفط، وقد شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات العملاقة على جانب كبير منها، فبين عامي 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاثة (ستاندرد أويل نيوجيرسي (إكسون حاليا)، وشل، وبريتيش بتروليوم إبرام عدة إتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات إزداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكونا ما أصطلح على تسميته "بالشقيقات السبعة "،[1] هو مصطلح صاغه رجل الأعمال إنريكو ماتيي في الخمسينات، حيث كان رئيس شركة النفط الحكومية الإيطالية إيني، وذلك ليصف شركات النفط السبعة التي شكلت الإئتلاف من أجل إيران وهيمنت

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)** الهيئة العامة السور ية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص70.

على صناعة النفط العالمية منذ منتصف الأربعينات وحتى السبعينات،[1] وهي: ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي و شركة ستاندارد أويل أوف نيويورك (تعرف حاليا بأكسون موبيل) وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وغولف أويل وتكساكو (تعرف حالياً بشيفرون) وشركة شل الملكية الهولندية إضافة إلى شركة أنغلو- بارسيان النفطية (تعرف حاليا ببريتش بيتروليوم).

لقد كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق النفطية سيطرة تامة وذلك من خلال إحتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة التي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق النفطية، من خلال فقدانها لقسم كبير من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، فقد أصبح إنتاجها من النفط الذي كان يزيد عن 60% من الإنتاج الإجمالي العالمي أوائل السبعينات، لا يمثل في أواخرها سوى 15%،[2] خاصة مع ظهور شركات النفط الوطنية التي بدأت تسيطر على الموارد الطبيعية لدولها تدريجيا وأصبحت تشكل قوة جديدة ناشئة، وفي أواخر التسعينات إسترجعت الشركات النفطية العالمية مكانتها في ظل عمليات الإندماج، إذ حدث تفكك في الشقيقات السبع وإندمجت بعض هذه الشركات مع بعضها البعض لتفادي إفلاسها و إنهيارها وبالتالي أصبحت خمسة شركات بدل السبعة، ومن أبرز الشركات العالمية التي مازالت محافظة على إستقرارها ووجودها نذكر منها: شركة بريتيش بتروليوم، شركة أكسون موبيل، شركة توتال، شركة شل و شركة شيفرون تكساكو.[3]

وتتركز إستراتيجيات الشركات الكبرى في الأجل الطويل في التحكم في تطور السوق العالمية للطاقة،[4] ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات على تركيز إستثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من إمدادات الطاقة حتى عام 2020 على الأقل،[5] بالإضافة إلى ذلك تحاول أن تضمن السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل ويشكل هذان النوعان من الإستراتيجيات أي: تنمية أنواع الطاقة، والتمكن من التكنولوجيا، المحور الرئيسي لسياسة الشركات في الأجل الطويل، وهذا ما يجب أخذه بعين الإعتبار من طرف الدول النامية المنتجة للنفط.

2. الشركات النفطية المستقلة: إن من أبرز التطورات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد الصناعة النفطية العالمية، ظهور شركات نفطية جديدة من خارج مجموعة الشركات النفطية العملاقة، وذلك لأجل ممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقا لصيغ إستثمارية جديدة تختلف عن إتفاقيات الإمتياز التقليدية من عدة جوانب، وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وقد كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على

---

[1] منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط: **الشركات والأسواق (نمطية شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية)**، متاح على الموقع الإلكتروني: openoil.net/wp/wp.../03/resource-curse-reading-material-ar.pd ، تاريخ الإطلاع: 2016/10/18.

[2] Jean-Pierre Favennec, **le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie**, Edition Techinip, Paris, 1998, p34.

[3] Denis Babusiaux, **Recherche et production du pétrole et du gaz**, publication de l'institut français du pétrole, 2002, p56.

[4] منى مصطفى البرادعي، **السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 25- 30.

[5] www.**adnoc**.com/adnoc/arabic/media_news.cfm?shownewsid=154&id=284(National Abu Daby Petroleum Company), Visited: (05/11/2015).

أسواقها المحلية ثم إتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر أخرى للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة مثل: بتروبراز Petrobras البرازلية، وسينوبك Sinopec الصينية.[1] ورغم إرتباط هذه الشركات المستقلة بمصالح بلدانها الأم من جهة، والشركات الإحتكارية الكبرى من جهة أخرى، فإنها تبقى قوة نفطية مستقلة مؤثرة في صناعة النفط وسوقها الدولية، سواء كان في الحد والتقليص لنفوذ وهيمنة الشركات الإحتكارية الكبرى أو في جانب تعزيز قوة البلدان النفطية المنتجة والمصدرة للنفط من جانب آخر.

3. الشركات النفطية الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الإمتيازات وزعزعة السيطرة الإحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية، ونذكر من هذه الشركات: شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة نفط الكويت، شركة النفط الوطنية العراقية، شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، شركة سوناطراك الجزائرية، وغيرها من الشركات.[2] ولقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الإقتصاد الوطني، وتمكينها من أن تؤدي دورا مهما في تطوير الإقتصاد المحلي لاسيما في ما يتعلق بحركة التصنيع.

ثانيا: الدول المصدرة (المنتجة) للنفط

عرفت سبعينيات القرن الماضي ظهور الدول المنتجة كطرف أساسي ومؤثر في السوق العالمية للنفط، وتتكون مجموعة الدول المصدرة للنفط من ثلاثة مجموعات وهي: الأوبك، الدول الشيوعية (الإتحاد السوفياتي سابقا، الصين بولندا) والدول الأخرى المصدرة للنفط (المملكة المتحدة، المكسيك، جنوب إفريقيا وأستراليا) كما أن كل مجموعة من هذه المجموعات غير متجانسة، حيث توجد إختلافات وتناقضات متعددة داخلها ونأخذ على سبيل المثال دول منظمة الأوبك ودول خارجها.

1. دول منظمة الأوبك (OPEC) :أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول* في 14 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا إحتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي تستغل النفط وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له، التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد، وتعتبر خطوة خفض أسعار

[1] أنظر كل من:

– حسين عبد الله، **البترول العربي" دراسة إقتصادية سياسية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص67.

– عاطف الجميلي، **الهيكل البنيوي لصناعة النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109 ، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت، 2004، ص47.

[2] أنظر كل من:

– عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي** (الدور السياسي والإقتصادي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص130.

– عدنان شهاب الدين، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص113.

* **منظمة الدول المصدرة للبترول**: أنشأت بمبادرة من خمسة دول: السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا سنة 1960. وتظم حاليا (سنة 2016) 13 دولة وهي: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

النفط من جانب واحد في أوت 1960 القطرة التي أفاضت كأس الدول المنتجة التي قررت في الشهر الذي تلاه الإعلان عن نشأة المنظمة.[1]

وقد عرفت السياسات النفطية للدول المنتجة تطورا تبعا لتغيرات السوق النفطية العالمية ويمكن أن نميز في هذا الإطار بين ثلاثة سياسات إنتهجتها الدول المنتجة للنفط وهي:

أ. سياسة الدفاع عن الأسعار 1973- 1985: بدأ تطبيق هذه السياسة بعد صدور تقرير نادي روما (حدود النمو) سنة 1972 وتقوم على الحد من المعروض النفطي ليتناسب مع الطلب عليه وإعطائه السعر الحقيقي الذي يغطي تكاليف الإنتاج الإجمالية إضافة إلى عائد يعوض نضوب هذا المورد الحيوي وتلبية المتطلبات المالية للمنتجين؛

ب. سياسة الدفاع عن الحصة السوقية 1986- 1998: أدى إنهيار أسعار النفط عام 1986 إلى تخلي دول الأوبك عن سياسة تغليب المتطلبات المالية وإتجهت إلى زيادة حصتها في الأسواق النفطية والتي عرفت إنخفاضا كبيرا خلال الفترة 1973- 1986 من 56% إلى 29%، وتقوم هذه السياسة على زيادة العرض من النفط، بحيث تنخفض الأسعار إلى مستوى لا تستطيع الدول خارج الأوبك الإستمرار في الإنتاج بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأسعار، فقد عرفت الحقول النفطية في بحر الشمال صعوبات كبيرة في تغطية تكاليف الإنتاج، أين بلغت تكلفة إنتاج البرميل 14 دولار مقابل 1.5 دولار للبرميل في الحقول النفطية السعودية، وكان من نتائج هذه السياسة إرتفاع صادرات مجموعة الأوبك، كما إرتفعت حصتها في السوق النفطية من 29% عام 1985 إلى 42% عام 1998[2]؛

ج. سياسة تثبيت الأسعار: تقوم هذه السياسة على إيجاد آلية لإستقرار الأسعار المستهدفة حيث يتم ضبط العرض النفطي لمجموعة دول أوبك حسب وتيرة تغير الأسعار إرتفاعا وهبوطا، وقد إنظمت بعض الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك إلى هذا الإتجاه كالمكسيك والنرويج. فمثلا في عام 2000 قررت أوبك المحافظة على أسعار النفط ضمن مدى يتراوح ما بين 22 إلى 28 دولار لسلة أوبك* من النفط الخام.[3] ولقد كان لتكيف دول الأوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق النفط العالمية، وإتباع أعضائها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار النفوط المتداولة في البورصات العالمية تأثيرا في إستعادتها زمام المبادرة وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق وهذا ما حدث عقب إنهيار الأسعار منذ 2014 بإتفاق أعضاء المنظمة على خفض الإنتاج نهاية 2016 لإعادة الأسعار إلى التوازن من جديد، وقد نجحت في ذلك إلى حد ما نتيجة إلتزام أعضائها بالإتفاق.

2. الدول المنتجة خارج الأوبك: هي مجموعة الدول المنتجة للنفط غير المنتمية لمنظمة الأوبك، ورغم كونها دولا منتجة للنفط إلا أن الصفة الغالبة على هذه المجموعة من الدول هي كونها دولا مستهلكة ومستوردة له، لأن عددا

---

[1] Pierre Jacquet, Françoise Nicolas, **Pétrole (crise, marchés, politiques)**, ifri, Paris, 1991, p93.

[2] هاني عبيد، **الإنسان والبيئة: منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، دار الشروق، عمان، 2000، ص20.

* سلة أوبك (opec basket): هي المعدل الإحصائي للنفط السعودي الخفيف مع ستة نفوط أخرى من أوبك (خام دبي الإماراتي، خام بوني الخفيف النيجيري، خام صحاري الجزائري، خام ميناس الإندونيسي، خام تيا خوانا الخفيف الفنزويلي، خام إيستموس المكسيكي) وتشمل على آلية تلقائية لتعديل كمية الإنتاج والتي تطبق في حالة تغير السعر فوق أو تحت النطاق، مع أن الآلية لم تطبق دائما. ومنذ سنة 2005 أصبحت السلة تضم 11 نوعا من خامات البترول.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جدير، عمان، 2006، ص94.

منها هي دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط عن معدلات إنتاجها، إضافة إلى أن تكاليف إنتاج النفط على مستوى الغالبية منها يزيد عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك، وأن من بينها دولا تتعارض مصالحها الجوهرية مع مصالح الأوبك لإنتمائها إلى مجموعة الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة البريطانية والنرويج، وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك، كما أن الدول المنتجة خارج الأوبك تنسق أحيانا بين سياستها النفطية مثل دول الأوبك لكن دون إطار تنظيمي ودون تنفيذه في أحيان كثيرة، ولكن يمكن لها أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة عرضه كما حدث مثلا منتصف سنة 2014 وخاصة من جانب النفط الصخري الأمريكي.

ثالثا: الدول المستوردة (المستهلكة) للنفط

إن مجموعة الدول المستهلكة للنفط غير متجانسة كما هو الحال بالنسبة للدول المنتجة، حيث أن هناك الدول التي تنتج وتستهلك كميات كبيرة من النفط، والدول التي لا تستهلك سوى كميات قليلة منه، وهي أساسا الدول النامية. وكرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق النفط بشكل فعال في الفترة ما بين 1970-1974 أنشئت الدول الصناعية المستهلكة للنفط الوكالة الدولية للطاقة (AIE) والتي تعتبر أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للنفط قصد تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فبعد نشوب حرب أكتوبر 1973 وقيام الدول العربية بوقف ضخ النفط إلى الدول الغربية المؤيدة للعدوان الإسرائيلي على مصر وتخفيض إنتاجها الإجمالي والذي دام خمسة أشهر،[1] سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن بين 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الإتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية، وتشمل في عضويتها 28 دولة من البلدان المستهلكة للنفط، بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية،* وهدفها تنسيق وخلق جبهة موحدة من المستهلكين من الدول الغربية واليابان من أجل مجابهة أي إنقطاع في إمدادات النفط، بإتباع إستراتيجية سميت بنظام التقاسم العاجل(التكاثف العاجل) وهو شبه مخطط إستعجالي يهدف إلى:

أ. ترشيد إستهلاك الطاقة: تهدف برامج الترشيد إلى تخفيض الطلب على النفط وتقليل إستيراده وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الوكالة، ويشمل ذلك السماح بزيادة أسعار النفط داخل الدول الأعضاء للحد من الإستهلاك من ناحية، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من ناحية أخرى؛

ب. تكوين مخزون إستراتيجي ضخم: إن خط الدفاع الأول في الإستراتيجية التي أعتمدتها الدول الصناعية كان زيادة المخزون الإستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل 90 يوما من الواردات النفطية الخاصة بكل دولة،[2] كما إهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون إستراتيجي ضخم من النفط وطرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق إحتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق النفطية[3]؛

---

[1] دانييل أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص54.

*Organisation de la Coopération et de Développement Economique (OCDE). هي نفس دول الوكالة الدولية للطاقة يضاف إليها فنلندا وفرنسا.

[2] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص81.

[3] مديحة حسن السيد الدغيري، **إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 289- 290.

ج. تنمية الإنتاج خارج الأوبك: زاد من تدهور أوضاع الأوبك إقتحام منتجون جدد لا ينتمون إلى المنظمة حلبة الإنتاج نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الإستثمار الكثيف في الإستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة، حيث أن القسم الأساسي في تنمية الإنتاج خارج الأوبك تم في مناطق هي الإتحاد السوفياتي، الصين، بحر الشمال و المكسيك، لكن الموارد الإضافية التي أتت من المناطق الثلاثة الأولى كانت تخصص بالدرجة الأولى لسد حاجاتها الداخلية فلم تنفرد إلا المكسيك بالتحول إلى مصدر صاف مهم في السوق العالمية. أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي تقارب 30 منتجا منها 15 بلدا مصدرا صافيا، هذا ما خلق تناقضا في المصالح بين المنتجين من خارج الأوبك الذين يريدون زيادة إنتاجهم وصادراتهم من خلال المنافسة السعرية (تخفيض السعر)، وبين منتجي الأوبك الذين يريدون الدفاع عن السعر المعلن حتى ولو كان ذلك على حساب تخفيض الإنتاج والصادرات.

د. تحفيز وتطوير البحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة: عملت الدول الصناعية على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل النفط في عدة مجالات، مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة غير النفطية من ناحية، وزيادة المعروض من النفط من ناحية أخرى، وهذا من شأنه تقليص الطلب على النفط قدر الإمكان.[1]

المطلب الثاني: نظام تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية

النفط الخام هو أكثر السلع تداولا في العالم، إذ تسجل الأسعار بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجة كثافته، وعليه تم تحديد بعض النفوط لتكون الأساس المرجعي لتحديد الأسعار العالمية للنفط. إذ يتصدر النفط الخفيف قائمة النفوط الأغلى ثمنا في الأسواق العالمية.

أولا: تعريف سعر النفط الخام وتصنيفاته

عندما نتطرق إلى تعريف سعر النفط، لابد من التمييز بين السعر الإسمي والسعر الحقيقي كما يلي:

1. السعر الإسمي للنفط: "هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين"[2]، أي هو السعر الحالي الذي يجري التعامل به عمليا في السوق الدولي، ويتغير هذا السعر بسبب تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة، سواء كان من العوامل الأساسية أو الثانوية والمرتبطة أساسا بطبيعة وظروف إنتاج و إستغلال هذه السلعة الإستراتيجية.

2. السعر الحقيقي للنفط: وهو سعر النفط بالدولار الثابت، حيث يعبر عن تطور سعر النفط خلال فترة زمنية معينة بعد إستبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار الأمريكي – عملة تسعير النفط عالميا – وينسب السعر الحقيقي إلى سنة أساس.[3]

---

[1] http://www.4eco.com/energy/index.html (The Daily Belltin for Environmental News, Visited: (11/6/2014)

[2] بوفليح نبيل، **دور الصناديق السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية– الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011، ص84.

[3] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط2، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

ثانيا: تحديد معادلة التسعير

نظام المعادلة السعرية هو نظام التسعير الحالي للنفط والذي تم اللجوء إليه منذ العام 1987، والذي بموجبه يتم إحتساب سعر نفط معين بواسطة معادلة تستند إلى أسعار نفوط مرجعية[1]، وبالتالي فهو نظام مبني على أسعار السوق. وتأخذ معادلة التسعير العلاقة التالية:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر النفط المرجعي الفوري أو المستقبلي ± (الفروقات النوعية والجغرافية)

من خلال معادلة التسعير يمكننا التمييز بين:

1. **سعر القياس المرجعي:** يعتبر سعر النفط المرجعي حجر الأساس في معادلة التسعير، وهذه الأسعار عادة هي أسعار السوق الفورية وتستخدم من قبل شركات النفط والتجار لتسعير النفط تحت العقود الآجلة، أو في المبادلات الفورية، وفي الأسواق المستقبلية لتسوية الوضعيات المالية، وكذا من طرف البنوك والشركات لتصفية المشتقات مثل عقود المبادلة.

2. **فروقات النوعية:** تنبع هذه الفروقات من كون النفط سلعة غير متجانسة من حيث الكثافة (خفيف، متوسط، ثقيل) ونسبة الكبريت فيه (حلو، مر)، حيث بدأ أخذ هذه المعايير في الحسبان بعد إتفاق كاراكاس ديسمبر 1970 والذي أوصى بضرورة إختلاف أسعار الخامات حسب إختلاف الكثافة النوعية للنفط، وعليه لا يوجد سعر موحد للنفط بل هناك سعر لكل نوع.

3. **فروقات الموقع الجغرافي:** وهي نتيجة الفرق الحاصل في تكاليف النقل ما بين أسواق الإستهلاك الأبعد أو الأقرب عن موانئ تصدير النفط الخام.

ثالثا: الأسعار المرجعية في النظام العالمي لتسعير النفط الخام

نظرا لوجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط فقد تم الإتفاق بين المتعاملين على إختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض سعر النفط المراد تسعيره، حيث تم إختيار الخامات التالية لتكون مرجعا عالميا للتسعير:

1. **سعر مزيج برنت:** الذي يتكون من مزيج نفطي من 15حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال (المملكة المتحدة)، ويستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية، كما يعتبر من النفوط الخفيفة الحلوة بدرجة كثافة 38، ومحتوى كبريتي حوالي 0.5% وهو مثالي لإنتاج البنزين ووقود التدفئة.

2. **سعر خام غرب تكساس الوسيط:** من النفوط الخفيفة الحلوة، وكما يدل إسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أكبر سوق للنفط في العالم باستهلاكها ربع الإنتاج العالمي للنفط.

[1] علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة وإتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، العدد 123، 2007، ص30.

3. سعر خام دبي: والذي يستخدم كمعيار لتسعير أغلب الشحنات المصدرة من الخليج العربي إلى آسيا، كما تسعر روسيا نفطها المتجه إلى أسيا عن طريق فروق بالنسبة لدبي.

4. خام تابيس من ماليزيا: يستخدم كمرجع للنفط الخفيف في منطقة الشرق الأقصى[1].

5. خام ميناس من أندونيسيا: يستخدم كمرجع للنفط الثقيل في منطقة الشرق الأقصى.

رابعا: طبيعة الأسواق العالمية للنفط

لقد كانت معظم التعاملات النفطية تتم من خلال العقود طويلة الأجل بشكل خاص من قبل الشركات النفط التي كانت تسيطر على جميع مراحل الصناعة النفطية قبل السبعينات من القرن الماضي، وبعد الحصار النفطي العربي على تصدير النفط الخام إلى أوروبا وأمريكا إبان حرب أكتوبر 1973، ظهرت الحاجة الآنية للنفط الخام وبالتالي أهمية السعر الفوري للنفط والذي يعبر عن حالة التفاعل بين العرض والطلب على النفط[2]، ومنذ سنة 1982 بدأت الدول المنتجة للنفط الخام من خارج منظمة الأوبك وخاصة منتجو بحر الشمال في البحث عن صيغة جديدة لتسعير النفط بما يتيح لهم أخذ حصتهم في سوق النفط الدولية خارج العقود طويلة الأجل، فضلا عن بدأ الشركات النفطية باللجوء إلى التعاملات قصيرة الأجل، وهنا برزت أسواق التعاملات المستقبلية الدولية للنفط الخام والمنتجات النفطية، وعلى رأسها بورصة نيويورك التجارية (NYMEX)، بورصة البترول الدولية في لندن (IPE)، فضلا عن سوقين آخرين هما: سوق طوكيو للتبادل السلعي (TCE)، وسوق سنغافورة (SIMEX).

وعليه تأخذ السوق النفطية أشكالا مختلفة تتمثل أساسا في سوق المبادلات المادية من جهة وسوق المشتقات المالية المرتبطة بشحنات النفط من جهة أخرى، ويمكن التمييز بينهما من خلال ما يلي:

1. سوق المبادلات المادية: تنقسم هذه السوق إلى سوق للعقود طويلة الأجل وسوق العقود الفورية ويمكن التفرقة بينهما كما يلي:

أ. سوق العقود طويلة الأجل: هي عقود يتم التفاوض حولها ثنائيا بين البائع والمشتري لتسليم سلسلة من شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة عادة سنة أو سنتين،[3] حيث يتضمن العقد تحديد كمية النفط، الجدول الزمني للتسليم، الإجراءات الواجب إتخاذها في حالة التخلف عن تسليم الشحنة، والطريقة المعتمدة في تحديد السعر، يتم تداول حوالي 90 إلى 95 % من النفط الخام والمنتجات النفطية عن طريق العقود المادية طويلة الأجل،[4] حيث يسمح هذا الشكل من العقود للمنتجين بضمان منافذ لتسويق خاماتهم، كما تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد النفط الخام اللازم لإستمرار نشاطه بشكل منتظم.

---

[1] معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، **الذهب الأسود**، السلسلة الخامسة، العدد 6، الكويت، 2013، ص02.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية– دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص03.

[3] Bassam Fattouh, **An Anatomy of the Crude Oil Pricing System**, Oxford Institute for Energy Studies, January 2011, Available On: http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2011/03/WPM40 AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf, Visited: (15/12/2016).

[4] Platts publications, **The Structure of Global Oil Markets**, June 2010, Available On: <http://www.platts.com/IM.Platts.Content/InsightAnalysis/IndustrySolutionPapers/oilmarkets.pdf>, Visited: (15/12/2016).

ب. سوق العقود الفورية: تعاظم دور الأسواق الفورية للنفط في خضم الإختلال الذي طرأ على العرض العالمي له منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أين برزت الحاجة إلى إيجاد وسيلة عملية للتخلص ولو بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعير ثابت ومستقر، خاصة بعد تراجع دور منظمة الأوبك في تحديد أسعار الخام، حيث أصبحت الأسواق الفورية هي أساس تحديد الأسعار في السوق العالمية للنفط والتي تخضع بالأساس إلى عوامل العرض والطلب، وهي سوق ليس لها وجود مادي معين تتواجد به براميل النفط في إنتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير لتجارة النفط، إلا أنها لا تغطي سوى 5 إلى 10% من حجم النفط الخام المتداول عالميا.

تتحدد الأسعار في هذه السوق إستنادا إلى النفط الخام المرجعي حسب كل منطقة، ففي أوروبا وشمال إفريقيا الأسعار المتداولة هي أسعار برنت، أما في الولايات المتحدة فتعتمد على سعر خام تكساس الوسيط، أما بالنسبة لخام الشرق الأوسط فالمرجع هو خام دبي.

2. أسواق تداول المشتقات المالية المرتبطة بالنفط: تسمح هذه الأسواق بتبادل النفط الخام من دون تبادل مادي أي من دون تبادل البراميل، وتنقسم إلى ثلاثة أشكال كما يلي:

أ. سوق العقود المستقبلية: تتداول العقود المستقبلية للنفط في البورصات العالمية المنظمة في شكل السندات المالية و يتوفر عنصر الشفافية في هذه الأسواق مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناءا على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والإستفادة من تقلبات الأسعار، فهم لا يمارسون أي نشاط صناعي ولا يملكون مصافي تكرير ولا إنتاج ولكنهم يؤثرون على الأسعار في السوق النفطية، وبالتالي ظهور السوق المستقبلية كان دافعه التحوط من تقلبات الأسعار سواء من طرف المنتجين أو المستهلكين.

ب. عقود الخيارات: يعرف الخيار على أنه عقد يخول لحامله حق شراء أو بيع أصل من الأصول بسعر محدد وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم مستقبلا في وقت محدد، وبالتالي لا يكون ملزما بإتمام الصفقة، ويتقاضى البائع علاوة عند إبرام العقد، ويسمى عقد الخيار الذي يعطي الحق لمالكه بالشراء بخيار الشراء، والذي يعطي لمالكه حق البيع بخيار البيع.[1] ونميز في هذه العقود بين خيار البيع وخيار الشراء كما يلي:

- **حالة خيار الشراء:** هو عقد يعطي للمشتري الحق في الإختيار بين شراء أو عدم شراء أصل من الأصول بسعر معين عند تاريخ مستقبلي وهذا في حالة الخيار الأوروبي أو خلال فترة زمنية معينة في حالة الخيار الأمريكي، مقابل مبلغ مالي يدفعه للبائع في شكل مكافئة أو ما يعرف بسعر الخيار؛

- **حالة خيار البيع:** يسمح لمشتري حق خيار البيع بالإختيار بين بيع أو عدم بيع أصل من الأصول بسعر معين خلال فترة أو تاريخ مستقبلي مقابل دفع مكافأة لمحرر خيار البيع.

[1] بباس منيرة، **الضوابط الشرعية للتعامل في المشتقات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول- الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحاة عباس- سطيف-، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص02.

وعليه فإن عقود الخيارات تسمح للمتعامل بها بتحديد خسائره عند قيمة المكافأة مهما كانت الأسعار وقت الإستحقاق، في حين تبقى أرباحه غير محددة. وتتميز هذه العقود بإمكانية تداولها خارج البورصة.

ج. عقود المبادلات: في هذا النوع من العقود لا توجد تسليمات مادية، فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية...الخ)، ويتميز عقد المبادلة بمايلي:[1]

- عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الخيارات؛
- لا يتم تسوية المتحصلات أو المدفوعات يوميا؛
- لا يتم تسويتها مرة واحدة، كما هو الحال في العقود اللاحقة التنفيذ.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد إقتصادية وسياسية وأمنية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية والمضاربة وسعر صرف الدولار، وفي ما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

1. العوامل التي تؤثر على الأسعار من جانب الطلب: ينقسم الطلب على النفط إلى طلب بغرض الإستهلاك وطلب بغرض المضاربة، ويتأثر الطلب بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة مما يخلق تغيرات دائمة في أسعار النفط بالإرتفاع أو الإنخفاض، أهمها:

أ. أداء الإقتصاد العالمي: تعتبر معدلات النمو الإقتصادي في البلدان الأكثر إستهلاكا للنفط في العالم من أهم محددات الطلب العالمي على النفط والذي يلعب دورا أساسيا في تقلبات أسعاره سواء في حالات الإنتعاش أو الإنكماش الإقتصادي، وهذا ما تزامن مع أهم الأزمات والطفرات النفطية التي شهدها العالم في أعقاب ذلك وإستشهادا ببعض الأحداث الإقتصادية فقد ظلت أسعار النفط في حدود 20 دولار في الفترة من 1990 إلى غاية 1997 وهي السنة التي إنهارت فيها الإقتصاديات الأسيوية، ونتيجة لذلك إنخفضت أسعار النفط لتصل إلى 10دولار للبرميل، وفي الأعوام ما بين 2000 وبداية سنة 2008، إزداد الطلب العالمي على النفط نتيجة لمعدلات النمو المرتفعة التي حققتها الإقتصادات العالمية خاصة الصاعدة منها، حيث وصلت إلى 5.3% سنة 2004 ما ساهم في تسجيل أسعار قياسية في تاريخ الصناعة النفطية بـ 147 دولار للبرميل سنة 2008، إلا أن الأزمة الإقتصادية والمالية التي شهدها العالم في النصف الثاني من سنة 2008 أدت إلى تهاوي الأسعار إلى حدود 40 دولار في نهاية السنة بسبب إفلاس المصارف الأمريكية الكبرى وإنهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم عقب ذلك، كما أن إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الصاعدة مثل الهند والبرازيل وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم مستهلك للطاقة، حيث سجل معدل نمو بـ 6.9% نهاية 2015 وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية

[1] بباس منيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

العالمية، ساهم بشكل كبير في إنهيار الأسعار منذ منتصف سنة 2014 لتسجل أدنى إنخفاض في شهر جانفي 2016 بحوالي 27 دولار للبرميل، وهذا السعر يقل بكثير عن تكلفة إستخراج برميل النفط للكثير من البلدان النفطية.

ب. العوامل النفسية السلوكية: وخاصة من جانب المضاربين والمستثمرين في الأسواق المالية، فعندما يشعرون أن إستثماراتهم المالية في عقود النفط مهددة بالخطر نتيجة إستمرار حالة إنخفاض الأسعار، فسيعمدون إلى بيعها لتجنب الخسائر، ما يعني زيادة في الضغوط على أسعار النفط نحو الإنخفاض في الأسواق العالمية، بالمقابل فإن إقبال المستثمرين والمضاربين على شراء الأصول المالية ذات العلاقة بالنفط توقعا منهم بإرتفاع أسعارها وبهدف جني أرباح كبيرة، يشكل ضغوطا تصاعدية على أسعار النفط في الأسوق العالمية.

2. العوامل التي تؤثر على الأسعار من جانب العرض: هناك عدة عوامل تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشر في المعروض العالمي من النفط، بما يشكل عامل مهم في تقلب أسعاره، ومن أبرزها ما يلي:

أ. سلوك الأطراف الفاعلة في إنتاج النفط: وتتمثل في كبار المنتجين مثل روسيا وبالأخص منظمة الأوبك التي تنتج ثلث المعروض العالمي من النفط، حيث تعتبر ذات أثر كبير على أسعار النفط لأنها تعمل في شكل كارتل منظم ولديها القدرة على تغيير معدلات الإنتاج، وقد أدى قرار أعضاء المنظمة في نوفمبر 2014 بعدم خفض الإنتاج وتثبيته عند 30 مليون برميل في اليوم إلى إستمرار الإنخفاض في أسعار النفط وخاصة في ظل تباطأ الطلب العالمي كما أن أهم القرارات التي إتخذتها المنظمة في جانب العرض هي تخفيض الإنتاج بـ 4.2 مليون برميل في اليوم نهاية سنة 2008، مما ساهم في إعادة الإستقرار لسوق النفط حينها.

ب. العوامل السياسية: وتؤثر هذه العوامل في أسعار النفط أيضا، من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي بسبب الحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الإستهلاك، كما تتأثر الأسعار بالإستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة له، وما يرتبط بحدوث أي نوع من القلاقل السياسية كما يستخدم النفط أحيانا كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية، فمثلا قد تعمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعودا أو هبوطا بهدف تشكيل ضغوط إقتصادية على دول أخرى، تتباين معها في المواقف السياسية عموما، أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغير في الأسعار إلى صعوبات إقتصادية في تلك الدول، ما يجعلها تغير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى، كما حدث سنة 1973 عند الحضر العربي لتصدير النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار من 3 دولار إلى 12 دولار.

ج. سعر صرف الدولار: أثبتت الكثير من الدراسات أنه هناك علاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وتقلبات أسعار النفط، حيث يؤدي إنخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لإنخفاض الدولار على أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يساهم في إرتفاع أسعار النفط، مما يحفز زيادة الإستثمارات في الصناعة النفطية. أما الأثر غير المباشر أو الطويل الأجل لإنخفاض سعر صرف الدولار فيتمثل في التأثير على العرض والطلب على النفط، وخاصة من خلال إنخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب إنخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لا يمكنها توفير الأموال اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية، هذا يعني إنخفاض

المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي إرتفاع أسعار النفط، والأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تستلم عوائدها بالدولار وتدفع تكاليفها بعملات مختلفة، مما يرفع التكاليف مقارنة بالعائدات الشيء الذي يمنعها من زيادة القدرات الإنتاجية مما يخفض المعروض ويزيد في الأسعار.[1]

ويكون العكس في حالة إرتفاع سعر صرف الدولار، حيث يساهم في خفض أسعار النفط، فقد أدى قرار الإحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة 0.25 نقطة مئوية في نهاية ديسمبر 2015 إلى زيادة الطلب على الدولار مما رفع من قيمته أمام العملات الأخرى، وساهم في الإنخفاض التدريجي لأسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمي عليه.

الشكل رقم (4.1): العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وتطور أسعار النفط



المصدر: جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص23.

* قيمة الدولار هي سعر صرفه الفعلي مقابل سلة من العملات الرئيسية مرجحة بأوزان التجارة.

من خلال كل ما سبق ذكره يمكن القول أن سعر النفط هو حصيلة لمجموعة متشابكة ومعقدة من العوامل ذات الأوزان المختلفة والتأثيرات المتمايزة في الإتجاه، وقد يطغى تأثير أحدها أو أكثر في فترة ما على حساب العوامل الأخرى أو قد ينكمش دوره في فترات أخرى.

المطلب الرابع: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية والأزمات السعرية

تجدر الإشارة إلى أن أول تسعير للنفط كان عام 1860 بنحو 9 دولار للبرميل، ثم بدأت مسيرة الإنخفاض المستمر ليصل في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نحو دولارين، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز 1.8 دولار للبرميل، و رغم تأسيس منظمة الأوبك إلا أن سعر برميل النفط لم يتجاوز 2.75 دولار إلا بعد حرب أكتوبر عام 1973 حيث تخطي الأربعين دولارا، منذ ذلك الحين تراوح سعر البرميل من 20 إلى 35 دولارا، ثم هبط في النصف الثاني من التسعينيات إلى ما بين 20–22دولار ا للبرميل لسلة خامات أوبك، ثم إرتفع إلى 29 دولارا عام 2002

[1] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، متاح على الموقع: http://www.treit.org/workingpapers/trad policy general/freit293pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/05/23.

و إستمرت الأسعار بين جذب وشد حتى بلغت حاجز السبعين دولار للبرميل صيف 2005.[1] ثم إستمرت في الإرتفاع حيث وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، فقد بلغ المعدل السنوي لسعر سلة أوبك مستوى 94.5 دولارا للبرميل في نهاية 2008، أي بمعدل تغير سنوي بلغ 71.3 دولار للبرميل ما بين عامي 2001 و2008، لتسجل بذلك أعلى مستوى لها منذ بدء العمل بها سنة 1987.

و إبتداء من شهر أوت 2008 تراجعت الأسعار بشكل حاد، عندما عصفت الأزمة المالية العالمية بمؤسسات المال والمصارف وأسواق الأسهم والمال العالمية، وكانت الحصيلة هبوط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك سنة 2009 بحوالي 33.4 دولار للبرميل مقارنة بمستوياته سنة 2008 ليبلغ حوالي 61.6 دولار للبرميل في المتوسط، ثم عادت الأسعار للإنتعاش مع عودة التعافي للإقتصاد العالمي بحلول سنة 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة 2011، ثم بلوغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك ذروته سنة 2012 عندما وصل إلى 109.5 دولار للبرميل، و إستمرت تقريبا عند هذا المستوى إلى غاية النصف الثاني من سنة 2014 عندما بدأت أسعار النفط بالإنخفاض المفاجيء، وتزايدت حدته بعد قرار أعضاء منظمة الأوبك الإبقاء على سقف الإنتاج عند مستوى 30 مليون برميل/ اليوم، ليبلغ سعر سلة خامات أوبك 27 دولار للبرميل خلال شهر جانفي 2016 مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ 2003.

ولرصد الإنهيارات الدورية في أسعار النفط، فقد كانت هناك ثلاثة إنخفاضات كبيرة في أسعار النفط قبل الإنخفاض الأخير لسنة 2014 وهي: في 1985– 1986، وفي 1991 – 1990 في أثناء حرب الخليج، وفي 2008 2009 – في أثناء الأزمة المالية العالمية، ويحتوي الجدول الموالي توضيح لأوجه الشبه والإختلاف بين الإنهيارات الأربعة في أسعار النفط منذ عام 1985.

[1] أنظر كل من :

– عقل عبد الرحمن، **الناس والإقتصاد**، جريدة الأهرام، العدد 43504، 15 جانفي 2006.

– إبراهيم عادل، **مصر خارج دائرة تقلبات البورصات العالمية**، جريدة الأهرام، العدد 43302، 27 يونيو 2005.

الجدول رقم (2.1): فترات الإنهيار الحاد لأسعار النفط (تحليل مقارن)

تاريخ الإنهيار	1986-1985	1991-1990	2009-2008	2015-2014
الإحصاءات الأساسية				
الفترة	نوفمبر 1985- مارس1986	نوفمبر 1990- فيفري 1991	جويلية 2008- فيفري 2009	أكتوبر 2014- جانفي 2015
المدة بالأيام	82	71	113	83
نسبة إنخفاض السعر	%66	%48	%77	%51
نسبة التقلب	%4.69	%5.18	%4.62	%2.58
بيئة الأسواق والسياسات				
المحركات الأساسية	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك، وخاصة من ألاسكا والمكسيك وبحر الشمال	أدت عملية عاصفة الصحراء والسحب من مخزونات الإقتصادات الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة لمواجهة حالات الطوارئ إلى تهدئة أسواق النفط	بيع الأصول (بما في ذلك السلع الأولية) بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك وخاصة من النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
هدف سياسة أوبك	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة	إبقاء إمدادات أوبك في مستوى جيد	استهداف نطاق سعري	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة
الإ جراء الذي إتخذته أوبك في جانب الإنتاج	زيادة الإنتاج	زيادة الإنتاج	خفض الإنتاج	زيادة الإنتاج
أسعار النفط قبل الإنهيار	إنخفاض تدريجي في أسعار أوبك الرسمية	إرتفاع حاد	إرتفاع كبير قبل الإنهيار	أسعار مستقرة نسبيا تتجاوز 100 دولار للبرميل
أسعار النفط بعد الإنهيار	ظلت منخفضة على مدى عقدين تقريبا	عادت إلى مستويات ما قبل الطفرة	وصلت إلى مستويات ما قبل الإنهيار في غضون عامين	من المتوقع أن تظل أقل

المصدر: جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص23.

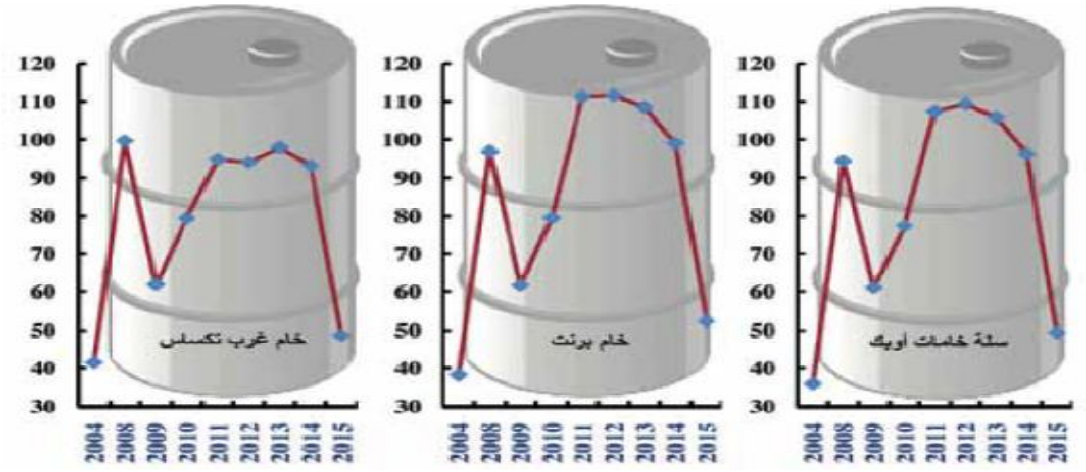
وبالنسبة للعوامل التي أثرت على أسعار النفط خلال الصدمة النفطية لسنة 2014، نجد أن الأسواق النفطية العالمية قد مرت بتغيرات عميقة فيما يتعلق بالطلب والعرض من النفط، وشكلت في مجملها الأسباب الرئيسية للإنحدار الشديد في أسعار النفط، وقد تجلت ملامحها الرئيسية في فائض العرض مقترنا مع تباطؤ الطلب على النفط فمن جانب العرض فقد عرفت الإمدادات النفطية نموا تراوحت معدلاته مابين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2014 لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل يوميا، وجل هذه الزيادة كانت من المصادر غير التقليدية وخاصة النفط الصخري الأمريكي الذي إرتفع إنتاجه من 500 ألف برميل يوميا إلى حوالي 4.6 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2008-2014.

أما من جانب الطلب وعلى الرغم من تواصل النمو في الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال الفترة 2011-2015، إلا أن التباطؤ كان واضحا في معدلاته، فمتوسط النمو السنوي خلال الفترة 2010-2015 لم تتجاوز 1% مقارنة مع 2.2% خلال الفترة 2002-2007، فالطلب من جانب الدول الصناعية شهد تراجعا كبيرا

بلغ حوالي 2.5 مليون برميل يوميا في سنة 2014 مقارنة بمستوياته سنة 2008، وكانت دول أوروبا الغربية والدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند، المصدر الرئيسي لذلك الإنخفاض. كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تهاوي أسعار النفط من مستويات تفوق 100 دولار سنة 2011 إلى 27دولارا للبرميل الواحد في جانفي 2016.

ورغم أن العوامل المرتبطة بالعرض والطلب قد ساهمت في إنخفاض أسعار النفط، تشير التقديرات التجريبية إلى أن العوامل المرتبطة بالعرض ساهمت بقدر أكبر بكثير مقارنة بالعوامل المرتبطة بالطلب في معظم الإنخفاض الأخير.

الشكل رقم (5.1): تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية حسب النفوط المرجعية الرئيسية خلال الفترة 2004- 2015



المصدر: ماجد إبراهيم عامر، **تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 42، العدد 156، الأوابك، الكويت، 2016، ص23.

فكما ذكرنا سابقا فإن الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، وتساهم العوامل الأخرى في التأثير على الأسعار عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب والعرض العالمي من النفط، فبينما يساهم النمو الإقتصادي ومعدلات النمو السكاني ومستويات الدخل في التأثير على حجم الطلب، تساهم مستويات الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الدول الأعضاء بمنظمة أوبك، الإحتياطيات الإستراتيجية الأمريكية، توسيع الطاقات الإنتاجية العالمية عن طريق زيادة الإستثمارات، الأزمات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية، في التأثير على حجم العرض.

إن الإنهيارات الدورية الحادة في أسعار النفط، تشكل هاجس يأرق صانعي السياسات ومتخدي القرار في معظم الدول المصدرة للنفط في كل مرة تحدث فيها خاصة منها تلك التي يعاني إقتصادها من التبعية المفرطة لإيرادات النفط، وإختلال هيكلها الإقتصادي المرتكز أساسا على الصناعة النفطية دون القطاعات الإقتصادية الأخرى، التي تبقى في الكثير من تلك الدول لا تحظى بالأولوية ضمن برامج التنمية رغم الأهمية البالغة للدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية وبناء قاعدة إقتصادية متينة تقتسم فيما بينها عبء النهوض بإقتصاديات تلك الدول، ورغم ذلك فإن هاجس إنهيار الأسعار وتداعياتها كما ذكرنا في بداية كلامنا، غالبا ما يزول ويظل صانعوا القرار الطريق الصحيح نحو التنمية الحقيقية بمجرد إرتفاع الأسعار وعودة الإيرادات السهلة إلى التدفق.

المبحث الثالث: تداعيات التبعية للثروة النفطية ودوافع تنمية قطاعات بديلة

أن يصف عراب أوبك الفنزويلي بيريز ألفونسو النفط بأنه"براز الشيطان "، له دلالته الكبيرة بقوة هذا المورد و قدرته على جلب الخراب والفساد والتسيب على الشعوب والأوطان التي تمتلكه بدلا من الإعمار والرفاهية وسلطة القانون ففي الدول النفطية بالتحديد لا تشكل الثروة النفطية مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الإقتصاد الأخرى خارج المحروقات، التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع النفطي، و تحولت الثروة النفطية بذلك إلى عقبة في طريق التنمية، أو ما عرف في الأدبيات الإقتصادية بـ "**نقمة النفط**".

المطلب الأول: الخصائص البنيوية للإقتصاديات النفطية

إن وفرة الموارد وفي مقدمتها النفط، قد ساهم بشكل كبير في بروز دولا ريعية فاقمت من التدهور والركود في أوضاع الناس المعاشية والحياتية وتحولهم إلى مجتمع إستهلاكي يعتمد على مصادر دخل غير ثابتة وقابلة للنفاذ ويعاني مشاكل مختلفة مرتبطة بالسياسة الإقتصادية والتنموية التي تعيق تحسين معيشة الناس في معظم طبقات المجتمع وتدهور القاعدة الإقتصادية والبيئيةالمرتبطة بالموار د الطبيعية التي ستعتمد عليها الأجيال القادمة في إنتاج إحتياجاتها من السلع المادية والقضايا المعنوية.

أولا: مفهوم الريع

الريع مفهوم قديم قدم ظهور بوادر الدولة القومية في القرن الـ 14 وتطورها في القرنين 16 و17، فقد كان محل نقاش بين رواد المدرسة التقليدية إلى مؤسسيها ومن بعدهم: من وليام بتي إلى ماركس وجون ستيوارت ميل.[1]

1. **البعد اللغوي للريع**: يعني النماء والزيادة والخصوبة.

2. **البعد الإقتصادي للريع:** إن النظرة التقليدية للريع تتمثل في إعتباره نوعا من أنواع الدخل غير المبر ر وغير المرتبط بدورة الإنتاج، لإنفصاله عن قيم العمل وبدل الجهد وتحمل المخاطر.

وأول من إستعمل هذا المصطلح – أي الريع – باعتباره شكل من أشكال المردود المالي هو (أدم سميث) في كتابة (ثروة الأمم)، حيث فرق بين الريع وصور الدخل الأخرى " الأجور والأرباح" وفي هذا المعنى يقول أدم سميت أن "ملاك الأراضي يحبون أن يحصدوا حيث لم يزرعوا"،[2] أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة، إذ ينصرف الريع في العادة إلى دخول ملاك الأراضي.

ويعتبر ريكاردو واحد من أبرز الإقتصاديين الذين طوروا فكرة أو مفهوم الريع، حيث يرى أن المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريعا لأصحابها،[3] وقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها أحد عوامل الإنتاج، فالريع حسب مفهوم ريكاردو هو" الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص460.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] محمد عز العرب، **الدولة الريعية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 65، القاهرة، 2010، ص9.

الأراضي الأقل خصوبة، وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة"،[1] وبالتالي فإن الريع في نظرية ريكاردو يعود لإختلاف درجات خصوبة الأرض أو لإختلاف موقعها.[2]

وكان كارل ماركس قد لفت النظر إلى ما أسماه" الرأسمالية الريعية، وهو يقصد ظاهرة إقتصادية إجتماعية، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة إقتصاديا، ودخلها لا يتأتى من إنتاج – الخدمات أو السلع- بل من خلال إمتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات.

فالريع هو" الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض، في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد"[3].

كما أن الريع يعبر عنه بتلك الثروة الناضبة الموجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض، والتي لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة إقتصادية لصناعتها، أنما تتطلب عمليات إنتاجية لإستخراجها، ومن ثم إعادة تصنيعها بقصد إستغلالها إقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة. ومن أبرز الثروات الريعية هي مجمل الثروة الهيدروكربونية من نفط وغاز طبيعي، وفحم...الخ. ويمكن القول أن للريع نمطان، **الأول** يتحقق من موارد طبيعية كالثروات المعدنية، الغابات والنفط، و**الثاني** يتحقق نتيجة ميزة مرتبطة بموقع الدولة والتحكم بطرق التجارة أو الثقل العسكري أو الدعم والمعونات، فيدرج الأول كريع للموارد الطبيعية والثاني كريع إستراتيجي[4].

إذا ما نشير إليه بمصطلح "**الريع**" هنا إنما ذلك القدر من الدخل الناتج عن إستغلال البيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط إقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات إقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل[5].

ولفهم أدق للإطار المفاهيمي سابق الذكر، وخاصة ما يتعلق بالريع على مستوى الدولة، يمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال للريع، وهي: [6]

- **ريع أولي:** ينتج داخل نطاق القطاع الريعي نفسه، حيث ترتكز مجمل النشاطات في هذا القطاع على منطق الإستغلال والتحويل الإنتاجي(إستغلال الموارد الباطنية وتحويلها من حالتها الخامة إلى حالة أكثر تركيب وجاهزية للإستعمال)، وتبدو القيم التي يتم إنتاجها في هذا القطاع في جوهرها وكأنها هبة من الطبيعة وليس ثمرة من ثمرات الجهد والعمل.

---

[1] لبيب شقير، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986، ص184.

[2] سمير حسون، **الإقتصاد السياسي**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص279.

[3] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص495.

[4] شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية–حالة الجزائر–** مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2014، ص56.

[5] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد15، جامعة الكوفة، 2010، ص2.

[6] الطاهر لطرش، **حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع– محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري**– الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الإقتصادية والقانون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2013، ص4.

➢ **ريع ثانوي:** ينتج عن الريع الأول، و يعبر عن الحصة من الريع الأولي الذي تستفيد منها القطاعات الأخرى و تتم الإستفادة من هذا الريع وفق آليات رسمية تعبر بشكل ما عن توافق إجتماعي و سياسي وإداري حول إقتسام ثمرات القطاع الريعي. وعليه، ينتج هذا الريع الثانوي عمليا عبر عملية إعادة توزيع تتحقق بشكل رئيسي عبر آلية التخصيص التي تتم في إطار ميزانية الدولة.

➢ **ريع ثالث:** يعكس السلوكيات الريعية التي تنشأ عن التواطؤ بين الهياكل الإدارية وقطاعات المجتمع الأخرى لاسيما حقل الأعمال، ويمكن لهذا النوع من الريع بطبيعة الحال أن يوجد في أي إقتصاد غير ريعي ولكنه إقتصاد موغل في البيروقراطية، و يشجع وجود ريع أولي السلوكيات الريعية بسبب المصالح المتعاظمة التي تنجم عن هذا الريع الأولي.

هناك إتجاه يشير إلى أنه لا توجد في الواقع النماذج الخالصة أو النقية للريع المجرد من كل أشكال الجهد أو تحمل المخاطر، ففي أحيان كثيرة فإن عناصر الريع تختلط بعناصر أخرى من الجهود بشكل أو بآخر، ومن تم فإن الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الإقتصاديات، وينحصر الإختلاف بينها فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى، لكن الريع لا يمثل عادة في الإقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي، وهكذا فإن الحديث لا يعدو أن يكون إشارة إلى الظروف والأوضاع التي تغلب فيها العناصر الريعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: توصيف الدولة الريعية وما يميزها عن الإقتصاد الريعي

إن مركزية المعطى الريعي ضمن منظومة السياسات والممارسات الإقتصادية والسياسية أخذ في البروز والتعاظم بدءا من سبعينيات القرن الماضي في معظم الدول المصدرة للنفط، إلى أن هيمن بحضوره اللافت على المؤشرات الإقتصادية الكبرى لهذه البلدان، وحينها بدأ يتبلور الربط بين مفهوم الريع والدولة تحت مسمى الدولة الريعية. فما هي الدولة الريعية؟ وماذا يميزها عن الإقتصاد الريعي؟.

1. مفهوم الدولة الريعية: إن إطلاق هذا التوصيف حديث العهد، رغم أن إعتماد بعض الدول على العائدات الريعية يرجع إلى تطور العلاقات الإقتصادية الدولية وتحديدا بعد ظهور الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي. وحسب ما ورد في العديد من الدراسات، فإن أول من ربط بين الريع والدولة أو ما يعرف بالدولة الريعية هو الباحث الإيراني (حسين مهدوي)، في بحثه الموسوم " نمط ومشاكل التنمية الإقتصادية في الدول الريعية– حالة إيران– "، والذي نشر عام 1970، وكان يقصد به توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية، ويعرف مهدوي الدولة الريعية بأنها "دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو إستخراجية وبشكل منتظم"[1]، حيث تساهم أقلية من السكان في توليد الريع، وتتحكم الدولة في السيطرة علية وتوزيعه، والريع الخارجي بدوره يعرف "كريع يتم دفعه من قبل أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني". وعليه تعد معظم الدول النفطية دولا ريعية من الطراز الأول كونها تحقق مداخليها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية، أي أن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي.

[1] محمد عز العرب، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

ويوسع البلاوي مفهوم الدولة الريعية ليشمل مجتمعا ريعيا، لكنه أضاف أيضا عاملا ثقافيا "عقلية ريعية" تقوم هذه العقلية حسبه بكسر الإرتباط بين العمل والمكافأة على أدائه، أي المكافأة تصبح كسبا غير متوقع وليس ثمرة للعمل الشاق المتواصل.[1]

و كان حازم الببلاوي، ومن قبله ومن بعده ممن أسسوا ونظروا وحللوا صفات الدولة الريعية، قد شخص أربع سمات رئيسية تشترك فيها الدول الريعية وهي:[2]

– أن يكون الدخل الريعي (من النفط) هو الدخل السائد في الإقتصاد، بحيث يشكل النسبة الأكبر من الدخل الوطني، وبالتالي موازنة الحكومة؛

– الدخل الناجم عن الريع النفطي يأتي من خارج البلاد، أي من بيع النفط إلى الدول الأخرى، ما يعني أن زيادة الدخل لا يتطلب تنمية إقتصادية محلية لتحقيق مداخيل أكبر للحكومة؛

– لا تشكل الأيدي العاملة المحلية في إنتاج النفط إلا نسبة ضئيلة من مجموع القوى القادرة على العمل في البلاد؛

– في جميع الدول الريعية تكون الحكومة هي المتلقي للدخل الريعي النفطي.

2. أهم الصفات الملازمة للدولة الريعية: إن الإسهام الأساسي لقطاع النفط في ترسيخ مفهوم الدولة الريعية في معظم الدول النفطية، يكمن في تمكين حكومات تلك الدول المصدرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع في أغلب الأحيان في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى[3]. ومن الصفات الملازمة للدولة الريعية أن تكون الدولة هي المشغل الرئيسي للناس، مما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفئة، وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط، وبالتالي لا يكون هناك دافع للتطور نحو الديمقراطية.

والواقع أن الإقتصاد الريعي المرتبط بالدولة الريعية يحدث خللا بين الدولة والمجتمع من خلال إعتماد الدولة على مصادر التمويل الريعية مما يضعف إرتباطها بالمجتمع كمصدر قيمة، وبذلك يصبح العمل المنتج ثانويا بالنسبة لوظيفة الدولة الريعية. وكلما يضعف إعتماد الدولة على المجتمع، كلما تنخفض مكانة المواطن فيه ويصبح عبأ على الدولة التي تقوم بإطعامه و إخضاعه من أجل القبول بالأمر الواقع.

ويربط حازم الببلاوي مفهوم مهدوي للدولة الريعية بالقبلية، حيث يرى أن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر أعطيات الدولة التي توزع المنافع والمنح لسكانها، والتي يتم توظيفها في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام، بالإضافة إلى المدفوعات الممنوحة لكسب الولاء الشخصي. وهناك العديد من الأمثلة بخصوص هذه الأنشطة سواء المدفوعات النقدية بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة، أو بوسائط مؤسساتية من خلال خدمات دولة الرفاه، إبتداء بالتعليم المجاني والرعاية الصحية و إنتهاء بدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن.

[1] محمد عز العرب، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] عدنان الجنابي، **الخلاص من الدولة الريعية**، ط1، دراسات عراقية، بيروت، 2016، ص6.

[3] محمد عز العرب، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

وتقوم الدولة الريعية بدور إستثنائي في آليات الإنفاق العام الذي يشمل جميع أوجه الإنفاق على العمل ومواد إنتاج السلع والخدمات والإستهلاك العام والتعويضات العامة، وفي مقدمتها الإنفاق على قطاع الإستيراد والتصدير وضخ مبالغ مالية كبيرة لتدويرها في الإقتصاد الوطني ليعطي الإنطباع بالرفاه والإزدهار الإقتصاديين من دون توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد عن طريق تطوير الصناعة والزراعة ومختلف الخدمات وتنويع مصادر الدخل والإنتاج. وهو ما يؤدي إلى مزيد من تدخل الدولة في الإقتصاد، ومن ثم إحتكار تمويل وإنشاء المشروعات الصناعية والتجارية[1].

كما يقترن بالدولة الريعية ظهور الفساد كخلل أخلاقي و إجتماعي، لأن هذا النوع من الإقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد المالي والإداري، والسبب هنا لا يتناول الجانب الأخلاقي للمجتمع بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الأنظمة من تناقضات وما ينتج عنها من إنحرافات، وتبرز هذه الظاهرة جلية في كل التقارير الدولية التي تقارن بين الدول الرأسمالية المنتجة والدول الريعية لتوضيح الخلل الناجم عن عدم إعادة توزيع الدخل وهيكلة الهيئات المسؤ ولة عن عملية توزيع الموارد[2].

إذا فالدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الإعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لاسيما في حالة عدم إستثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع.

3. الحدود الفارقة بين الدولة الريعية والإقتصاد الريعي: تعتبر الدولة الريعية حالة خاصة من الإقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو إستخدام الثروة الريعية على الغالبية من السكان، أما الإقتصاد الريعي فهو الإقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع و إستغلاله. وعليه، فإن التمييز بين الدولة الريعية والإقتصاد الريعي يقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة و إستخدامها أو توزيعها.

وتو صف الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل بإقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الإقتصاد الريعي هو ذلك الإقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي، من جهة أخرى فإن التفريق بين الدولة الريعية والإقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية، فالريع الخارجي أصبح مسلما به في وصف الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، إلا أن توليد الريع هو الفيصل في إعتماد أحد المفهومين، فالمحدد الرئيس يتوقف على دور الأقلية أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي، أي أن الإقتصاد الريعي ناشئ عن مساهمة عدد كبير من السكان كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية والتي أكد عليها الببلاوي بقوله لا تعتبر دولة ريعية في تلك الأحوال التي يساهم في تو ليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين، فهنا نكون بصدد إقتصاد ريعي وليس دولة ريعية، وضمن هذا المفهوم ربط الببلاوي مفهوم الإقتصاد الريعي بإشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الإقتصاد الريعي أن تكون دولة ريعية.

---

[1] إبراهيم الحيدري، **الدولة الريعية الشمولية تجعل السلطة أكثر قوة وتماسكا**، العدد 5038، مؤسسة الحوار المتمدن، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/، تاريخ الإطلاع: 2016/08/15.

[2] شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

فالاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وأيلولته، ففي دول الريع النفطي يعمل في توليد الريع الخارجي عدد محدود من العاملين ويؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل من النخبة الحاكمة، فتصنف دولا ريعية، في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان وعند ذلك نكون بصدد إقتصاد ريعي وليس دولة ريعية، أي أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية ولكن الدولة الريعية تولد إقتصاديا ريعيا حتما من خلال تدوير العائدات الخارجية في النشاطات الإقتصادية المختلفة عن طريق آليات التوزيع المعتمدة في الدولة.

وفي معظم الدول النفطية قد أصبح القطاع الريعي يستأثر بالأولوية والإهتمام، في مقابل تهميش للقطاعات الأخرى إلا في ما يفي به التوسع المسموح به ضمن منطق وحدود إستغلال القطاع الريعي، فأضحت الثروة النفطية أقرب إلى النقمة منها إلى النعمة.

المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية (النفط) من المنظور الإقتصادي

أن يكون النفط نعمة فهذا أمر منطقي، حيث أنه من المفترض نظريا على الأقل أن الدولة التي لديها مورد طبيعي كالنفط هي أفضل من حيث فرص التنمية من دولة أخرى ليس لديها هذا المورد، لأن الأولى ستتمكن من الإنفاق على بنيتها الأساسية، وستحصل على السلع الرأسمالية والتقنية اللازمة للتنمية في المدى البعيد، وفي الوقت نفسه يمكنها أن ترتقي بمستوى معيشة سكانها بتوفير السلع والخدمات الإستهلاكية.

في المقابل، هناك رأي آخر بدأ يظهر في أدبيات التنمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتؤيده تجارب الغالبية العظمى من الدول ذات المورد الواحد، وهو رأي يرى أن النفط هو أشبه بالنقمة، لأنه يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي، ومعها مستوى رفاه المجتمع على المدى البعيد.

أولا: حقيقة نقمة الموارد الطبيعية (النفط)

يتصور المرء أن البلد عندما يكون غني بالموارد فإن الشعب سيتمتع بمستويات عالية من الدخل والتنمية، والحقيقة أن الواقع عكس ذلك، فالعديد من الدراسات تشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي قياسا إلى عدد السكان أقوى في الدول المحرومة من الموارد المعدنية والنفطية من نظيره في البلدان الغنية بالموارد.

لقد كان التركيز في مرحلة أولى من التأصيل النظري على هبات وفرة المواد الأولية بدون التمييز بين صادرات المنتجات المعدنية أو المنتجات الزراعية، وفي هذه المرحلة إعتبر عدد من الباحثين الذين ينتمون إلى ما يعرف بالمدرسة الهيكلية (Ecole Structuraliste) في نهاية الخمسينيات أن الدول المصدرة للمواد الأولية لا يمكن أن نتوقع لها مستقبل مزدهر لثلاثة أسباب هي:[1]

- تدهور معدلات التبادل على المدى البعيد؛
- أسعار المواد الأولية غير مستقرة على المدى القصير؛

[1] بلقاسم زايري، **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الإقتصادي: بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري** المؤتمر الدولي- تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 –مدارس الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013، ص06.

– عندما يكون إستغلال المواد الأولية بيد الشركات متعددة الجنسيات فيحتمل أن لا تجني الدول المصدرة إلا القليل من الأرباح، التي سيتم تحويل جزء كبير منها للشركة الأم في الدول لأصلية.

و قد تناولت العديد من الأبحاث النظرية والتجريبية بالتحليل والدراسة ظاهرة " نقمة وفرة الموارد"، فعلى إختلاف وتعدد تلك الأبحاث فقد أجمعت جميعها على الأثر السلبي لوفرة الموارد لدى غالبية الدول الغنية بها. فهناك من يرى أن الإقتصادات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداءا ضعيفا في القطاع الزراعي و تنويع الصادرات والإيرادات، كما أن أداءها سيكون ضعيفا في معالجة التضخم، وفي الإدخار، وتعاني من البطالة والدين الخارجي وذلك مقارنة بالإقتصاديات التي لا تملك هذه الثروة (Nankani, 1979). وفي دراسة لـ (Sachs & Warner, 1995) تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للمواد الأولية كانت جد بطيئة ما بين (1970-1987) مقارنة مع الدول المصدرة للسلع التحويلية.

بينما إعتبر (Wheeler, 1984) أن الدول الغنية بالمعادن في إفريقيا جنوب الصحراء سجلت نموا بطيئا نسبيا في السبعينات. كما رأى (Neumayer, 2004) أن نمو الدخل الفعلي يكون متناسبا تناسبا عكسيا مع وفرة الموارد. في حين ذهب (Auty, 2000) إلى أن سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول التي تفتقر إلى الموارد فاقت سرعة نموه في الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1960- 1990.

ويشير (Gylfason, 2004) في هذا المجال إلى أن دول منظمة الأوبك سجلت نموا متوسطا سنويا سلبيا (– 13%) من الناتج المحلي الإجمالي حسب كل فرد ما بين الفترة 1965 –1996، بينما كان معدل نمو الدول ذات الدخل المتوسط الضعيف في نفس الفترة يقدر بحوالي 2.2% .

و إعتمادا على هذه النتائج يمكن تبني مصطلح " نقمة الموارد"، أو ما يطلق عليها في بعض الدراسات" مفارقة الوفرة " للتعبير عن أن وفرة الموارد يمكن أن تتحول من نعمة إلى نقمة في الأجل الطويل. أو بمعنى آخر وجود تناسب عكسي بين وفرة الموارد والنمو الإقتصادي، سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أو ثروة نفطية، أو من الغاز الطبيعي.

1. تعريف نقمة الموارد (Resource Curse): ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية هو تعبير قوي وسلبي لما يمكن أن تؤدي إليه وفرة الموارد الطبيعية من كسل وفساد و إستيراد إستهلاكي وسوء إدارة في توظيف و إستغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية، من خلال إزدياد إعتماد الدولة والمجتمع على ريع هذه الموارد عند تصديرها إلى الخارج وبالتالي نشوء الدولة الريعية التي تعتمد بالدرجة الأساسية على هذه الريوع في تمويل الإستهلاك وليس على ما ينتجه المجتمع.

هذا المفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (الغير متجددة – النفط) الذي يؤدي إلى قلة النمو الإقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس. فزيادة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى:[1]

– تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛

– تذبذبات في إيرادات الدولة بسب التذبذبات في أسعار النفط (يزيد من التردد في إتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع)؛

[1] باسم سيفي، **الريع النفطي من نقمة إلى نعمة**، ص4، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.al-nnas.com/ARTICLE/BSaifi/index.htm ، تاريخ الإطلاع: 2016/11/13.

- سوء الإدارة الحكومية للموارد؛
- ضعف وقلة تأثير وعدم إستقرار وفساد في مؤسسات الدولة بسبب وفرة الموارد السهلة.

ورغم كل هذه الأثار السلبية فإنه لا يمكن تجاهل بعض الأثار الإيجابية الناتجة عن إستغلال الثروة النفطية على للمواطنين والدولة، مثل ملء صناديق الدولة، رفع الميزانيات المخصصة لتحسين الخدمات العامة في مجال الصحة والتربية والبنية التحتية، ولكن دون النجاح في تحقيق التنويع الإقتصادي تزامنا مع ذلك.

ثانيا: التفسير الإقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية (النفط)

لقد عرف المجال البحثي حول أثار وفرة الموارد الأولية وخاصة النفط نقاشا حقيقيا في الثمانينات، بظهور البعد الثاني الذي عرف بنظرية " نقمة وفرة الموارد"، ولقد تم إستخدام هذا المصطلح على نطاق واسع للتعبير عن الآثار الإقتصادية السلبية التي أعقبت الطفرة في الموارد التي حققتها هولندا بعد إكتشافها لحقل غازي كبير في بحر الشمال سنة 1959، ما إصطلح عليه في بداية الثمانينيات بالمرض الإقتصادي الهولندي أو العلة الهولندية، و التي يتجلى من خلالها التشخيص الإقتصادي لنقمة الموارد على غرار دورية السياسة المالية.

1. **نظرية المرض الإقتصادي الهولندي:** تهدف نماذج المرض الإقتصادي الهولندي " Dutch Disease " لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لإقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج إبتدءا من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975، ففي سنة 1959 تم إكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الإقتصاد الهولندي و إنكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة، فكانت المجلة البريطانية The Economist في أحد أعدادها الصادرة في نوفمبر 1977 هي أول من أطلق تسمية المرض الإقتصادي الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الإقتصاد الهولندي[1]، رغم أن الأعراض الأساسية للمرض لوحظت أول مرة في القرن التاسع عشر عقب إستعار حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا عام 1849، وفي أستراليا عام 1851[2]. ويستخدم الصحفيون أحيانا مصطلحي المرض الهولندي ولعنة الموارد بشكل تبادلي للإشارة إلى كل المصاعب التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد، أما بالنسبة لعلماء الإقتصاد، فلمصطلح المرض الهولندي تعريف أضيق وأكثر تحديدا، فهو العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبد ما وتحدث إنخفاضا في قطاعيه الصناعي والزراعي هذا الإنخفاض نتاج عاملين إثنين، **الأول** تأثير حركة الموارد والعامل الثاني تأثير الإنفاق، ويمكننا توضيح تأثير هذين العاملين من خلال ما يعرف بالنموذج الأساسي لـ Corden.

[1] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي (دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص12.

[2] مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، **نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)**، ط1، دار الكتب القطرية، 2014، ص90.

2. **النموذج الأساسي (the Core Model):** وهي دراسة قام بها Corden and Neary سنة 1982،[1] حيث وضعا نموذجا جديدا شرحا من خلاله ظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي، وينطلق هذا النمودج من فرضية وجود إقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات هي:

- القطاع المنتعش (B) " Booming Sector "، و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (النفط و الفحم)؛
- القطاع المتأخر (L) "Laggind Sector "، ويتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، ويشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي؛
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (N) " Non-Traded Goods "، أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاعات الخدمات، البناء والنقل ومختلف الأشياء التي يصعب إستيرادها وتصديرها وتتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض والطلب.

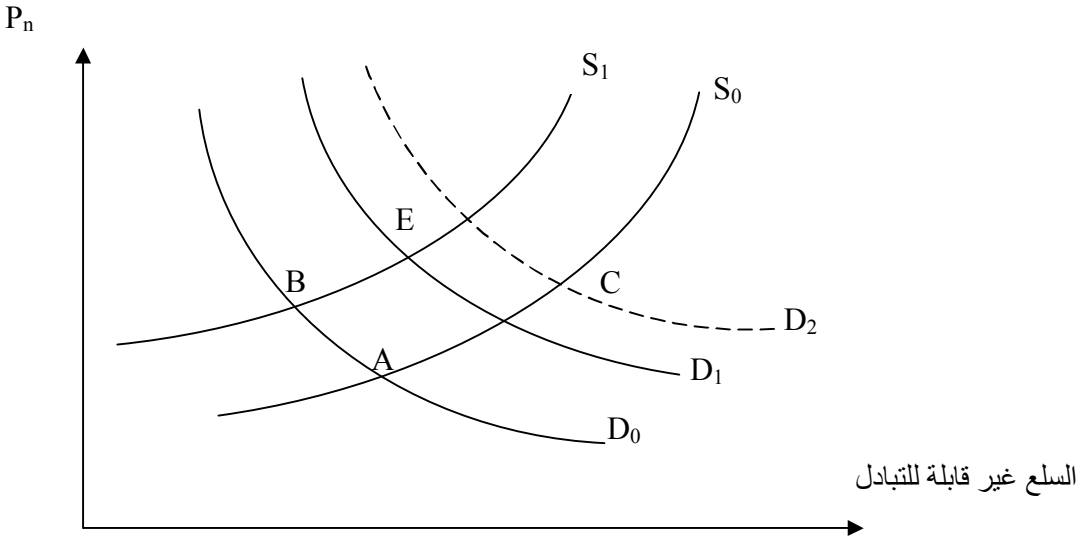
كما يفترض كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، و إفتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، ولغرض تحليل الآثار الحقيقية على الإقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية.

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل (6.1) حيث تظهر أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري P_n على المحور العمودي، وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري المنحنى D يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع (N)، أما المنحنى S فيمثل منحنى عرض منتجات هذا القطاع. وقد توصل كوردن إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الإقتصاد المعني كما ذكرنا سابقا،و هما : أثر النفقات وأثر حركة الموارد، وقد قام بتفسير ذلك كمايلي:

- **أثر الإنفاق** "Spending Effect ": يحدث أثر النفقات بسبب إرتفاع مداخيل الإقتصاد نتيجة إزدهار القطاع (B)، إذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين وكانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع (N) موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا يؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع (N) و ينعكس هذا في المنحنى من خلال إنزلاق منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 ، وبالتالي إرتفاع الأسعار P_n وتحول الموارد من القطاعين (B) و(L) لصالح القطاع (N).

[1] Corden.M, " **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation**", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984, P 360-363.

الشكل رقم (6.1): تمثيل لتفسير النموذج الأساسي لـ Corden



Source: Corden.M, " **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation**", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984, P361.

- **أثر حركة الموارد** " Resource Movement Effect " : يؤدي إنتعاش القطاع (B) إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه ويترتب عنه تحول لليد العاملة من القطاعين (L) و (N) نحو القطاع (B) ويؤدي هذا التأثير حسب كوردن إلى أثرين مهمين:

– تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر (L) نحو القطاع المزدهر (B) يجعل إنتاج القطاع (L) ينخفض، ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي De Direct -industrialisation وهو مباشر لأن القطاع (N) لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي.

– كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع (N) يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 .

ويتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر (L) نحو القطاع (N) وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect De-industrialisation والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر (N) نحو القطاع (B)، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الإبتدائية، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته وأثر حركة الموارد يجعله ينخفض.

وقد أشار كوردن إلى حالة خاصة والتي تميز إنتعاش قطاع الموارد الطبيعية، وهي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الإقتصاد، و في هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات، كما يشير كذلك إلى ملاحظة أخرى هامة وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر (L) القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج، وفي وضعية مثل هذه فإن المرض الإقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي De-industrialisation وتراجع القطاع الفلاحي De-agriculturation.

أما من ناحية التوزيع القطاعي، فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر (L) وهذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية التي يسببها المرض الإقتصادي الهولندي، لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصحبه عادة إرتفاع معدلات الربح فيها، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب إستيرادها، أكثر من إستثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، وتزايد إعتماد الإقتصاد على الإستيراد. وعندما يتحقق في إقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

- إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي؛
- إرتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (البناء والخدمات)؛
- إنخفاض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية؛
- إنخفاض صادرات القطاع الصناعي.

ويميل المرض الإقتصادي الهولندي لجعل قطاعي الصناعة والزراعة أصغر حجما وأكثر إعتمادا على مساعدة الحكومة، في المقابل يجعل قطاع الخدمات أكبر حجما جزئيا عبر عقود تبرم مع الحكومة. ويساعد المرض الإقتصادي الهولندي في تفسير السبب الذي يجعل ما تقدمه الثروة النفطية إلى أجزاء الإقتصاد الأخرى ضئيلا إلى حد يبعث على الإستغراب، والسبب الذي يجعل الشركات القائمة أكثر إعتمادا على الحكومة. وبتعبير آخر، فإن إدارة الثروة النفطية بغير حكمة يخنق قطاعات الصادرات الأخرى برفع الأسعار والإضرار بالقدرة التنافسية.[1]

3. دورية السياسة المالية: ربما يكون وجود موارد طبيعية بكميات وفيرة في أي بلد نام مفيدا له، إلا أن وفرة الموارد يمكن أن تجعل من الصعب على صانعي السياسات وضع وتنفيذ سياسات للإنفاق والضرائب، ويتعين على السلطات في هذه الإقتصادات الغنية بالموارد أن تعالج عدة قضايا، مثل:[2]

- قابلية نفاذ الموارد غير المتجددة – بما في ذلك النفط والغاز والمعادن – وبالتالي أيضا قابلية نفاذ الصادرات التي تعتمد عليها البلدان؛
- عدم إمكانية التنبؤ بأسعار السلع الأولية التي تصدرها هذه البلدان، مما يؤدي إلى تقلب جزء كبير من إيراداتها في الغالب، وهو ما يمكن أن يتسبب في تقلب الإنفاق الحكومي؛
- إفتقار البلدان في الغالب إلى أطر سياسات قوية بما يكفي لدعم تنفيذ سياسات سليمة للضرائب والإنفاق (أي سياسات المالية العامة)، وربما تكون لدى البلدان قدرات محدودة على إعداد تنبؤات طويلة الأجل بالإيرادات وتنفيذ مشاريع إستثمارية عامة عالية الجودة.

وتؤثر هذه القضايا على تصميم سياسات مناسبة للمالية العامة، بما في ذلك ضمان سلامة صنع القرارات بحيث تكون أي زيادة في الإنفاق العام إنتاجية.

[1] كريس غيريغات، سوزان يانغ، **نعمة أكبر من اللازم**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد50، الرقم 3، 2013، ص8.

[2] فيليب دانييل وآخرون، **إستخراج إيرادات الموارد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد50، الرقم 3، 2013، ص19.

تكون تقلبات الدورات الإقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية من نفط، موارد معدنية،...الخ، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الإقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط- كما تم الإشارة إليه في المبحث السابق- والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة، إذ أن التقلب في المداخيل يصاحبه التقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنها تشكيل خطر عدم إستقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري[1]. ويمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال للسياسة المالية كما يلي:

- **السياسة المالية غير الدورية Countercyclical fiscal policy**: تكون توسعية في الأوقات الصعبة فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية، وإنكماشية في حالة الرخاء والإزدهار يتراجع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي إنخفاض العجز في الميزانية، ويتجه هذا النوع من السياسات إلى تحقيق الإستقرار في الدورة الإقتصادية. ويمثل هذا النوع من السياسة المالية مقاربة الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الذين يرون بضرورة أن السياسة المالية المثلى يجب أن تكون غير دورية.
- **السياسة المالية الدورية Procyclical fiscal policy**: تتميز بإرتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والإزدهار(سياسة توسعية)، وإنخفاضه في الأوقات الصعبة (سياسة إنكماشية)، وتسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الإقتصادية.
- **السياسة المالية المستقرة Acyclical fiscal policy**: يكون فيها الإرتباط بين الدورة الإقتصادية والإنفاق الحكومي معدوما، وتتميز السياسة المالية المستقرة بالإستقرار في الإنفاق الحكومي.

تتميز البلدان المصدرة للنفط ومختلف الموارد الطبيعية الأخرى في الغالب بسياسة مالية دورية، وهذا راجع بالأساس إلى أن تذبذب الأسعار العالمية للنفط وصعوبة التوقع بإتجاهاتها، حيث يؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة للدولة التي تشكل صادرات النفط الجزء الأكبر منها، وبالتالي تذبذب الإنفاق الحكومي حيث يزداد هذا الأخير في فترات إرتفاع الأسعار، أما في فترات إنخفاض الأسعار العالمية فتضع الحكومة أمام خيارات صعبة لمواجهة هذا الإنخفاض: إما إقتطاع جزء كبير من الإنفاق الحكومي أو البحث عن مصدر بديل للإيرادات مثل فرض الضرائب أو الإستدانة من الخارج، ولكل خيار من هذه الخيارات تكلفته، إلا أن الدول عادة ما ترجع إلى خيار الإستدانة مخافة أن يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب إلى بروز تيارات معارضة للدولة، وهو الأمر الذي يوقع الدول النفطية في مشكلة المديونية[2].

ويؤثر أفق المورد الطبيعي وتقلب أسعاره في الأسواق العالمية على تصميم أطر المالية العامة في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية،[3] وفي مقدمتها النفط، ويترتب عليها إنعكاسات هامة على أداء النمو الإقتصادي بها، كما أن

---

[1] بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 9، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2015، ص10.

[2] Randall Dodd, **Protecting development Economies from price shocks**: in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, covering oil, New York, 2005, p90.

[3] فيليب دانييل وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط إستثماراته وإتخاذ قراراته في المدى الطويل، وبما ينطوي عن هذا من أثار سلبية على الإستثمار الخاص وعلى النمو في قطاعات الإقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط، لذلك ينبغي أن تكون الأطر مرنة بما يكفي لتطويعها لملاءمة القدرات المؤسسية والتفضيلات المختلفة لتلك البلدان.

المطلب الثالث: التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد (النفط)

منذ ثمانينات القرن الماضي، أخذت "نظرية نقمة الموارد" منحا سياسيا، فنقمة الموارد لا تترجم فقط إلى علة إقتصادية، ولكنها تتمثل في مرض ذو طابع سياسي، مما أدى إلى ظهور ما سمي في الكثير من الأدبيات " الدولة الريعية "(Etat rentier)[1] كما ذكرنا سابقا، أي تلك الدول التي تتميز بعجز في المؤشرات الجيدة لإدارة الحكم أو غياب الحوكمة (Gouvernance)، وإنتشار الفساد السياسي والمالي، أنظمة غير ديمقراطية معرضة للعنف والإضطرابات والإحتجاجات السياسية.

أولا: المقاربة السياسة لنقمة الموارد

لقد قامت العديد من الدراسات بإثراء مجال البحث في الأثر السياسي لنقمة وفرة الموارد من خلال التركيز على دور مؤسسات الدول كمتغير وسيط بين وفرة الموارد الطبيعية وضعف الأداء الإقتصادي و أثر كل ذلك على النمو الإقتصادي للدولة التي تتميز بهذه الوفرة.

ويرى الإقتصادي Michael L. Ross (1999)، أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الإقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، إذ يصنف التفسير السياسي لنقمة الموارد إلى ثلاثة نظريات هي[2]:

1. **النظرية الإدراكية** Cognitive Theory: التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على إستقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي.

2. **النظرية الإجتماعية** Societal Theory: إن هذه المقاربة الإجتماعية تؤيد فكرة أن وفرة الموارد و إرتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للإنفتاح الإقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.

3. **مقاربة المؤسسات** Statist Approaches: والتي تفسر أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية إقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدرة على صياغة وتخطيط إستراتيجية تنمو ية قوية.

وفي دراسة قام بها كل من Rickey Lam & Leonard Wantchekon سنة 2003 في محاولة منهما لتقديم نموذجا نظريا حول العلاقة التي تربط بين التغير في تخصيص السلطة السياسية، توزيع الدخل، والنمو

[1] بلقاسم زايري ، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[2] شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

الإقتصادي، عند إكتشاف الموارد الطبيعية، توصلا إلى أن وفرة الموارد الطبيعية توسع اللامساواة أو مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل، ويعزى السبب في ذلك حسبهما إلى أثرين **إثنين**، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، فأما الأثر **المباشر** فهو راجع بالأساس إلى رقابة الحكومة على الموارد، مما يسمح لها بالحصول على أكبر قدر ممكن من ريع تلك الموارد، في حين أن الأثر **غير المباشر** سببه هو تراجع الأداء الإقتصادي بصفة عامة كنتيجة لأعراض المرض الإقتصادي الهولندي. فالنخب البيروقراطية والسياسية تستمد قوتها وسلطتها من خلال عملية توزيع الريع بإعتبار أنها هي التي لها الحق في تحديد من ونسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب، وبالتالي فإن هذه الأوضاع سوف تساعد على إنتشار سلوك السعي لتحقيق الريع.[1]

إذا لعنة الموارد الطبيعية، أو اللعنة النفطية، ناتجة أومرتبطة بسوء إستخدام ريوع الموارد الطبيعية من طرف الدولة بصفتها المالكة لتلك الموارد، والجهة المتلقية للمداخيل المتأتية منها، فبدلا من إستخدامها في تنمية الإنتاج الوطني في الصناعة والزراعة والخدمات من حيث توسيعه وتحديثه، تستخدم في ثراء وترضية الطبقة الحاكمة والموظفين، وهذا يؤدي إلى سوء الأداء وزيادة التكلفة في المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الإستيرادات لتلبية إرتفاع المتطلبات الشرائية المتنامية.[2]

وعليه فإن وفرة الموارد الطبيعية وسوء إدارتها وتوظيفها من طرف النخب البروقراطية الحاكمة يمكن أن يخلق عدة أمراض مزمنة للدولة سواء من الجانب الإقتصادي أو السياسي أهمها:

أ. تحول إيرادات الموارد إلى ذريعة لسوء الحكم: عندما يكون لدى البلد إيرادات كبيرة ومتنامية من إستخراج الموارد، يمكن لهذه الإيرادات أن تصبح وسادة تحمي القادة السياسيين من المساءلة السياسية ومن التخطيط المعقول للمستقبل. فإذا إستطاع زعيم البلد لفترة من الزمن أن يقدم للمواطنين حصة متنامية من الموارد من أجل المشاريع المحلية، فلن يشعر بضغط كبير عليه من أجل عقد إنتخابات حرة ونزيهة، وطالما بقيت هذه الموارد متدفقة، لن يكون لدى القائد السياسي حافزا قويا للتفكير في طريقة العيش بموارد أقل في المستقبل، أو كيفية إستئصال مواطن الضعف في طريقة قيام الحكومة بعملها.

من جهة أخرى قد يصرف القادة مبالغ هائلة من الأموال لخلق فرص عمل ومنح إمتيازات للناس الذين يساعدونهم في البقاء في السلطة، كما أن القادة الذين يعتمدون على الإنفاق للبقاء في الحكم، لا يفضلون الشفافية في التمويل العام أو في أنظمة الإشراف على الموازنة، فالمعلومات عن مقدار ما تجنيه الحكومات من إستخراج الموارد الطبيعية في كثير من البلدان الغنية بالنفط هو أمر في منتهى السرية، وهذه السرية تسمح بإزدهار سياسات موازنة غير سليمة. وكما قال مارتن تيسني من الجامعة الأوروبية المركزية: "إذا كانت إيرادات الحكومة تأتي من الضرائب على

[1] Ricky Lam and Leonard Wantchekon, **political dutch disease**, 2003, p2. Available on: neumann.hec.ca/neudc2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf, visited: (12/4/2017).

[2] باسم سيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

المواطنين، يكون موقف المواطنين أقوى في المطالبة بأن يكون لهم صوت في العملية، أما إذا كانت الإيرادات تأتي من النفط، فيمكن للحكومة بسهولة أن تصبح أقل عرضة للمساءلة أمام الناس".[1]

ب. غياب الديمقراطية والمزيد من الفساد: عادة ما يعرف الفساد من حيث إستغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص، لكن نطاق الفساد أوسع من ذلك، فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص، تتواطأ جميعا لجني منفعة تتحقق من إستخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام[2].

إن إرتفاع مستوى الفساد وضعف نظم الحكم العام تشكل سمة أخرى شائعة في البلدان الغنية بالموارد، هذه البلدان التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة تتجمع غالبيتها في أسفل سلم دليل الحكم الصادر عن البنك الدولي، ومن السهل فهم المنطق الكامن خلف هذه الظاهر، فعندما تتوفر كميات كبيرة من الثروة ويكون قرار التصرف بها في أيدي حفنة من الموظفين العامين، فإن الفساد يحدث بطريقتين على الأقل: **الأولى،** هناك مخاطر دخول الرشاوى والإمتيازات وأدوات الفساد الأخرى في المفاوضات بين المسؤولين الحكوميين والشركات متعددة الجنسيات."إن الشركات متعددة الجنسية نفسها لا تشجع الشفافية في العلاقات"، أشار مارتن تينسي، فهم يفضلون التعامل مع حفنة من المسؤولين رفيعي المستوى على التعامل مع لجان برلمانية، **و الثانية،** أن إيرادات النفط والمعادن تسمح للحكومة بأن تصبح أكبر منفق في البلد، وهذا يدفع الأطراف المهتمة بالتجمع حولها، في محاولة لدفع الموظفين الحكوميين لإنفاق الأموال بطريقة تعود بالفوائد عليهم، بغض النظر عن كون هذا الإنفاق للصالح العام أم لا وتعرف هذه العملية باسم "السعي وراء تحصيل الريع " rent seeking، الذي يوجه الحوافز الإقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الريع بدلا من الأنشطة الإقتصادية المنتجة.

كما أن الفساد يؤثر أيضا على النمو في البلدان الغنية بالموارد بواسطة العوامل المؤسسية مثل مدى إنتشار البيروقراطية والنظام القضائي، وفي الكثير من الحالات يزدهر فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع ويستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام، كما أن معظم البلدان التي يستشري فيها الفساد تمتلك مؤسسات ضعيفة.

ج. تشويه دور القطاع الخاص: يصبح دور الحكومة الإقتصادي بإستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية و ممارسة وظيفة الرقابة والإشراف على النشاط الإقتصادي العام، مع تقديم بعض السلع العامة الأساسية وترك النشاط الخاص ليسبح أو يغرق بنفسه للنهوض بأعباء التنمية، مما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج وهذا ما يتجلى في سلوك الموازنة العامة، التي تتميز بطغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الإستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية، مما يجعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الإستهلاكي للحكومة والتحصيل

[1] **منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط (حوكمة : لعنة الموارد)**، ص36، متاح على الموقع الإلكتروني: openoil.net/wp/wp.../03/resource-curse-reading-material-ar.pd ، تاريخ الإطلاع: 2016/10/18.

[2] دانييل كاوفمان، **تأثير الفساد،** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015، ص21.

السريع للربح، مبتعدا عن ولوج مجالات تنمية الإستثمار الحقيقي ما لم تقدمه الحكومة بصورة منحة، إذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الإستهلاكية والتمويل الإستهلاكي، وتدني النشاط الإنتاجي الخاص وشيوع ظاهرة السعي وراء تحصيل الريع، فالنشاط الخاص كثيرا ما يسعى إلى دفع السياسة الإقتصادية باتجاهات تؤدي إلى نجاحات إسمية لا تولد نطاق مستدام من القيمة المضافة ولا توفر في الغالب مقادير إنتاجية أو إستثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على إستدامة التنمية، بإستثناء تعظيم تحصيل الريع، كالتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة أو الإستفادة من سياسات حمائية واسعة أو الإنغماس بمسائل تدهور أسعار صرف العملات لتوليد نشاط إقتصادي مرتفع التكاليف لا يساير الإستقرار ولا يساند التنمية المستدامة.

ثانيا: التفسير المؤسساتي لنقمة الموارد

إن الإفراط في الإعتماد على النفط يترافق عادة بوجود مؤسسات عامة ضعيفة (يمكن أن تعني أي شيء، بدءا بعدم كفاية و وضوح القوانين و إنتهاء بتراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد، غياب الشفافية أو ضعف السياسات الإقتصادية) تفتقد عموما للقدرة على معالجة التحديات التي تفرضها التنمية المعتمدة على النفط. وهذا في جزء منه ناجم عن التوقيت، ومعناه:[1] إذا كانت المؤسسات الموجودة –في الدولة التي تكتشف موارد طبيعية على أراضيها وخاصة النفط– أصلا ضعيفة وكانت الدولة غير مكتملة التكوين، فإن تدفق إيرادات النفط سيقود إلى نشوء دولة ريعية تعيش على مداخيل النفط، وفي الدول الريعية يكون النفود الإقتصادي والسلطة شديدي المركزية وتكون الحدود بين العام والخاص غير واضحة، ويصبح السعي وراء تحصيل الريع أولوية للقطاع العام والخاص على حد سواء.

إن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الإقتصادي، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الإستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء إقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها. وحسب Daron Acemoglu فإن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية هي:[2]

– توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الإستثمار والمشاركة في الحياة الإقتصادية؛

– وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح، بحيث لا يستطيعون إستعمال سلطتهم في إنتزاع مداخيل و إستثمارات الآخرين؛

– توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الإستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية المنتجة.

لا تختلف أغلب البحوث والدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الإقتصادي بين بلدان العالم الغنية والأكثر فقرا، على أهمية دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية، ففي دراسة Sachs &Warner حول الأداء الإقتصادي للبلدان الغنية بالموارد، لاحظا أن بعض البلدان كان أدائها طيبا على غرار أندونيسيا، الشيلي، ماليزيا،

[1] منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط (حوكمة : لعنة الموارد)، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] أسيموكلو دارون، **الأسباب الجدرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد02، يونيو 2003، ص27.

بوتسوانا، وتايلندا[1]. وحسب كل من Robinson. j, Torvik. R, & Verdier. T فإن هذا راجع إلى أن هذه البلدان تحتل مراتب عليا فيما يتعلق بنوعية المؤسسات، ساهمت في وضع سياسات سمحت لها بتجنب نقمة الموارد، على عكس بلدان مثل: نيجيريا، الجزائر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، الإكوادور، فنزويلا، لم تستطيع تحقيق ذلك، وهذا راجع إلى أنه في حال حدوث إنتعاش للموارد تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات وفي الحالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من إستغلالها في إعادة توزيع الريع لأغراض غير إقتصادية، مما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي. وهكذا فإن نوعية المؤسسات تحدد هل بإمكان البلد تجنب لعنة الموارد أم لا[2].

ومن جهة أخرى فإن وجود أنظمة ريعية تهيمن على الإقتصاد يؤدي إلى خنق الأنشطة الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الإقتصاد، ويعتبر المنطق الريعي في الإقتصاد معيقا للقدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية وبالتالي غياب الشروط اللازمة للتنويع الإقتصادي في جميع القطاعات بخلاف قطاع النفط، ويمكن إيجاد التفسير لهذه الوضعية بشكل واسع في نظام الحوافز الإقتصادي. بالفعل، يشكل وجود نظام فعال للحوافز شرطا لزيادة الفعالية الإقتصادية عبر التحفيزات التي يعطيها لعوامل الإنتاج، لاسيما عنصر العمل، بشكل يؤدي إلى زيادة إنتاجيته و إنطلاقا من ذلك، يشكل النظام الإقتصادي للحوافز محركا رئيسيا للإبداع والابتكار[3].

إن طبيعة تنظيم الإقتصاد في الدول النفطية يفرض نمط معين للتسيير على المستوى الكلي ينعكس سلبا على أداء المؤسسات، حيث تصبح آلية التمويل الرئيسية ترتكز على الدور المهيمن الذي تؤديه الخزينة، والقائم على نظام تخصيص الموارد على قطاعات و إستعمالات مختلفة، فضلا عن ذلك، فإن هذا التخصيص لا يتم وفقا لمقتضيات المكسب–التكلفة ولكنه يتم على أساس عملية مراجحة على المستوى السياسي والإقتصادي والإداري، ومثل هذا النظام يهمش إلى حد كبير منطق المؤسسة الذي يقوم على أساس مبدأ حساب إقتصادي صارم يزاوج بين الموارد والتكلفة ونتيجة الأداء، فضلا عن ذلك، تساهم عملية التخصيص عبر الميزانية في إضعاف نظام الحوافز الذي يعتمد على منطق الجزاء بشكل يضاعف من سلبية المؤسسات القائمة، وينعكس كل ذلك سلبيا على إنتاجيتها، وفي مثل هذه الظروف لا تقوى هذه المؤسسات على مجابهة أي قدر من المنافسة ولا يمكنها الإستمرار إلا في بيئة تتسم بالحماية.

المطلب الرابع:تداعيات إنهيار أسعار النفط على إقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

في هذا الوقت الذي أكتب فيه هذه الأسطر، يكون قد دخل إنهيار أسعار النفط لسنة 2014 عامه الثالث، في ظل إستمرار المؤشرات الإقتصادية والسياسية والفنية الداعمة لإستمرار الهبوط في مستويات الأسعار. ورغم تعدد الدراسات والتقارير التي تناولت مستقبل أسعار النفط خلال الأشهر والسنوات القادمة، إلا أن الحذر والتشاؤم وسم عدد كبير منها، نظرا لطبيعة الصناعة النفطية وتعقد التطورات الجيوسياسية من جهة وغموض أفاق الإقتصاد العالمي

[1] شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] Robinson. j, Torvik R. & Verdier T. ," **Political Foundation of The Resource Curse** " , Journal of Development Economics, V 79, 2006, p465.

[3] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

من جهة أخرى. ويشكل الإنهيار الحاد الذي تشهده أسعار النفط واقعا إقتصاديا جديدا للبلدان المعتمدة على المورد النفطي في تحقيق النمو وتمويل الموازنة. ومن خلال ما سوف نورده هنا من تداعيات أزمة أسعار النفط الأخيرة، تتأكد لنا حقيقة نقمة الثروة النفطية على أغلبية الدول المصدرة لها نظرا لفشل أغلبها في تنويع هيكلها الإقتصادي.

أولا: فحص إقتصاديات الريع النفطي في ظل إنهيار الأسعار

دون العودة لذكر الأسباب الكامنة وراء إنهيار أسعار النفط والتي تطرقنا إليها سابقا، يمكن الإشارة إلى أن هذا الإنهيار قد وصل في أدنى مستوى له وهو 27 دولار للبرميل (بالنسبة لسلة خامات أوبك) في جانفي 2016، ورغم الإنتعاش الذي عرفته الأسعار خلال سنة 2016، إلا أنها لم تتجاوز في المتوسط 40.7 دولار في نهاية السنة[1]، وحتى إذا إستمر هذا الإنتعاش، فإن الإحتمال ضعيف أن تعود الأسعار إلى خانة المئات التي كانت فيها خلال السنوات2011-2013، بسبب التغيرات الأساسية في سلوك الجهات الفاعلة في السوق، و يندر الوضع الإعتيادي الجديد لأسعار النفط بأوقات عصيبة لمنتجي النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أن هذه الأسعار أقل كثيرا من المستويات المطلوبة لتحقيق التوازن في موازناتها، حيث إزدادت مستويات أسعار النفط المعادلة للتكلفة زيادة كبيرة بمرور الوقت بسبب زيادة إنفاق الحكومات في سنوات الرواج[2]، إستجابة لتزايد الضغوط الإجتماعية والأهداف الموضوعة لتطوير البنية التحتية.

يساهم النفط بجزء كبير من عائدات التصدير في البلدان المنتجة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و تعتمد بلدان كالعراق وليبيا والجزائر والكويت على النفط إعتمادا كاملا، ويعد إعتماد باقي البلدان المصدرة للنفط أقل، لكنه مع ذلك إعتماد كبير. ويضر إستمرار أسعار النفط المنخفضة بالأوضاع المالية لهذه البلدان، ويؤدي إلى تآكل الفائض في موازينها التجارية، ويبطيء وتيرة نموها، ويزيد الضغط على عملاتها[3]، وإحتياطات الصرف لديها.

لقد تمتعت البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، وباكستان بفوائض كبيرة في المالية العامة وحساباتها الخارجية وسجلت نموا إقتصاديا سريعا في العقد الأخير بسبب طفرة أسعار النفط. ولكن الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014 حول الفائض إلى عجز، مما أبطأ النمو وأثار المخاوف بشأن تزايد البطالة،[4] وفي ما يلي إبراز لأهم تداعيات إنهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية لتلك الدول النفطية:

1. إنحصار الإيرادات النفطية: تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى خسائر كبيرة نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، وذلك لإعتماد معظم هذه الإقتصادات بشدة على النفط، فالصادرات النفطية في المتوسط تمثل ثلثي مجموع الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين، وقد سبب هبوط أسعار النفط خسائر فادحة في إيرادات التصدير في تلك البلدان وصلت إلى 390

[1] OPEC, **OPEC Basket Price**, available on: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, visited: 23/09/2017.

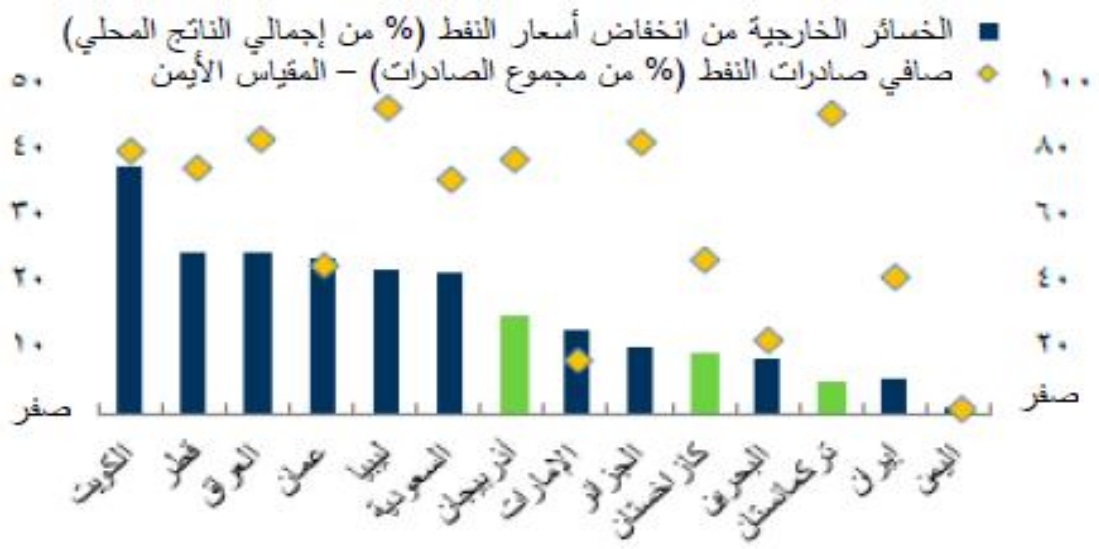
[2] البنك الدولي، **أسعار النفط إلى أين**، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 07، يوليو 2016، ص02.

[3] **نفس المرجع**، ص23.

[4] صندوق النقد الدولي، **النفط الرخيص ينبئ بواقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، أفاق الإقتصاد الإقليمي، نشرة الصندوق، أبريل 2016، ص02.

مليار دولار في عام 2015 ما يعادل (17.5% من إجمالي الناتج المحلي)[1]. وتشير التوقعات إلى ضعف الإيرادات النفطية في السنوات القادمة، مما سيقلل بشكل كبير من قدرة الحكومات على الإنفاق.

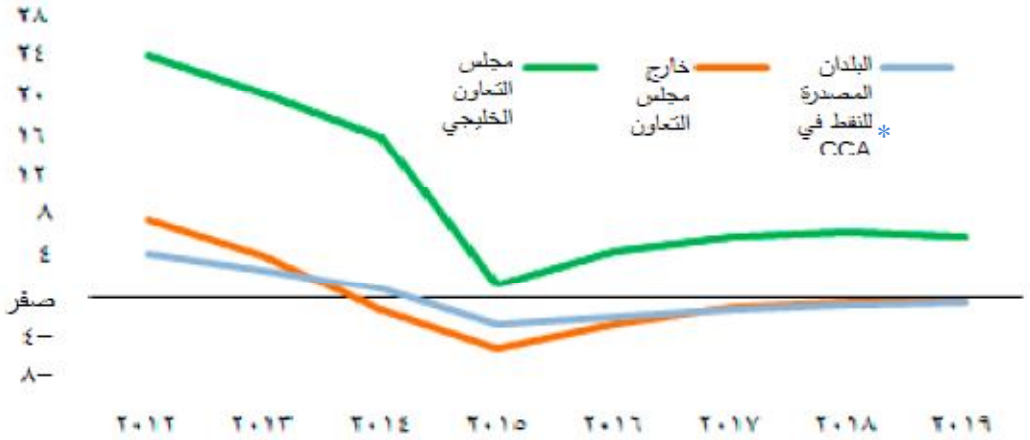
الشكل رقم (7.1): الخسائر الناجمة عن إنهيار أسعار النفط في بلدان نفطية مختارة (% من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2015



المصدر: صندوق النقد الدولي، **التعايش مع إنخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، تقرير مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير 2015، ص9.

ونتيجة للخسائر سالفة الذكر، فقد إنخفضت فوائض الحسابات الجارية بشكل حاد منذ نهاية سنة 2014 وحسب تقارير صندوق النقد الدولي، سوف تبقى على نفس النسق في المدى المتوسط كما يتضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8.1): تقدير وتوقعات رصيد الحساب الجاري للفترة 2012-2019 (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، **التعايش مع إنخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، تقرير مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير 2015، ص10.

*CCA: بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

[1] صندوق النقد الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مستجدات أفاق الإقتصاد الإقليمي**، إدرة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، أبريل 2016، ص02.

2. تدهور حاد في أرصدة المالية العامة: لقد تدهورت أرصدة المالية العامة بشكل كبير، مما يعكس الخسائر الكبيرة في عائدات الصادرات، وتظهر التقديرات أن أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد تحولت من فائض قدره 128 مليار دولار عام 2013 إلى عجز قدره 264 مليار دولار عام 2016 وخسرت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي لوحدها 157 مليار دولار من العائدات النفطية سنة 2015[1].

الجدول رقم (3.1): أرصدة المالية العامة في بلدان نفطية مختارة (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2014، 2015، 2016)

البلد	رصيد الموازنة		
	2014	2015	2016
دول مجلس التعاون الخليجي			
عمان	**1.1 -**	16.5 –	13.5 –
البحرين	**5.8 -**	15.1 –	14.7 –
الكويت	**28.1**	1.5	3.6 –
قطر	**15**	5.4	7.6 –
السعودية	**3.4 -**	15.9 –	13 –
الإمارات	**5**	2.1 –	3.9 –
الدول خارج مجلس التعاون الخليجي			
الجزائر	**7 -**	16.8 –	13.3 –
العراق	**5.6 -**	13.1 –	14.1 –
ليبيا	**27.8 -**	42.1 –	47.4 –
اليمن	**1.7 -**	5.5 –	6.1 –

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المتوفرة في:

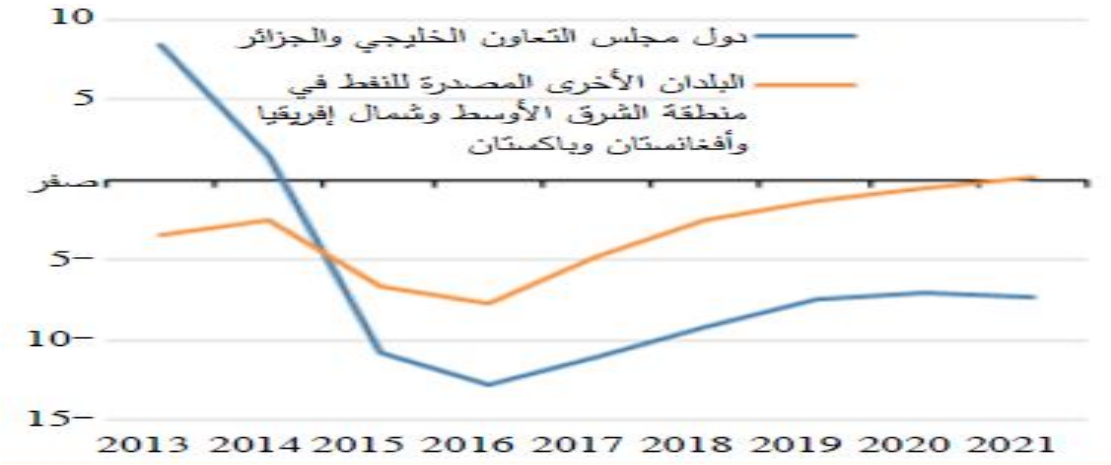
– صندوق النقد الدولي، **أفاق الإقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2017، ص18.

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن العجز في أرصدة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وصل إلى 12.75% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وسيظل عند مستوى 7% على المدى المتوسط، على الرغم من تنفيذ تدابير كبيرة لتخفيض العجز. وبالنسبة للبلدان الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان التي تعتمد بشكل أقل عموما على النفط ولكن إحتياطياتها المالية الوقائية محدودة فقد سجلت عجز مجمع في 2016 قدر بـ 7.72% من إجمالي الناتج المحلي،[2] مع إحتمال أن تضيق الفجوة تدريجيا حتى تتلاشى بنهاية العقد.

[1] البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] صندوق النقد الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مستجدات أفاق الإقتصاد الإقليمي، **مرجع سبق ذكره**، ص2، 3.

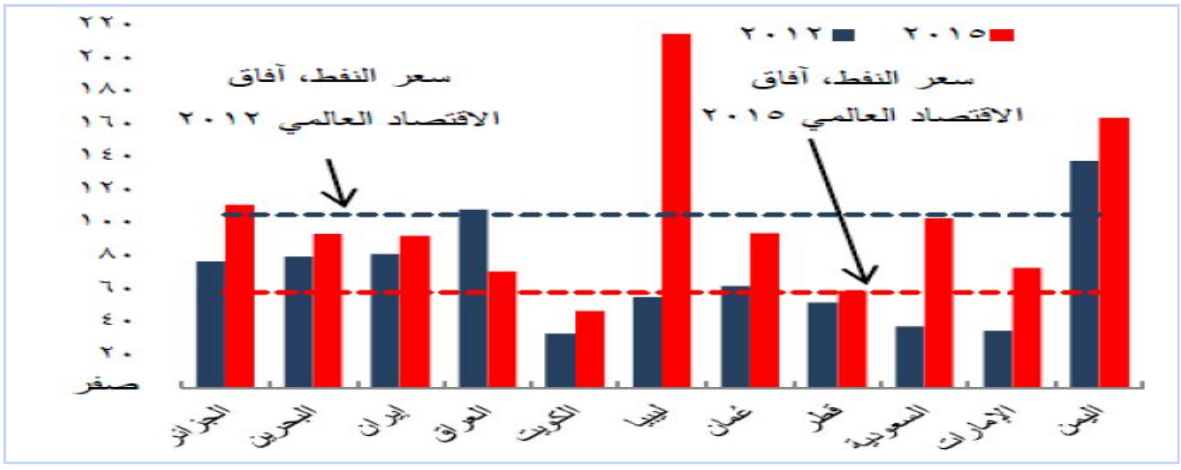
الشكل رقم (9.1): تقدير وتوقعات رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي) للفترة (2013-2021)



المصدر: صندوق النقد الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان**، مستجدات أفاق الإقتصادالإقليمي، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، أبريل 2016، ص 02.

ونتيجة لسياسات الإنفاق المساير للدورة الإقتصادية التي إتبعت في سنوات الرواج الماضية، إزدادت أسعار النفط التي تكفل تعادل الإيرادات والنفقات في الموازنة زيادة كبيرة بالمقارنة بمتوسط الفترة 2000- 2012، ففي عام 2015 كانت أعلى أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في رصيد الميزانية العامة في ليبيا 196.9 دولار، تليها الجزائر بـ 109.8 دولار، والبحرين بـ 107.2 دولار، السعودية بـ 105.6. دولار ثم العراق بـ100.5. وستتعرض الإحتياطيات النقدية لبعض هذه البلدان لضغوط كبيرة بسبب إستنزاف الموارد لتغطية العجز في الموازنة. وتظهر التقديرات على سبيل المثال، أنه في عام 2015 ، إستنفدت السعودية 178 مليار دولار من الإحتياطيات، الجزائر 28 مليار دولار،و العراق 27 مليار دولار[1].

الشكل رقم(10.1): أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في رصيد الميزانية العامة في بلدان نفطية مختارة (الوحدة بالدولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي، **النفط والصراعات والتحولات**، تقرير مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو2015، ص5.

[1] البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، **مرجع سبق ذكره**، ص23، 24.

3. تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: يفرض هبوط أسعار النفط قيودا على آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستا، ومع تشديد سياسات المالية العامة، تم تخفيض توقعات النمو بدرجة كبيرة في كل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تقريبا منذ أكتوبر 2016، وعلى وجه التحديد، من المتوقع حاليا أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر بدرجة أكثر حدة بسب تشديد سياسة المالية العامة، وضعف ثقة القطاع الخاص.

ورغم إرتفاع معدل النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 2.9 % في عام 2016 و توقع تسجيل نمو بـ 3.1 في سنة 2017. إلا أن ذلك راجع بالأساس إلى زيادة الإنتاج النفطي والنشاط الإقتصادي غير النفطي في إيران بعد رفع العقوبات، ومن المتوقع حاليا أن يسجل النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي 3.25% على مدى الأعوام الخمسة القادمة، وهو أقل بكثير من النسبة المتوسطة المسجلة في الفترة 2006– 2015 وقدرها 7.75%.[1] وهذا ما يؤكد إرتباطه الكبير بتقلبات أسعار النفط.

ومن الممكن أن تؤدي التدابير المقررة لخفض عجز المالية العامة إلى فرض أعباء أكبر من المتوقع على النمو، في ضوء تشديد الأوضاع المالية، خاصة أن تخفيض الإنفاق سيؤثر في معظمه على الإنفاق الرأسمالي، فإجراءات الضبط المالي المنفذة حتى الآن في بعض البلدان ليست كافية بعد لإستعادة قدرة المالية العامة على الإستمرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض الثقة وزيادة عدم اليقين، بما ينبأ بأفق غير مرغوب في معظم الدول الريعية النفطية، ناتج عن الإفراط في الإعتماد على إيرادات النفط في معظم مداخل الإقتصاد، وتحويل هذا المورد إلى مصدر لخلق تقلبات إقتصادية دورية في تلك الدول.

الجدول رقم (4.1): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول مصدرة وأخرى مستوردة للنفط

	2015	*2016*	*2017*
مجلس التعاون الخليجي	3.3	1.8	2.3
النمو النفطي	2.8	1	1.3
النمو غير النفطي	3.9	2.5	3
البلدان المستوردة في الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، وأفغانيستان وباكستان	3.8	3.5	4.2
مجلس التعاون الخليجي والجزائر	3.3	2.1	2.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المتوفرة في:

– صندوق النقد الدولي، **النفط الرخيص ينبئ بواقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، http://www.imf.org/ar/، تاريخ الإطلاع: 2018/02/12.

4. ضعف التنويع الإقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي: على الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما أكبر من غيرها في تنويع إقتصادها، فإن معظم المؤشرات كالتعقيدات

[1] صندوق النقد الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

الإقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الإقتصادات العربية المصدرة للنفط أقل مما عليه في العديد من إقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة. وسوف نتطرق إلى هذا بالتفصيل في الفصل الثاني.

ثانيا: بلدان الريع النفطي وتدابير التكيف مع الصدمة النفطية

في ظل توقعات إستمرار أسعار النفط المنخفضة، من المتوقع أن يصل عجز المالية العامة التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر إلى 900 مليار دولار تقريبا خلال الفترة 2016- 2021،[1] ويمكن أن تصبح الجزائر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من أكبر البلدان المدينة خلال هذه الفترة، نظرا لأن إحتياجاتها من التمويل ستتجاوز إحتياطياتها المالية الوقائية السائلة في الوقت الراهن، وفي ظل هذه الظروف إتخذت معظم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجموعة من التدابير والسياسات لضبط أوضاع ميزانياتها العامة، ويمكن أخد تجربة السعودية كنموذج رغم الإختلاف في التدابير المتخذة من دولة إلى أخرى، إلا أن السبب والغاية واحدة.

1. أهم التدابير المتخذة في المملكة العربية السعودية: يسهم النفط بأكثر من 80% من الإيرادات الحكومية، وقد سببت أسعار النفط المنخفضة عجز في الموازنة بحوالي 118 مليار دولار سنة 2016، وإنخفاض إحتياطيات النقد الأجنبي بـ 20% في نهاية مارس 2016، وبهذا المعدل ستتبدد الإحتياطيات في غضون أربعة أعوام، وإقترضت المملكة بكثافة، بما في ذلك 26 مليار دولار سنة 2015، وقرض بقيمة 10مليار دولار سنة 2016، وسيضع هذا نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عند 26% سنة 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المتدنية سنة 2014. وإتخذت الحكومة إجراءات تقشف في موازنة 2016 تضمنت تخفيض مخصصات الموازنة لخدمات الرعاية الصحية والتعليم والبلديات وكانت أكبر زيادة في أسعار الوقود 133% للإيثان، و 79% للديزل المستخدم في قطاع النقل، و67% لكل من الغاز الطبيعي والبنزين الأقل جودة، وزادت أيضا أسعار الكهرباء والمياه ما يصل إلى 60% للشرائح العليا من الإستهلاك المنزلي وبنسب متفاوتة للإستخدامات التجارية والصناعية، وتم تخفيض فاتورة الأجور إلى أقل من15% من إجمالي الناتج المحلي، عن طريق تقليص زيادات الأجور في القطاع العام وإعادة التفاوض على كل العقود، إلى جانب تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي. وللخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة، وافقت الحكومة السعودية على برنامج إصلاح شامل مبين في خطة التحول الوطني "رؤية السعودية " 2030 التي تهدف إلى تنويع الإقتصاد بعيدا عن النفط في غضون 15 عاما[2].

في ظل كل المعطيات السالفة الذكر حول الوضع الإقتصادي للدول المصدرة للنفط وخاصة في المنطقة العربية ورغم كل التدابير الإحترازية المتخذة من طرف حكومات تلك الدول، لتصحيح أوضاع المالية العامة، خاصة مع إزدياد ضعف آفاق النمو على المدى المتوسط نتيجة هبوط أسعار النفط، فقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى تخفيض الإعتماد على النفط، ولم يعد من الممكن الإستمرار في إستخدام نموذج النمو الحالي القائم على إعادة توزيع الموارد عن طريق الحكومة، نظرا لإنكماش المالية العامة. وبالتالي، فإن تعميق الإصلاحات الهيكلية ضروري لدعم تنويع النشاط ونمو القطاعات غير النفطية بغية خلق فرص العمل للقوة العاملة المتنامية.

[1] صندوق النقد الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[2] البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، **مرجع سبق ذكره**، ص27، 28، بتصرف.

خلاصة الفصل الأول

نستخلص من خلال ما ورد في هذا الفصل، أن الثروة النفطية تحتل مكانة جد هامة في الإقتصادات العالمية سواء بالنسبة للدول المنتجة أو الدول المستوردة، أما عن الدول النامية المنتجة والمصدرة لهذه المادة الحيوية على غرار الجزائر ورغم ما تمتلكه من إحتياطيات وقدرات إنتاجية ساهمت لعقود مضت في توفير أموال طائلة أعطتها مجالا أوسع للمضي قدما في طريق التنمية مقارنة بالدول النامية الأخرى التي لا تملك مثل هذه الموارد، فإن الواقع يثبت أن تلك الإقتصاديات أصبحت ترتكز بشكل مفرط على الإيرادات النفطية في رسم معالم ميزانياتها، وتعتمد عليها بشكل كبير في تمويل مشاريع التنمية، ما جعل منها دولا ريعية بإمتياز، وإذا علمنا بطبيعة السلعة النفطية بإعتبارها من الموارد الناضبة من جهةوالظروف التي تحيط برسم معالم و آليات عمل السوق النفطية العالمية التي تتحكم فيها عوامل عديدة بخلاف آليات العرض والطلب، فغالبا ما تشهد إنهيارات حادة بصفة دورية لعل أهمها الصدمة النفطية العكسية في منتصف الثمانينات وكذلك الإنهيار الحاد في الأسعار الذي بدأ منتصف سنة 2014 والمتوقع أن يستمر لمدة طويلة فإن كل هذه المعطيات جعلت هشاشة الهيكل الإقتصادي لتلك الدول ينكشف عقب كل إنهيار في أسعار النفط لأن تلك الإقتصاديات قد وقعت فعلا في فخ نقمة النفط، نظرا لسيلساتها الإقتصادية غير الواضحة المعالم. وحيث أن الريع النفطي غير مستدام لأنه مورد طبيعي غير متجدد وإستنفاذه أو وصوله إلى حالة عدم الجدوى الإقتصادية في إستخراجه مسألة حتمية، فإن معظم نشاطات المجتمع تصبح غير مستدامة، أي أن ما نراه من تنمية في مستوى المعيشة وقتية وإن إمتدت لعدة عقود لأنها مرتبطة بالإنتاج النفطي لا بقاعدة متنوعة من مصادر الدخل، وهي بالتالي غير مستدامة.

في المقابل لكل هذا، فإن ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية أو اللعنة النفطية ليست قانونا طبيعيا لا يمكن تجاوزه بل ظاهرة إجتماعية- إقتصادية يمكن علاجها، لكن العلاج مرتبط بالطريقة التي تدير بها الدولة هذه الثروة، إذ أن الحديث عن ضرورة تنويع الهيكل الإقتصادي ليرتكز على عدة قطاعات للخروج من التبعية المفرطة لقطاع النفط يتوقف نجاحه أيضا على تطور الإطار المؤسساتي للدولة، فبدل أن يعتبر كمتغير تابع ومشترك لهبات وفرة الموارد في قوته، أصبح متغيرا هشا ضعيفا يسمح بإنتشار مظاهر الفساد والرشوة التي ما فتأت تنخر جوانب الإقتصاه وتعرقل كل المساعي نحو تنمية القطاعات الأخرى في طريق التنويع الإقتصادي الذي كان ولا يزال الخيار المحتوم والأنجع للخروج من النقمة إلى النعمة النفطية التي تحققت في بعض الدول كالنرويج وأندونسيا وماليزيا التي نجحت في تحويل ثروتها النفطية إلى آلية فعالة لتنويع هيكلها الإنتاجي والإستعداد لما بعد حقبة النفط، وذلك بقدرتها على مواجهة عدد من التحديات وتنفذ عدد من السياسات الإقتصادية الفعالة بالإرتقاء بمستوى المهارات البشرية وتوفير البيئة المؤسسية المتطورة وإنفاق الإيرادات النفطية بكفاءة. ففي ظل توفر كل هذه المعطيات حينها فقط يمكن أن نتكلم عن تنمية القطاعات الأخرى على غرار القطاع السياحي من ضمن عدة قطاعات مختلفة، وهذا ما سنفصل فيه في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

التنويع الإقتصادي وتحديات التنمية المستدامة

بين القيود المفروضة والفرص المتاحة

تمهيد

تعتبر التنمية مسألة مهمة شغلت تفكير رجال العلم والسياسة في مختلف البلدان بكل ما يدور حولها وما تتطلبه من تغيير على مختلف المستويات والأبعاد، والأكيد أنه هناك مجموعة من الأفكار التي مهدت لدراسة موضوع التنمية ومجموعة من النظريات التي أسست لذلك، إذ إحتلت مسألتي النمو والتنويع الإقتصاديين مكانة هامة في البحث والتفكير، وذلك مند الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي قسم الفكر التنموي إلى عدة رؤى وزوايا نظر بين الإقتصاديين، علماء البيئة، وعلماء الإجتماع.

وفي الدول النامية النفطية بالتحديد فإن مشكلة التنمية فيها أصبحت أكثر تعقيدا نظرا للسياسات الرديئة المنتهجة مند عدة عقود، سواء في حال الطفرات النفطية أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع – بدلا من عملية الإنتاج- لتلك العائدات الريعية بين أفراد الجيل الحالي، مما جعلها تعيش نمط "تنمية الضياع"، وبالتالي تفاقم التحديات الإقتصادية الناتج عن سوء إستخدام الإيرادات النفطية إستخداما أمثلا، أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة مما يجعلها بعيدة كل البعد عن إنتهاج نمط التنمية المستدامة، ويبقيها عرضة لمخاطر أعظم في المستقبل نظرا لهشاشة هيكلها الإقتصادي المبني على الريع النفطي دون سواه من القطاعات الأخرى.

وإنطلاقا من ذلك، فإن تلك الدول التي تعاني من التبعية النفطية هي أمام حتمية تبني مسارات إستراتيجية متكاملة ومستقرة للتنمية، أساسها التنويع الإقتصادي بما يتطلبه من إحداث سلسلة من التغييرات والإصلاحات الهيكلية والبنيوية على جميع المستويات، سعيا منها للخروج من حالة الإنحسار في مصادر الدخل والتقليل من الإرتكاز المفرط على النفط كمصدر وحيد، من أجل إصلاح التشوه الذي أصاب هيكلها الإقتصادي وتصحيحا لمسارها التنموي، بالإتجاه نحو رفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة المتاحة في تلك الإقتصاديات وتكوين قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات تحرر الإقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

ومن منطلق هذا الواقع الذي تعيشه هذه الدول وفي ظل التحديات التي تواجهها، فإننا نستهدف من خلال هذا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية والتنمية المستدامة وكذا إبراز أهم محددات ومتطلبات التنويع الإقتصادي كآلية فعالة للخروج من التبعية المفرطة للثروة النفطية، إعتبارا من خصوصية البناء الهيكلي لإقتصادياتها ومدى حاجتها إلى إصلاحات عميقة على مستويات مختلفة، وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** التنمية المستدامة -أرقى مراحل تطور الفكر التنموي-
- ✓ **المبحث الثاني:** أساسيات التنويع الإقتصادي
- ✓ **المبحث الثالث:** محددات نجاح التنويع الإقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة

المبحث الأول: التنمية المستدامة -أرقى مراحل تطور الفكر التنموي-

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخير، فبعد الأخذ بهذا المفهوم الشامل للتنمية لم يعد الأمر مرتبطا فقط بالنمو الإقتصادي وبمدى فاعلية البرامج والخطط التنموية المسطرة بل تعدى ذلك، على إعتبار أن التنمية المستدامة تتضمن في ثناياها الطريق الصحيح للإنتقال من مرحلة التخلف الإقتصادي والإجتماعي إلى مرحلة أكثر تقدما ورقيا بالنسبة للمجتمعات، من خلال إحداث تحولات أساسية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، الثقافية والسياسية وحتى البيئية، تهدف إلى المحافظة على الثروات الطبيعية لتلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو المساس بمصالح وحقوق الأجيال المستقبلية، من خلال الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة وفق أليات تسمح بترقية الكفاءة الإستخدامية لتلك الموارد.

المطلب الأول: التنمية المستدامة "جدلية المفهوم"

إستخدم إقتصاديو التنمية تعبير الإستدامة " Sustainability " محاولة منهم لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الإقتصادي من ناحية والمحافضة على البيئة من ناحية أخرى،[1] ويعود الفضل في صقل مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتياسن، وذلك خلال المدة التي كانا يعملان فيها في الأمم المتحدة في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية بالنسبة إليهما هي تنمية إقتصادية- إجتماعية لا إقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والإجتماعية للتنمية بإعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية بإعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.[2]

وقد كان أول إستخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في التقرير النهائي المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة جوهارلم برونتلاند (رئيسة وزراء النرويج حينها) التابع للأمم المتحدة سنة 1987، وهذا للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تفي بإحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها".[3]

هذا التعريف بهذا الشمول أحدث إنقلابا في الفكر التنموي وجاء بثورة جديدة في عالم مصطلحات التنمية حيث ربط بين النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية حاضرا ومستقبلا، مكونا منهم مثلثا تنمويا جديدا يواجه مثلث التخلف " الفقر – الجهل- المرض"، وهو بذلك يحقق مفهوم الكفاءة الإقتصادية وإطالة أعمار الموارد الإقتصادية والمحافظة على الموارد غير الإقتصادية وبالتالي تحقيق التوازن البيئي.[4]

وإنطلاقا من هذا التعريف فقد تعددت وجهات النظر للتنمية المستدامة وتعريفها من زوايا مختلفة، فعرفت التنمية المستدامة تزاحما شديدا في تحديد التعاريف والمعاني، فأصبحت المشكلة تعدد وتنوع التعاريف وليست غيابها، إلا أنها

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر (الإنجازات والتحديات)**، ط1، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، 2008، ص13.

[2] بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة: مقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص51، 52.

[3] اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 69.

[4] حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة، التنمية الإقتصادية، التنمية المستدامة)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص252.

من حيث المضمون كانت كلها متقاربة، فهي تتفق في التركيز على ثلاثة أبعاد، إقتصادية، إجتماعية بيئية، و من بين أهم تلك التعاريف نستعرض ما يلي:

- حسب شبكة التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي فإن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي إحتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص عمل أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم إقتصادي وإجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر هي حلقة الوصل التي لا غنىعنها بين الأهداف قصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل".[1]
- وجاء في قاموس ويبستر "Webster" أن التنمية المستدامة هي: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".[2]
- كما يعرفها كورين ليباج "Corinne Lepage" بأنها : " مجموعة من آليان التسيير الفعالة على المدى الطويل، تحقق الفعالية الإقتصادية، العدالة الإجتماعية و تراعي الجوانب البيئية".[3]
- التنمية المستدامة " هي تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الإقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة و قدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على إستيعابه، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة".[4]
- التنمية المستدامة هي " التنمية التي تحقق التوازن بين النظام الإقتصادي الإجتماعي والبيئي، و تساهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا".[5]
- التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها إستغلال الموارد و إتجاه الإستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة إنسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجات والمصالح الإنسانية".[6]

ومع التوسع الكبير في فكرة الإعتماد على التنمية المستدامة عالميا كبديل عن التنمية التقليدية، ومع كثرة التعريفات التي وضعت لهذا المصطلح، فقد حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992، المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة، عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، فلوحظ فيهم أن هناك خلط بين التعريف والشروط و المتطلبات، لذا حاول التقرير تقسيم هذه التعريفات إلى أربعة مجموعات حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:

---

[1] بوعشة مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة– فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–**، ط1، دار صفاء للنشرو التوزيع، عمان، 2010، ص25.

[3] Bruno Cohen. Bacrie, **Communiques efficasment sur le Development Durable**, les Edition demos, Paris, 2006, p12.

[4] عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة (بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة)**، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007، ص10.

[5] محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص93.

[6] اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، مستقبلنا المشترك، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

1. **مجموعة التعريفات ذات الطابع الإقتصادي:** و هي التي تركز على الإستفادة المثلى من الموارد وذلك بهدف:[1]

– الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية؛

– تحقيق الفكرة القائلة " بأن زيادة الدخل الحقيقي اليوم الناتجة من إستخدام الموارد ينبغي ألا تقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل و الذي ينتج من إستخدام الموارد "؛

– يظهر دور التنمية المستدامة في الدول المتقدمة في إجراء خفض في مستويات إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وترشيدها، مع إجراء تحولات جدرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الطاقة و الموارد بشكل فعال من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر وتحسين البيئة.

2. **مجموعة التعريفات ذات الطابع الإجتماعي:** التنمية المستدامة تعني "السعي من أجل إستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق النائية، فهي مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغيير الإجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف الإجتماعية للمواطنين، و توفير مزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة بالتناسق مع نسق التنمية الإقتصادية في المجتمع".[2] حيث أن التنمية الإجتماعية المستدامة من هذا المنظور تتجسد من خلال: جهود مخططة، هادفة لتحقيق التغيير الإجتماعي، متناسقة مع التنمية الاقتصادية.

3. **مجموعة التعريفات ذات الطابع البيئي:** التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض و الماء لزيادة الإنتاج العالمي من الغداء،[3] و حماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الإقتصادية المختلفة.

4. **مجموعة التعريفات ذات الطابع التقني:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقل إنبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.[4]

في الأخير، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير شاملة تؤكد على الموازنة بين مصالح الأجيال المتلاحقة في إطار نموذج تنموي يحقق الإستدامة الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية و البيئية التي تضمن ترقية الكفاءة الإستخدامية و الإستغلالية لجميع الموارد الطبيعية والبشرية، بشكل أمثل يحقق الفعالية الإقتصادية في ظل عدالة إجتماعية مع مراعاة الجوانب البيئية، وكل هذا ضمن حوكمة سياسية رشيدة وفعالة.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

أخذت التنمية المستدامة مكانة أساسية في الفكر التنموي الحديث، كنهج جديد للتنمية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن الإستخدام الأمثل والكفء للموارد المتاحة، بما يخدم مصالح الجيل الحالي ويكفل حقوق أجيال المستقبل، وهذا لا يتحقق إلا بالإلتزام بمجموعة من المبادئ التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة.

---

[1] حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

[2] أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الإجتماعية المفهومات الأساسية (نماذج ممارسة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 28.

[3] بوعشة مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[4] محمد صالح الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، وهي تصب بصفة أساسية في خدمة الإنسان والبيئة التي تعيش فيها، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1. **تحقيق تنمية موالية للناس ولفرص العمل:** إذ تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات تخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا، إجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.[1] فالتنمية المستدامة تعتمد إعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها حيث أنها " تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس "، وتنمية الناس معناها الإستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، يكفل توزيع ثمار النمو الإقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادل،[2] بما يساهم في مكافحة الفقر واللامساواة؛

2. **إحترام البيئة الطبيعية:** وهذا من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي و إنتاجيته ووحدة النظام الإيكولوجي ومنع التأثيرات الضارة عليه، حتى نحافظ على توازنه الطبيعي وإستمراريته ومكافحة التلوث بأشكاله المتعددة،[3] حيث أن التنمية المستدامة يجب أن تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، و إنها ببساطة تنمية تعمل على تطوير العلاقة الحساسة بين البيئة و الطبيعية المبنية لكي تكون علاقة تكامل وإنسجام؛

3. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:** ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية إتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج و مشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

4. **تحقيق الإستغلال العقلاني والرشيد للموارد المتاحة:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق إستغلال للموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي إلى إستنزافها أو تدميرها، بإعتبار تلك الموارد على أنها موارد محدودة يجب إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني من خلال سياسات إقتصادية كفيلة بتحقيق الكفاءة في إستغلال الموارد وخلق مخرجات بقيم مضافة بمدخلات وتكاليف أقل؛

5. **توظيف التقدم التكنولوجي لخدمة أهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياةالمجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سلبية؛[4]

6. توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص134.

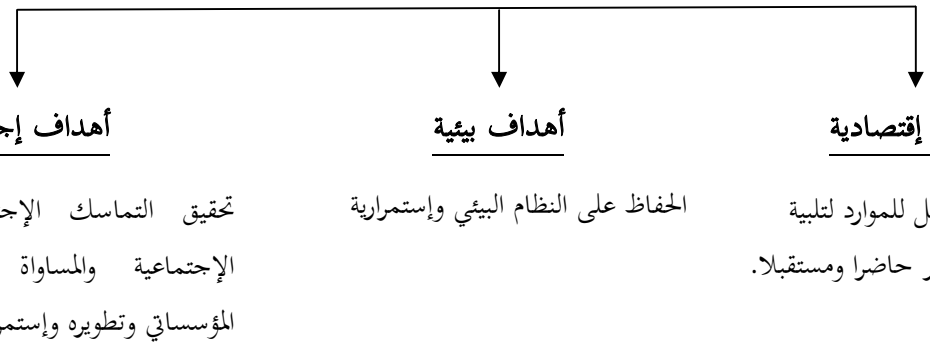
[3] حامد الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص276.

[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

7. إحداث التغيير الفكري والسلوكي، والمؤسساتي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفعالية.

من خلال ما سبق ذكره من أهداف نستنتج أن التنمية المستدامة ترتكز كل أهدافها على ثلاثة جوانب رئيسية يمكن أن تحمل في طياتها تفاصيل الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.2): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة، التنمية الإقتصادية، التنمية المستدامة)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص277.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

إن الإستغلال والإستخدام الكفء والعقلاني للموارد المتاحة يساهم في تحقيق التوزان بين متطلبات التنمية من جهة وحماية البيئة الحاضنة لإستمرار وتطور المجتمعات من جهة أخرى، هذه العلاقة بين التنمية والبيئة هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة. وتتمثل أساسا في ما يلي:

1. **إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** إذ يعتبر شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأي خلل يطرأ على أي نظام فرعي سوف يؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ومن ثم النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية لتفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.[1]

2. **المشاركة الشعبية:** وهذا من منطلق أن التنمية المستدامة هي ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، أي إعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى والذي يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي يمكن للهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام في المساهمة والمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة.[2]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره** ، ص30.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص133.

ولعل الأسباب التي جعلت التنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني يرجع إلى الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية في تحديد الأولويات للمجتمع المحلي والمساهمة في المحافظة على البيئة من التلوث وترشيد الإستهلاك والمحافظة على الموارد وتوعية السكان والمساواة بين المواطنين وكيفية التوزيع السكاني في كافة مناطق الوطن، بما يتناسب مع مصلحة وخدمة البلد في التنمية.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة " تبناها البنك الدولي لخدمة التنمية المستدامة تقوم على عشرة مبادئ أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- **المبدأ الأول:** تحديد الأولويات بعناية؛
- **المبدأ الثاني:** الإستفادة من كل دولار، وهذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، عن طريق السبل الأقل تكلفة من طرف المتخصصين الإقتصاديين في مجال البيئة والتنمية للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية؛

المبدأ الثالث: إغتنام تحقيق الربح لكل الأطراف؛

- **المبدأ الرابع:** إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، فمثلا: فإن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، حيث تقوم بعض الدول بفرض رسوم على الإنبعاثات وتدفق النفايات؛
- **المبدأ الخامس:** الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛
- **المبدأ السادس:** العمل مع القطاع الخاص، من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يقر بأن الشركات يجب أن تكون لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة؛
- **المبدأ السابع:** الإشراك الكامل لجميع المواطنين في تبني التنمية المستدامة؛
- **المبدأ الثامن:** توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا من خلال الإعتماد على مبدأ التعاون وتظافر الجهود المشتركة بين الحكومات، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وتنفيذ تدابير مشتركة للتصدي لبعض مشكلات البيئة؛

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛

- **المبدأ العاشر:** إدماج عنصر البيئة من البداية في سياسات الدول وآداء المؤسسات، وكذلك الإستثمارات الجديدة المزمع إنشاؤها في المستقبل.

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة من خلال مدلولها ومحتوياتها بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

---

[1] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الإقتصادية (العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص338-341. (بتصرف)

[2] أنظر كل من:

- عدلي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 150.
- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه (علوم)، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص90،91.
- ناظم عبد الله الحميدي، عبد الله أحمد نصيف الحميدي، **تحليل لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، عدد خاص، بدون سنة نشر، ص218.

– هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

– هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛

– هي تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها وخاصة الإهتمام بالفقراء؛

– المساواة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛

– أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه العملية التنموية؛

– إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد؛

– التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

– التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الإقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والإستهلاك وفق منظور إقتصادي.

– عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والإنتفاع بها حاليا ومستقبلا؛

– تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا، والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا ترتكز على الجانب البيئي فقط كما يعتقد الكثير من الناس وربما حتى بعض المتخصصين والباحثين، بل تشمل أيضا الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهذا ما ورد في معظم التقارير والدراسات، و التي أهملت حسب رأينا البعد السياسي و المؤسساتي الذي يعتبر بمثابة الإطار العام لتجسيد الترابط والتكامل بين الأبعاد الأخرى.

أولا: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

إن تلبية الحاجات الأساسية للإنسان تقوم عن طريق الإنتاج والإستهلاك، ومن أجل تحقيق رفاهية المجتمع إلى أقصى الحدود و القضاء على أسباب الفقر لا بد من الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و هذا يعني أن النظم الإقتصادية ينبغي أن تدل بحيث نعيش على أرباح مواردنا و نحتفظ بقاعدة أصول رأس المال الذي يديمها، و رأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف بوصفه أحد عناصر الإنتاج ومكوناته، إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع، والذي يقسم إلى خمسة أنواع هي[1]:

– **رأس المال النقدي:** و يقصد به رأس المال المادي أو النقدي؛

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

- **رأس المال الطبيعي:** و يعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية؛
- **رأس المال الإنتاجي:** و يشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات؛
- **رأس المال البشري:** و يقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد؛
- **رأس المال الإجتماعي:** و يشمل الثقافة الإجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

ويتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الإقتصادي، بدءا من مرحلة توزيع و إستخدام مصادر الثروة توزيعا يراعي حقوق الأجيال المجتمعية، و مرحلة الإستثمار الذي يخضع لقواعد الإستدامة، يراعي في جوانب دراسات الجدوى معايير جديدة للتنمية المستدامة، و مرحلة الإنتاج بمكوناتها التكنولوجية والفنية، و مدخلاتها الأساسية التي تخضع لمعايير الإستدامة و تظهر المسؤولية المؤسساتية في مراعاتها، ومرحلة الإستهلاك التي تتطلب تغيير للسلوك الإستهلاكي الحالي لينسجم مع متطلبات السلوك الإستهلاكي المستدام، و مرحلة توزيع الدخول و عوائد عوامل الإنتاج التي تراعي جوانب الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية. و هذا يعني الوصول إلى النشاط الإقتصادي المستدام للقوى المتفاعلة في السوق الموجهة، فيتحقق السلوك الإستثماري المستدام، والنشاط الإنتاجي المستدام والتوزيع المستدام للموارد والثروات والنموذج الإستهلاكي المستدام و ما يرتبط به من نشاط تسويقي مستدام أيضا، كل هذا في تكامل مع الأبعاد الأخرى للتنمية الشاملة المستدامة.[1] و عليه فإن التنمية المستدامة في بعدها الإقتصادي، تشمل العناصر التالية:

- النمو الإقتصادي المستدام؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الإقتصادية.

ثانيا: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

إن فشل الكثير من البرامج التنموية كان بسبب ضعف الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية والثقافية في إستراتيجيات التنمية، ما نتج عنه العديد من الأثار السلبية على المجتمع والبيئة.

وعليه يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، بإعتباره وسيلة وهدف في آن واحد، حيث يهتم هذا البعد بالعدالة الإجتماعية وتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم و تحسين مستوى الخدمات الإجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، والنهوض برفاهية الإنسان و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية و توفير الحد الأدنى من معايير الأمن وإحترام حقوق الإنسان. و ضمن هذا الإطار عرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، و هي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم

[1] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص871.

وتوسع خياراتهم وفرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[1]. و بهذا فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتضمن مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، و توظيف أفضل في جميع الميادين الإقصادية والإجتماعية والثقافية و السياسية.

كما يعد الإهتمام بالبعد الثقافي أساسيا في عملية التنمية المستدامة، بما يجسد الهوية الثقافية ويضمن تواصل مكوناتها و تطورها وإستيعابها لمتطلبات العصر، وإحتوائها لمستجدات المجتمع و التفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم المضطرد للخصوصية الحضارية،[2] فالبعد الثقافي للتنمية المستدامة يمثل الجهد التنموي الذي يتصل برسم الإستراتيجيات و تحديد السياسات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي الذي يتحرك في داخله الفاعلون الأفراد والجماعات، مع رفع مستوى معيشتهم و قدراتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار و المعتقدات والتصورات والعادات و الرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الإجتماعي و التي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى الوعي الإجتماعي والثقافي لديه.

و لأن عملية للتغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية و هدفها المحوري هو إستمرار الحياة الإنسانية بمكوناتها الإجتماعية و الثقافية التي في إطارها تتجسد ميادين العدالة وتكافؤ الفرص والإنصاف والحد من التفاوت، سوف يتمكن الإنسان من تحصيل الإحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية و حد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الإجتماعية والثقافية وتطورها. وفي هذا الإطار و لأجله فإن التنمية المستدامة في بعدها الإجتماعي والثقافي تشمل ما يلي:[3]

– دعم خطط العمل و البرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الأفراد وتعزيز دور المرأة؛

– بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للموارد البشرية؛

– التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الإجتماعية و تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

– المساعدة على نقل و توطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول لنامية و تطوير القدرات في مجال البحث العلمي و الإستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات الدولية في هذا المجال؛

– دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الإجتماعية ماديا و فنيا، لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي؛

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 1994، ص13.

[2] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص156.

[3] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص47.

– إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعيها في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و إستعمالاتها.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة

لم يكن من المتعارف عليه في السابق إعتماد الإعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم الخطط الإقتصادية الإنمائية، إلا أن المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي أدت إلى قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة و الحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والإهتمامات الوطنية والدولية.

إلى كل ذلك فإن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة أن إستنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط إقتصادي سيكون له أثار ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولةالموازنة بين النظام الإقتصادي و البيئي بدون إستنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

و يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة، لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها، والحدود التي يجب ألا تتعداها وضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج و إستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة لضمان التنوع الحيوي ونقاء الهواء و خصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، أي إعتماد مقاربة الحدود البيئية.[1] والحد من إنتهاج أنماط الإنتاج والإستهلاك السيئة، و البحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الإقتصادية دون الإضرار بالبيئة كالتقليل من تلوث الهلو، والمياه، التربة، و كذا التقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة و الصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية و الجوفية[2]. وعليه تشمل منظومة الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة العناصر التالية:[3]

- النظم الإيكولوجية؛
- تكييف الطاقة؛
- التنوع الإيكولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف.

رابعا: البعد السياسي والمؤسساتي

إن التنمية المستدامة بأبعادها الأساسية سالفة الذكر، لا يمكن أن تتجسد إذا ما أهمل البعد السياسي والمؤسساتي وما يرتبط بذلك من مهام ومسؤوليات، إذ يعتبر الإطار الأساسي الذي تتفاعل فيه مختلف أبعاد التنمية المستدامة كل ذلك يتجسد من خلال الحكم الراشد و ما يعنيه من إدارة للحياة السياسية بما يضمن الشفافية والمشاركة في إتخاذ

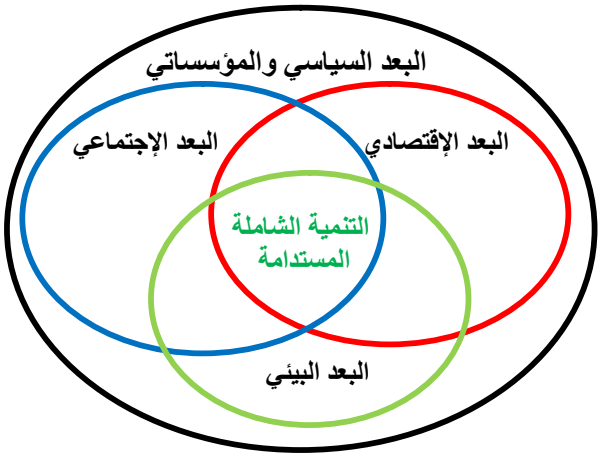
[1] هويدي عبد الجليل، **العلاقة بين السياحة البيئية والبيئة والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد 9، جامعة الوادي، ديسمبر 2014، ص19، 20.

[2] Genevieve Ferone Et Autres, **ce que Devloppement Durable veut dire**, Editions d'organisation, paris, 2005, p5.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والإستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[1] وبالتالي تحقيق الرسالة الإقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات إتخاذ القرارات من خلال التأثير على النشاطات الإقتصادية، بما يساهم بفعالية في تجسيد معايير الإستدامة على مستوى البعد الإقتصاي، الإجتماعي، الثقافي والبيئي. وسوف نتطرق إلى الدور المحوري للحكم الراشد في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة لاحقا.

الشكل رقم (2.2): أبعاد التنمية الشاملة المستدامة



المصدر: أنظر كل من:

– صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص 872.

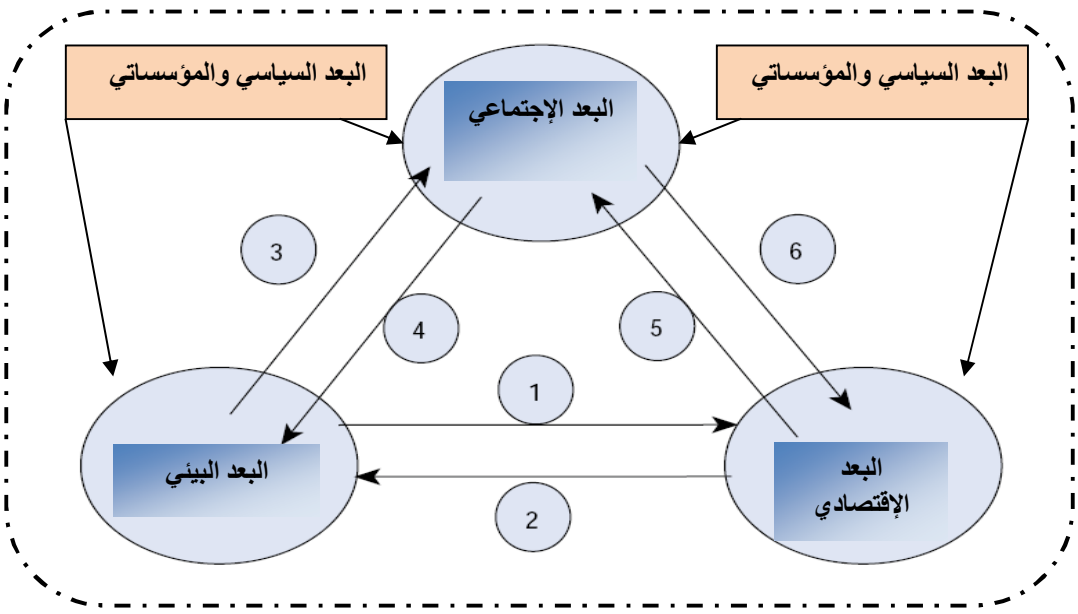
- Louis Guay et Autres, **les enjeux et les défis du développement durable, Connaitre. Décider. Agir**, Collection sociologie contemporaine, Les presses de l'université Laval, 2004, p.16.

المطلب الرابع: علاقة التداخل والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة

إن أبعاد التنمية المستدامة سواءا الإقتصادية أو البيئية، الإجتماعية والثقافية، تتفاعل فيما بينها بشكل تكاملي ولا يمكن الفصل بينها، فكل بعد يؤدي إلى تنمية ودعم البعد الآخر، وذلك في إطار بعد سياسي ومؤسساتي يضمن لها الإستمرارية والتواصل عبر الزمن بشكل يخدم مصالح الأجيال الحالية دون الإخلال بمصالح الأجيال المستقبلية. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال مدلول الشكل الموالي.

[1] صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص872.

الشكل رقم (3.2): علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة



Source: OCDE, **Développement Durable: les grandes questions**, OCDE, 2001, P37.

نلاحظ من خلال الشكل السابق العلاقة المداخلة و المعقدة بين أبعاد التنمية المستدامة، بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وأي خلل أو قصور يقع في أي بعد من هذه الأبعاد سوف يخرج التنمية من إطار الإستدامة، فالعلاقة بين البعد الإقتصادي والبعد البيئي مثلا هي علاقة تكامل لا تضاد، وذلك من منطلق أن الإقتصاد يأخذ جميع إحتياجاته من البيئة متمثلة في الموارد الأولية والمصادر الطاقوية اللازمة لتحريك عجلة الإقتصاد (السهم رقم 1)، وفي مقابل ذلك يجب أن لا تكون السياسات الإقتصادية مستنزفة للثروات الطبيعية ومدمرة للبيئة (السهم رقم 2) كما يجب أن يساهم الإقتصاد في تحسين مستوى معيشة المجتمع بشكل عادل ومتواصل عبر الزمن (السهم رقم 5)، من جهة أخرى فإن التنمية الإجتماعية والبشرية تعتبر هي الأخرى حجر الأساس لأي تنمية إقتصادية منشودة (السهم رقم 6)، والتي تلزم المجتمع على حماية البيئة الحاضنة لها من التدهور والإنهيار (السهم رقم 4)، لأن تدهور البيئة قد يسبب أضرارا جسيمة للمجتمع وللحياة البشرية بصفة عامة، ولأن البيئة قبل كل شيء هي المورد الأساسي الذي يلبي إحتياجاته الحالية والمستقبلية، فلا يمكن فصل المجتمع عن البيئة المحيطة به التي يعيش في حضنها (السهم رقم 3).

و بسبب هذا التكامل المكاني والتواصل الزماني، فالعلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة علاقة تكاملية لا يمكن فصلها ولا يمكن إعطاء أفضلية لبعد عن آخر، فكل هذه الأبعاد يجب أن تتفاعل في إطار تكاملي في ظل بعد سياسي ومؤسساتي تحكمه مبادئ الحكم الراشد، وتضبطه عناصر الشفافية والإفصاح، والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة، وضمان مشاركتها في صياغة الإستراتيجيات وإتخاذ القرارات التي تخص الأجيال الحالية والمستقبلية.

المبحث الثاني: أساسيات التنويع الإقتصادي

أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل مثل الكثير من الدول النفطية تعاني من إختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، وأنها تتعرض لانكشاف هذه الاختلالات عقب كل إنهيار في أسعار النفط، وهذا ما يستدعي إنتهاج إستراتيجيات شاملة للتنويع الإقتصادي كأولوية وطنية للتخلص التدريجي من الإرتكاز على المصدر الوحيد للدخل بما يفضي إلى تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: التنويع الإقتصادي مدخل مفاهيمي

تعد سياسة التنويع الإقتصادي واحدة من أهم السياسات التي تستهدف عملية التنمية الإقتصادية المستدامة، وهي من أهم التحديات التي تواجه الدول الريعية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة ناضبة هي النفط، وتأتي أهمية سياسة التنويع الإقتصادي لمواجهة أخطار التقلب المستمر في أسعار النفط، وتدبدب دخل الدولة وإنفاقها العام والذي يؤثر بشكل كبير على الإستقرار الإقتصادي، حيث أن تنويع الموارد الإقتصادية يشمل تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية والقاعدة الإقتصادية لإنشاء إقتصاد مستقر وقابل للحياة.

أولا: جدلية التنويع في أدبيات التنمية الإقتصادية

إذا كانت التنمية الإقتصادية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة إستخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة بين الحكومة وباقي أفراد المجتمع، فهي إذا عملية شاملة تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في إتجاه تنويع الإقتصاد،[1] فتحديد أهداف للتنمية الإقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنويع الإقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الإقتصادية.

فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الإقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الإعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الإقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وإرتفاع الدخل القومي، وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في قطاعات مختلفة، وبالتالي إستمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الإقتصادية المستدامة.

و يشار إلى أن موضوع التنويع الإقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف إهتماما منذ فترة طويلة، وقد إزداد النقاش والإهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الإنخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.

وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الإقتصادي و التنمية كما بينت دراسات إقتصادية أخرى فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الإقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو

[1] المعهد العربي للتخطيط، **العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية**، الكويت، بدون سنة نشر، ص5.

ونظريات التنمية التي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية، وهكذا، يعد بلد ذو إقتصاد أكثر تنوعا أقل تأثرا بالتقلبات الإقتصادية.

كما أن إيجابيات التنويع الإقتصادي وبعض التجارب الناجحة في بلدان مختلفة، ألهمت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية، فبعد الإستقلال، إتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الإقتصادية، وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من إعتمادها على إستيراد السلع الأساسية.

و قد تباينت آراء الباحثين والمنظرين الإقتصاديين حول السبيل إلى النمو الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية، إذ أكد ريكاردو على فعالية منافع التخصص في النشاط الإقتصادي و إمتلاك الميزة النسبية ومن ثم الميزة التنافسية، إذ إعتبر أن إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي محفزا ومصدرا للنمو الإقتصادي. وعلى الرغم من إعطاء المزايا النسبية الناجمة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، والتي تجد في نظرية ريكاردو إطارا لها، مسوغات قوية للتخصص، ومن تم لعدم التنويع الإقتصادي، فإن هذه المزايا قد لا تحفز النمو الإقتصادي بالضرورة في الدول النامية، ذلك لأن صادرات هذه الدول ترتكز على المواد الأولية والإستخراجية وخاصة النفط، التي تتعرض أسعارها وعائداتها لتقلبات عنيفة نتيجة لتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في معظم أسواق تلك المواد وأسعارها، وهو ما يعوق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها.[1]

في مقابل ذلك فقد أظهر بريناردو وكوبر 1968 وكمب 1973 أن التخصص الإقتصادي الضيق – أي التنويع قليلا – محفوف بالمخاطر، وقد لاقت هذه الفرضية الأخيرة دعما واسع النطاق من خلال الإختبارات التجريبية لعدة عقود ماضية، إذ تبين أن مستوى التقدم في تطور صادرات البلدان يؤدي إلى نموها، وبالمثل نجد أن تركيز الصادرات يعوق النمو الإقتصادي لها، مما يدل على أن تنويع الصادرات يؤدي إلى نمو أعلى.[2] وتشير تلك الدراسات أيضا إلى أن هناك إختلاف في تأثير الصادرات في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة لصالح التنويع، مع أنه يمكن الإستفادة من التخصص.

لقد كان الهدف الأساسي لنظريات النمو والتنمية الإقتصادية هو مساعدة صناع القرار في كيفية توجيه ما لديهم من موارد محدودة لتطوير إقتصادياتها وبنيتها التحتية، حيث حملت هذه النظريات في الكثير من أبعادها ومراحلها أفكارا تتعلق بتنويع منتجات الإقتصاد، فكانت لها جذور تاريخية قديمة حاول الإقتصاديون فيما بعد إستنباطها و منها :نظرية المراحل، نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية التغير الهيكلي ونظرية أقطاب النمو، هذه النظريات حملت في الكثير من أبعادها ومراحلها أفكارا تتعلق بتنويع منتجات الإقتصاد إن بقصد أو بغير

[1] Kaulich Florian, **Diversification vs specialization as alternative strategies for economic development**: Can we settle a debate by looking at the empirical evidence?, United Nations Industrial Development Organization, 2012, p2.

[2] عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، **التنويع الإقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس حول- بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص2.

قصد، على أن فكرة التنويع الإقتصادي كانت لها جذور تاريخية تصل إلى حدود الحضارات القديمة وما ولدته من أفكار حاولت التيارات الإقتصادية القديمة التحدث عنها ولو بشكل غير مقصود.

كما ركزت إقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الإقتصادي – خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية– من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية الإقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت **أولا**، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس (1953)، هيرشمان (1958)، و**ثانيا**، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للإقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية.[1] وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتمية و جزءا لا يتجزأ من عملية التغيير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا بالنسبة للعالم النامي.[2]

ثانيا: ماهية التنويع الإقتصادي

يشكل موضوع التنويع الإقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الإقتصاديات ذات المنتوج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة أو عدد محدود من المواد الأولية أو السلع، على كل من الإنتاج والتصدير، والذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي –في ثوبه التقليدي والحديث–، حيث كانت ولازالت نتائجه تشكل تشوه أصاب الهيكل الإقتصادي في الدول المتخلفة، والذي أدى إلى إنحراف المسار التنموي للعديد من هذه الإقتصاديات.

إن جوهر عملية التنويع يقوم على أساس فكرة "عدم وضع البيض في سلة واحدة" أي أن الإقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي إرتفاع الدخل القومي وإستداماته، بما يشمل ذلك أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركز صادراته على سلعة أو خدمة معينة، فإنه لابد من وجود تنويع إقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة أو معتمدة بإفراط على بعض منها – كما هو حال الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير جدا على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز– وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجيا.[3]

1. **تعريف التنويع الإقتصادي:** هناك تعاريف متعددة للتنويع تختلف عن بعضها البعض بإختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، إذ يرى بعض الإقتصاديون بأن التنويع الإقتصادي يرتبط بتنويع مصادر الدخل عن طريق

[1] Dominik Hartmann, Andreas Pyka, **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65, FZID, University Hofenheim, Germany, 2013, p5.

[2] Hossein Pirasteh & al, **Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region (Concentration or Diversification?),** Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009, p107.

[3] مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، **ضرورات التنويع الإقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد24، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة واسط، 2016، ص 3.

تبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة[1]، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى إنخفاض مزمن[2]. وعلى ضوء ذلك يمكن تقديم التعاريف التالية:

يقصد بمصطلح التنويع الإقتصادي بصفة عامة أن على الدولة تنويع الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنويع الإقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.[3]

والتنويع الإقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الصادرات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[4]

كما يعني التنويع الإقتصادي عملية إستغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الإهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والإعتمادية المستمرة على الخارج.[5]

كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه توسيع للقاعدة الإقتصادية وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، حيث ينظر للتنويع على أنه الإنخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على أن يكون هذا الإنخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة أو المصدرة من النفط، وإنما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية، ما يحقق تنمية مستقرة ويقلص حجم مخاطر الإعتماد على مورد إقتصادي وحيد.[6]

ويشير التنويع الإقتصادي إلى العملية التي يتم بواسطتها الإنتاج الموسع للمخرجات الإقتصادية، ويمكن أن يشير أيضا الى تنويع أسواق الصادرات أو مصادر الدخل، والتنويع الإقتصادي هو من أدوات التنمية الإقتصادية الفعال بشكل كبير.[7]

---

[1] مهدي سهر غيلان، **دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الإقتصادي للعراق**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، 2008، ص33.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الإقتصادي السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، ص5.

[3] Paul G Hare, **Institutions and diversification of the economies in transition: Policy Challenges**, Centre for Economic Reform And Transformation School of Management and Languages, Heriot-watt University, Discussion Paper 2008/04, jully 2008

[4] UNNITED NATIONS – NATION UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, Frame Work Convention on climate change – secretariat Tehran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003, page 6.

[5] جوكوف إسكندروف ستبانوف، **البلدان النامية وقضاياها الملحة**، دار التقدم، موسكو، 1978، ص221.

[6] مهدي الحافظ، **تشجيع الإستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق**، بحث مقدم الى الندوة العلمية: دور الإستثمار الأجنبي في الإقتصاديات العربية، معهد التقدم والسياسات الإنمائية وإتحاد رجال الأعمال العراقيين، بيروت، 2007، ص2.

[7] حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، **الإقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الإقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، العدد 24، 2015، ص45.

وبالنسبة لخبراء الأمم المتحدة، فإن التنويع الإقتصادي يعني تقليل الإعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور الريادي للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الإقتصادية من أجل الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة.[1]

كما تناولت منظمة الإسكوا موضوع التنويع الإقتصادي، إذ تعتبر أنه على الرغم من أن تحقيق التنويع الإقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، كما ورد في بعض التعاريف المذكورة سابقا، إلا أن حصول التنويع الإقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الإقتصادية، إذ لابد أن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج والصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك إنطلاقا من كون التنويع الإقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي الإجمالي، وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبته، ولكن تتعداه إلى متغيرات إقتصادية وإجتماعية أخرى.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مفهوم التنويع الإقتصادي ينصرف إلى دراسة إمكانية تقليل البلدان الريعية إعتمادها على مورد واحد، وبالتالي فإن مستلزماته ومقوماته تتطلب توفر الشروط الأساسية من حيث القدرات المادية والبشرية للبلد التي تسمح له بالإنتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع الإقتصادي مهما كان نمطه.

2. أنماط التنويع الإقتصادي: حسب ما ورد في التعاريف السابقة فإننا نلمس وجود نمطين مختلفين من التنويع على الأقل، قد يكون التنويع في جانب الإنتاج بجعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة إقتصادية عريضة وأقل إعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، أو على صعيد الصادرات، بتوسيع سلة صادرات البلد أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. و هذا ما نفصله في ما يلي:[3]

أ. تنويع الهيكل الإنتاجي: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، و بشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل" لعنة الموارد الطبيعية" أو " المرض الهولندي"، فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

ب. تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر إستقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك

---

[1] بن حمودة محبوب، عدنان محيريق، **التنويع الإقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس حول- بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر ،الوادي، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص4.

[2] مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص3، 4.

[3] موسى باهي كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016، ص 136.

وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، ظف إلى ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فالإعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل، ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

3. قواعد التنويع الإقتصادي: يعتبر التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة التفكير في إطار ما حققه من تحولات في التاريخ الإقتصادي، ومحاولة إسقاطه على الوقائع المعاصرة، حيث نجد أن التنويع الإقتصادي تطبيق قد عرفته الحقب التاريخية في عديد الدول التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع وحده كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم إشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية. وكما جاء في تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الإقتصادي سنة (2006) هناك خمسة متغيرات تؤثر في عملية التنويع، والمتمثلة في:[1]

- **العوامل المادية:** وتتمثل في الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية؛
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **متغيرات الإقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسساتية:** الحوكمة، البيئة الإستثمارية والوضع الأمني؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، والحصول على التمويل.

4. أهداف التنويع الإقتصادي: يمكننا حصر أهم أهداف التنويع الإقتصادي وخاصة في البلدان النفطية (ذات النزعة الريعية) في ما يلي:

– إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الإقتصاد، سعيا للخروج من حالة الإنحسار في مصادر الدخل والتقليل من الإعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة أو قطاع رئيسي معين؛

– التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛[2]

– تحسين وضمان إستمرار وتيرة التنمية، من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها؛

[1] www.**uneca**.org/publications/economic-report-africa-2006.

[2] محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الإقتصادي**، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص8.

– تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛

– زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه

يمكن إعتبار الظروف أو التحديات الأخيرة التي تواجهها غالبية الدول النفطية، نتيجة الإنهيار الحاد في أسعار النفط مند النصف الثاني من سنة 2014، أحد المبررات الكافية من بين عدة مبررات مرتبطة بالنزعة الريعية لتلك البلدان كما ذكرنا في الفصل الأول، والتي تفرض عليها بإلحاح إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي، نظرا لأهميتها البالغة في تحريك عجلة التنمية وخلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الإعتماد المفرط على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والحصول على إيرادات متنوعة المصدر وزيادتها.

أولا: مبررات التنويع الإقتصادي لدى الدول النفطية ذات النزعة الريعية

إن نظرية المزايا النسبية الخارجية التي تستند إلى إرتفاع كفاءة إستخدام الموارد المتاجر بها على مستوى الدول ترتبط في الإقتصاديات النفطية بالمزايا النسبية الداخلية التي تفيد بكفاءة تخصيص الموارد داخل الإقتصاد المحلي، فلولا التكلفة المنخفضة لإستخراج النفط والمنتجات البتروكيمياوية المعتمدة في مدخلاتها على الغاز الرخيص، لما تمكنت الدول النفطية من الإستفادة من تلك الميزة النسبية الداخلية في تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية، والتي تتأثر بالمتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة، ولا يمكن التحكم فيها داخليا، ومن تم تتضح لنا أنه من الرشادة عدم الإعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية في هذه البلدان لعدة مبررات. أهمها ما يلي:[1]

– إتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– إعتبار إستخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛

– عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه، تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيردات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، و الإستقرار في مستويات الإستثمار وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات وإستقرار المصادر التمويلية؛

[1] ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص1، 2.

ثانيا: مزايا التنويع الإقتصادي

إذا كانت النقاط المذكورة في العنصر السابق مبررات كافية لإنتهاج سياسات التنويع الإقتصادي في الدول النفطية الريعية، فإن هذا التوجه سوف يحقق عدة مزايا تساهم في ديناميكية وإستقرار تلك الإقتصاديات، في المدى المتوسط و البعيد. وهذا ما يتضح من خلال النقاط التالية:[1]

1. **تقليل المخاطر الإستثمارية:** يسهم التنويع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، من خلال زيادة فرص الإستثمار، وتقليل المخاطر الإستثمارية. فتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية، يقلل من المخاطر الإستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منها، فالظروف الطبيعية (الزلازل الجفاف، الفيضانات والحرائق)، والدولية (الحروب و النزاعات المسلحة والإحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج وتسويق و إستهلاك بعض المنتجات، مما ينعكس سلبيا على العوائد الإستثمارية، لذلك فإن تنويع الإستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الإستثمارية ويزيد من عوائدها؛

2. **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** يؤدي التنويع الإقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر إعتماد الإقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو إرتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الإقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة إستخراجية (النفط، الغاز، الفوسفات)، أو سلعة زراعية (القطن، البن، الشاي، المطاط)، أو خدمة (الخدمات المالية والتجارية التأمين، السياحة)، فإن إنخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر، وبالمقابل فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الإعتماد المفرط للإقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره. فقد بينت دراسة (Koren and Tenareyro, 2007) أن الهيكل الإنتاجي لإقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز؛

3. **تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم إقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الإقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الإقتصادية؛

4. **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الإقتصادي إلى حد كبير في إستيعاب رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجيته، على العكس من قطاع الإستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة الماهرة، والتي غالباما يأتي جزء كبير منها من الخارج وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي له دور مهم في توفير فرص الشغل للعمالة الوطنية، لأن التنويع في القطاعات الإقتصادية المختلفة يكون له أثر في توفير فرص العمل والحد من البطالة[2]، ورفع معدلات النمو الإقتصادي؛

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 6، 7. (بتصرف).

[2] مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

5. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الإقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم إستقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الإقتصادي، وبالتالي يمكن الإستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنويع الإقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، وبما أن تقلبات الطلب والأسعار هي من سمات النظام الإقتصادي العالمي، فيندرج التنويع ضمن الخيارات المتاحة أمام الشركات والمؤسسات والأفراد والمستخدمين لحماية أنفسهم من تلك التقلبات. لذلك يكمن منطق التنويع في تقليص عدم الإستقرار في حجم الطلب والأسعار، مما يزيد من المكاسب المحققة؛

6. رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع إستقرار أو إرتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادلالتجار ي. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن إنخفاض أسعاره سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر إنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي إستقرار معدل التبادل التجاري. وقد بينت العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الإقتصادي، ومنها على سبيل المثال:[1] (Tayler 1981) ، (Balassa 1985) ، (Chow 1987) ، (Ram 1987)، (Krueger 1990)؛

7. توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الإقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة؛

8. زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الإقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى إرتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج و إستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا؛

9. تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات، التي تناولت تقلب معدلات النمو الإقتصادي عبر الزمن وعدم تمكن العديد من الدول النامية من الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك، ترتبط جميعها بضعف التنويع الإقتصادي وهي:

أ. تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛

ب. تعرض تلك الدول بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛

ج. إرتفاع حدة التقلبات على المستوى الإقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

[1] مدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

وبالتالي فإن إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى إستقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: معايير الحكم على التنويع الإقتصادي

من أجل تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الإقتصادي في أي دولة، لا بد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع في القطاعات الإقتصادية، وغالبا ما تتحدد تلك المعايير في الإنتاج ثم الدخل، والإستعانة بتحليل البيانات المتوفرة وبخاصة الحسابات القومية التي تعكس بصورة واضحة الهيكل الإقتصادي. وفي ما يلي أهم تلك المعايير:[1]

1. **زيادة حصة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** في معظم الدول التي تعتمد في إيراداتها على قطاع رئيسي واحد يكون هذا القطاع مملوك للدولة، وعليه لابد من إعطاء القطاع الخاص أهمية لكي يأخذ مكانة في عملية التنمية الإقتصادية، لأن زيادة إسهام هذا القطاع له علاقة مباشرة بمتطلبات التنويع الإقتصادي وتحقيق النمو الإقتصادي والتوظيف، وملائمته للإستراتيجية الإقتصادية المعتمدة، ويساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، فكلما إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، أثر ذلك في مستوى نمو تنوع الإقتصاد الوطني.

2. **درجة التغير الهيكلي:** يوضح هذا المعيار مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني ويستدل عليه من خلال النسبة المئوية لإسهام القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعتبر حجم الناتج المولد في أي إقتصاد ومعدل نموه السنوي ومدى المساهمات القطاعية في تكوينه من المؤشرات الدالة على مدى الكفاءة التي يتسم بها ذلك الإقتصاد وعلى طبيعة أدائه؛

3. **تنوع الصادرات:** من المعايير التي يمكن إعتمادها أيضا لمعرفة نجاح سياسة التنويع الإقتصادي هو تنمية الصادرات، فكلما كانت الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الصادرات كبيرة ومتنوعة دلت على نجاح سياسة التنويع الإقتصادي، فإذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جذا من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي وهو ما يسمى بـ " التركيز السلعي" ويعني فشل سياسة التنويع الإقتصادي وأن تزايد قيمة الصادرات غير النفطية يعود إلى تطور القدرات الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية غير النفطية التي تغطي الحاجة المحلية من تلك السلع وتقوم بتصدير الفائض من أجل زيادة مصادر الدخل التي تحصل عليها الدولة؛

4. **توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:** إن هذا المعيار هو نتيجة حتمية للمعيار الذي سبقه حيث أن تنويع الصادرات يكون نتيجة لتفعيل قطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد وحسب، وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الإقتصادية بنسب ملائمة، فإن ذلك يبين درجة محددة من التنويع الإقتصادي.

إن المعايير سالفة الذكر هي معايير تخص عامة الإقتصادات، أما إذا ما بحثنا عن معايير تخص الدول النفطية، فإن أهمها هي:

- نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص49-51، بتصرف.

- نسبة مساهمة الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي إيرادات الدولة؛
- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي عائدات التصدير؛
- مدى التقلب أو عدم الإستقرار في الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة ذلك بعدم الإستقرار في أسعار النفط.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره، فإن الحكم على درجة التنويع الإقتصادي من حيث الدارسة المقارنة على نماذج معينة يحتاج إلى دلائل تعطي للمفهوم كنايته وأبعاده، مما يمكن من خلاله فهم درجة التنويع وتحديدها، وهذا يتسنى من خلال اللجوء إلى بعض المؤشرات الإحصائية التي تساعد على ذلك.

رابعا: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

يقاس التنويع الإقتصادي بمؤشرات عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، والتي يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الإقتصادي، ومن أهمها ما يلي:

1. **مؤشر التركز هرفيندال- هيرشمان (Herfindahl-Hirshman Index)**: ويستعمل في قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، أو في قياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها[1]، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الإقتصادي، وقد إستخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNKTAD) لمعرفة مدى التنوع في الصادرات. ويعبر عن هذا المعامل بالعلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:(N) هو عدد النشاطات، (x_i) قيمة المتغير في النشاط (i)، و(X) هي القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل "هيرفندال- هيرشمان" بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$)، فإذا كان المعامل مساوي إلى الصفر فإنه هناك تنوع كامل في الإقتصاد، أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل النشاطات، أما إذا كان المعامل مساوي للواحد الصحيح فإن التنوع الإقتصادي يكون معدوما، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يكون مرتكزا في نشاط واحد فقط، ولا تساهم باقي النشاطات بأية قيمة في هذا الناتج. وبالتالي فإن القيم المرتفعة لمعامل "هيرفندال– هيرشمان" تدل على ضعف التنويع الإقتصادي، وعدم توزيع نشاطات الإقتصاد بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات.

2. **دليل تنوع الصادرات (Export Diversification index)**: يقيس دليل التنوع إنحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية،[2] وتحتسب وفق العلاقة التالية:

[1] Hirschman A**, The Paternity of an index**, American Economic review, 1964, p 761.
[2] Juan Felipe Mejia, Export **Diversification and Economic Growth- An Analysis of Colombia's export competitiveness in the European union's Market-**, School of Business Administration, EAFIT University, Colombia, 2011, p81.

$$Dj=\frac{\sum_i |hij-hi|}{2}$$

حيث أن: hij تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j).

hi: حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين (0-1) حيث كلما إقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أكبر والعكس عندما يقترب من الواحد الصحيح. وعندما يصل الدليل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية.[1]

3. مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[2]

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

αi: تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

وللحكم على درجة التنويع الإقتصادي إنطلاقا من نتيجة هذا المؤشر، فإنه كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الإقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الإبتعاد الكبير عن الصفر فإن ذلك يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثالث: درجة التنويع الإقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط

لقد أوضحنا مدى تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 على معظم الدول النفطية الريعية وخاصة العربية منها في الفصل السابق، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الهيكل الإقتصادي لتلك الدول المرتكز أساسا على الإيرادات النفطية، وعليه سوف نتأكد هنا من شكل البناء الهيكلي لهذه البلدان ودرجة التعقيد الإقتصادي فيها.

أولا: التنويع الإقتصادي وطبيعة الدولة الريعية

من خلال ما ذكرناه سابقا يمكن الجزم أن التنويع الإقتصادي يعاكس في محتواه طبيعة الدولة النفطية الريعية بإفتراض أن تكون غير ديمقراطية، والسبب في ذلك أنه يسلب الدولة الريعية أهم مقومات بقائها و إستمرارها، وخاصة من جانب آلية توزيع الريع، فالريع يركز الدخل في يد النخبة السياسية الحاكمة (بإعتبار أن الثروة النفطية تعود ملكيتها للدولة)، ومن ثمة يركز الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسية لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم

[1] عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الإقتصادي (مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج العربي وممكنات تحقيقه في العراق)**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة- المجلد الثامن – العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص62.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص197.

فرص البقاء في السلطة، أما التنويع، فمن المفترض أن يحد التركز في النشاط الإقتصادي والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموا ذاتيا مستقلا عن الريع، وعن آلية توزيعه من خلال السلطة التي تعتمد على الإستقطاع وعلى هذا التوزيع.

من جهة أخرى، من المفترض أن يؤدي التنويع إلى آلية تعتمد على العمل والإكتساب من تنوع الأنشطة الإنتاجية كالتصنيع والخدمات والزراعة وغير ذلك من الأنشطة، وهذا الأمر ربما يؤدي مع مرور الوقت إلى تكون مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها في أسواق العمل والأنشطة المختلفة وقطاع الأعمال وإلى تطورات ومطالب سياسية، وهو ما جرى تاريخيا على الأقل في أوروبا.[1]

نحن إذن أمام نموذجين، نموذج قائم على الإستخراج والإستقطاع وإعادة التوزيع، مقابل نموذج يعتمد على العمل والإكتساب. فالإشكالية السائدة في نماذج التنمية في الإقتصاديات الريعية، هي أن قلة تشارك في الإنتاج، وقلة تقتسم الريع أيضا، في ظل غياب قاعدة إقتصادية متنوعة، إذ أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الريع من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الإجتماعي فيها، فنموذج التنمية في هذه الإقتصاديات يعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الخارج، وهذايجري بأقل معالجة إنتاجية ممكنة، علما أن عملية إستخراج الموارد الطبيعية هي قليلة من جهة إستخدام العمالة، ولكنها كثيفة من جهة إستخدام رأس المال والتكنولوجيا، وبما أن التكنولوجيا مستوردة وليست موطنة، فإن قنوات الإنتاج من هذا القطاع وإليه مع بقية الإقتصاد، تبقى ضعيفة، ويبقى هذا القطاع شبه مستقل عن بقية قطاعات الإقتصاد، ولا يأثر كثيرا بمستوى التنمية فيها.

ثانيا: البنية الهيكلية للبلدان العربية المصدرة للنفط من ناحية التنويع الإقتصادي

نتطرق في هذا العنصر إلى واقع التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال فحص درجة التعقيدات الإقتصادية في تلك البلدان بالمقارنة مع العديد من إقتصاديات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع.

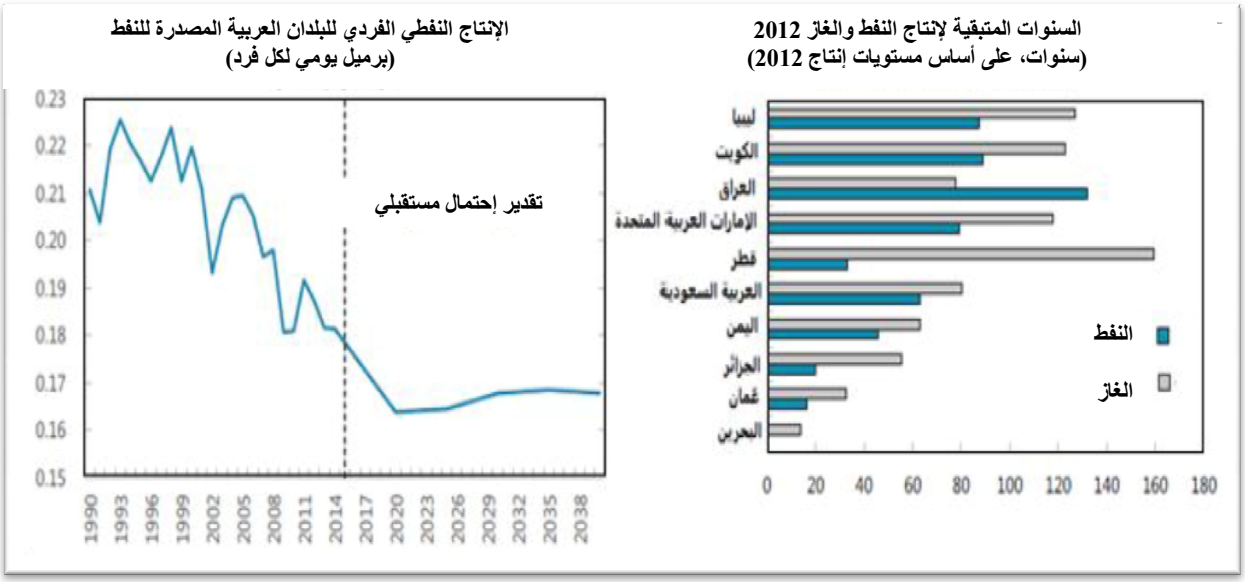
1. واقع التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: لا يمثل التنويع الإقتصادي إستراتيجية جديدة في الدول العربيةالمصدرة للنفط، فقد كان دائماحاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن. لكن وبالرغم من الجهود الكبير التي تقوم بها العديد من الدول العربية لتنويع إقتصادياتها بهدف الحد من الإعتماد على النفط والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الإستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجو منها في العديد من هذه البلدان، وبإستثناء بعض الدول القليلة التي حققت بعض التقدم، فإن تنمية قطاعات إقتصادية بإستقلالية عن عائدات النفط لا تزال بعيد المنال.

[1] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص29.

إذن فهي بحاجة إلى تدابير تتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع إقتصاداتها بعيدا عن النفط، وذلك بصفة خاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتوظيف مزيد من المواطنين في القطاع الخاص.[1] ويرجع هذا التوجه بالخصوص إلى:[2]

أ. خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية: حسب بعض التقديرات، سينخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي إبتداء من عام 2055، وسيزداد هذا التراجع حدة إبتداء من عام 2100، في حين ستنضب الإحتياطيات في بعض الدول قبل سنة 2050، هذه التطورات سيكون لها أثر سلبي على إقتصاديات هذه البلدان خاصة الدول الكبير كالمملكة العربية السعودية والتي من المنتظر أن يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050.

الشكل رقم (4.2): تطورات الإنتاج وتقديرات نفاذ الإحتياطيات النفطية والغازية للبلدان العربية المصدرة للنفط



Source: IMF, STAFF, **Economic Diversification in Oil Exporting Contries**, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p17.

ب. التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط: حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية إستمرار إنخفاض أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014، مما سيؤثر سلبا ولا شك على إقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الإنخفاض خاصة إلى الزياد السريعة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة على الصعيد العالمي والتي من شانها أن تؤثر على أسعار النفط.

ج. نمو إستهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية: يشهد إستهلاك النفط في الدول العربية إرتفاعا متزايدا يبلغ حوالي 5% سنويا في الدول الخليجية، ويرجع هذا خاصة إلى كل من التطور الديموغرافي وإلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي ترتكز على الأنشطة الكثيفة الإستهلاك للطاقة الأحفورية.

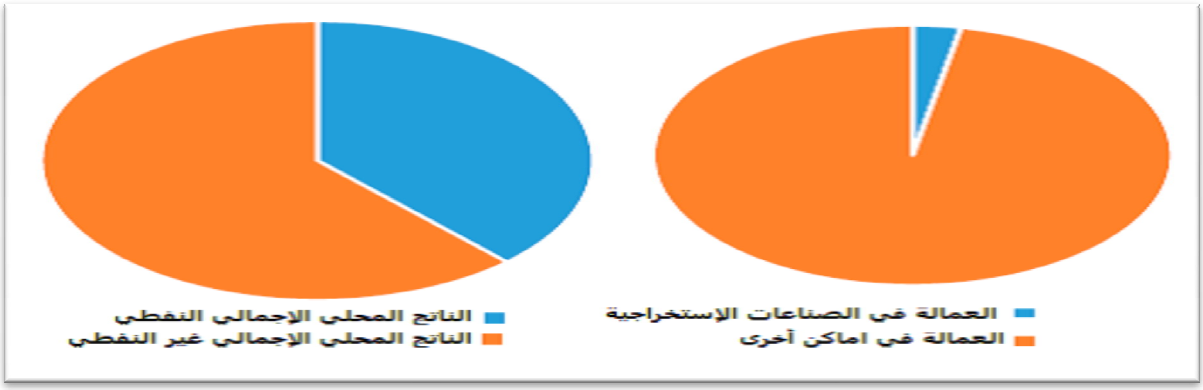
د. خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة: خاصة الدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة، فنمط التنمية الإقتصادية الذي يعتمد على تنمية القطاعات الإستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل

[1] صندوق النقد الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **سياسة التنويع في الدول العربية (عرض وتحليل لأهم المؤشرات)**، الكويت، بدون سنة نشر، ص02.

كبير، كما هو عليه الحال في قطاع النفط في المملكة العربية السعودية مثلا والذي يشغل 3% فقط من عدد السكان المحليين. كما أن الحصة الكبيرة من فرص العمل في عديد البلدان يتم توفيرها من طرف الحكومة (الوظائف الحكومية)، وتمول من خلال عائدات النفط المتقلبة في الأسواق العالمية وغير المتجددة، إضافة إلى عدم قدرة القطاع النفطي على إستيعاب قوة العمل المتنامية أو أن يكون مصدرا مستداما للوظائف، لأنه يتميز بكثافة رأسمالية عالية ولا يوفر إلا فرص عمل قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى. أنظر الشكل الموالي.

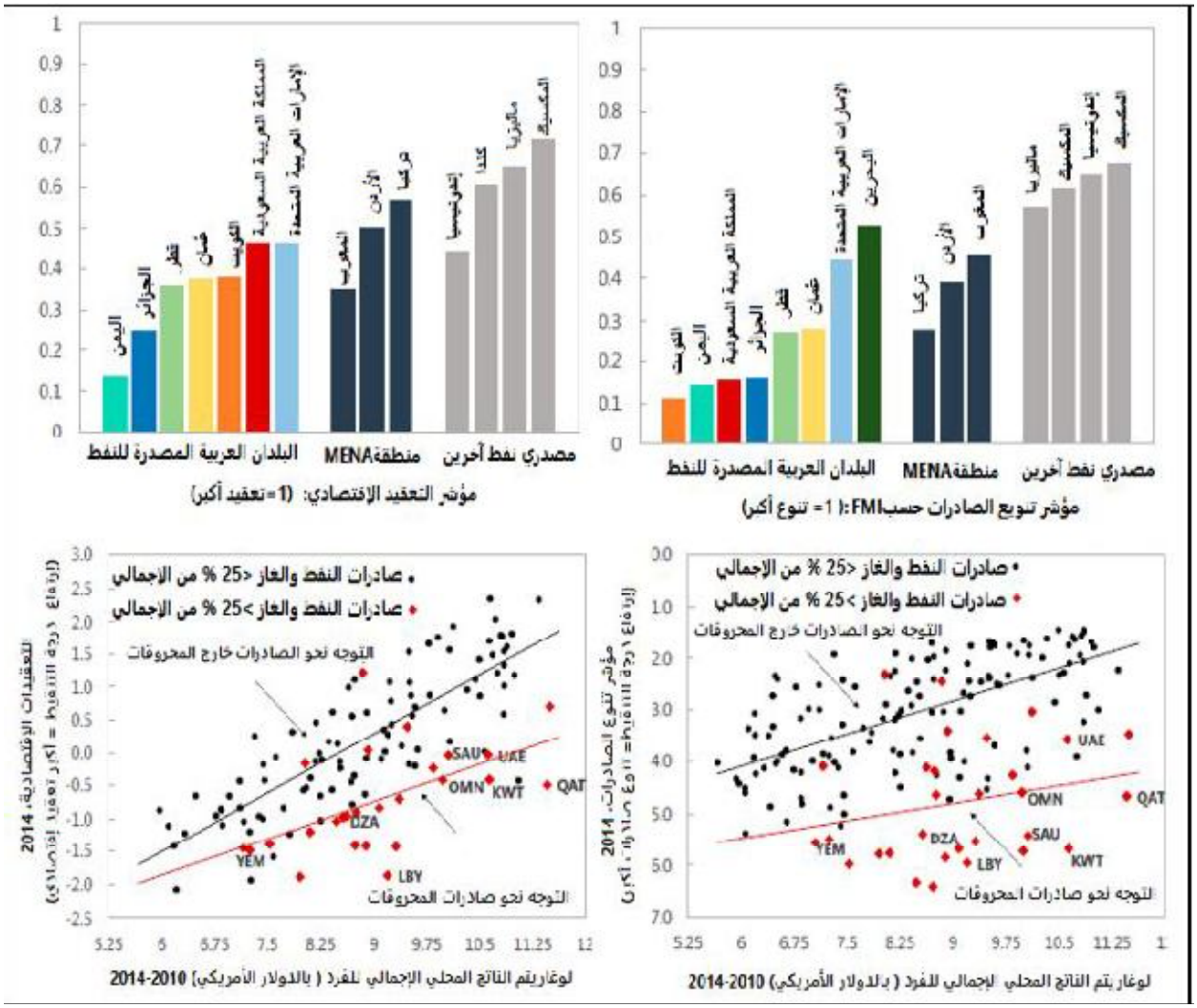
الشكل رقم(5.2): الناتج المحلي الإجمالي النفطي وحصة التوظيف في الصناعات الإستخراجية في البلدان العربية المصدرة للنفط سنة 2014



Source: IMF, STAFF, **Economic Diversification in Oil –Exporting Countries**, Annual Meeting of Arab, Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p14.

2. التعقيد الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: لقد حققت بعض البلدان تقدما أكبر من غيرها في تنويع إقتصادها، رغم أن التنويع الذي حدث كان إجمالا نتيجة لتنويع المنتجات القائمة على النفط (تكرير النفط والبتروكيماويات)، بالمقابل فإن معظم المؤشرات كالتعقيدات الإقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الإقتصاديات العربية المصدرة للنفط يبقى أقل مما عليه الحال في العديد من إقتصاديات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع، حيث أن إنخفاض التنوع الإقتصادي يعني إنخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح بصفة عامة أن مساهمة إدخال منتجات جديد كانت ضعيفة، في حين على سبيل المقارنة، لعبت المنتجات الجديدة دورا رئيسيا في تنويع إقتصاديات عدد كبير من البلدان النامية.

الشكل رقم(6.2): مؤشرات التنويع الإقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط مقارنة بدول نامية أخرى



Source: IMF, STAFF, **Economic Diversification in Oil Exporting Countries**, Annual Meeting of Arab, Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p10.

كما يتضح في الشكل رقم (6.2)، فإن مؤشر تنوع الصادرات بالنسبة للبلدان العربية يعد ضعيفا بشكل كبير مقارنة ببلدان أخرى مصدرة للنفط هي الأخرى، وتحتل الإمارات العربية أعلى معدل من بين الدول العربية في التنوع التصديري، غير أن نسبة كبيرة من صادراتها غير النفطية تتضمن سلع إعادة التصدير (re-exports).

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول النفطية في التنويع الإقتصادي

ينبغي أن يكون الهدف الجوهري للإقتصاديات المصدرة للنفط هو تحويل مواردها الطبيعية القابلة للنفاذ إلى أصول تولد دخلا في المستقبل وتدعم التنمية المستمرة والمستدامة، من خلال تنويع النشاط الإقتصادي، الذي يعتبر بمهمة حتمية رغم أنها ليست بالسهلة، فقليلة هي البلدان النامية التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الإقتصادي والحد من إعتمادها المفرط على النفط، لا سيما عندما كان إنتاجها من النفط لا يزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة. وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك، أبرز الأمثلة على البلدان النامية التي نجحت في تنويع نشاطها الإقتصادي بعيدا عن النفط.

أولا: التجربة الماليزية

جاءت التنمية في ماليزيا ببرامج إنمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية أولا والإقتصادية ثانيا، فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للإقتصاد، فعالجت الفقر والجهل وحسنت الصحة والتعليم وطورت القطاعات الإقتصادية الزراعية منهاو الصناعية وكذلك الخدمية، و ذلك للوصول إلى رؤيا وطنية للنمو الماليزي في آفاق "2020"، وهي الرؤيا التي وضعها رئيس الوزراء "مهاتير محمد" (قاد البلاد في الفترة 1981– 2003)، إذ يحاولون الوصول في سنة 2020 إلى ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة. فبدأت ماليزيا في السبعينات بتقليد إقتصاديات النمور الأسيوية، وألزمت نفسها بالإنتقال من كونها تعتمد على الزراعة والتعدين إلى إقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير. إذ كانت تشكل السلع الأولية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات[1]. وقد نهضت ماليزيا نهوضا كبيرا في المجال الإقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية، فقد إستطاعت التوفيق بين إتجاهين:

- الإندماج في إقتصاديات العولمة؛
- الإحتفاظ بنهج الإقتصاد الوطني.

تضمنت تجربة ماليزيا في تنويع نشاطها الإقتصادي تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية. وبينما إعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية. وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الإقتصادي من خلال:

- جدب الإستثمار الاجنبي المباشر وتحفيزه على تطوير السلع التجارية المصنعة عبر تجميعها أو معالجتها، ومن تم دعم السلع الموجهة للتصدير؛

- التركيز على التنمية البشرية، عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة[2]، إذ تحولت ماليزيا في إطار تنويع الإنتاج، نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية. وقد إعتمدت من أجل ذلك على تحرير إستقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وتحسين المهارات الفردية، وزيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وربط علاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية[3]؛

- كان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي إنتهجتها ماليزيا، من أجل ذلك، إختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر إنفتاحا كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للإدخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، وإعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق؛

---

[1] أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الأبحاث الإقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015، ص14.

[2] أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، واشنطن، 2015، ص81.

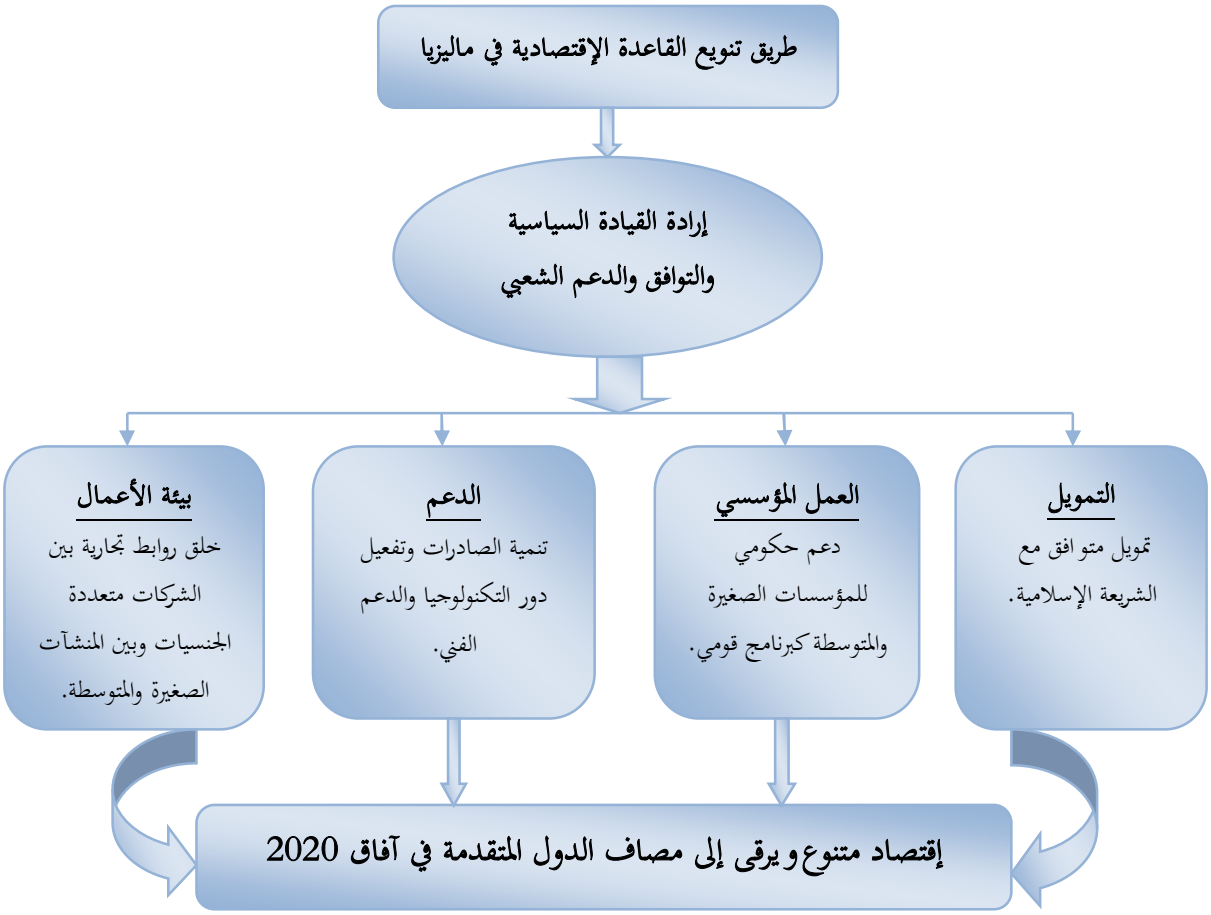
[3] المعهد العربي للتخطيط، **تجارب بعض الدول النامية في التنويع الإقتصادي**، الكويت، بدون سنة نشر، ص04.

– استفادت ماليزيا من تجربة اليابان في كيفية إعداد الخطط في عملية التصنيع، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزيا من خلال الإستفادة منها في مجال التدريب الصناعي وبرنامج التبادل الثقافي، والذي أتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة[1].

– تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الإحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الإجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام[2]، وإستهدفت دعم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

لم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والإقتصادية من فراغ، بل هي نتيجة لجهود وإرادة القيادة الماليزية، وعلى رأسها قائدها ومخططها مهاتير محمد.

الشكل رقم (7.2): أهم إجراءات التنويع الإقتصادي في التجربة الماليزية



المصدر: من إعداد الطالب.

[1] علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015، ص24.

[2] عبد الرحمن بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص66.

ثانيا: تجربة أندونسيا

منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، وقد لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم إستخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة إلى اليابان، وإستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة، وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى إرتفاع كبير للمردودية الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والإقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية، والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق، وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الإستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية لسنوات السبعينات[1].

وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع بفعل الصدمة النفطية، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، تحولت أندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، وقد إنتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على سياسة جدب الإستثمار الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة، و تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

و من أهم العناصر الأساسية التي استندت إليها إستراتيجية تنويع النشاط الإقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة[2]، للعمل على تشجيع التصدير وخاصة بالموازاة مع أي إنخفاض كبير في أسعار النفط.

ثالثا: التجربة المكسيكية

تشكل المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه إنضمام المكسيك إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، كما تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال:[3]

- تنفيذ الدولة لإستثمارات ضخمة في البنية التحتية حيث ما يلزم؛
- توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب؛
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.

كما طورت المكسيك قطاع صناعات الطيران والفضاء، من خلال خفض تكاليف التشغيل وتطوير البنية التحتية وضمان توفير العمالة الماهرة نسبيا. وربما ما يميز جهود المكسيك في تنويع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية، هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في إتفاقية تجارة إقليمية – أي إنضمامها إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة – التي فتحت أسواقا جديدة أمام صادراتها وساهمت في جذب الإستثمار ات الأجنبية، لا سيما في قطاع صناعة السيارات.

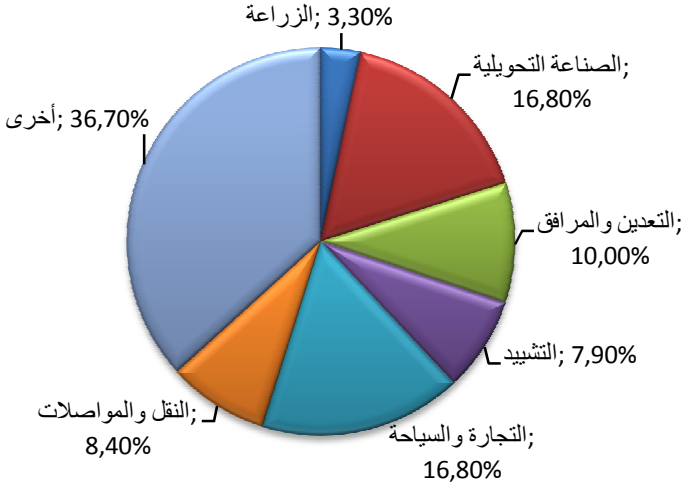
---

[1] المعهد العربي للتخطيط، تجارب بعض الدول النامية في التنويع الإقتصادي، **مرجع سبق ذكره،** ص08.

[2] أحمد درويش وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص81.

[3] **نفس المرجع،** ص82.

الشكل رقم (8.2):هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك (متوسط الحصة 2010-2012)



المصدر: نشرة إحصاءات الصادرات، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية، نقلا عن:

- أحمد درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: **معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، واشنطن، 2015، ص68.

المبحث الثالث: محددات نجاح التنويع الإقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة

إن نجاح سياسة التنويع الإقتصادي التي تفضي إلى جعل القاعدة الإقتصادية ترتكز على قطاعات مختلفة خارج قطاع النفط، يجب أن تبنى على حزمة متكاملة من السياسات التي يشترط توافرها في مرحلة سابقة أو مصاحبة لسياسة التنويع الإقتصادي، والتي تعنى بمحفظة الأصول الوطنية والمتمثلة أساسا في (رأس المال الطبيعي، رأس المال المنتج، الإطار المؤسساتي)، فتوافر الموارد الطبيعية لوحدها لا تكفي – وهذا حال الدول النامية النفطية– وإنما يجب أن تترافق مع إستثمارات مادية وبشرية، وفي ظل إطار مؤسساتي متطور يمتاز بالشفافية والمرونة، ويضمن بيئة أعمال متميزة ومحفزة للقطاع الخاص للإبداع والإبتكار.

المطلب الأول: الدور الجوهري للدولة في البداية

قدم البنك الدولي سنة 2014 تقرير حول نتائج دراسة عملية ضمت 18 دولة غنية بالموارد الطبيعية، كان هدفها دراسة الأسباب والعوامل التي حددت مسار تنميتها، إذ تحتوي هذه العينة من الدول على 62% من رأس المال الطبيعي في العالم، وصنفت إلى ثلاثة مجموعات هي:[1]

- المجموعة الأولى تتضمن: أستراليا، كندا، هولندا، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، وأمريكا؛
- المجموعة الثانية تتضمن: بوتسوانا، التشيلي، كازاخستان، ماليزيا، روسيا الإتحادية، والسعودية؛
- المجموعة الثالثة تتضمن: أذربيجان، فنزويلا، نيجيريا، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزباكستان.

للإشارة فإن كل الدول المكونة للمجموعات الثلاثة هي دول غنية بالموارد الطبيعية، وأغلب تلك الموارد تتمثل أساسا في الثروة النفطية.

وقد بينت الدراسة أن نسبة التنويع الإقتصادي في دول المجموعة الثانية والثالثة، كانت أقل مما هي عليه في دول المجموعة الأولى، التي حققت معدلات تنمية بشرية أعلى بكثير من دول المجموعة الثانية والثالثة، وقد إتضح من الدراسة وجود تباين بين مجموعات الدول وفيما بينها في مكونات محفظة الأصول الوطنية (رأس المال الطبيعي، رأس المال المنتج، الإطار المؤسساتي)، إذ تتميز دول المجموعة الأولى والمصنفة بالمتقدمة، بمستوى متقدم من المؤسساتية ورأس المال المنتج إضافة إلى الموارد الطبيعية، قياسا بالمجموعة الثانية والثالثة، في حين أن مستويات مكونات محفظة الأصول الوطنية في المجموعة الثانية أعلى من مثيلاتها في المجموعة الثالثة، لا سيما في ما يخص المؤسساتية، مع تقارب رأس المال المنتج في ما بينهما. وقد خلصت الدراسة إلى أن على المجموعتين الثانية والثالثة الإهتمام بمكون المؤسساتية، لردم الفجوة بينها وبين دول المجموعة الأولى.

كما تم إختبار طبيعة العلاقة بين مؤشر محفظة الأصول الوطنية والمؤشر المركب للأداء الإقتصادي مقاسا بمتوسط نمو الإنتاجية والإستقرار الإقتصادي وخلق فرص العمل. وإنتهت الدراسة إلى أن الدول الأكثر تنويعا وإهتماما

[1] أسامة نجوم، **التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو آسيوية (تقرير البنك الدولي 2014)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص16، 17، (بتصرف).

بمحفظة أصولها الوطنية حققت أداء إقتصاديا أفضل من غيرها بكثير، وأن درجة الإرتباط بين المؤشرين أصبحت أكبر عند إعطاء وزن أكبر لعامل المؤسساتية ضمن محفظة الأصول الوطنية.

وبناءا على ما سبق وإستنادا للتاريخ الإقتصادي، فإن الباحثون يتفقون على أنه كان للدولة دورا فاعلا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل البلدان المتقدمة حاليا بما فيها بريطانيا التي كانت مهدا للثورة الصناعية الرائدة عالميا في المجال التكنولوجي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد لجأت الحكومة البريطانية في القرن الثامن عشر إلى منع العمالة الماهرة البريطانية من الهجرة إلى الدول التي تلاحقها حينها وفرض الرقابة على تصدير المعداتو الآلات إلى تلك البلدان، كما لجأت أيضا إلى إصدار قانون يجبر المتعاملين البريطانيين على عدم اللجوء إلى الأساطيل البحرية الأجنبية التي كانت تنافس الأسطول البحري التجاري البريطاني آنذاك. وقد كان آدم سميث أبو الليبر الية، من المؤيدين لقانون النقل البحري السالف الذكر بالرغم من أنه يتعارض تماماو أفكاره الليبر الية[1].

من خلال الواقع العملي أيضا، فإن التجربة التاريخية لكل الإقتصادات في العالم تبين ظاهرتين أساسيتين: **أولاهما** أن مستوى تدخل الدولة إقتصاديا و إجتماعيا تزايد في البلدان اللاحقة لبريطانيا التي كانت رائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى في المجالين الصناعي والتكنولوجي، و**ثانيهما** تزايد تدخل الدولة كلما حدثت هناك أزمة إقتصادية. فالملاحظ أن الدولة في كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة لعبت دورا هاما جدا في تصنيع هذه البلدان ليس فقط عن طريق السياسة الحمائية، ولكن عن طريق وضع سياسات تهدف إلى تحفيز وتسهيل مهام المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين في هذه البلدان، بهدف اللحاق ببريطانيا ومنافسيها في السوق العالمية، ويبدو دور الدولة التنموي بشكل أكبر في تجارب ألمانيا واليابان وروسيا القيصرية، وحديثا في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والصين.

وإذا كانت الدولة في ألمانيا قد لعبت دورا هاما في إنجاز و تحول الإقتصاد الألماني من الإعتماد على الفلاحة إلى إقتصاد مصنع ومنافس للصناعة البريطانية أوروبيا وعالميا، فإن دور الدولة في تصنيع اليابان لم يكن مهما فقط بل حاسما، فقد ساهمت الإصلاحات التي أنجزت خلال عهد Meji في خلق الظروف المواتية للدولة في اليابان بالقيام بعملية التصنيع السريع بغية اللحاق بالدول الأوروبية الصناعية، خاصة في جانب التكوين والتدريب محليا وخارجيا وذلك بهدف تحقيق عملية التراكم في مجال رأس المال البشري الذي إعتبر المحرك الرئيسي والحيوي لعملية التصنيع واللحاق بالدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا.

أما في مجال الصناعة فقد كان تدخل الدولة اليابانية واسعا ومتنوعا حيث قامت الدولة بإنشاء قطاع عام واسع إما عن طريق شراء مؤسسات خاصة أو خلق مؤسسات جديدة في مختلف القطاعات. إلا أن لجوء الدولة اليابانية إلى إنشاء قطاع عام متنوع لم يكن بهدف منع رأس المال الخاص من الإستثمار في هذه القطاعات، بل لعدم إقبال هؤلاء على الإستثمار في هذه القطاعات و إستخدام التكنولوجيا الحديثة، أي أن تدخل الدولة آنذاك كان مكملا وليس

[1] علي همال، **دور الدولة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي حول: دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطية في المراحل الإنتقالية، جمعية البحوث للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالتعاون مع منظمة فريديريش إبارت، تونس، ص185.

بديلا للمبادرة الفردية. كما أن دور الدولة كان حاسما في النجاح الكبير الذي حققته النمور الأسيوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال وضع الإستراتيجيات التنموية وتنفيذها.

لم يعد هناك خلاف بين الكتاب والباحثين على أهمية الدور الفعال للدولة في البلدان النامية وخاصة في بداية التحول والبناء الإقتصادي، لما تواجهه تلك الدول من تطور الأزمات الداخلية وإستفحالها، إنما ينصرف الخلاف إلى مدى وحجم هذا الدور ومجالاته، وطبيعة الوظائف التي تسند إلى الدولة على ضوء ذلك.[1]

وعليه فإن السبيل الوحيد لتحقيق تنمية إقتصادية ترتكز على قاعدة متنوعة من القطاعات والأنشطة الإقتصادية (إستخراجية، إنتاجية، وخدماتية)، في الدول النفطية النامية، هو العمل على الإصلاح والتطوير المؤسساتي والإداري والقانوني والإستثمار في رأس المال البشري (البنى التحتية، التعليم، الصحة...)، وتحفيز روح المبادرة والإبداع لدى القطاع الخاص، المحلي والأجنبي. فالدول المتقدمة إعتمدت في تقدمها بالدرجة الأولى على بناء المؤسسات الوطنية والموارد البشرية القادرة على إدارة المالية العامة، والتحكم في عوائد الموارد الطبيعية بفعالية وكفاءة، وخلق بيئة عمل تنافسية ومنظمة، ومن تم الإستثمار في رأس المال المنتج، وأخيرا إستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة ، وكل ذلك يقع على عاتق ومسؤولية الدولة.

المطلب الثاني: إصلاح الإطار المؤسساتي بإرساء الحكم الراشد لمكافحة الفساد

يجب أن نقر بحقيقة مفادها أن التنويع الإقتصادي لا يحدث من فراغ، فمن الضروري وجود بيئة مواتية لجعل التنويع ممكنا. فالفساد يساهم في ظهور لعنة الموارد (النفط) وإستمرارها من خلال تشويه خيارات السياسات، فغالبا ما يميل صناع السياسات في الدول النفطية نحو المشاريع الكبيرة التي يمكن أن تكون الرشاوى فيها مستوردة ويسهل الحصول عليها، في حين يتجنبون الإستثمارات المنتجة الطويلة الأمد التي تتميز بالمزيد من الشفافية، وهذا ينعكس بدوره سلبا على مستويات النمو والدخل.

إن البلدان المعتمدة على النفط معرضة بشكل خاص لإخفاق السياسات، لأن المؤسسات القائمة عاجزة عن التعامل مع المظاهر الإقتصادية والسياسية للعنة الموارد (النفط)، مما يفضي إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة، فعندما تقوم الأنظمة بتوزيع ريع النفط وإستغلاله بهدف الإستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريع عادة ما يقود إلى المزيد من التشوهات الإقتصادية، مما يحد من فعالية الإستثمار ويعزز مقاومة الإصلاح الإقتصادي ويسمح للتشوهات أن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة، في ظل عدم توفر نظام سياسي يرسي دعائم منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والإتفاقيات بتكلفة منخفضة، فلا يكفي أن تكون منتجا بل يجب أن توفر الإطار المؤسساتي للإستفادة من تلك الإنتاجية، في إطار متكافئ يوفر الفرص للجميع وليس لقلة مختارة[2]. في ظل هذه المعطيات فإن الحكم الراشد من الشروط الأساسية لمكافحة الفساد وبناء بيئة مواتية للتنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)، **مرجع سبق ذكره**، ص555.

[2] North Douglass, **Economic Performance Through Time**, The American Economic Review, Vol 84, N3, jun 1994, p360.

أولا: مفهوم الفساد وأشكاله

عرفت **منظمة الشفافية الدولية** الفساد على أنه " إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية"[1]

وفي تعريف **البنك الدولي** نجد أن الفساد يعني " إساءة إستعمال الوظيفة العامة لتحقيق نفع خاص".[2]

وعادة مايعرف الفساد من حيث " إستغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص"،[3] ولكن نطاق الفساد أوسع من ذلك، فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص، تتواطأ جميعا لجني منفعة تتحقق من إستخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام.

فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الشرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[4]، هذا بشكل عام، أما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد (النفط)، فإن إرتفاع مستوى الفساد وضعف نظم الحكم العام تشكل سمة شائعة في هذه البلدان بشكل خاص، إذ تتجمع غالبيتها في أسفل سلم دليل الحكم الصادر عن البنك الدولي فعندما يكون قرار التصرف بالثروة في أيدي حفنة من الموظفين العامين، فإن الفساد يحدث بطريقتين على الأقل:[5] **فالأولى** هناك مخاطر دخول الرشاوى والإمتيازات وأدوات الفساد الأخرى في المفاوضات بين المسئولين الحكوميين والشركات متعددة الجنسيات (خاصة أن هذه الشركات تفضل التعامل مع بعض المسئولين رفيعي المستوى، على التعامل مع لجان برلمانية)، أما **الثانية**، فإن إيرادات النفط تسمح للحكومة بأن تصبح أكبر منفق في البلد، وهذا يدفع الأطراف المهتمة بالتجمع حولها، في محاولة لدفع الموظفين الحكوميين لإنفاق الأموال بطريقة تعود بالفوائد عليهم بغض النظر عن كون هذا الإنفاق للصالح العام أم لا،وهذا ما يعرف بعملية " السعي وراء الريع".

كما أن الفساد يتجسد في ثلاثة أشكال رئيسية، فهناك الفساد الإداري والإقتصادي والسياسي، وكل شكل يأخذ صيغة معينة، وهي كما يلي:

1. الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري من بين أهم أشكال ظاهرة الفساد، فهذه الآفة السلوكية تعرفها كل المجتمعات دون إستثناء، ولكن بدرجات متفاوتة على إختلاف نظمها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويمكن تعريف الفساد الإداري على أنه "ظاهرة إجتماعية تتمثل في إستغلال رجال الإدارة والعاملين في كافة أجهزة الدولة

---

[1] عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر (دراسة في الجذور والأسباب والحلول)**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص81.

[2] مدحت باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004 ، ص 18.

[3] دانييل كاوفمان، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[4] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العالم**، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 1997، ص112.

[5] **منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط (حوكمة : لعنة الموارد)**، ص33، متاح على الموقع الإلكتروني:
openoil.net/wp/wp.../03/resource-curse-reading-material-ar.pd ، تاريخ الإطلاع: 2016/10/18.

ومؤسساتها للسلطات الرسمية المخولة لهم، والإنحراف عن المصالح العامة إلى تحقيق مصالح شخصية وذاتية بطريقة غير مشروعة".[1] ويتجسد الفساد الإداري في عدة صور أهمها: الرشوة، المحاباة والمحسوبية والوساطة، الإحتيال ونهب المال العام؛

2. **الفساد الإقتصادي:** ويشمل صفقات الأسلحة، إنتشار الجريمة المنظمة، تهربات ضريبية وجمركية،[2] غسيل الأموال؛

3. **الفساد السياسي:** يتعلق الفساد السياسي بالإختلال والإنحراف في توزيع السلطة والمساءلة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم، ويترتب على إختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم لمنافع شخصية بعيدا عن أي نوع من المساءلة.

ثانيا: تأثيرات الفساد

لا شك أن الفساد لا يتمثل ضرره في الحجم الكلي للأموال المستنزفة فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك إلى التأثير على مدى جدوى بعض البرامج والمشاريع التنموية أصلا، وإيجاد بعض المشاريع التي لا تخدم هدف التنمية بقدر ما تخدم مصالح خاصة لفئة محدودة، إضافة إلى ذلك فإن إستشراء الفساد بهذه الصورة يوسع الهوة بين المواطن وبين السلطة الحاكمة، ومن غير المنتظر أن يشارك في التنمية حتى وإن توفرت له الأسباب الأخرى.

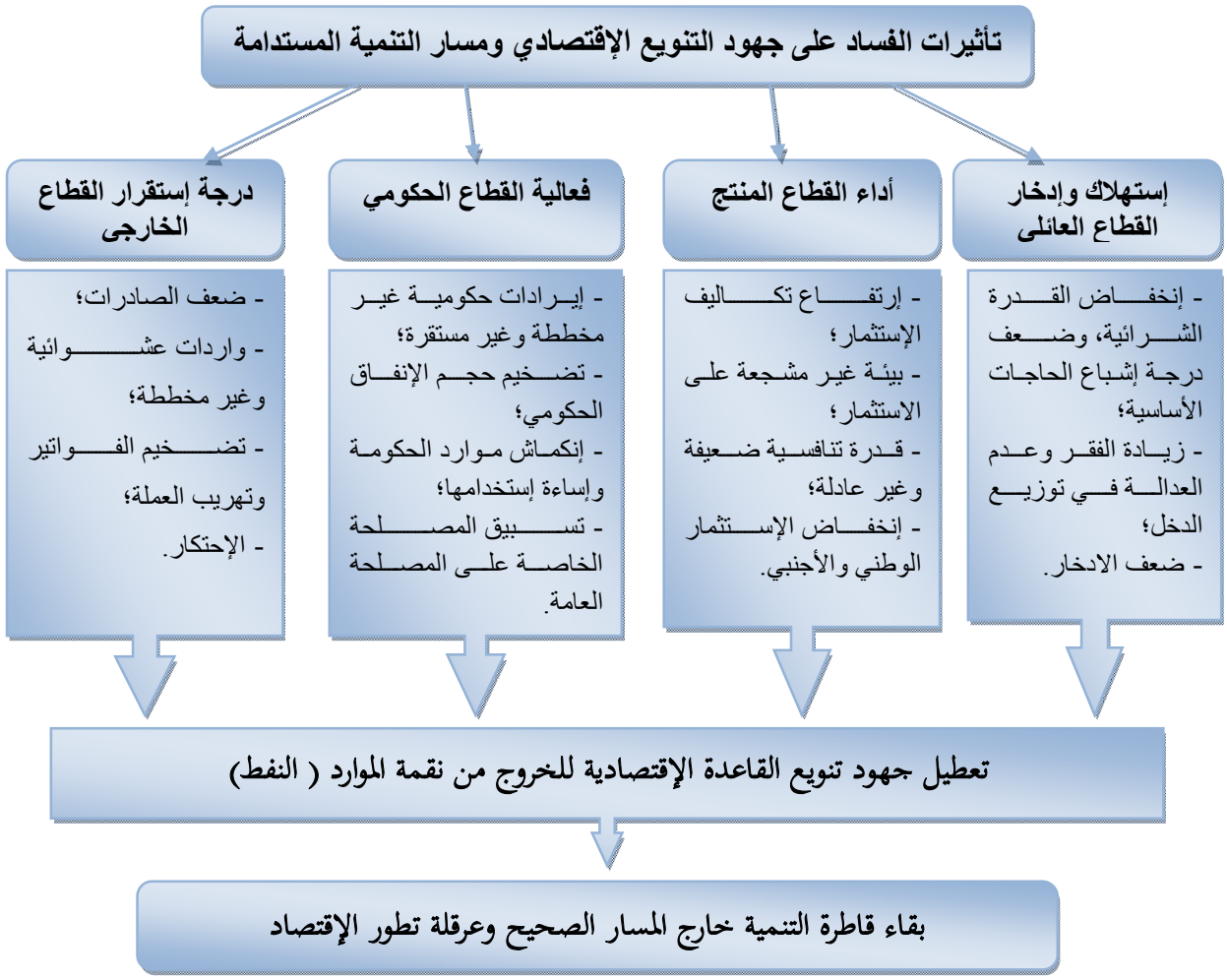
إذا كان تأثير الحوكمة أو الحكم الراشد على مسار التنمية من خلال الأبحاث القائمة على بيانات ومؤشرات الحوكمة العالمية، قد خلصت إلى أن متوسط المكاسب التي تحققها التنمية بفضل الحكم الراشد تعادل 300%،[3] فإنه لا توجد دلائل على أن ضعف الحكم الراشد أو إنتشار الفساد يمكن تعويضه بالدخل الإضافي في البلدان الغنية بالموارد (النفط)، أو المرونة التي يمكن أن تحققها المكاسب الإستثنائية من إرتفاع أسعار تلك الموارد، ويأخذ تأثير الفساد عدة أبعاد يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

[1] حسين المحمدي بوادي، **الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 20.

[2] عماد الشيخ داود، **الفساد والإصلاح**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 2003 ، ص 47.

[3] دانييل كاوفمان، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

الشكل رقم (9.2): تأثير الفساد على نجاح التنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية



المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد وإستدامة التنمية

إن الفشل المتكرر لتجارب عديدة للتنمية في الدول النامية نتيجة إنتشار الفساد، دفع إلى إعطاء إهتمام كبير للحكم الراشد من أجل التنمية، إذ أن الهدف المتوخى من الحكم الراشد هو إصلاح الدولة إصلاحا عميقا من أجل أن يعمل السوق دون عوائق، لأن "سوء التنمية ما هو إلا نتاج لسوء الحكم".

1. **تعريف الحكم الراشد:** حسب خبراء **البنك الدولي** فإن الحكم الراشد يعني " أسلوب ممارسة السلطة السياسية لإدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية المخصصة للتنمية"[1]، و قد حدد البنك الدولي ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم هي: شكل النظام السياسي، وأسلوب إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، ومدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة تنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها.

كما عرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات و عمليات و مؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق

[1] World Bank: **Governance and Development**, Washington, 1992, p1.

مصالحها، و يتضمن الحكم الراشد الآليات المعقدة والعمليات والمؤسسات المتطورة التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات المختلفة التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية، والتو سط لحل خلافاتهم والحكم الراشد ينطوي على الكثير من الصفات أو المعايير منها: المشاركة والشفافية والمساءلة، وهو فعال لتحقيق أفضل إستخدام للموارد، ويضمن العدالة وسيادة القانون".[1]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الحكم الراشد يعد من أهم عناصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، فهو يوفر بيئة حسنة لإرتقاء المجتمعات، وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعيةو حرية إنشاء الروابط والجمعيات و المشاركة في الحياة العامة، وحرية التعبير ووجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة و إعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الإدارات وتوفير المعلومات الصحيحة وفاعلية إدارة القطاع العام، بالإضافة إلى التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.[2] التي بوجودها تتمكن المؤسسات وأفراد المجتمع من مراقبة الإنحراف والحد منه وتحجيمه.

2. الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد: إن الحكم الراشد لا يمكن أن يؤدي دوره بفعالية دون مشاركة جميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش، والمتمثلة أساسا في الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أ. دور الحكومة: وهي معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد الإستقرار والعدالة في السوق، وكذلك تعمل على الإهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.[3] كما تسهر على توفير الحريات العامة وإحترام حقوق الإنسان، وضمان حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، و ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس بإستقلال القضاء، ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها، لأن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد[4].

ب. دور المجتمع المدني: يتكون المجتمع المدني الذي يقع بين الأفراد والدولة، من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، كما تعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة تأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة[5]. وبالتالي نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وخاصة المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال

---

[1] بوزيان رحماني جمال، **الفساد الإداري وآثاره على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015، ص200.

[2] لهيب توما ميخا، **التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع الإشارة الى البلدان العربية**، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 16، 2008، ص131.

[3] زاوي أحمد صادق، **التغير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الإجتماعية والإقتصادية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008، ص81.

[4] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[5] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص48.

علاقاتها بين الأفراد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، والتي يمكن إستخدامها وفق الآليات التالية:[1]

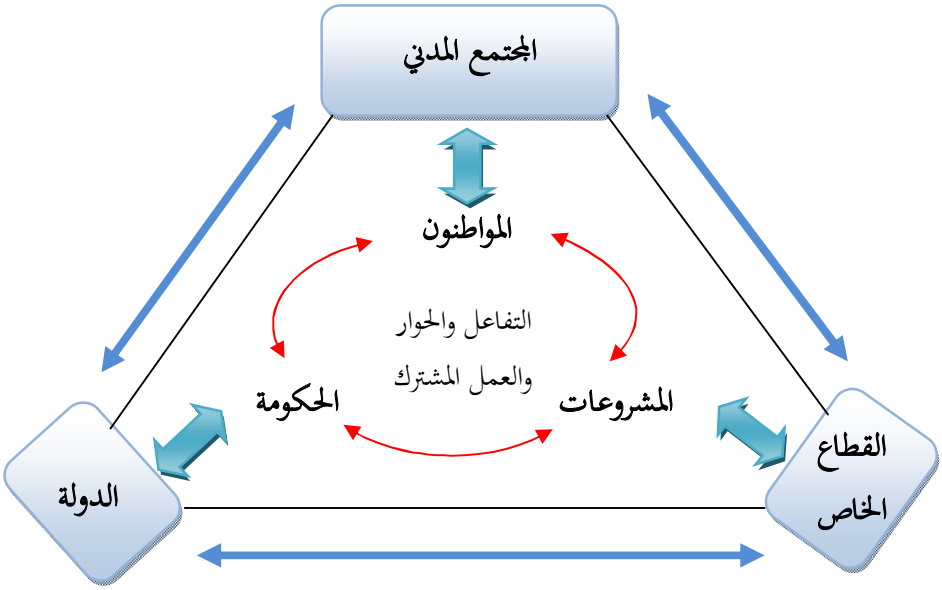
- التأثير على السلبية العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام؛
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر، التمويل، أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة؛
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية، من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والإختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الإنتخابات والتعبير الحر عن الرأي.

ج. دور القطاع الخاص: لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كأحد المتعاملين الفاعلين في الإدارة والتنمية فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الإعتماد على القطاع الخاص وإقتصاديات السوق، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية، بشكل منفرد أو بالشراكة مع الدولة، كما يمكنه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر، فكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الإستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تواجد الأطراف الفاعلة والمكونة للحكم الراشد، يستدعي خلق شبكات للتفاعل والحوار والعمل المشترك ما بين هؤلاء الأطراف على جميع الأصعدة لتجسيد الحكم الراشد المطلوب لبلوغ أرقى مراحل التنمية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات، من أجل تقوية ركائز الدولة وتحقيق رفاهية المجتمع، فالحكم الراشد السليم ما هو إلا " الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطا بقوة الدولة ".

[1] زاوي أحمد صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص83.

الشكل رقم (10.2): الأطراف الفاعلة والمكونة للحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: أبو بكر مصطفى بعيزة، أنس أبو بكر بعيزة، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الإقتصاد، جامعة قار يونس، يومي 28-29 جوان 2008، ص8.

3. معايير الحكم الراشد: يرتكز الحكم الراشد على عدة معايير، سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية، حيث تشمل الدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلا أن تلك المعايير قد تختلف بأولوية التطبيق من بلد إلى أخر، نظرا لإختلاف الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول، كما تختلف هذه المعايير بإختلاف الجهات الصادرة عنها ومصالحها، فلو نظرنا إلى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تستند إلى ما يحفز النمو الإقتصادي وحرية التجارة والخصخصة، إلا أن الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانت أكثر شمولا، إذ أن أهم معايير الحكم الراشد التي تشملها تتمثل فيما يلي:

أ. المشاركة: وتعني تلك العملية التي تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في إتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما تعني المشاركة جميع الآليات التي تخول للمواطنين والقطاع الخاص المشاركة في عملية إدارة الحكم،[1] إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم؛

ب. الفعالية والكفاءة: وذلك بهدف توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك إستجابة إلى إحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد؛

ج. الشفافية: ويقصد بها توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، وتعد الشفافية مهمة جدا لمحاربة الفساد والحيلولة دون إنتشارها وتفشيها في كيان الدولة والمجتمع؛

د. المحاسبة والمساءلة: وتعني نظام متكامل من المحاسبة ولمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحمل مسؤولية إتخاذ القرار والنتائج المترتبة عنه؛

[1] أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)**، مطبعة السفير، الأردن، 2010 ، ص5.

هـ. حكم القانون: يقصد بحكم القانون وجود بنية قانونية مستقرة، ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون إستثناء، إنطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات وإستقلالية القضاء.[1] وكل هذا يتطلب وضوحا للقوانين وشفافيتها وإنسجامها في التطبيق، بما يحقق دولة القانون والمؤسسات.

و. الإنصاف والمساواة: وتهدف إلى إعطاء حق لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الإرتقاء الإجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

ز. الرؤية الإستراتيجية: تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة، من خلال منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الراشد والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل وإختيار الأفضل من بينها والذي يأخذ بالإعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

ح. البناء المؤسساتي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (إقتصادية، سياسية، إجتماعية،) حكومية وغير حكومية فعالة وموجودة فعلا، تمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام، وليست مجرد مؤسسات شكلية.

ط. اللامركزية :إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

4. دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد وإستدامة التنمية: لم تنجح قط محاولات مكافحة الفساد التي حصرت تركيزها في إطلاق مبادرات تقليدية كإصدار قانون آخر غير مفعل أو شن حملة جديدة أو إقامة هيئة أخرى لهذا الغرض،[2] إنما يتطلب الأمر منهجا متكاملا لإرساء الحكم الراشد، يغير الحوافز ويعالج الفساد بأسلوب منهجي ويشل شبكات إستغلال النفوذ والفساد، ويجب أن يتميز هذا المنهج بوجود جهاز قضائي قوي ومستقل، وإرساء نظم تقوم على الجدارة والشفافية والمساءلة، ولابد أن يشمل ذلك كل فروع الحكومة إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص، بإعتبارها الأطراف الفاعلة في مكونات الحكم الراشد، حيث أن المنظومة العامة لإدارة الحكم المناسبة للتنمية الإقتصادية تتشكل من عوامل مؤسساتية تختص بتوزيع وممارسة السلطة الإقتصادية، وتتعلق أيضا بجميع القواعد الحاكمة والضابطة لكل العلاقات الناشئة في المجتمع، بما فيها السياسية بإعتبارها المهيمنة على بقية العلاقات الأخرى.

إن تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال تنويع القاعدة الإقتصادية في الدول النفطية، بات مرهونا بأداء التحرر الإقتصادي وفعالية السياسة الإقتصادية المتبوعة، وكل ذلك لا بد أن يرافقه وجود مؤسسات ذات أداء متميز، تسهر على هذه التنمية وتساهم في توفير مناخ ملائم لمختلف الأنشطة الإقتصادية، إذ أن أبحاث الإقتصاديين المؤسساتيين ترتكز على المؤسسات الفعالة التي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة، فهم يركزون على ضرورة الإصلاح الذي يمس إصلاح الحكم وإصلاح البيئة المؤسساتية من أجل إيجاد محيط مؤسساتي أكثر تكيفا مع مختلف

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[2] دانييل كاوفمان، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

النشاطات الإقتصادية، أو تعزيز قوة التكيف المؤسساتي للنشاط الإقتصادي، حيث أن المؤسسات التي يخصها هذا التكييف هي: الحكومة، الأسواق، المحيط الإجتماعي والثقافي. وفي ذلك، فإن إستنباط محاور الإصلاح المؤسساتي يتم بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحد من آثارها السلبية.

ومن المعروف في مجال العلاقات الإقتصادية، أن المؤسسات تلعب دورا هاما في تكوين وتأسيس التوقعات حول حقوق إستخدام الموارد في الأنشطة الإقتصادية، وكذلك التوقعات حول الدخل المتولد عن هذه الأنشطة وكيفية توزيعها، وعلى ذلك فإن المؤسسات تمد الأفراد والجماعات بنوع من التأكد أو الثقة المتعلقة بأفعال الأفراد الآخرين بما في ذلك إستقرار تلك التوقعات ووضوح الأولويات، خاصة وأن السوق كجهاز تلقائي لا يتحرك من فراغ، بل يتطلب توافر شروط معينة للنجاح التلقائي، أهمها دولة مستعدة دائما للتدخل من خلال المؤسسات القانونية والسياسية التي تضمن تنفيذ التعهدات وحماية أنشطته وتوفير السياج القانوني له وضمان تطبيق هذه القوانين دون تمييز. وبالتالي يحتل محور إصلاح الإطار المؤسساتي مكانة هامة فيما يتعلق بمحاربة الفساد، وهذا ما يؤكد أن المؤسسات هي: "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"[1]، وترتبط المؤسسات بالتنمية نظرا لتأثيرها على حوافز المتعاملين في إستعمال الأصول والموارد الإقتصادية.

ومن أسباب الإهتمام المتزايد بالدور الفعال للمؤسسات، تلك النجاحات المحققة في العديد من دول شرقي آسيا والتي إقترنت بوجود مؤسسات تتسم بالكفاءة، ومن بين العوامل التي قدمت لتفسير نجاح تلك الدول هي: اللامركزية ومنع الضغوط السياسية والإلتزام بالنمو الذي تعود منافعه على الجميع والشفافية والخضوع للمساءلة والسياسة القائمة على المشاركة، إذ أن كل ذلك يصب في سياق تكريس معايير الحكم الراشد.

ويساهم الحكم الراشد في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مسارها من خلال التوافق بين معايير ومرتكزات الحكم الراشد وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتحسين أوضاعها المعيشية، وهو ما يتطابق مع معيار الحكم الراشد الذي يقضي بمشاركة كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فدرجة مشاركة القطاع الخاص في إحداث تنويع إقتصادي لدفع عجلة التنمية ترتبط بشكل كبير بنوعية ونطاق الحكم، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على طبيعة وحجم إستثمار هذا القطاع في الدولة، والذي يعد بدوره عاملا أساسيا في رفع معدلات النمو من خلال توليد الثروة وزيادة الدخل وخلق المزيد من مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في تحسين المستوى المعيشي والتقليل من الفقر، فتعزيز الحكم الراشد سوف يعمل على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة دعم عملية التنمية، في ظل توفير الأمن والإستقرار والإطار القانوني المحفز على الإستثمار، وذلك بتبسيط الإجرات الإدارية ومحاربة الفساد والبيروقراطية في الإدارات العمومية، وتعزيز تكافئ الفرص والمساواة بين جميع المتعاملين، كل هذه الإجراءات التي تتوفر في ظل الحكم الراشد سوف تساعد على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الوطني والإجنبي على الإستثمار.

من جهة أخرى، فإذا كانت التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق الإستغلال العقلاني والمحافظة على الموارد الطبيعية فإن الحكم الراشد في جوهره يوفر الإدارة الجيدة لموارد الدولة، أي تحسين إستغلالها وعدم هدرها، من خلال تهيئة

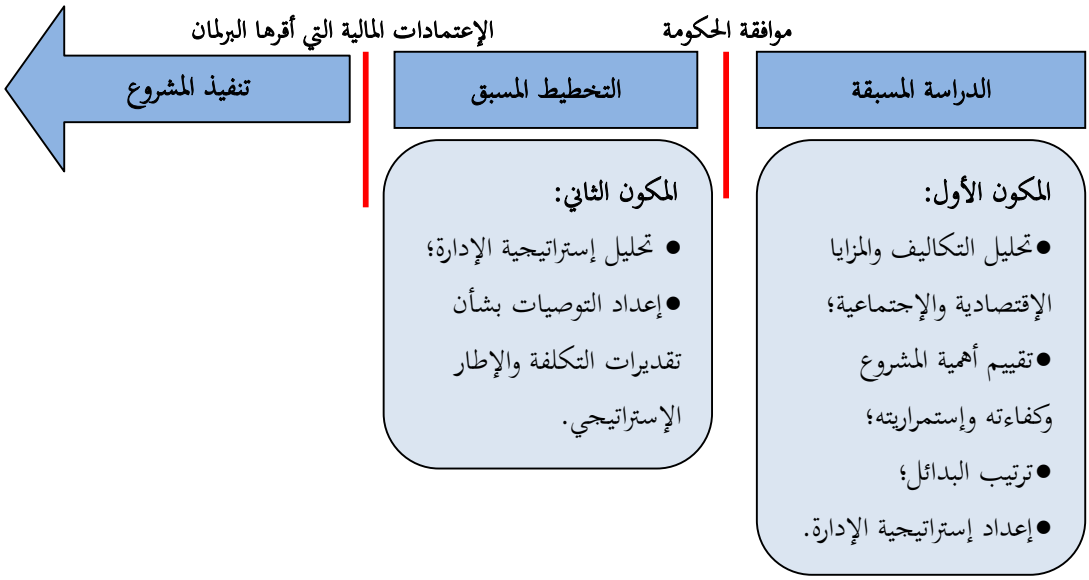
[1] زاوي أحمد صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

المناخ لوجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة، وتتسم بالشفافية والحياد لخدمة المصلحة العامة وضمان الحفاظ على أموال الدولة وإنفاقها حيث يجب أن تنفق، بما يحقق المزيد من التنمية وضمان إستدامتها.

ويعد مثال النرويج من الأمثلة العملية التي تعطي صورة واضحة عن المنافع المحتملة من تعزيز عملية حوكمة إدارة الإستثمارات العامة، من حيث وفورات التكلفة من المشروعات، فقد عكفت وزارة المالية في النرويج على وضع برنامج ضمان الجودة كإطار حوكمةإلز امي في عام 2000، بإخضاع جميع المشروعات الممولة من الدولة التي تزيد قيمتها عن 500 مليون دولار أمريكي لتقييم خارجي إلزامي، وكان الهدف من ذلك هو ضمان تحسين الجودة المبدئية للمشروعات في بدايتها من خلال نظام يفصل بين الجانب السياسي والجانب الإداري ويضع قواعد واضحة للتفاعل بين الجانبين، وقد نص قانون الميزانية الوطنية على الإلتزام ببرنامج ضمان الجودة.

ويتكون برنامج ضمان الجودة من مرحلتين من شأنهما ضمان إخضاع أي مشروع لتحليل شامل قبل إقراره، ويركز المكون **الأول** على دواعي تنفيذ المشروع، ويشمل ذلك المفاهيم والإستراتيجيات الأولية المختارة، والقرار بالبدء في التخطيط المسبق للمشروع ودراسة العديد من البدائل، ويطبق المكون **الثاني** في نهاية مرحلة التخطيط قبل عرض المشروع رسميا على البرلمان، و يدرج في تقرير يتضمن مشورة الخبراء بشأن إطار تكاليف المشروع.

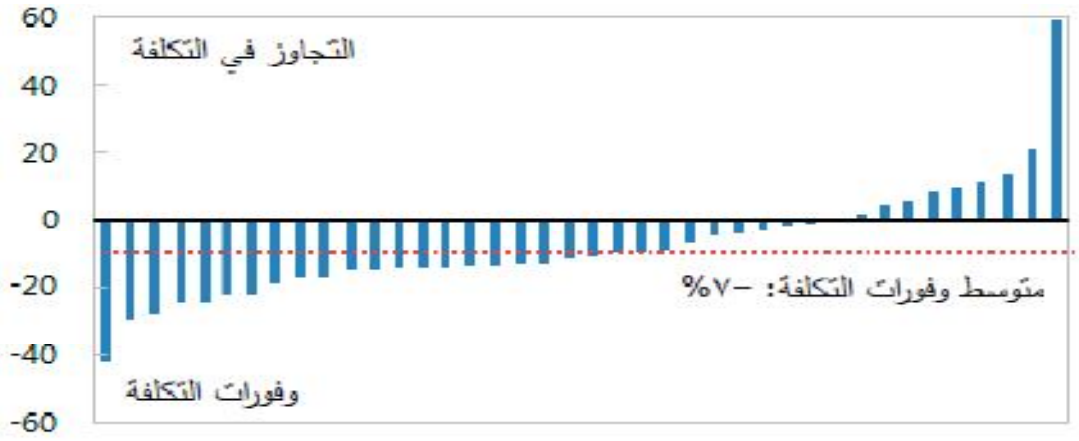
الشكل رقم (11.2): إطار حوكمة المشروعات الإستثمارية العامة في النرويج



المصدر: أحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: **معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، واشنطن، 2015، ص34.

ويتضح من الشواهد الواردة في الشكل الموالي أن برنامج ضمان الجودة قد حقق تأثيرا إيجابيا ووفورات ضخمة في التكلفة، إذ تشير إحدى الدراسات البحثية إلى إستكمال 32 مشروعا بالتكلفة المحددة أو دونها، وذلك من أصل 40 مشروعا خضعت لبرنامج ضمان الجودة خلال الفترة 2000-2009، وتم تنفيذها خلال الفترة 2000-2012، ويقدر إجمالي صافي الوفورات المحققة في المشروعات بحوالي 7 % من إجمالي قيمة الإستثمارات. وفي سنة 2013، طبق البرنامج على 160 مشروعا.

الشكل رقم (12.2): مدى الإنحراف بين تكلفة المشروع النهائية وميزانية المشروع في النرويج خلال الفترة 2000-2012 (40 مشروعا في المجمل)



المصدر: أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، واشنطن، 2015، ص34.

إن مجمل القول أن عملية التنمية ليست إقتصادية بحتة، فبالرغم من أهمية العامل الإقتصادي، إلا أن هناك أبعادا سياسية وإجتماعية وثقافية ومؤسساتية، لا يمكن إغفالها أو تهوينها في إحداث تغيير تنموي مستدام، تتضافر فيه جهود جميع مكونات المجتمع دون تمييز أو مفاضلة أو إقصاء، لتعبئة الإمكانيات وتخصيص الموارد وتسخير الطاقات لإستعمال أمثل، كما أن الحكم الراشد يطبق بالشكل الصحيح و يكون أكثر كفاءة وفعالية في الدول الأكثر تقدما في مجال التنمية البشرية.

المطلب الثالث: ضرورة الإستثمار في الموارد البشرية

يعتبر رأس المال البشري من أهم عناصر الإنتاج الذي يجب أن يعنى بأهمية كبيرة لدى مختلف الدول النامية في الوقت الحالي، فقد أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات أهمية الإستثمار في رأس المال البشري في زيادة النمو الإقتصادي وأثره الإيجابي في تحقيق التنمية، حيث تتوقف قدرة الدولة على إستغلال مواردها الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة على البراعة والمهارة الفنية والإدارية لأفرادها وقدرتها على الوصول للأسواق الهامة والمعلومات عن السلع بأقل تكلفة، فالإستثمار في الموارد البشرية يزيد من تطورها وفاعليتها في دعم جهود التنمية، ويتحقق ذلك بالخصوص من خلال التعليم والتدريب والإهتمام بالرعاية الصحية.

أولا: مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري

لقد شاع إستخدام مصطلح رأس المال البشري في الستينات من القرن الماضي على يد (Schultz)، حيث يعتبر الإستثمار في رأس المال البشري على أنه " كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم والخبرة"[1]، ويوضح في دراسته سنة 1961، أن الإستثمار في رأس المال البشري هو السبب في

[1] سعاد عبود، ربيحة قوادرية، **أهمية الإستثمار في رأس المال البشري كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 08/07 مارس 2016، ص03.

الإنتاجية المرتفعة في الدول المتقدمة، ويؤكد أيضا أن الإستثمار في رأس المال البشري هو الذي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وأنه بدون تنمية رأس المال البشري سيزداد معدل الفقر.[1]

كما يقصد بالإستثمار في رأس المال البشري " إعداد العنصر البشري إعدادا صحيحا بما يتفق وإحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور إستغلاله للموارد الطبيعية، فضلا عن زيادة طاقاته وجهوده".[2]

وقد عرفه المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة بأنه "عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها.[3] وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة أسباب رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي:

- محاولة الإستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة، من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة؛
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب والرعاية الصحية؛
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القومية من حيث ضمان إشتراك جميع الفئات الإجتماعية الفعال في تحقيق ذلك.

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف نستخلص أن الإستثمار في الموارد البشرية يهدف إلى تنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد العاملة والمرشحة لذلك بالكيفية التي تسمح بدعم جهود التنمية الإقتصادية المستدامة.

ثانيا: التنمية الإقتصادية في حاجة إلى رأس المال البشري

إن العلاقة الجدلية بين تنمية الموارد البشرية وبين التنمية الإقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك، فالتحليل العصري لرأس المال البشري يرتبط بمشاكل وعقبات التنمية، فالتغيرات المتسارعة على جميع المستويات (الإقتصادية والإجتماعيةو التكنولوجية)، قد أدت إلى إحداث فجوة بين متطلبات التغير وقدرة الأفراد على التكيف مع هذا التغير في خدمة التنمية، مما أكد على ضرورة الإتجاه نحو الإستثمار في رأس المال البشري كمفتاح لمواكبة التطور.

لقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان النامية بأن التنمية الإقتصادية المجردة من خطط الإستثمار في رأس المال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع النامي هو الأحوج أولا إلى التنمية، وذلك من واقع التخطيط له أنه يجب أن يكون المهيأ لإدارة وقيادة إنماء بلده في المستقبل، هذه من ناحية، والأخرى أن التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف وملم بكل ما تحتاجه خطوات وعوامل النهوض بالتنمية الإقتصادية في كل النواحي.

---

[1] حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص54.

[2] موسى اللوزي ، **التنمية الإدارية : المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص87.

[3] هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص193.

هذه العلاقة وهذه الأسس قد تنبه لها المخططون في الدول المتقدمة فهيئوا لها القواعد النظرية والتطبيقية، ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا قاعدة إقتصادية متينة (غم كل الإخفاقات) لأنها إعتمدت على تنمية الإنسان، لتحقيق التنمية الإجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق قواعد جوهرية تأسيسا للتنمية الشاملة، وكان من أهمها:

– أن الثروة الطبيعية لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات الإجتماعية للنهوض بالمجتمع والإنسان من التخلف والفقر والجهل وتعليمه الإجتهاد ليكون عنصرا فعالا في المجتمع ويشارك في بناء إقتصاد بلده؛

– يجب الإهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا فاعلين في مسيرة التنمية، لكي تعتمد عليهم في تطبيقها وإستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة دونما الإفراط في الحاجة للطاقات الأجنبية؛

– إن التنمية الإقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي ذو قدرات خلاقة تتناسب وحاجة البلد للتطور والرقي في كافة المجالات، ومواجهة التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي؛

– أن التنمية لا تكمن في إنشاء المصانع والمؤسسات وتوسيع الأنشطة التجارية بعيدا عن شمول الإنسان أولا بهذه التنمية. وفي ذلك يؤكد "ألفريد مارشال (Alfred Marshall)" على أهمية الإستثمار في الأفراد بقوله " **إن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر**"،[1] ذلك لأن رأس المال البشري يتميز بسمة لا تتوفر في غيره من رؤوس الأموال، وهي أن منحنى إنتاجيته يتصاعد بإتجاه منحنى خبراته ومهاراته، وأن عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني، ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون الغلة المتناقصة. كما يقول المفكر الجزائري "مالك بن نبي" : " **قبل أن نبني إقتصادا لابد أن نبني إنسانا** ".

ثالثا: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال المدارس والدراسات السابقة

تعتبر الموارد البشرية أهم الموارد الإقتصادية قاطبة، والأساس النهائي لثروة الأمم، لأنه لن يكون للموارد الأخرى (من رأس مال وموارد طبيعية) أي أهمية بدون العنصر البشري القادر على إستخدام هذه الموارد وتسخيرها لزيادة الإنتاجية للحصول على أقصى إشباعٍ ممكن لأجيال الحاضر والمستقبل.

و قد كتبت مختلف المدارس الإقتصادية على أهمية التعليم والإستثمار في التنمية البشرية، فالمدرسة الكلاسيكية تعتبر أن رأس المال البشري ثروة قومية و أن التعليم مسألة أخلاقية، ويرى "أدم سميث"، أن نفقات التعليم تساهم في تكوين نوع خاص من رأس المال أسماه برأس المال الدائم، والذي يتمثل في المعرفة والمهارة التي سوف يكتسبها الأفراد من التعلم، والتي تعتبر ثروة خاصة بالنسبة للفرد وثروة عامة للمجتمع، ويرى مؤسس المدرسة الكلاسيكية أن الإستثمار في رأس المال البشري يزيد من فاعلية القوى العاملة.[2]

كما أكد " ألفريد مارشال A. Marchal " على أهمية الإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره إستثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم

[1] ولاء محمد عدنان التقي، **مشكلات قياس رأس المال لفكري وإنعكاساتها على قيمة منشآت الأعمال في سوريا "دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص06.

[2] شاكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

والإقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل تقدم القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.[1]

أما " دافيد ريكاردو D. Ricardo " فقد إعتبر أن التعليم ضروريا لتوعية المجتمع وزيادة رفاهيته، كما أنه عاملا مؤثرا بطريقة غير مباشرة في الإنتاجية، ولذلك دعا إلى الإهتمام بالعمالة المدربة والماهرة، وقد ركز في كتاباته على نظرية القيمة في العمل و إعتبر القيمة النوعية لكل جانب من جوانب العمل محددة بواسطة السوق وتخضع إلى حذاقة العامل وإلى النشاط الذي يقوم به أو يختاره.[2]

بالإضافة إلى مكانة الموارد البشرية في أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فقد ركزت الدراسات الحديثة للنمو الإقتصادي على الإستثمار في الموارد البشرية بوصفها مفتاحا للنمو، حيث بينت هذه الدراسات وجود علاقة إرتباط بين النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال البشري.

ولعل أبرز تلك الدراسات، ما جاءت به نظرية الإستثمار في رأس المال البشري التي تحددت ملامحها على يد "شولتز Schultz 1961 "،[3] التي ركز فيها على قدرات الأفراد من خلال إكتشاف دور الخبرة والمهارات المكتسبة بوضعها عاملا مستقلا في نمو إنتاجية العمل، وهي ما أصبح يعرف برأس المال البشري، حيث إعتبر " شولتز " أن جوهر التنمية الإقتصادية يرتكز بصفة أساسية على الإستثمار في رأس المال البشري، وقد أشار إلى أن مهارات ومعرفة الفرد هي شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه، لأن هذا النوع من الإستثمارات حسبه قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الإستثمار في رأس المال المادي.

وقد بنى "شولتز" مفهومه لرأس المال البشري وفق نظريته على ثلاث فروض هي:[4]

– أن النمو الإقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري؛

– يمكن تفسير الإختلاف في الإيرادات وفقا للإختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد؛

– يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة رأس المال البشري مقابل رأس المال التقليدي.

كما ركز "شولتز" إهتمامه على عملية التعليم باعتبارها إستثمارا لازما لتنمية الموارد البشرية، ويعد شكلا من أشكال رأس المال، طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة إقتصادية.

وفي دراسة لمحددات النمو الإقتصادي في عدد كبير من الدول للفترة ما بين 1960- 1995، وجد "Barro & Lee" ، أن من محددات النمو المهمة هو مخزون رأس المال البشري في البلدان وخصائص سكانها، فقد بينا أن النمو مرتبط إيجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر السعودية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص69.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **الإقتصاد المعرفي وإنعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة**، ط1، دار جرير، عمان، 2010، ص119.

[4] راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص66.

وفسرا ذلك بأن العمال ذوي التعليم العالي يتحكمون في التقنيات الجديدة ويؤدون دورا مهما في نشرها، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في عملية التنمية وبالتالي تحقيق النمو.[1]

أما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل خاص، فقد توصل "Bravo, ortiga & Gregorio"(2007) إلى أنه كلما إتسع مخزون رأس المال البشري كان التأثير الحدي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو موجبا، وفي نفس هذا السياق فقد أكد " Lederman & Malney" أن البلدان الغنية التي نجحت في إستغلال مواردها الطبيعية في تطوير إقتصاداتها على غرار النرويج وأستراليا، قد حققت ذلك على أساس مستوى رأس مال بشري عال الكفاءة.

رابعا: أهداف الإستثمار في رأس المال البشري

تتعدد الأهداف المبتغاة من الإستثمار في الموارد البشرية إلى إقتصادية وإجتماعية وسياسية، حيث تتداخل هذه الأهداف بعضها مع البعض الآخر ولا يمكن فصلها عن بعضها، أما الأهداف الإقتصادية من وراء الإستثمار في العنصر البشر ي والتي تساعد على تحقيق التنمية، فيمكن حصرها فيما يلي:

1. **زيادة الإنتاج والإنتاجية:** من الأهداف المباشرة للإستثمار في رأس المال البشري، هو زيادة الإنتاج، الذي يربطه الإقتصاديون بالتعليم والتدريب، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة إنتاجية الأفراد، كما أن الإستثمار في رأس المال البشري لا يهدف إلى زيادة الإنتاجية وحدها، بل يتعداه إلى تحسين نوعية الإنتاج والإستخدام الأكفأ للموارد الإقتصادية، وهكذا فإن الحصول على أقصى إنتاج ممكن وتقليل التكاليف هي المحصلة النهائية الطبيعية المتوقعة وبالتالي فإن الإنتاج من السلع والخدمات سيكون قادرا على المنافسة في السوق الدولية على أساس النوعية والسعر وهذا سينعكس إيجابيا على التنمية الإقتصادية؛

2. **توسيع خيارات التوظيف:** وهذا الهدف يقع على رأس الأهداف التي توليها الدول أهمية كبيرة وتدرجها في سياساتها الإقتصادية والإجتماعية، وهذا الهدف يتمثل في إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد ويكون ذلك عن طريق الملائمة بين رغبات أصحاب الأعمال وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات، ويمكن تزويده للأفر اد عن طريق الإستثمار في الموارد البشرية سواء عن طريق التعليم أو التدريب، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة، فتساهم في زيادة الإنتاجية وتنافسية الإقتصاد؛

3. **بناء الدوافع الإقتصادية لدى الأفراد:** من المعروف أن السلوك الإقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الإقتصادية ويهدف الإستثمار في الموارد البشرية إلى خلق الصفات الإقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل، فالرغبة في إتقان العمل والرغبة في الإستقرار في العمل وإحترام مواعيد العمل وتنفيذ وإحترام أوامر الرؤساء وغير ذلك من الدوافع لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة؛

4. **إحداث التغيير الإجتماعي اللازم لعملية التنمية:** يعد هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة اللازمة لإنجاح عملية التنمية، ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين فقط، بقدر ما هو مرتبط بالأفراد، فعليهم يقع عبء التغيير في الأنظمة والمؤسسات والعلاقات، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة

[1] بصدار زوليخة، **المتغيرات المؤسساتية، رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى أسطنبولي، معسكر، 2015-2016، ص72.

تقف عقبة في سبيل التغيير نحو واقع أفضل، ومن تم فإنه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق إتجاهات علمية تساعد على الإنتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر؛

5. توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع: إذ أن المجتمع الذي يريد أن ينمو ويتقدم في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة ومؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث الأجهزة التي تساعد الباحثين على أداء عملهم على أكمل وجه، مما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام؛

6. تحسين المناخ السياسي: يمكن أن تؤدي الإستثمارات في المورد البشري إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي (خاصة في بلد يسوده الحكم راشد)، عن طريق ثورة إدارية تقوم على العلم والمعرفة وتلغي السلبيات التي تعوق خطط التنمية الشاملة والمستدامة.

إذا فالموارد البشرية بما لديها من قدرة على التجديد، والإبداع، والإختراع، والإبتكار، والتطوير، يمكنها أن تتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، فكيف بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط؟ فالإستثمار في رأس المال البشري، سوف يمكن من الإستغلال الأفضل و الأمثل لطاقات المجتمع العلمية والإنتاجية، فضلا عن الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والإستثمارات المتاحة أمام القطاع العام والخاص على حد سواء.

المطلب الرابع: تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في تنويع القاعدة الإقتصادية

يعرف القطاع الخاص على أنه "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر الأنشطة والقرارات المتخذة".[1]

يعد القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الإقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الإقتصادية وبالرغم من إختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط إقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توفير الدولة جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الإقتصادية.

وتؤكد العديد من الدراسات إرتباط إستثمار القطاع الخاص المنتج بإستدامة التنمية والنمو الإقتصادي في المجتمعات التي تهيئ له البيئة المناسبة للمساهمة في الجهود التنموية.[2] ففي دراسة أعدها البنك الدولي في نهاية التسعينات من القرن الماضي، شملت خمسين دولة نامية، بينت العلاقة بين إستثمار القطاع الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

[1] OECD, **accelerating pre-poor growth through support private sector Development**, 2004, p17. Available on site web: http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf

[2] شعيب بونوة، لخضر مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، 2010، ص138.

الجدول رقم (1.2): تطور إستثمار القطاع الخاص وتأثيره على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998).

إجمالي الإستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	%15	%11.9	%9.9
إجمالي الإستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	%9.5	%8	%8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا (%)	أكبر من 5%	بين 3% و 5%	أقل من 3%

المصدر: شعيب بونوة، لخضر مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، 2010، ص148.

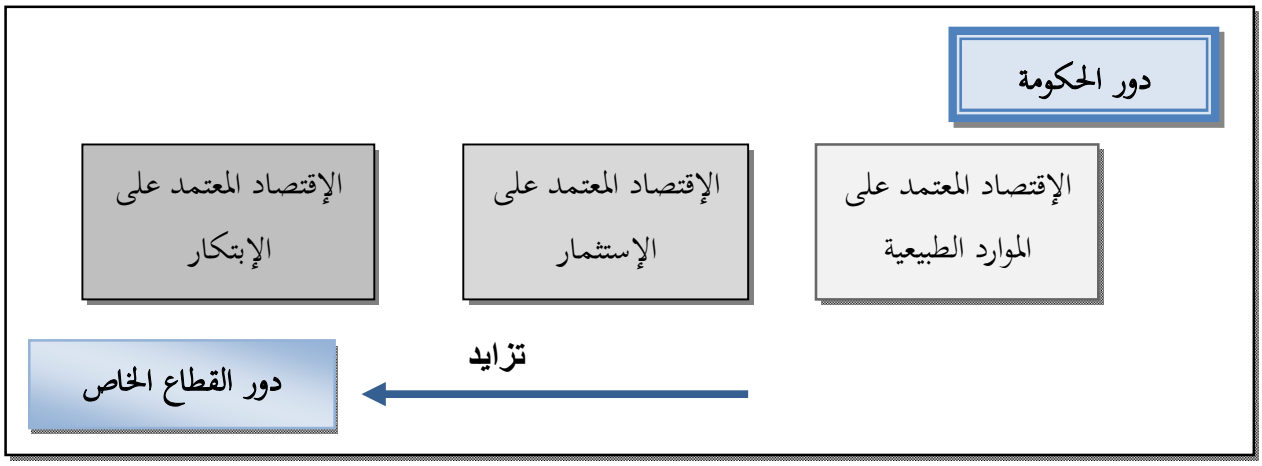
من خلال نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1.2) نلاحظ جليا علاقة التأثير الطردية بين حجم إستثمار القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان محل الدراسة، حيث أن إنخفاض نسبة إستثمار القطاع الخاص من 11.9% إلى 9.9%، قد أدى إلى تسجيل معدلات نمو منخفضة إلى ما دون 3%، في حين كانت قد تجاوزت نسبة 5% لما عرفت معدلات إستثمار القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا إلى حدود 15% وهذا رغم إرتفاع معدلات إستثمار القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإستقرارها النسبي، مما يدل على الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وكفاءته.

أولا: ديناميكية تطور دور القطاع الخاص في مسار التنمية

هناك إرتباط كبير بين إنتقال إقتصاد الدول النفطية الريعية من الإعتماد على الموارد الطبيعية (النفط) إلى تنويع القاعدة الإقتصادية لتشمل عدة أنشطة في قطاعات مختلفة، وتزايد الدور المحوري للقطاع الخاص في الحياة الإقتصادية.

وفي ذلك يؤكد "مايكل بورتر" أن القطاع الخاص المنتج شرطا أساسيا للإنطلاق الإنمائي الفعال، حيث أنه كلما إنتقلت الدولة تدريجيا من مجرد الإعتماد على الموارد الطبيعية (وكذلك حال الدول النفطية) إلى التحول نحو الإقتصاد المعتمد على الإستثمار كخطوة إلى التحول نحو الإقتصاد المعتمد على الإبتكار، يقل الدور المباشر للحكومة تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة التنمية والتنويع الإقتصادي.[1] ويبين مايكل بورتر تطور دور القطاع الخاص وتغير دور الحكومة وفقا لمراحل تطور إقتصاديات الدول، على النحو الوارد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13.2): مسار تطور دور القطاع الخاص في التنمية



المصدر: زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص70.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، ص70.

و يذكر "مايكل بورتر" أن التنمية الإقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متعاقبة يتواجد فيها قطاع الأعمال (القطاع الخاص) والبيئة الداعمة له لتقوية طرق الإنتاج و التنافس الحديثة و زيادتها.[1]

ثانيا: الإطار المتكامل لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص

يمكن إبراز جملة من الآليات التي تشكل في ترابطها وتكاملها الإستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنويع القاعدة الإقتصادية، إنطلاقا من الأخذ بعين الإعتبار أهم العراقيل والإخفاقات التي تواجه تطور هذا القطاع، ونذكر في ذلك ما يلي:

1. توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: وهذا يعني ضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية والتي تشكل ما يسمى بمناخ الأعمال، والذي تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه "مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الإستثماري حيث تتغير وتتداخل مكونات هذه البيئة فيما بينها إلى حد كبير"[2].

و يتم توفير بيئة مساعدة ومحفزة لنشاط القطاع الخاص إنطلاقا من العناصر التالية:[3]

أ. التشاور بين القطاع الخاص والعام: حيث أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الإقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث أن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات والإجراءات الموضوعة والقطاع الخاص المعني بالنشاط والتفاعل في الحياة الإقتصادية في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات، من شأنه المساهمة في بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي؛

و ثمة أيضا حاجة إلى قيادة هادفة يمكن الإعتماد عليها من أجل بناء الثقة بين الحكومات والقطاع الخاص وتهيئة البيئة المواتية لتعزيز وتغذية الحوار بين الجهتين صاحبتي المصلحة. ومع ذلك، يجب أن تتأكد الحكومات من أن الحوار مع القطاع الخاص يتم على نحو يخدم مصالح المجتمع برمته، ويجب أيضا وضع ضوابط وموازين للتحقق من أن التعاون الوثيق مع القطاع الخاص لا يغذي السلوك الساعي إلى الريع، وتمثل الشفافية في التعاطي مع القطاع الخاص وكذلك

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص72.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 1993، ص59.

[3] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، ص11.

إشراك المجتمع المدني فيما يجرى من حوارات بين الشركات والحكومات وسيلة جيدة للحد من نطاق البحث عن الريع والفساد[1]. وهذا ما يتطابق مع ترسيخ معايير الحكم الراشد؛

ب. وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب: يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الإقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الإقتصاد والمجتمع، حيث أنه يمس المؤسسات والشركات إنتاجية كانت أو خدمية بصفة مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات، ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الإقتصادية محليا وخارجيا تجنبا لأية إختلالات أو انعكاسات سلبية، إذ نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط وتأسيس الوحدة الإقتصادية، إجراءات إستخراج التراخيص، القوانين المتعلقة بإبرام العقود، وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي يجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الإقتصادي في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الإقتصاديات العالمية وخاصة النامية منها حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة وتسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة من جهة أخرى، بشكل ينعكس إيجابا على نشاط القطاع الخاص. فلو أخدنا على سبيل المثال الجهود المبذولة من طرف الدولة في ماليزيا في هذا المجال، نلاحظ أنها جعلت مناخ الإستثمار جد محفز للمنتجين الخواص المحليين والأجانب، ففي التقرير السنوي للبنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2013، إحتلت ماليزيا المرتبة 12 عالميا من مجموع 185 دولة، وهي مرتبة جد متقدمة، أنظر من خلال الجدول الموالي المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة في ماليزيا، فهي تتفوق في ذلك حتى على دول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية؛

الجدول رقم (2.2): أجال إنشاء مؤسسة في ماليزيا مقارنة بدول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية لسنة 2013

المؤشر	ماليزيا	دول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية
عدد الإجراءات	3	5
الآجال (الأيام)	6	12
رأس المال الأدنى المسبق (% من دخل الفرد)	0.0	13.3

Source: groupe de la banque Mondiale**, Rapport Doing Business**, 2013, sur le site web: http:// francais.doingbusness.org/data/exploreconomies/Malaysia, date d'accès au site 12/05/2014

ج. توفير وتطوير البنى التحتية: تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الإتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه، دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الإقتصادي. فتدهور البنى التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطئ أداء المعاملات والمبادلات التجارية، إرتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق

[1] الأمم المتحدة، **التنمية الإقتصادية في أفريقيا (التجارة في البلدان الأفريقية: إطلاق ديناميكية القطاع الخاص)**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، 16-27 سبتمبر، 2013، ص12.

جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في: دخول المزيد من المتعاملين في السوق، القدرة على توفير وإنتقال عوامل الإنتاج وإكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج؛

د. تحقيق الإستقرار السياسي: يعتبر الإستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الإستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمان أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الإقتصادي، فعدم الإستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الإقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الإستثمار والتوسع؛

هـ. الحد من تعاظم مكانة القطاع العام: إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الإقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الإقتصادية من جهة، وإلى غياب المنافسة وبروز الإحتكارات في النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل بزيادة المنافسة في النشاط الإقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الإبتكار والتجديد المستمر، مما ينعكس إيجابا على عمليات الإستثمار والإنتا ج ودعم عملية التنمية المستدامة.

2. توفير التمويل لتحقيق الإستثمارات: إن ما تتطلبه أي إستراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص، هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص، بحيث أن توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الإستثمارات، وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال ما يلي:

أ. تعبئة المدخرات: من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الإقتصادية للخواص، حيث أن ذلك يستلزم قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك محلية كانت أو خارجية، بشكل ينعكس إيجابا على خدماتها المصرفية ويدفع إلى أداء أفضل في عملية جلب المدخرات، وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على عملية التمويل؛

ب. مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق: تعاني المشروعات الصغيرة والجديدة في النشاط الإقتصادي من صعوبة الحصول على التمويل سواء لإرتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال وهذا ما يتطلب مرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة من طرف البنوك التي تعتبر المصدر الوحيد لها للحصول على التمويل، حيث أنه من الضروري العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لها الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الإستثمارية والإنتاجية، خصوصا وأنها لا تبدأ في تحقيق الأرباح إلا بعد سنوات من بداية النشاط؛

ج. تطوير أسواق رؤوس الأموال: إن ما تلعبه أسواق رؤوس الأموال من دور كبير في تمويل المشروعات الإستثمارية يزيد من أهمية الإهتمام بتطويرها وتفعيل مكانتها في عملية تمويل الإقتصاد، حيث أنها تساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم) إضافة إلى أنها تلعب دورا كبيرا في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها، بإعتبارها تبرز كمرآة عاكسة للنشاط الإقتصادي

حيث أنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل فيه أن تتميز بأداء إقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما، والحصول على التمويل اللازم، وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص.

3. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الإتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الإقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي إختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في نشاط القطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في العادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطو ر نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي.

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكن من جهة أخرى الإقتصاد في النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو إستخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتتحمل تمويلها، مما يعود بالإيجاب على الإقتصاد والمجتمع.[1]

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن فعالية القطاع الخاص تتجسد من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ زادت قناعة الدول النامية والمؤسسات المالية الدولية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مساهمة هذه المنشآت في التشغيل بالإضافة إلى مساهمتها الكامنة في زيادة القيمة المضافة ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والإبتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة، والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الإقتصادي في مختلف القطاعات.

[1] ريتشارد همينغ وآخرون، **الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا إقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8.

خلاصة الفصل الثاني

بعد إستعراضنا من خلال محتويات هذا الفصل لمتطلبات التنمية المستدامة بإعتبارها أرقى أنماط التنمية التي توصل إليها الفكر التنموي، وكذا تقديم الحجج الفكرية والتجريبية التي ترتكز عليها إستراتيجية التنويع الإقتصادي إستخلصنا أن أحد الحلول الحتمية المطروحة بإلحاح في الدول النامية النفطية، هي ضرورة تبني إستراتيجية للتنويع الإقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار النفط من جهة وترقبا لنفاد إحتياطيات هذه الثروة الناضبة من جهة أخرى، كمنهج متكامل تراعى فيه مبادئ الإستدامة بمعناها الحقيقي الشامل، وأن الشروع في إعتماد تلك الإستراتيجية في المدى المتوسط والطويل وإختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها، تتطلب هي الأخرى سياسات إقتصادية تنطلق من التنويع الخاص المرتبط بالمزايا النسبية للموارد المتاحة في كل دولة، مع التأكيد أيضا على أن تلك الدول في الحقيقة في حاجة إلى إصلاحات أعمق وأشمل، فهي في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة مقدراتها وثرواتها بكفاءة، لأن التنويع الإقتصادي ما هو إلا جزء من حزمة متكاملة من السياسات التي يشترط توافرها للتغلب على صعوبات التركز الإقتصادي، وتتضمن هذه الحزمة من السياسات الإصلاحات المتعلقة بالتوسع في الإستثمار البشري والإجتماعي والمادي، وإيجاد إطار مؤسساتي وقانوني وتشريعي متطور ومرن، وبيئة عمل مشجعة وشفافة وجادبة للإستثمارات الداخلية والخارجية ومحفزة للقطاع الخاص لأخذ دور ريادي في التنمية الإقتصادية وتشجيعه على الإبداع والإبتكار، لأن توافر هذه الحزمة من السياسات ضروري لإدارة الأصول الوطنية وتنويعها وإستثمارها بالشكل الأمثل الذي يعزز هيكلة الإقتصاد المحلي، ويرفع مستوى أدائه ويقوي مناعته ضد تقلبات أسعار النفط المرتبطة بأداء الإقتصاد العالمي ومستجداته. فتلك الشروط إذا من المتطلبات الحاسمة التي يجب توافرها لنجاح الدولة في تنمية أي نشاط من نشاطات الإقتصاد الوطني سواء في المجال الصناعي أو الزراعي أو الخدماتي وفي مقدمتها القطاع السياحي، وأن عدم توفرها سوف يبقي الإقتصاد الريعي يتخبط في حلقة مفرغة تتسع كلما إقتربت إحتياطيات البلد من النضوب.

الفصل الثالث

صناعة السياحة

- أسسها وأهميتها في الإقتصاديات العالمية -

تمهيد

أضحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات وإستراتيجيات قطاعية كلية، في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للإقتصاد. وعليه فقد أصبحت السياحة من أهم القطاعات التي تحتل مكانة هامة ضمن القطاعات الداعمة لعملية التنمية الإقتصادية، بعد أن تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث وتطورت لتصبح صناعة مركبة من الصناعات الهامة التي يعتمد عليها كثير من البلدان المتقدمة منها والنامية في تنويع مصادر دخلها وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء، نظرا لكون السياحة صناعة متشابكة مع كثير من الصناعات والخدمات الأخرى التي تغديها وتكملها، ولذلك فإنتعاش السياحة سوف يؤدي إلى إنتعاش كل تلك الصناعات والخدمات فضلا عن تأثيراتها المباشرة من خلال العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها من النقد الوطني والأجنبي، ولما توفره من فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

وفي ظل هذه المعطيات والتضخم الحاصل في الحركة السياحية العالمية ووعيا منها، فقد سارعت الكثير من الدول على إختلاف تصنيفاتها إلى توفير مقومات معينة ثبت بالتجربة والممارسة أنها ضرورية لإستقطاب المد السياحي المتنامي، من خلال توجيه الإهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم النشاط السياحي للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج عن طريق حسن التخطيط والتنفيذوالإدارة، خاصة في ظل تزايد الطلب المحلي والعالمي على النشاطات السياحية بأنماطها المتنوعة نظرا لتعدد أذواق المستهلكين المحليين والعالميين وتعاظم المداخيل الإقتصادية الكبيرة المتأتية منها، لذلك برزت الحاجة للتخطيط للتنمية السياحية لضمان زيادة تلك الموارد المالية وإستدامتها في دعم الإقتصاد الوطني.

وللإلمام بمضمون ماسبق ذكره سوف نتطرق من خلال هذا الفصل بشيء من التفصيل لأهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة ومختلف أثارها التنموية، إضافة إلى محددات التخطيط لتنمية النشاط السياحي وأهم إتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية التي تعكس في طياتها أهمية هذا القطاع في الإقتصاديات العالمية المعاصرة، وذلك من خلال ما تتضمنه المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لصناعة السياحة
- ✓ **المبحث الثاني:** التخطيط لتنمية القطاع السياحي من منظور الإستدامة
- ✓ **المبحث الثالث:** محددات الإستثمار في صناعة السياحة
- ✓ **المبحث الرابع:** الآثار التنموية للسياحة وإتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصناعة السياحة

تمثل السياحة اليوم ظاهرة إقتصادية وإجتماعية آخذة في النمو السريع، فقد تطور مفهوم السياحة ومعناها تزامنا مع تطور المجتمعات، وتغيرت النطرة إليها وتعدت بذلك الأنماط السياحية التي يريدها السياح نظرا لتعدد إهتماماتهم وتطلعاتهم على إختلاف تصنيفاتهم الإجتماعية و العمرية وكذا جنسياتهم وثقافتهم المتعددة، فأصبحت السياحية من الصناعات الحديثة التي تتميز عن الصناعات الأخرى من حيث المتغيرات والعوامل التي تتحكم في تحديد العرض والطلب السياحي نظرا لطبيعة المنتج السياحي بمحدداته المختلفة.

المطلب الأول: ماهية السياحة والسائح

تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية لأخرى وفقا لتطور الظاهرة نفسها، فقد إجتهد عدد كبير من العلماء والباحثين المختصين في إيجاد تعريف شامل ودقيق لظاهرة السياحة، وكانت الأراء مختلفة نظرا لإختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث للسياحة حسب تخصصه أو ميوله.

أولا: وجهات النظر المختلفة لتعريف السياحة

جرت محاولات عديدة من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة، وكل باحث ركز في تعريفه على جانب معين، منها:

1. مفهوم السياحة من وجهة نظر إجتماعية: في عام 1905 عرف جويير فرولر (G. FREULLER) السياحة بأنها "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[1].

نلاحظ من هذا التعريف أنه إهتم فقط بالراحة النفسية والمتعة التي يشعر بها الفرد من خلال إقدامه على السياحة والجانب الإجتماعي الذي يجعله يقترب من شعوب أخرى بثقافات وحضارات غير التي يعرفها أو التي نشأ فيها.

2. **مفهوم السياحة من وجهة نظر إقتصادية:** في عام 1910 عرف العالم النمساوي هيرمان فوشولير ون (HERMAN Von SCHOLLERON) السياحة على أنها " الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة و إنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معنية"[2]، كما عرف العالمان (MATHIESON & WAL) سنة 1982 السياحة بأنها " الإنتقال المؤقت للأشخاص إلى أي جهة خارج موطنهم الأصلي الذي يعملون فيه، وكذلك الأنشطة التي يقومون بها خلال تلك الإقامة والخدمات التي تقدم لهم والتي تغطي حاجاتهم كسائحين"[3]. فمفهوم السياحة من وجهة نظر إقتصادية هي كل العمليات التي تدور حول إنفاق السائح لأمواله مقابل سلع أو خدمات تم عرضها من طرف الهيئات السياحية.

---

[1] هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**الشر كة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1994، ص10.

[2] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص23.

[3] محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الإقتصادية**، الندوة العلمية (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات، من 4 إلى 6 جويلية 2010، دمشق، ص10.

3.مفهوم السياحة كصناعة: تمثل صناعة السياحة التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة إحتياجات و رفاهية السياح،[1] إذ أن السياحة كصناعة تعتبر مكتملة المكونات المعروفة بعوامل الإنتاج والمتمثلة في:

أ. المادة الخام: وتتمثل في المغريات التي تنفرد بها المنطقة أو البلد عن غيره، والتي تعتبر القيمة الأصلية للمنتج السياحي، وهي إما مقومات طبيعية هبة من الله أو من صنع الإنسان، كل تلك المقومات تجعل من مكان ما مركزا سياحيا يرتاده السياح، ويمكن للدولة الإستفادة منه؛

ب. عنصر العمل: من متطلبات قيام صناعة السياحة ونجاحها، توافر العنصر البشري الكفء والمؤهل؛

ج. رأس المال: من أهم العناصر التي تجعل المشروع السياحي يلبي إحتياجات السياح المتنوعة والمتجددة من خلال توافر كل خدمات البنية التحتية و الفوقية العامة والخاصة بالسياحة؛

د. التنظيم: يحتاج النشاط السياحي إلى المهارات التنظيمية التي تكون قادرة على التوفيق بين عناصر الإنتاج ومز جها بالنسب الكفيلة لتحقيق الكفاءة للمشروع.

من خلال ما ذكرنا يتبين لنا أن السياحة كأي صناعة أخرى قائمة على تحويل الموارد الإنتاجية إلى أشكال أخرى سلعية أو خدمية مختلفة وبالشكل الذي يترتب عليه تغيير في طبيعة إستخداماتها وذلك بغرض إشباع حاجات معينة تعد من الحاجات الترفيهية العليا، وكذلك الحال في طبيعة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها كأي نشاط إقتصادي قائم بداته يفضي إلى دعم الإقتصاد القومي[2]. فقد أحدثت التنمية السياحية بمفهومها الحديث طابع التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاجها السائح أثناء إقامته بمنطقة معينة[3].

من خلال ما سبق ذكره وتماشيا مع طبيعة دراستنا، يمكن النظر إلى صناعة السياحة على أنها عبارة عن ذلك النشاط أو الحركة التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد، والتي تفضي إلى الإنتقال من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان أخر داخل أوخارج البلد الأصلي، بغرض أداء مهمة معينة أو الزيارة أو الترفيه، مما ينتج عنه تأثير على الدخل القومي للبلدان السياحية، ويخلق بذلك مزيدا من فرص العمل، ويفتح آفاقا جديدة أمام صناعات وإستثمارات أخرى لخدمة ذلك النشاط.

ثانيا: تعريف السائح

إن لتعريف السائح تأثير في التنظيم المقترح للتطوير السياحي، وبالتالي تحديد ما يقع ضمن خطة التطوير السياحي لمنطقة أو مكان ما، سواء تهتم به المنظمات السياحية الحكومية أو غير الحكومية، كما يفيد تعريف السائح تحديد طبيعة ونوعية السياح المستهدفين من وراء عملية التسويق السياحي. و قد تطور مفهوم السائح، كما تطور مفهوم

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص26.

[2] إلهام خضير شبر، **التصنيع السياحي وإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية (خيار أمثل لدعم النمو الإقتصادي في العراق)**، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 41، بغداد، 2014، ص337.

[3] سليم عبد الرحمن، **المفاهيم الإقتصادية والفنية للتنمية السياحية**، مجلة البحوث السياحية، العدد السادس، وزارة السياحية المصرية، القاهرة، 1989، ص28.

السياحة عبر الزمن، ويمكننا ذكر بعض التعاريف المختلفة للسائح كما يلي:

1. يقول الباحث الإنكليزي أوجليف (OJLIF) أن السياح هم كل الأشخاص الذين يتوفر فيهم شرطان: **الأول** أن ينتقلوا من موطنهم الأصلي لمدة تقل عن سنة و**الثاني** أنهم بسبب إقامتهم خارج موطنهم ينفقون في المناطق التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالا لم يكسبوها في هذه المناطق[1].

2. أدرجت لجنة خبراء السياحة التي عهدت إليها هيئة الأمم المتحدة بالإعداد لوضع البرامج الخاصة بالمؤتمر الدولي للسياحة الذي تقرر عقده في روما سنة 1963، مسألة إعادة تعريف إصطلاح (سائح) في جدول أعمال المؤتمر وقد إنتهى المؤتمر المذكور إلى أن السائح أو الزائر هو" أي شخص يزور بلد غير البلد الذي إعتاد الإقامة فيه لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في البلد الذي يزوره"[2]. ويشمل هذا التعريف فئتين من الزائرين:

أ. السائحون: يشمل الزائرون الذين يمكثون مدة أكثر من 24 ساعة في الدولة محل الزيارة؛

ب. المتنزهون: هم الزائرون المؤقتو ن الذين يمكثون أقل من 24 ساعة في البلد محل الزيارة.

3. المنظمة العالمية للسياحة (W.T.O): تعرف السائح على أنه "الزائر الذي يقضي ليلة واحدة على الأقل في أماكن الإقامة الجماعية أو الخاصة، في البلد الذي يزوره".[3]

4. الإتحاد الدولي للمنظمات السياحية (I.U.O.T.O): يعرف السائح على أنه " أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامته المألوفة".[4]

5. الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح هم:[5]

- أعضاء الهيئات الدبلوماسيةو أفراد القوات المسلحة الأجنبية؛
- العاملون المؤقتو ن ممن يرتبطون بعقود عمل في دولة أجنبية؛
- الأشخاص المقيمو ن عند الحدود ويعملون في أراضي دولة أخرى مجاورة؛
- من يقصد بلد ما بهدف اللجوء السياسي أو الإستقرار والسكن، والراغبون في الحصول على الإقامة الدائمة؛
- مسافري الترانزين، طاقم الطائرات، الباخرة، سائقي الشاحنات، من يعبرون البلد ويبقون فيه أقل من 24 ساعة.

من خلال ما تم ذكره من تعاريف يتضح لنا أن السائح هو كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى، طلبا لإشباع حاجات نفسية وروحية من أجل تجديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه، والترفيه عن النفس، وغيرها من الحاجات التي يسعى السائح لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية سواء داخل بلده (في سياحة داخلية) أو خارج بلده (في سياحة خارجية).

---

[1] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص25.

[2] يسرى دعبس، **السلوك الإستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية**، ط1، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص23.

[3] جامعة الدول العربية، **النشرة الإحصائية للسياحة في الوطن العربي**، العدد 2، القاهرة، 1997، ص7.

[4] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد، 2013، ص98.

[5] ماهر عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

المطلب الثاني: أنواع السياحة ومعايير تصنيفها

هناك عدة تقسيمات للسياحة ولكل تقسيم خصائصه ومميزاته، ولكل أهميته من حيث الجانب الإحصائي للسياحة ومعرفة أنواع السياح الداخلين للبلد، وكذلك دوافعهم ورغباتهم، وبالتالي تهيئة الطاقة الإستعابية من حيث الإقامة والخدمات والنقل، لإشباع حاجاتهم في البلد المضيف. و يعتبر التقسيم الأكثر شيوعا وأهمية و إستخداما في النشاط السياحي هو تقسيم السياحة وفقا لأغراضها، ونميز من خلاله بين:

أولا: أنماط سياحية تقليدية

وتتمثل في ما يلي:

➢ **السياحة الترفيهية:** وهي تغيير مكان الإقامة المعتاد لفترة معينة من أجل الإستمتاع والترفيه عن النفس، وهي أكثر الأنواع السياحية إنتشارا وجدبا للسياح؛[1]

➢ **السياحة الثقافية والتاريخية:** تكو ن الزيارة فيها للمناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات من أجل تنمية المعارف الثقافية للسائح، من خلال التعرف على الحضارات القديمة وثقافة الشعوب المختلفة، وإكتشاف أنماط حياة الإنسان، فيتعرف على العادات الإجتماعية للسكان وأزيائهم وموروثهم الشعبي في المناسبات والحفلات ويشاهد مجموعة من الحرف والصناعات التقليدية المحلية والتراث المعماري والأثري؛

➢ **السياحة الدينية:** ويكون الغرض من الرحلة هو زيارة الأماكن الدينية المقدسة من أجل أداء الشعائر الدينية والتأمل الروحي كالحج عند المسلمين (زيارة مكة والمدينة المنورة) وزيارة القدس بالنسبة للديانات الثلاثة (المسلمين والمسيحيين واليهود)، ويمكن أن تكون السياحة الدينية من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري[2]؛

➢ **السياحة العلاجية:** و تكون الزيارة فيها بهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة، وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص أو المصحات، وعرف هذا النوع من السياحة منذ زمن قديم، حيث إهتم الرومان بهذا النوع من السياحة لأسباب صحية وعلاجية و قاموا ببناء الحمامات المخصصة للإستشفاء، و تعتمد هذه السياحة على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة إعتمادا رئيسيا مثل المناخ الدافئ، الرمال الدافئة وينابيع المياه المعدنية؛

➢ **السياحة الرياضية:** وتكون بالإنتقال من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة معينة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة، أو الإستمتاع بمشاهدتها كالمشاركة في بطولات العالم والألعاب الأولمبية، وإقامة تربصات الفرق والمنتخبات الرياضية في مختلف الرياضات، والتي تقام عادة في الدول التي تتوفر على المركبات الرياضية والتسهيلات اللازمة للسائحين؛

➢ **سياحة المؤتمرات:** ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث إرتبطت إرتباطا كبيرا بالنمو الحضاري والإقتصادي الذي شهده العالم وما تبعه من تطور ونمو كبير في العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية بين مختلف

[1] محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص54.

[2] مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها و أهدافها**، سلسلة الإقتصاد السياحي، الجزء الأول، عمان، 1994، ص13.

دول العالم، وهذا النوع من السياحة يتطلب توفر خدمات فندقية راقية جدا ووسائل إتصالات حديثة ووسائل نقل متطورة وبنية تحتية وفوقية متميزة[1].

➢ **سياحة المعارض:** ترتبط بالمعارض التي تقام في الدول المختلفة، كالمعارض الصناعية والتجارية، و المعارض الفنية التشكيلية ومعارض الكتاب، إضافة إلى المعارض الدولية للسياحة، وهذا النوع أصبح من أهم عوامل الجدب السياحي وعاملا من عوامل التنشيط السياحي؛

➢ **سياحة المهرجانات:** حيث تكون الزيارة فيها بغرض حضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة سواء كانت ثقافية، رياضية أو فنية، والتي تهدف إلى تحقيق الرواج العام والجذب السياحي؛

➢ **سياحة التعليم والتدريب:** والمقصود بها ليس فقط الدراسات والشهادات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد العلمية للطلبة الجامعيين، و إنما يقصد بها أيضا البرامج التعليمية والتثقيفية و التدريبية القصيرة والطويلة الأجل التي تنظمها المؤسسات والمراكز العلمية المختلفة، وذلك لجذب أكبر عدد من الأفراد على مختلف مستوياتهم وأعمالهم وجنسياتهم؛[2]

➢ **سياحة رجال الأعمال:** و تلعب دورا هاما في النشاط السياحي، و هي تمثل الأنشطة المختلفة لرجال الأعمال و إنتقالاتهم للمشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات و عقد الصفقات وإقامة الشركات وغير ها؛

➢ **سياحة الإصطياف:** التي تعتمد على إستغلال الشواطئ للترفيه عن النفس والإستمتاع و خاصة في فصل الصيف لممارسة الغوص والصيد وغيرها من النشاطات الترفيهية والرياضية. وتعتبر إسبانيا رائدة في مجال السياحة الشاطئية على المستوى العالمي، وكان أساس نجاحها هو التركيز على السياحة الساحلية نظرا لما تتمتع به من شواطئ ومناخ معتدل وطول سواحلها وحسن التخطيط لإستغلالها.

1. أنماط سياحية حديثة: إن التطورات التي شهدتها السياحة أدت إلى ظهور أنماط سياحية حديثة ومنها على وجه الخصوص:

➢ **سياحة الحوافز:** تعتبر سياحة الحوافز من الوسائل الحديثة للإدارة والتي تستخدمها الشركات والمؤسسات والمصانع لتحقيق الأهداف المنشودة وبالتالي مكافأة العاملين على حسن الأداء بالإضافة إلى الزبائن أو الموردين لوفائهم للمؤسسة أو الشركة وتكون تلك المكافأة في شكل رحلة سياحية؛[3]

➢ **السياحة الميسرة:** السياحة الميسرة، السياحة المتاحة، سياحة ذوي الإحتياجات الخاصة كلها مصطلحات لمعنى واحد يشير إلى نمط سياحي حديث نسبيا، مرتبط بهذه الفئة الواسعة من المجتمع، تشكل ما نسبته بين 10% إلى 12% تقريبا من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم الذي تجاوز المليار سائح، وتقوم على توفير متطلبات وخدمات الضيافة (الإيواء والإطعام والشراب) والترفيه والترويح لهذه الفئة من البشر– التي وصل حجمها إلى 650

[1] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المركز الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص87.

[2] رزاز محمد عبد الصمد، **التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية**، ورقة عمل، اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية السياحية المحلية، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، 2009/09/21 ، ص16.

[3] دماد نوال، **الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص19.

مليون شخص على مستوى العالم، بحسب منظمة العمل الدولية، ونحو 35 مليون في المنطقة العربية وفقا لمنظمة العمل العربية–، والعمل الجاد والدؤوب من أجل التغلب على كافة الحواجز والمشاكل التي تحول دون تمتع هؤلاء بالتسهيلات والإمتيازات والخدمات التي يتمتع بها بقية السياح بغض النظر عن أنواعهم والفئات التي ينتمون إليها.[1]

➢ **سياحة المغامرات والإهتمامات الخاصة:** وهي تعرف على أنها إنتقال مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء إهتمام خاص بهم لا يمكن تحقيقه إلا في منطقة أو مكان محدد مثل تسلق الجبال و بعض الإهتمامات الثقافية، العلمية، أو الإجتماعية؛

➢ **سياحة الصحاري والواحات:** هذا النوع يعتبر من الأنواع الحديثة للسياحة والذي إهتمت به دول المغرب والمشرق العربي وحقق نجاحا كبيرا، وتتم فيه زيارة خيم البدو الرحل والإطلاع على بعض الآثار القديمة، والتعرف على الفنون الشعبية وحضور الحفلات والمهرجانات الخاصة بتلك المناطق.

➢ **سياحة التسوق:** وهي من أحدث أنواع السياحة، حيث تتبناها الدول التي تنخفض فيها تكلفة اليد العاملة ولديها وفرة في الإنتاج وتنخفض فيها الأسعار، فتصبح عامل أساسي في جدب السياح نظرا لتنافسية منتجاتها، ومن بين أهم التجارب في هذا المجال سوق دبي الحرة، تايوان، الصين، وتايلندا، وحتى تركيا مؤخرا.

ونظرا لتنوع الأنماط السياحية التي أصبح يتطلع إليها السياح ويطلبونها تزايدت أهمية التخطيط لتنمية القطاع السياحي بما بتماشي مع متطلبات السياح وتطلعاتهم المختلفة، أي تكييف العرض السياحي بما يتماشى مع التطورات والتحولات في الطلب السياحي.

المطلب الثالث: أسس ومحددات العرض السياحي

يختلف العرض السياحي عن عرض أي سلعة أو خدمة أخرى نظرا لطبيعة المنتج السياحي بمحدداته المختلفة، إذ يعتبر ظاهرة معقدة لتعدد وتداخل العناصر المكونة للمنتج السياحي النهائي، الذي يشكل عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية إلى بلد أو منطقة معينة.

أولا: تعريف العرض السياحي ومكوناته

"العرض السياحي هو خليط من عناصر غير متجانسة والتي تؤخذ مستقلة بعضها عن البعض الأخر لتشكل العرض السياحي الوطني والدولي، وبعبارة أخرى أنه تلك المجموعات من الخدمات المقدمة للسياح أثناء تنقلهم إقامتهم وأثناء تجوالهم ".[2]

كما يعرف العرض السياحي بأنه " مجموع المعالم الطبيعية وعناصر الجدب المختلفة في منطقة معينة، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة (النقل، الإطعام، إجراءات السفر) والتي من شأنها خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة ".[3]

---

[1] حمزة رملي، نسرين عروس، **تسويق السياحة الميسرة كنمط جديد لترقية الوجهات السياحية (التجربة الفرنسية)**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد السابع، 2014، ص189.

[2] Robert Lanquard, **le Marketing Touristique**, Paris, 1981, p39.

[3] معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، **إقتصاديات القطاع السياحي في مصر وإنعكاساتها على الإقتصاد القومي**، ديسمبر 1998، ص18.

ولتبسيط الصورة وتوضيح المفهوم أحسن، نقوم بعرض المكونات الأساسية التي تشكل في ترابطها وتكاملها العرض السياحي النهائي، والتي تصنف إلى:

1. **عوامل الجذب الطبيعية:** وتشمل العديد من العوامل مثل الموقع الجغرافي والمناخ والبحار وعيون المياه المعدنية والجبال والأنهار والبحيرات المائية والنباتات الطبيعية والحيوانات؛[1]

2. **عوامل جذب من صنع الإنسان:** وتظم الآثار التاريخية، طريقة معيشة الشعوب وعاداتها وتقاليدها،كما تظم هذه العناصر أيضا الصناعات التقليدية وصناعة التذكارات السياحية والمهرجانات الثقافية والمعارض، فضلا عن مقومات الجذب الفكرية الإجتماعية التي تعكس ثقافة الإنسان وحضارته، والتي يعبر عنها من خلال اللغة والموسيقى والفولكلور.

3. **التسهيلات وخدمات البنية التحتية:** بجمع المكونات السابقة معا، فإننا نقف على المكونات الأساسية للمنتج السياحي ولكن على حالته الأولى (مورد خام).[2] ولكي يتطور الشكل الأولي الخام إلى نهائي إستهلاكي، لابد من توفر مرافق البنية التحتية والتسهيلات المساعدة والتكميلية التي تساعد قاصدي البلد أوالمنطقة من السياح على الإستفادة مما هو متاح فيها من مغريات سياحية ذات أصول طبيعية وبشرية، وبتكامل المكونات الأساسية مع المكونات والتسهيلات المساعدة، فإننا نكون أمام منتج سياحي نهائي قابل للإستهلاك، وبدون تلك التسهيلات المساعدة تبقى المغريات السياحية وخاصة الطبيعية منها مجرد مادة خام لا تصلح إلا لأشكال محدودة العدد وضيقة المساحة. وتظم التسهيلات وخدمات البنية الأساسية العناصر التالية:

أ. **تسهيلات النقل والمواصلات:** لا تصبح المواقع أكثر جذبا للسائحين طالما لا تتوافر فيها إمكانية الوصول، إذ يرتبط تطور صناعة السياحة إرتباطا وثيقا بالتقدم في وسائل النقل، والتي تشمل وسائل النقل الجوي والبري والبحري وما يستلزم من مطارات وموانئ وسكك حديدية؛

ب. **تسهيلات الضيافة:** وتتمثل في الفنادق بأنواعها تصنيفاتها المختلفة والموتيلات التي تستخدم لمواجهة الترانزيت،والمخيمات، والبيوت الخاصة ومراكز المؤتمرات والإجازات ودور الشباب وغيرها من أماكن الإقامة والإطعام؛

ج. **تسهيلات الإمداد وخدمات البنية الأساسية:** وتشمل البنية الأساسية العامة من شبكات مياه الشرب وشبكات الطرق ونظم الصرف الصحي والإتصالات بجميع أنواعها، والحاجيات الأساسية للحياة المدنية المتمثلة في المستشفيات والصيدليات والبنوك ومراكز التسوق ومحطات البنزين وغيرها، إضافة إلى شركات ووكالات السفر والسياحة التي تمكن الشخص من الحصول على المعلومات والإستشارة الفنية وتنظم الترتيبات اللازمة للسفر.

ثانيا: خصائص العرض السياحي

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدة خصائص هامة تحدد ملامحه الرئيسية وأهمها:

[1] محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، مكتبة الأنكلوا مصرية، القاهرة،2001 ، ص48.

[2] مثنى طه الحوري، **بعض الإشكالات الإقتصادية لتخصيص الموارد الطبيعية للسياحة البيئية وسبل معالجتها**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، 2011، ص45.

1.عدم المرونة: يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم قابلية هذا العرض للتغير في الأجل القصير طبقا لأذواق ورغبات السائحين بعكس السلع المادية، حيث أن العرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له وخاصة المقومات الطبيعية، أما الخدمات فإنه يمكن تطويرها وتعديلها إلى الحد الذي تلاءم رغبات وميولات شرائح سوقية معينة في حدود القوانين والتقاليد والعادات السائدة في كل بلد[1]؛

2.إستقلال (إنفصال) العناصر المكونة له: من الملاحظ أن العناصر المكونة للعرض السياحي تستقل كل منها عن الأخرى، حيث أن المقومات الطبيعية مستقلة عن المقومات البشرية ومستقلة عن التسهيلات السياحية ويمكن التمييز بين كل عنصر وآخر وتحديد معالمه الرئيسية بدون تداخل بينهم، بعكس السلع المادية التي تتصف بالإندماج الكامل للعناصر المكونة لها[2]؛

3.إستخدامه في أماكن تواجده: وهذا يعني أن السائحين ينتقلون إلى البلدان أو المناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم، أي ينتقل مشتري الخدمة السياحية إلى مكان إنتاجها لإستخدامها مقابل ما يدفعه من مبالغ نقدية، وهذا عكس السلع المادية التي تنتقل هي إلى المستهلك في مكان تواجده.

ثالثا: العوامل المحددة للعرض السياحي

تختلف كمية ونوعية العرض السياحي من بلد لآخر، ويرتبط ذلك بمجموعة من العوامل أهمها:[3]

1. العامل الطبيعي: يشكل العامل الطبيعي نسبة كبيرة من مكونات العرض السياحي، لا بل هو الأساس الذي يرتكز عليه عرض الخدمات السياحية، فالإقليم الزاخر والغني بالمعالم الطبيعية، يشكل عامل إستقطاب لإستثمار رؤوس الأموال في الأنشطة السياحية، وهذا يعني بناء العديد من المنشآت السياحية فينمو ويزدهر العرض السياحي؛

2. أسعار المنتج السياحي: وتعد إحدى العوامل المادية التي تتحكم في العرض السياحي، فكلما إرتفعت أسعار المنتج السياحي زاد العرض السياحي والعكس صحيح، فزيادة الأسعار تعني زيادة الأرباح، والتي تعد من أهم العوامل لإستقطاب المستثمرين للدخول في صناعة السياحة، وهو عامل مهم لتطور القطاع السياحي؛

3. تكاليف عوامل الإنتاج: إن أي عملية إنتاجية لا تتحقق إلا بمزج عناصر الإنتاج الأربعة (المادة الأولية، رأس المال، العمل، والتنظيم)، والمنتج في النشاط السياحي يستخدم هذه العناصر نفسها، وهناك علاقة عكسية ما بين تكاليف عوامل الإنتاج والعرض السياحي، فكلما إنخفظت التكاليف زاد العرض السياحي والعكس صحيح، ويمكن للحكومات أن تلعب دور مهم في خفض تكاليف عوامل الانتاج؛

4. أهداف الجهات المشرفة على النشاط السياحي: إن العوامل المادية المتمثلة في الأرباح والتي هي حصيلة الفارق ما بين التكاليف والأسعار تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في تطور العرض السياحي في الأنظمة الرأسمالية، فمتى توفر

---

[1] بوعكريف زهير، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص99.

[2] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **تسويق سياحي**، الرياض، 2008، ص57.

[3] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، **إقتصاديات السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص227.

الربح في القطاع السياحي سوف يكون محل إهتمام المستثمرين ويستقطب رأس المال لبناء المزيد من المنشآت السياحية والعكس أيضا وارد.

المطلب الرابع: أسس ومحددات الطلب السياحي

يكمن الطلب السياحي في مكان آخر دون مكان تواجد المنتج السياحي، مع تميزه بمرونة وحساسية كبيرة إتجاه بعض المتغيرات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية الأخرى، لذلك فإن دراسة الطلب السياحي يعتبر أحد الموضوعات الهامة التي إهتم بها خبراء السياحة في مختلف دول العالم.

أولا: تعريف الطلب السياحي

يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه" تعبير عن إتجاه السائحين لشراء منتج سياحي معين أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والقدرات والميولات والحاجات الشخصية التي يتأثر بها السائحون من حيث إتجاهات الطلب على منطقة سياحية معينة"[1].

كما يعرف الطلب السياحي على أنه " الطلب الحالي والمحتمل على منتج سياحي معين من وجهة نظر الدوافع للسفر، وبمعنى أخر فإن الطلب السياحي يعني أولائك الذين يسافرون أو المحتمل أن يسافروا إلى منطقة معينة لإشباع رغباتهم في فترة معينة وبسعر معين"[2]

ثانيا: أنواع الطلب السياحي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الطلب السياحي كما يلي: [3]

1. **الطلب السياحي العام:** وهو الطلب العام على إجمالي الخدمات السياحية أو على السياحة بشكل عام بصرف النظر عن النوع والمدة، ومن هنا يرتبط الطلب العام بالعملية السياحية ككل وليس بنوع محدد منها أو برنامج خاص من برامجها.

2. **الطلب السياحي الخاص:** يرتبط هذا النوع ببرنامج سياحي معين يريده السائح لإشباع رغباته وإحتياجاته ويختص هذا النوع بإشباع تلك الرغبات، ومن هنا فإن هذا الطلب على برنامج معين يعتبر طلبا خاصا بسائح أو مجموعة من السائحين وليس كل السياح؛

3. **الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب بالخدمات السياحية المكملة أو المكونة للبرنامج السياحي مثل الطلب على الفنادق، الطلب على شركات الطيران، الطلب على المأكولات ...الخ، وتسعى الدول السياحية لتحويل الطلب المشتق إلى طلب خاص ثم طلب عام عن طريق توفير برامج سياحية متنوعة وبأسعار مختلفة.

من جهة أخرى يمكننا التفرقة بين نوعين من الطلب السياحي حسب درجة تحققه، وهما: [4]

---

[1] صبري عبد السميع حسين، **أصول التسويق السياحي**، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، 1992، ص ص53.

[2] متولي عبد العاطي محمد علي، **التقييم الإقتصادي لإستراتيجيات تنشيط الطلب السياحي في وقت الأزمات**، رسالة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة، 2000 ،ص09.

[3] محسن أحمد الخضيري، **التسويق السياحي مدخل إقتصادي متكامل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص51.

[4] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية** أطروحة دكتوراه، كيلة العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص70.

1. **الطلب السياحي الفعال:** هذا النوع من الطلب هو طلب صريح من جانب السائح لتوافر بعض العوامل مثل الرغبة، وقت الفراغ، القدرة على الدفع فضلا عن الظروف المناسبة الأخرى والمحفزة للطلب السياحي، ويمثل هذا الطلب إجمالي السائحين القادرين على الدفع والقدوم إلى البلد أو المنطقة السياحية خلال فترة زمنية معينة؛

2. **الطلب السياحي الكامن:** وهو طلب ينقصه أحد العناصر الأساسية بالنسبة السائح وهي كالتالي:

- القدرة على دفع تكاليف الرحلة السياحية أو البرنامج السياحي؛
- الرغبة في التعاقد على البرنامج السياحي؛
- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة وعدم توافر الظروف المحفزة للرحلة؛
- ضعف وسائل الترويج السياحي المختلفة.

وإذا توفرت هذه العوامل والظروف يمكن تحويل الطلب الكامن إلى طلب سياحي فعال بواسطة تنويع البرامج السياحية و إعتماد تسويق سياحي فعال.

ثالثا: خصائص الطلب السياحي

يتميز الطلب السياحي عن غيره بعدة خصائص، يمكن توضيحها كما يلي:

1. **عدم التكرار:** حيث أن تحقيق درجة عالية من الإشباع لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار زيارة البلد أو المنطقة، أي أن السائح في الغالب يفضل زيارة مناطق أخرى لم يشاهدها من قبل؛

2. **عدم التجانس:** أي أن الطلب السياحي نابع من مزيج من الأدواق والرغبات، ولذلك نجد أنواعا مختلفة من السياحة؛

3. **الحساسية:** وهي مدى إستجابة الطلب للتغيرات في الظروف الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية، فالطلب السياحي عالي الحساسية تجاه هذه التغيرات وكذلك التغير في أنماط السفر والسياحة في البلدان المصدرة للسائحين، فالبلدان غير المستقرة سياسيا وأمنيا وحتى إجتماعيا و إقتصاديا كإنهيار النظام الإقتصادي بها مثلا، لا يشجع على جذب السائحين إليها و إن كانت أسعارها منخفضة أو أقل من أسعار البلدان المنافسة، ومهما تمتعت به من مغريات سياحية وتسهيلات، حيث أن مناخها السياحي يصبح غير ملائم للنشاط السياحي وينخفض الطلب السياحي عليها، فالمناخ المستقر سياسيا، إقتصاديا، و إجتماعيا هو أساس إستقرار أو زيادة الطلب السياحي[1]؛

4. **المرونة:** وهي درجة إستجابة الطلب السياحي للتغيرات في المحددات الرئيسية له وهي الأسعار والدخول، حيث يتم قياس معامل المرونة بنسبة التغير في الطلب إلى نسبة التغير في المحدد (السعر أو الدخل)، أي أن:

معامل المرونة = % للتغير في الطلب/ % للتغير في المحدد

أما بخصوص مرونة الطلب السياحي (السعرية أو الدخلية)، وبناءا على ما هو معروف من قواعد خاصة بمرونة الطلب عموما، يمكن من الناحية النظرية إقتراح الإفتراضات التالية:

[1] محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص73.

– الطلب السياحي يمتاز بمرونة دخلية مرتفعة، وذلك إذا قلنا أنه طلب على خدمات كمالية، إعتبارا من أن الطلب على السلع والخدمات الكمالية كما أثبتت الدراسات الإقتصادية، يتميز بمرونة طلب دخلية عالية، وذلك عكس الطلب على السلع والخدمات الضرورية؛

– الطلب السياحي يتميز بمرونة طلب سعرية مرتفعة، لأن الطلب على الكماليات عادة يتغير بنسبة أكبر من نسبة التغير في أسعارها، وذلك عكس الضروريات.

ولكن صحة هذين الإفتراضين يتوقف على مدى صحة كون الخدمات السياحية من الكماليات، إذ أن الخدمات السياحية قد تكون كمالية بالنسبة لفئة متوسطي الدخل بينما الأمر يختلف بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة، فقد تكون ضرورية بالنسبة لهم، كما أن المرونة السعرية للطلب السياحي لا يمكن أن تتم جملة واحدة على سبيل التعميم، لأن هذا الطلب غير متجانس ويتكون من عدة أنواع (النقل، الاطعام، المبيت ...الخ). ومجمل القول أن هذه الخاصية تصدق إلى حد بعيد بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة و المتوسطة ولا تصدق على الأثرياء ودوي الدخول المرتفعة، كما أن الوضع يختلف بإختلاف الأسواق والبلدان المصنفة.

5. التوسع: يميل الطلب السياحي عادة إلى الزيادة سنويا ولكن ليس بمعدل ثابت، بل بمعدلات متفاوتة ومتغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة الحاصلة في البلدان المصدرة للسائحين والبلدان الأخرى المستقبلة لهم، وإذا تتبعنا الحركة السياحية في العالم لوجدناها في إزدياد مستمر سنويا، ويمكن أن نرجع التوسع والزيادة في الطلب السياحي بشكل عام إلى العوامل التالية[1]:

– التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي والذي أدى إلى التطور الكبير في وسائل النقل بكل أنواعها؛

– إرتفاع مستويات المعيشة وزيادة الدخول الفردية في الكثير من بلدان العالم المصدرة للسائحين، مما أدى إلى الإهتمام بالسياحة كنشاط إنساني في تلك المجتمعات؛

– التقدم الكبير في مجال المعلومات والإتصالات، الذي أدى إلى توفير المعلومات والبيانات وتحقيق الإتصال الجيد بين البلدان المصدرة للسائحين والبلدان المستقبلة لهم؛

– إهتمام الكثير من البلدان بمقوماتها السياحية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى إقبال الكثير من السائحين على زيارتها والإستمتاع بما تزخر به من مغريات سياحية؛

– ظهور الرحلات السياحية الجماعية التي تنظمها شركات ووكالات السياحة العالمية في معظم بلدان العالم بأسعار منخفضة، مما ساعد كثيرا على إتساع الطلب السياحي في مختلف البلدان السياحية.

6. الموسمية: المقصود بموسمية الطلب السياحي هو إتجاه الطلب إلى الإرتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة ببعض الأعياد والمواسم، والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة في الدول المصدرة للسائحين ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة لهم أيضا، ففي الدول المصدر ة توجد مواسم خاصة بها تزداد الحركة السياحية القادمة منها، فدول أوروبا وأمريكا مثلا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء، أما المنطقة العربية فتزداد حركتها السياحية في فصل الصيف،كما تزداد الحركة السياحية بصفة عامة في فترات الأعياد الدينية والإجازات المدرسية

[1] فؤادة عبد المنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والوطن العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص42.

والجامعية و مواسم الحج والعمرة بهدف السياحة الدينية، لذلك يجب على الأجهزة والهيئات والشركات السياحية أن تقوم بدراسة وافية لهذه التراكيب الموسمية في كل سوق سياحي، حتى تتمكن البلدان المستقبلة للسائحين أن تخطط تنميتها السياحية على أساس متوازن أو شبه متوازن على مدار السنة، خاصة أن هذه التراكيب الموسمية قد تختلف من سوق سياحي إلى آخر.

رابعا: محددات الطلب السياحي

يتوقف الطلب السياحي على مجموعة من العوامل المؤثرة أو المحددة له، والتي تحيط بكل من البلد المصدر أو البلد المستورد للسائح، فالعوامل المحددة والمرتبطة بالبلد المصدر للسائحين تشمل:

1. **درجة التقدم الإقتصادي للدول:** حيث تصبح السياحة مطلبا أساسيا للفرد كلما زادت درجة التقدم والرقي وكذا التحضر،[1] حيث كلما كانت المجتمعات أكثر تحضرا كان الطلب السياحي فيها أكبر، وذلك من منطلق زيادة سكان المدن الحضرية وإستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة الذي سيعمل على إحداث تغيرات سلوكية داخل المجتمع، إضافة الى التوسع العمراني وإزدياد حجم المدينة يؤدي إلى جعل الأفراد يبحثون عن الراحة والهدوء ووسائل الترفيه والمتعة[2]؛

2. **النظم المحددة لأوقات العمل والعطل:** فهي محدد أساسي في عملية تخطيط الرحلات السياحية ومدى القدرة على تحقيق أكبر إستفادة ممكنة منها؛

3. **حرية التحويل النقدي:** وهي كل ما يتعلق عملية تحويل العملة، حيث تفرض بعض البلدان قيودا على تحويل العملات (بغرض المحافظة على إحتياطياتها النقدية) الحرة للخارج مما يخلق قيد أمام الطلب السياحي في تلك البلدان؛

4. **الدخل (القدرة المالية):** وهو من العوامل التي يشترك فيه الطلب السياحي مع الطلب بشكل عام، وهو من أهم العوامل التي تؤثر في عملية إتخاذ قرار الفرد بأن يقبل أو لا يقبل على السياحة، فإذا كان دخل الفرد منخفضا سيكتفي بشراء السلع والخدمات الضرورية، وإذا زاد دخله إلى حد كبير يستطيع الإقبال على الإنفاق السياحي.

5. **الوعي الثقافي والإجتماعي:** كلما إرتفع مستوى التعلم لدى الأفراد إرتفع مستوى الطلب السياحي لديهم والعكس صحيح، وذلك بسبب وعيهم وإدراكهم بأنهم محتاجين لهذه الممارسات والترفيه عن أنفسهم، وهذا ما يفسر الطلب المتزايد على السياحة في البلدان المتقدمة وإنخفاضه في البلدان المتخلفة.

أما من جانب البلدان المستقبلة للسياحة فأهم العوامل المحددة لمستوى الطلب السياحي عليها، هي:

1. **أسعار الخدمات السياحية:** بما أن السائح يبحث عن البلدان التي تتلاءم فيها الأسعار مع قدراته المالية، فإن خفض أسعار الخدمات السياحية يؤدي إلى زيادة حجم الطلب السياحي على مواقع الجدب السياحي والعكس صحيح، خاصة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ونظرة السائح إلى السياحة هل هي ضرورية أو كمالية؛

---

[1] عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية للسياحة المستدامة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه (علوم)، علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص23.

[2] صفاء عبد الجبار الموسوي، شدى قاظم علوان، **التقدم التقني في صناعة السياحة**، ط1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص90.

2. **شهرة الموقع والتنوع السياحي:** حيث لا يمكن المقارنة بين الطلب السياحي لموقعين متساويين في مستوى الخدمات إحداهما حديث العهد في السياحة والآخر له شهرة عريقة بين الأوساط السياحية، كما أن الموقع الذي يملك صفة التنوع له تأثير في الطلب السياحي، لأنه يوفر للسائح الإنتفاع الكامل والمتنوع جراء رحلة سياحية واحدة فضلا عن توفير التكلفة للدهاب إلى مناطق عديدة لأن الموقع المتنوع سياحيا يختصر له التكلفة.

3. **كفاءة وجودة الخدمات السياحية:** إن مدى جودة الخدمات السياحية المقدمة تؤثر تأثيرا قويا على درجة التدفق السياحي للبلد، كحسن الإستقبال وإستضافة السائح، وهذا يعطي إنطباعا جيدا لدى السائح ولا يؤثر فقط على عدد مرات تكرار الزيارة، بل يؤثر على درجة دعايته الشفهية للبلد المضيف عند عودته لبلاده؛

4. **الإستقرار السياسي والأمني:** يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب السياحي، فالسائح يفضل السياحة في الأماكن الهادئة أمنيا والمستقرة سياسيا؛

5. **سعر الصرف:** إن خفض سعر الصرف للبلد الذي فيه الموقع السياحي، سوف يساعد على زيادة قدرة السائح الشرائية، وبالتالي يؤدي الى زيادة الطلب السياحي، خاصة ما تعلق بمعدل الإنفاق وزيادة مدة البقاء في البلد[1]؛

6. **الوسائل التسويقية:** إن مهمة التسويق السياحي هي تحفيز الطلب السياحي والتأثير فيه من أجل تحويله إلى طلب سياحي حقيقي وفعال، وتتعدد طرق وأساليب ووسائل التسويق السياحي مثل الدعاية، الإعلان، الإعلام والعلاقات العامة والنشرات والمعارض...الخ، وقد تطورت هذه الوسائل وأصبح المسوق يتفنن فيها ويستعين بالوسائل التكنولوجية الحديثة المؤثرة في السياح، وبالتالي فإن فعالية وتأثير الوسائل التسويقية تزيد من الطلب السياحي، ويعد الوعي السياحي شرطا أساسيا لتسويق المنتوج السياحي، فعلى المسوق العمل على تطويره لدى أفراد المجتمع[2]، والأخد بالشروط التالية في العملية التسويقية:[3]

- يجب أن تكون الدعاية صادقة وغير مبالغ فيها؛
- إبقاؤها لفترة مناسبة من ناحية وقت العرض، ووقت تكرارها، والحد الأعلى لإستمرار إعلانها؛
- متنوعة وتستقطب جميع الأذواق والجنسيات على إختلاف خصوصياتها؛
- مواكبة كل ما هو جديد ومتطور لتحديث الطلب على موقع الجدب السياحي.

[1] عبد المطلب محمود الحوام، **العلاقة بين الإستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية (مع إشارة خاصة لحالة العراق)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص13.

[2] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، إقتصاديات السفر والسياحة، 2000، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[3] صفاء عبد الجبار الموسوي، شدى قاظم علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

المبحث الثاني: التخطيط لتنمية القطاع السياحي من منظور الإستدامة

لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار إقتصادية و إجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي إستدعى توجيه الإهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج عن طريق حسن التخطيط والتنفيذ والإدارة، خاصة في ظل تزايد الطلب المحلي والعالمي على النشاطات السياحية المتنوعة وتعاظم المداخيل الإقتصادية الكبيرة منها وتعدد أذواق المستهلكين المحليين والعالميين، لذلك برزت الحاجة للتخطيط السياحي لتنمية مثل تلك الفعاليات والأنشطة لضمان إستدامة تلك الموارد المالية لدعم الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التخطيط السياحي وشروط نجاحه

لعل أهم غاية للتخطيط هي جعل الأشياء تحدث وبدونه يصعب حدوثها، إلا أن التخطيط ليس هدفا بحد ذاته وإنما هو أداة لتوجيه التغيير المنشود، ويقوم على إجراء مسح شامل ومتكامل لمعرفة الواقع المطلوب وإحداث التغيير فيه والتنبؤ بالأسلوب العلمي لما يراد الوصول إليه. وفي تعريف شامل يعتبر محمد محمود الإمام أن التخطيط هو "وسيلة لغاية يتم فيها حصر جميع موارد المجتمع المادية والبشرية، وتحديد طريقة تعبئتها وإستغلالها وتشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصى فترة ممكنة وبأقل جهد وتكلفة إجتماعية وإقتصادية وبيئية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد."[1]

أولا: مفهوم التخطيط السياحي

إذا كان التخطيط يعد ضرورة ملحة لأي نشاط إقتصادي، فإن النشاط السياحي بدوره يعد من أحوج هذه الأنشطة جميعا إلى التخطيط الشامل الذي يربط العناصر لتضافر الجهود كافة في المجال أو الحقل السياحي.

يعرف التخطيط السياحي بأنه " نوع من أنواع التخطيط التنموي، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق إستغلال وإستخدام عناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة، وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الإستغلال، لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أية نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.[2]

كما يمكن تعريف التخطيط السياحي على أنه " رسم صورة تقديرية لمستقبل النشاط السياحي في منطقة أو في عدة مناطق وخلال فترة زمنية قادمة، ويصاحب ذلك حصر للموارد السياحية من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية، وتحقيق تنمية سياحية فعالة من خلال إعداد وتنفيذ برامج متناسقة تتكامل من خلالها الأنشطة السياحية الفرعية على مستوى مناطق الدولة."[3]

إستنادا للتعاريف السابقة فإن التخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية الرشيدة والمستدامة الذي يعطي مجالا للدول وخصوصا النامية منها لمواجه المنافسة في السوق العالمية للسياحة، كما أن التخطيط للتنمية

---

[1] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص16.

[2] عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي (دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية)**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 123.

[3] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي (مدخل إستراتيجي)**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 30، 31.

السياحية يعتبر جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الوزارات والأقاليم والأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ الخطة التنموية السياحية كبرنامج عمل مشترك، بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، أي بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي والجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع ومقدمي الخدمات السياحية والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح) والمجتمع المضيف للسياحة، بدءا من مرحلة جمع المعلومات وصياغة الأهداف المراد تحقيقها وإنتهاءا بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحية ومتابعتها.

ثانيا: أهمية التخطيط السياحي

إرتبط تطور وإزدهار القطاع السياحي وتعاظم مكانته ضمن القطاعات الأخرى في الكثير من دول العالم بمدى أخدها بالتخطيط السياحي كأداة فعالة ومنهج علمي لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، لتعظيم منافعه والحيلولة دون ظهور مشكلات إقتصادية وإجتماعية وبيئية وحتى ثقافية من وراء إستغلال الموارد السياحية ومن ذلك تبرز لنا أهمية التخطيط السياحي وضرورة الأخذ به من خلال ما يوفره من مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:

1. يعمل التخطيط السياحي على إعداد السياسات ووضع الأهداف التي تسعى الدولة تحقيقها من السياحة وكذلك وضع الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذها؛[1]

2. يوفر التخطيط السياحي المعلومات والإحصاءات والخرائط والمخططات والتقارير والإستبيانات ويضعها تحت تصرف طالبيها، ويخلق أرضية مناسبة لأسلوب إتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي، مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور السياسية و الإقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها؛

3. يساعد التخطيط السياحي في تحديد وصيانة الموارد السياحية والإستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل، مع تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى لتحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على كل المستويات؛[2]

4. يساعد التخطيط السياحي في وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة والمتخلفة سياحيا، وبالتالي زيادة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي وتوزيع ثمار تنميته على مختلف مناطق وأفراد المجتمع؛[3]

5. وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة لإدارة النشاط السياحي، وبالتالي الإستمرار في تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات؛[4]

6. يوفر التخطيط السياحي إطار عمل مشترك لإتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية، ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والإتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر الجهد عنها؛

---

[1] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص56.

[2] شمسين نديم، **مبادئ السياحة**، الجمعية الجغرافية للسياحة، دمشق، 2001، ص82.

[3] أحمد عبد السميع علام، **علم الإقتصاد السياحي**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص57.

[4] محمد عمر مؤمن، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

7. يتضمن التخطيط السياحي الإهتمام بحماية البيئة والتوسع في المحميات الطبيعية والمناطق الخضراء، الذي يساهم في زيادة الحركة السياحية دون الإضرار بالبيئة الطبيعية؛

8. ضبط وتنسيق التنمية السياحية العشوائية ومضاعفة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية للنشاطات السياحية وتقليل كلفة الإستثمار والإدارة لأقل حد ممكن؛

9. تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

من خلال كل ما سبق ذكره، يتضح لنا أن التخطيط السياحي السليم يتطلب دراسات عميقة إقتصادية وإحصائية وإجتماعية وبيئية، بحيث قد يتطلب الأمر الإستعانة بتجارب وخبرات الأخرين في الدول الأجنبية، كما أن تحديد أهداف واقعية يستلزم دراسة دقيقة للطلب السياحي العالمي ومكوناته وإتجاهاته، وكذلك الطلب السياحي الداخلي وإحتمالاته الأكيدة، في المقابل أيضا لا بد من الإحاطة بواقع العرض السياحي ومدى ملائمته للطلب السياحي الكلي، للتعرف على الإغراءات السياحية المتوفرة والكامنة في البلد وأي منها يمكن التركيز عليها دون غيرها بحيث تتحقق لنا القدرة على التميز والمنافسة العالمية.

المطلب الثاني: مستويات التخطيط السياحي وأبعاده

يندرج التخطيط السياحي في عدة مستويات مكانية منها: الوطني، الإقليمي، المحلي، ومن الضروري الحرص على تنسيق الخطوات و العمليات المنبثقة عن هذه المستويات المتدرجة في التخطيط لتنمية صناعة السياحة، ففي كل مستوىيجب التر كيز على المقومات الخاصة به،كما يقتضي حسن التدبير والتخطيط من الأعلى إلى الأدنى وهذا بجعل الخطط الأضيق نطاقا تندمج في إطار الخطط الأوسع نطاقا، كما يراعي التخطيط السياحي البعد الزمني، لأنه مرتبط بمنهج تطبيقي يخضع لعوامل متعددة منها مدة التنفيد وآليات العمل والمنفدين.

أولا: المستويات المكانية للتخطيط السياحي

يتم التخطيط لصناعة السياحة على عدة مستويات، ولكن بشكل عام يمكننا ذكر المستويات الرئيسية التالية:

1. **التخطيط السياحي على المستوى الوطني:** في هذا المستوى من التخطيط يتم تحديد الأهداف المرجوة في قطاع السياحة بطريقة شاملة، فالخطة السياحية الوطنية جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة، ويجب أن تكون وثيقة الصلة بالخطط الموضوعة لسائر القطاعات وأن تتلاءم وتتكامل معها، وتنقسم الخطة السياحية الوطنية بدورها إلى خطط نوعية وفرعية وإقليمية، وعلى الدولة أن تحدد مدى إهتمامها بالقطاع السياحي، وإعتباره أحد القطاعات الإنتاجية الرئيسية،[1] و من واجبات هذا المستوى الإهتمام بشؤون وسياسات السياحة على المستوى الوطني وكيفية الوصول إلى البلد وشبكة الطرق الوطنية والمواقع السياحية الرئيسية وبرامج التجوال السياحي والمعايير والمواصفات المطبقة على المرافق السياحية والخدمات المقدمة فيها ومؤسسات التدريب وتطوير المهن السياحية وتطوير أوضاع وخطط الإستثمار السياحي وسياساته وطرق التسويق ومستوى الخدمات المقدمة.[2]

---

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

[2] عقيل قاسم هاشم، **مستوى نتائج التخطيط الشامل والمبرمج للقطاع السياحي في ظل إدارة فعالة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، العراق، 2009، ص91.

2. **التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي:** الخطط الإقليمية هي التي تتخذ الإقليم وحدة التخطيط، وقد ترتبط خطة الإقليم بخطة شاملة وقد لا ترتبط، ويعرف الإقليم بأنه "مكان جغرافي محدد بحدود طبيعية وجغرافية واضحة"[1]، وتكمن أهمية التخطيط السياحي الإقليمي في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة، من خلال التأكيد على أهمية تحقيق التوازن والعدالة في توزيع مكتسبات التنمية السياحية على جميع مناطق وأقاليم الدولة وفق أولويات وطنية يتم تحديدها بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

3. **التخطيط السياحي على المستوى المحلي:** يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المحلي متخصصا وتفصيليا أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، ويتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:[2]

- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم؛
- الخدمات والتسهيلات السياحية؛
- مناطق وعناصر الجذب السياحي؛
- شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمنتزهات والمحميات؛
- نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية.

وتسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى إقتصادية أولية وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والإجتماعية والثقافية، إضافة إلى تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وقواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي.

4. **التخطيط على مستوى الموقع السياحي:** من مهام هذا المستوى هو تخطيط المباني وترتيباتها وطرق تنقل السياح داخل الموقع ومرافق الإستجمام والترفيه والتسلية ومناطق المحميات الطبيعية ومواقف السيارات والخدمات الأخرى المراد تطويرها في الموقع لأغراض الإستعمال الأرضي، و مستوى الهندسة المعمارية وهندسة المناظر،[3] وهو أكثر المستويات تفصيلا وهو يحدد تصميم المباني والمناظر والإنشاءات الموجودة في الموقع السياحي والمرافق المعدة لتقديم الخدمات للسياح ويجري إعداد وتنفيذ الخطة ضمن هذا الإطار على المستوى المحلي بناءا على تخطيط الموقع[4].

وفي كل ما سبق ذكره، يجب التأكيد على ضرورة وجود علاقات بين مختلف أنواع التخطيط سواء كان وطنيا أو إقليميا أو على المستوى المحلي أو القطاعي، بحيث يكمل كل نوع منه النوع الآخر، بمعنى أنه يجب أن لا يتم كل واحد بمعزل عن الآخر.

ثانيا: التخطيط السياحي حسب البعد الزمني

المقصود بذلك هو التخطيط لتنمية القطاع السياحي حسب فترات زمنية مستقبلية محددة، ويمكن تصنيفها إلى:

1. **التخطيط السياحي طويل الأجل:** وهو التخطيط الذي يغطي فترات زمنية طويلة الأجل (من 10 إلى 20 سنة)، ويعطي هذا التخطيط نظرة شمولية للمدي البعيد والتركيز على وضع خطة سياحية بمعناها الكامل، ووضع

[1] أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

[2] محمد عمر مؤمن، **مرجع سبق ذكره**، ص109، 110.

[3] محمد عثمان غنيم، **التخطيط السياحي والتنمية**، دار النهضة المصرية ،القاهرة ، 1987، ص40.

[4] عقيل قاسم هاشم، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

الإطار العام الذي يمكن المخطط من تحديد الغايات الإستراتيجية والسياسات والموارد والإمكانات في ضوء الأهداف العامة الإنمائية، ويساعد التخطيط الطويل المدى في التنسيق والتكامل بين خطط التنمية الإقليمية والقطاعية، منها (خطة تسهيلات سياحية، خطة تسويق سياحي متكامل...الخ)؛[1]

2. التخطيط السياحي متوسط الأجل: تتراوح مدته الزمنية (من 3 إلى 7 سنوات)، ويتم وضع هذه الخطط لخدمة الخطط طويلة الأجل، ويعد حلقة الوصل بين الخطط طويلة الأجل والخطط قصيرة الأجل،[2] كما أنه يحتوي على درجة أكبر من التفاصيل مقارنة بالخطة الطويلة الأجل، وأن إعداد هذه الخطة يتم عن طريق دراسة الإمكانات المتاحة والموارد المادية والمالية والبشرية والتوقعات في المستقبل؛

3. التخطيط السياحي قصير الأجل: عادة ما تكون هذه الخطة سنوية وترتبط بالموازنة العامة للدولة، وهي تتضمن بيانات تفصيلية عما هو مستهدف تحقيقه خلال العام من إستثمارات على مستوى المشروع الفردي وعلى المستوى القطاعي، مع بيان مصادر التمويل المختلفة والإسهام المتوقع لكل نشاط إستثماري من منظور الإنتاج والتنمية المضافة والعمالة؛[3]

4. الخطة العاجلة (أقل من سنة): وهي خطة يجري إعدادها لمواجهة ظروف طارئة أو مشكلة عاجلة وتتطلب حلا سريعا، خاصة إذا كانت تأثيراتها السلبية تطال عددا كبيرا من المواطنين، فعند حدوث أزمة سياحية في البلد أو منطقة معينة يتطلب الأمر وضع خطة مستعجلة للخروج من الأزمة بأقل الأضرار، والعمل على إرجاع الوضع إلى سابق عهده.[4]

إن التخطيط السياحي يهدف إلى تحقيق تنمية سياحية شامة ومستدامة في أبعادها الإقتصادية والإجنماعية والبيئية من خلال الإستغلال الأمثل للموار السياحية ومقومات وعوامل الجدب السياحي، ضمن أهداف واقعية يتم تحديدها خلال مراحل متلاحقة ووفق مستوياتها المختلفة، ورغم التفاوت في الأهداف الوطنية بين الدول حسب درجة تطورها ونموها، إلا أنه هناك أهدافا مشتركة من وراء التخطيط السياحي، يمكن تحديدها كما يلي:[5]

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى و رسم السياسات السياحية، ووضع إجراءات تنفيذها؛
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية، ووضع إجراءات تنفيذها، للحد من التنمية السياحية، التلقائية والعشوائية؛
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الإستثمار في مجال التسهيلات السياحية، من خلال مضاعفة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل تكلفة الإستثمار والإدارة لأقل حد ممكن؛
- صنع القرارات وتطبيق الإستخدامات المناسبة في المواقع السياحية؛
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية؛

---

[1] محمد فريد عبد الله وآخرون، **التخطيط والتنمية السياحية**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص55.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص176.

[3] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

[4] محمد فريد عبد الله وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[5] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، سوريا، 2006، ص16.

- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة؛ للحيلولة دون تدهور الموارد السياحية؛
- إيجاد مناطق سياحية جديدة وتنويع المنتج السياحي؛
- تطوير الإطار المؤسسي والهيكلي لقطاع السياحة لتحسين كفاءة أدائه؛
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

نرى من خلال ما تقدم أن للتخطيط السياحي أهداف إقتصادية وإجتماعية وبيئية، وبإعتبار صناعة السياحة تقام على ما تتوفر عليه الدولة من مغريات طبيعية وتاريخية وثقافية ومختلف التسهيلات الأخرى، فإن التخطيط لتلك الموارد والمغريات وجعلها مناطق جذب سياحي، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التخطيط السياحي المحكم الذي يعتمد على أسس علمية صحيحة، يمكن من خلالها الوصول إلى ما يصبو إليه البلد وهو التنمية السياحية.

المطلب الثالث: التنمية السياحية ومكوناتها الأساسية

يرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات، فالتنمية السياحية متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية. وقد أصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الإقتصادية وخصوصا في الدول النامية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة.

أولا: مفهوم التنمية السياحية

يمكن تعريف التنمية السياحية على أنها " تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في المغريات السياحية بالإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية".[1]

وبشكل أشمل فالتنمية السياحية هي "مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق و ترشيد إنتاجية القطاع السياحي، وهي عملية مركبة متشعبة، تظم عدة عناصر متصلة ومتداخلة مع بعضها البعض، وتقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من خلال إطار حضاري، والمرافق الأساسية العامة والسياحة المعتمدة على التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك مع عناصر البيئة وإستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية".[2]

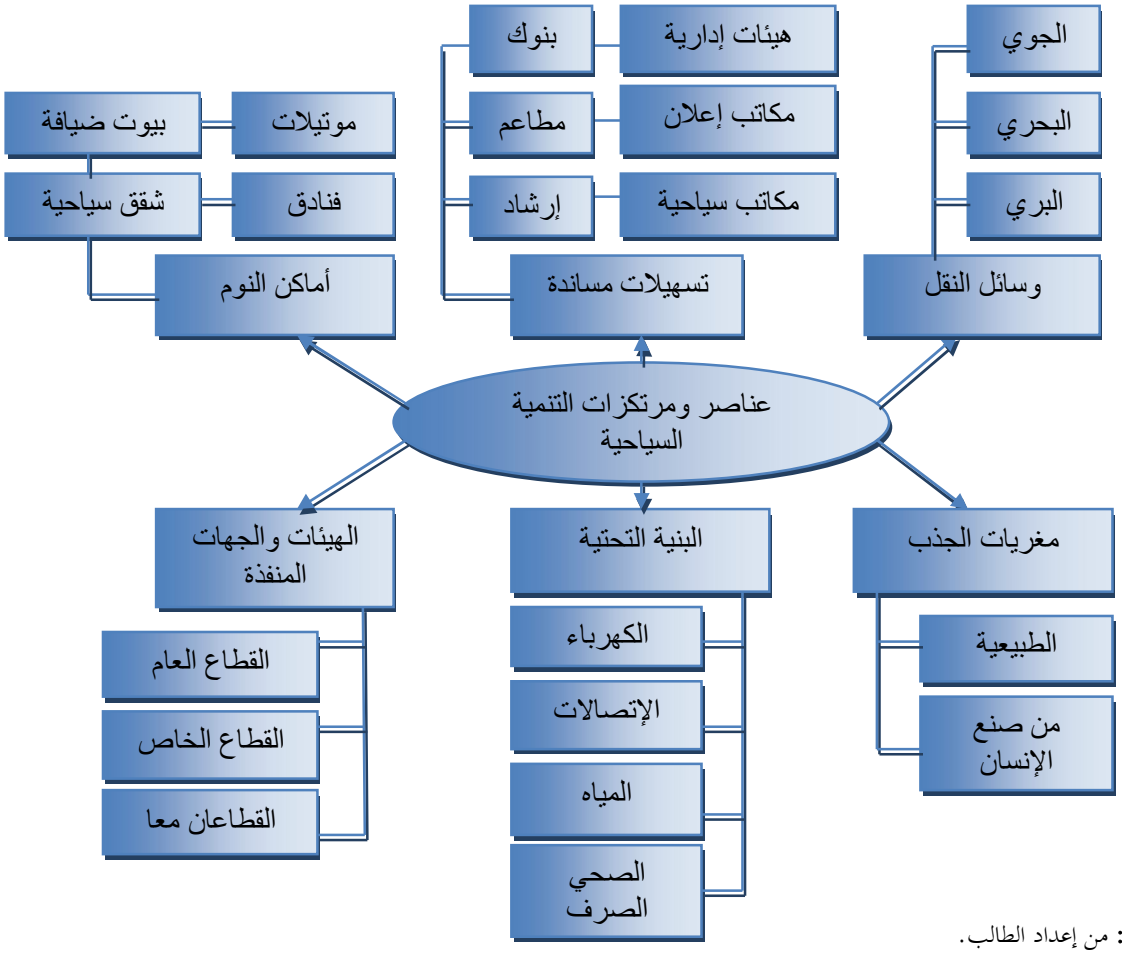
إذن فالتنمية السياحية هي العملية التي تفضي إلى تحقيق الإستغلال الأمثل والرشيد لمختلف الموارد والتسهيلات السياحية في سياقها التنموي الوطني والإرتقاء بها، لتعظيم فوائد ومكتسبات ومخرجات النشاط السياحي وتقليل السلبيات المصاحبة له، وهي عملية موجهة لجميع فئات وشرائح المجتمع في جميع مناطق الدولة، من أجل جعل القطاع السياحي من أهم عو امل نجاح التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وترتكز التنمية السياحية على مجموعة من العناصر التي تشكل في تكاملها وترابطها الصناعة السياحية، وهي:

[1] جليلة حسن حسنين، **دراسة في التنمية السياحية**، كلية السياحة وإدارة الفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، 2006، ص9.

[2] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002، ص 43.

الشكل رقم (1.3): عناصر ومرتكزات التنمية السياحية



المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: أهداف التنمية السياحة

تختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة، ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها: إختلاف البلدان في مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين، بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها، وفي الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى شقين كما يلي:

1. **أهداف عامة:** و هي كل ما يستهدف تحقيقه من التنمية السياحية بصفة عامة لإقتصاد البلد، وأهمها:

- تحقيق نمو سياحي متوازن يمس جميع الأقاليم؛
- تدعيم المردودات الإقتصادية للسياحة،و تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- زيادة فرص العمل وخفض معدل البطالة؛
- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي؛
- زيادة الدخل القومي الإجمالي؛
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين و المقيمين بالدولة؛
- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛

– الزيادة المستمرة في إستخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي؛[1]

– المساهمة الفعالة في حل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية، بحيث تتميز صناعة السياحة الناجحة في أي بلد سياحي بقدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها الدولة، كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة و تنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وجلب العملة الصعبة.

2. أهداف محددة: وهي أهداف تخص القطاع السياحي بحد داته، وتساهم بقدر كبير في تحقيق الأهداف العامة السابقة الذكر، وتتمثل أساسا في:[2]

➢ **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال خطط التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال إستهداف أسواق جديدة، فبالنسبة للأسواق التقليدية وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد يجب عرض منتجات سياحية جديدة، أما عن فتح أسواق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف تلك الأسواق السياحية الجديدة؛

➢ **تمديد متوسط مدة الإقامة:** يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد، إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو بالحجم بل بالكيفية والمستوى، فقد جعل ذلك البلدان السياحية تحرص من خلال التنمية السياحية على زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية، بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز علي خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون، وبعد ذلك يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم ببلد العرض السياح؛

➢ **زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح** :إن لمتوسط الإنفاق اليومي للسائحدورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الإقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدي توفر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه وتسعى مختلف البلدان جاهدة إلى الرفع من مستوي إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على إجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على تحفيز الطلب، وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيعو الإهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التخطيط لتنمية القطاع السياحي.

ثالثا: متطلبات التنمية السياحية

إن عملية التنمية السياحية هي عملية ديناميكية تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية وتحتاج إلى تظافر الجهود وتوافر الإطار التنظيمي والقانوني الذي يساند هذه العملية ويدفع بها إلى تحقيق الأهداف و النتائج الإيجابية المرجوة منها، ولذلك يجب الحرص على توفير المتطلبات التالية:

[1] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص145.

[2] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

1. المتطلبات التنظيمية: هي كل العوامل التنظيمية التي تحدد القواعد وتنظم العمل السياحي داخل الدولة مثل الوزارة والدواوين والوكالات الوطنية الخاصة بدعم النشاط السياحي والمديريات الجهوية التي من شأنها دعم صناعة السياحة،[1] عن طريق التشريع الذي يهدف إلى إرساء القواعد المتكاملة للتنمية السياحية سواء من ناحية العرض السياحي أو الطلب السياحي، إضافة إلى حماية البيئة، وبالتالي تفادي إشكاليات التناقض بين القطاعات الإنتاجية المختلفة. والحقيقة أن الدول المتقدمة في المجالات السياحية لها السبق في التشريعات السياحية، لذا فإن الدراسة المقارنة ومد جسور التعاون مع تلك البلدان يمكن أن تكون منهجا مرشدا في هذا السبيل،[2] إذ يساعد على:

- التحديد الواضح للإختصاصات ومسؤوليات كل هيئة؛
- الوضوح التام للعلاقات التنظيمية التي تربط بين الهيئات المختلفة؛
- ضرورة توفير عنصر الثبات والإستقرار في التنظيم حتى لا تؤدي كثرة التغييرات والتعديلات إلى شيوع اللامسؤولية وإنعدام الرقابة،و التي تعتبر من أهم سمات التنظيم الفعال؛
- حصر ودراسة جميع القوانين والقرارات المتعلقة بالنشاط السياحي وتقييمها للوصول إلى أكثرها فعالية وموضوعية؛
- تشديد الرقابة على المنشآت السياحية بما يتضمن تسويق صورة حسنة عن صناعة السياحة داخل البلد.

2. المتطلبات الإدارية: وهي مرتبطة بالجهاز الإداري القائم على النشاط السياحي بشكل عام، فلا بد أن تتوفر فيه المهارة العالية والفعالة في إدارة وتشغيل النشاط السياحي في مختلف الجوانب المكونة له، سواء كانت في مجال توفير الخدمات والمرافق السياحية، أو عملية دخول وخروج السائحين.[3]

3. المتطلبات البيئية: وهي كل ما يتخصص بحماية البيئة والحفاظ عليها، حتى نستطيع إستغلال الموارد والمقومات الطبيعية في النشاط السياحي إستغلالا عقلانيا ونورثها للأجيال القادمة.[4]

4. المتطلبات التمويلية: تتطلب التنمية السياحية إستثمارات كبيرة وخاصة في البلدان النامية، ما يقتضي تدخل الدولة وإلا لن تقوم قائمة للمشاريع السياحية، وذلك بتمويل مشروعات المرافق الأساسية اللازمة، كما يجب أن تشارك الدولة بإقامة بعض المشروعات الكبرى الرائدة، خاصة في المناطق والمدن الجديدة بهدف توجيه الأنظار وضرب المثل أمام مستثمري القطاع الخاص لكي تشجعهم على المزيد من الإستثمارات في تلك المناطق، أو أن تمنح الدولة حوافز ضريبية ومالية لجدب أموال القطاع الخاص في مجال السياحة، بأن تمنح مثلا الأرض بمبلغ نقدي زهيد، أو إيجار رمزي لمدة زمنية طويلة أو إعفاء المشروعات السياحية من الرسوم الجمركية على الواردات من الموارد والمعدات المطلوبة

---

[1] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الإقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه (علوم) ، تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص23.

[2] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص309.

[3] فاطمة فرج سعد، **الإستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق)**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 19 كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، 2015، ص08.

[4] شرفاوي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

لإقامة المشروعات السياحية وخاصة غير المتوفرة في البلد، وأن تخلق المناخ المناسب لجلب الإستثمارات الأجنبية والذي يطمئن أصحاب الأموال على أموالهم.[1]

5. المتطلبات العامة: وتتمثل فيما يلي:

- الإهتمام بالأسلوب العلمي في التخطيط السياحي لتحقيق التنمية السياحية؛
- وضع خطة سياحية شاملة لجميع القطاعات المرتبطة بالخطة العامة للدولة، والتنسيق لتنمية سياحية مستدامة؛
- التوسع في تشجيع القطاع الخاص، عن طريق الإعفاءات الجمركية خاصة على واردات المستلزمات السياحية؛
- ضرورة ربط عملية التنمية السياحية بتنمية وتكوين الكفاءات البشرية التي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية القيام بدورها المطلوب، بإنشاء مدارس وهيئات التكوين بمستوى عالمي؛
- الإهتمام بتنمية أنماط سياحية جديدة، يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية لها؛
- الإستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها، لتتمكن من مواكبة إحتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي، مع وضع خطط بديلة في حال حدوث أي طارئ معين؛[2]
- توفير شبكة من الفنادق وأماكن الإقامة المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، وخاصة المناسبة لذوي الدخول المحدودة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء، إضافة إلى رفع مستوى النظافة وجودة الخدمات السياحية لأنها أصبحت تؤدي دورا مهما في نجاح التنمية السياحية.

رابعا: أشكال التنمية السياحية

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن إستخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل: القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصا للسياحة والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة وإعتمادها على إتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي، والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية القومية للسياحة، وتأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة من أهمها:

1. تطوير المنتجعات السياحية: وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الإكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والإستراحة والإستجمام، ومن أهم أشكالها:[3]

أ. منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج إستعمالات الأراضي والتنمية الإجتماعية، مع التركيز على البعد الإقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الإستثماري للمشاريع (فنادق، إستراحات،...الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية؛

---

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص310.

[2] محمد عمر مؤمن، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

[3] عصام حسن السعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص137، 138.

ب. منتجعات العزلة: أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها، وعادة يتم إختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

2. القرى السياحية: وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدا في أوروبا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عناصر مثل: الماء، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى،[1] وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية خدمات ترفيهية وثقافية، ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

المطلب الرابع: صناعة السياحة من منظور التنمية المستدامة

تعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي، باعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد، على أن سياسات التنمية السياحة لا تبنى فقط على إعتبارات إقتصادية بحتة، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الإعتبار أيضا الحفاظ على البيئة وإحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة.

وعليه فقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة التنمية السياحية المستدامة على أنها " النشاط السياحي الذي يأخذ في الحسبان الأثر الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في الوقت الحاضر والمستقبل، ويعمل على إشباع حاجات السياح محترفي القطاع السياحي والمجتمع المضيف".[2]

وعرف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها " نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي ويرتقى بالبيئة ".[3]

وكما هو الحال بالنسبة لإستدامة الصناعات الأخرى، فالتنمية السياحية المستدامة لها ثلاثة أبعاد أساسية متداخلة تتجسد من خلالها مجموعة من المكتسبات والمزايا، يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

---

[1] محمد عمر مؤمن، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

[2] Erick Leroux, **vers un tourisme durable ou un écotourisme**, revue management et avenir, N 34, 2010, p234.

[3] بوزاهر نسرين، **ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة (منطقة الزيبان)**، أطروحة دكتوراه (علوم)، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص39.

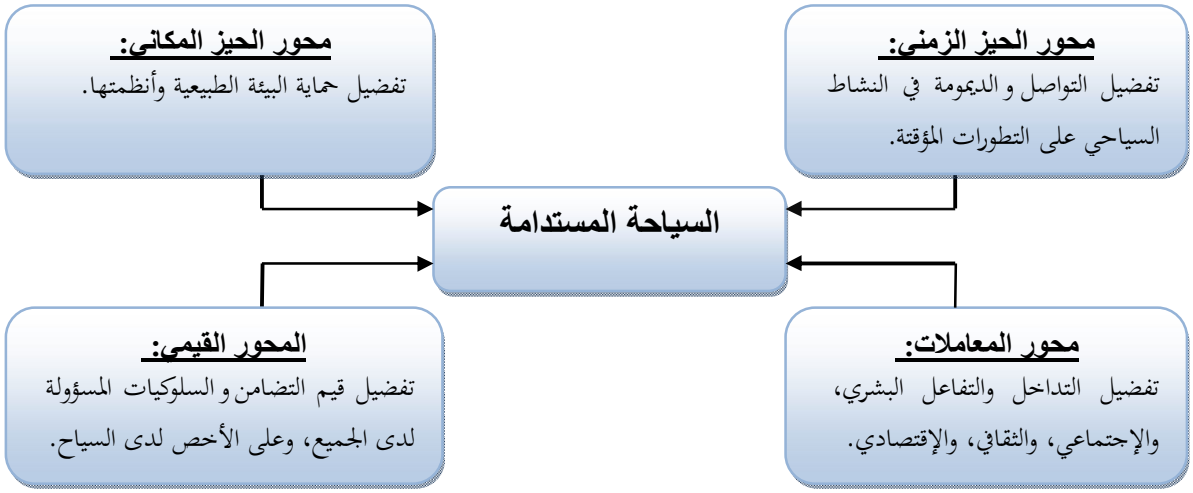
الجدول رقم (1.3): أبعاد الإستدامة السياحية ومكتسباتها

الإستدامة الإقتصادية	الإستدامة الإجتماعية والثقافية	الإستدامة البيئية
• خلق الثروة؛ • بعث إستثمارات جديدة؛ • تنويع العائد ومصادر الدخل القومي؛ • تحسين البنية التحتية.	• التوزيع العادل للمكاسب المحققة (الجهات الحكومية، المؤسسات الخاصة، الأفراد)؛ • خلق مناصب شغل؛ • إحترام المكتيبات الثقافية والمعتقدات الدينية؛ • تنمية العلاقات الإجتماعية وتحديث المجتمعات المنعزلة.	• المحافظة على التوازن البيئي؛ • وضع ضوابط الترشيد السلوكي في إستهلاك الموارد أو في إستعمالها وإستخراجها.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على: بن بوزيان محمد، **دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجادبية السياحية للأقاليم (بإستخدام نموذج المعادلات التمييزية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص التسويق الدولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص88، 89.

إن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين، فهي ليست منتجا سياحيا وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع، وإنما هي نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية يمكن حصرها في أربع محاور كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2.3): المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة



المصدر: عبد الباسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة جامعة حلوان ، العدد 12، جوان 2005، ص133.

أولا: مكونات السياحة المستدامة ومبادئها

عند محاولة حصر الأنشطة السياحية في إطار يمكن من خلاله تحديد مسار جديد لمفهوم وفلسفة السياحة بما يضمن تحقيق ضوابط الإستدامة في الأداء والممارسات السياحية، لابد من معرفة وتحديد مكونات ومبادئ السياحة المستدامة وأخذها بعين الإعتبار، والتي يمكن حصرها في ما يلي:

1. مكونات السياحة المستدامة: رغم تنوع الإلتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين:[1] مكون مادي وأخر معنوي، **فالمكون المادي** للسياحة المستدامة يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم منها، بحيث نضمن بأن إستهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوب إستهلاكها غدا. أما **المكون المعنوي** للسياحة المستدامة فيعزى إلى كون السياحة من الناحية الإجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات وإحتكاكات بين نوعين من الثقافات، مما يحقق تواصلا إجتماعيا وتواصلا بيئيان، فالسياحة المستدامة من المنظور الإجتماعي ترمي إلى تطوير سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الإجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة، مما يتعين معه الإستجابة لحاجات ورغبات عدة أطراف هي:

أ. السياح: وذلك بتقديم ما يتلاءم مع رغباتهم وإحتياجاتهم، وهو ما يتطلب تنويع سياحة الغد؛

ب. موظفو السياحة: إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياحة وإتاحة فرصة التأهيل المتواصل لهم؛

ج. سكان المقصد السياحي: بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم مع الثقافة المحلية للسكان المحليين، وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى دخلهم ومعيشتهم، وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي، لهذا تحتاج السياحة المستدامة من المنظور الإجتماعي إلى تحقيق التواءم مع ثقافة ومتطلبات وتطلعات سكان المقصد السياحي؛

د. التواصل البيئي: في هذا الجانب فإن السياحة المستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة ومختلف الأحياء)، حتى تحافظ على القدرات التنموية للأجيال المقبلة، وهذا يستدعي تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم ومتطلبات البيئة من خلال المحافظة والوقاية، أي الإستغلال العقلاني ومضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

ولتبسيط الفهم أكثر يمكن توضيح أهم أوجه الإختلاف بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية في شكلها التقليدي، وهذا من خلال الجدول الموالي:

[1] مهديد فاطمة الزهراء، بايزيد علي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول" القطاع الخاص ودوره في تنمية قطاع السياحة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 27-2015/09/28، ص9.

الجدول رقم (2.3): الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحلين
إستراتيجيات التنمية	
التنمية بدون تخطيط	التخطيط أولا ثم التنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
تركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضارية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الإستدامة
مواصفات السائح	
جموع وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	إحتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية محلية	مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية**، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، مصر، 2007 ، ص5.

ثانيا: دور الجهات الفاعلة في تحقيق الإستدامة في قطاع السياحة

يجب وضع تصور عام للممارسات العملية التي يجب على كل جهة أو تنظيم القيام بها، والجهات المشاركة في التنمية السياحية المستدامة تتضمن أجهزة القطاع الحكومي، ومؤسسات القطاع الخاص السياحي، والسائحين والمجتمعات المحلية المضيفة والتي تمثلها المنظمات غير الحكومية، وفي ما يلي تفصيل لدور كل منها:[1]

1. دور المؤسسات الحكومية: ويمكن تلخيص دورها في النقاط التالية:

– التخطيط للتنمية السياحية المستدامة وصياغة وثيقة عامة تحدد فيها الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال تبني وتطبيق مبادئ الإستدامة في القطاع السياحي؛

– إيجاد آليات فعالة للتعاون بينها وبين الجهات الأخرى غير الحكومية والمهتمة بالحفاظ على البيئة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية؛

– إنشاء نظام متكامل من التشريعات والقوانين وإرشادات الحماية للقاعدة العريضة من الموارد البيئية؛

[1] Eman Helmy, "**An Assesment of Sustainable Tourism, Planning for the Archeological Heritage**: The Case of Egypt", in Journal of Sustainable Tourism, vol.10, No 6, 2002, p58.

- القيام بأبحاث علمية ودراسات على المستوى القومي والإقليمي والقطاعي لكافة النشاطات السياحية؛
- فتح تخصصات علمية لمختلف المستويات في المجال السياحي (الإقتصاد السياحي)؛
- إيجاد آليات وأساليب للتوعية والمشاركة للمجتمع المحلي و إنشاء لجان ومراكز معلومات للتوجيه؛
- منع الإتجار بالموروثات التاريخية وتهريبها؛
- تخطيط المساحات الأرضية في الأماكن السياحية ووضع المعايير اللازمة لذلك؛
- دراسة التأثير البيئي للمشروعات السياحية قبل إعطاء الترخيص لإنشائها؛
- التأكيد على تبني جميع الإدارات الحكومية لمفهوم التنمية السياحية المستدامة؛
- تطبيق فلسفة الجودة الشاملة في مجال الإدارة السياحية؛

2. دور المؤسسات السياحية: تعتبر كيفية عمل المنشآت السياحية وطريقة ممارسة نشاطاتها الترفيهية المحور المركزي لأي محاولة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والذي يرتكز على المحاور الرئيسية التالية:

- التقليل من المخلفات الصلبة وإعادة إستخدامها أو إعادة تدويرها؛
- ترشيد إستهلاك الطاقة والحفاظ عليها؛
- الكفاءة في إستخدام مصادر المياه العذبة بما يتناسب مع البيئة؛
- إدارة مخلفات مياه الصرف الصحي بأسلوب ملائم بيئيا والتحكم في المواد الملوثة خاصة السامة منها؛
- توعية العاملين والمجتمعات المحلية والسياح بقضايا البيئية؛
- تشغيل النقل السياحي بطرق ملائمة بيئيا.

3. دور المجتمعات المحلية: هناك أكثر من طريقة لمشاركة المجتمعات المحلية في عملية التخطيط للتنمية السياحية المستدامة أهمها عقد محاضرات" القمة والقاعدة Top and Down "، حيث يتم حضور ممثلين عن جميع هيئات المجتمع لمناقشة خطط التنمية والوقوف على مدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها لظروف المجتمع ثم المصادقة عليها و تعتبر المنظمات غير الحكومية المتحدث الرسمي بإسم مصالح المجتمعات المحلية ويتركز دورها في ما يلي:

- إبداء المشورة والرأي فيما يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة على جميع المستويات التخطيطية سواء كانت تتعلق بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص؛
- التصديق على المشروعات السياحية والخطط التي تحقق التنمية السياحية المستدامة ورفض ما يخالف ذلك؛
- تقديم المعلومات اللازمة لجميع المشاركين في عمليات التنمية السياحية؛
- المشاركة في توعية الجمهور بالفوائد الإقتصادية الممكن الحصول عليها نتيجة تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، وكذلك تحديد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص والسائحين في تحقيق الإستدامة في القطاع السياحي؛
- الرقابة والمتابعة للآثار المختلفة للتنمية السياحية والتأكد من جدية الأطراف المشاركة في عمليات التنمية في الإلتزام بمبادئ الإستدامة السياحية؛

مما تقدم من تحليل لدور الجهات المختلفة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة تتضح لنا أن المسؤولية تقع على عاتق القطاع الخاص والقطاع العام معا، بالإضافة إلى أهمية تكامل جهودها المختلفة، وهذا يقودنا إلى ضرورة التخطيط لتنمية سياحية مستدامة، بالمشاركة الواعية من المعنيين وأصحاب المصلحة، فضلا عن قيادة سياسية قوية لضمان المشاركة الواسعة وبناء أراء توافقية.

المبحث الثالث: محددات الإستثمار في صناعة السياحة

تنظر الكثير من دول العالم إلى الثروة السياحية بصفتها من المصادر الرئيسية للدخل والمورد الأهم والأولى بالإستثمار فيه، من خلال تحفيز وتشجيع الإستثمار في المقومات والتسهيلات السياحية بالتعاون والشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الإقتصادية، سواء كانت جهات عمومية أو خاصة.

المطلب الأول: خصائص ومجالات الإستثمار في صناعة السياحية

يعتبر الإستثمار العنصر الحيوي والفعال والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، فالإستثمار يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الإستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب[1]. إذ أن أحد أهم المجالات والفرص الإستثمارية المتاحة هي الإستثمار في القطاع السياحي، حيث أن الإستثمار السياحي هو" توظيف الأموال لخلق رأس المال المادي والبشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب ورفع مستوى أداء العمال التابعين للقطاع السياحي". [2]

ويعرف الإستثمار السياحي أيضا على أنه " عملية إستخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي، بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة". [3]

إذا فالإستثمار السياحي هو الآلية أو الوسيلة الفعالة اللازمة لتكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، لزيادة القدرات والطاقات السياحية للبلد وتقديم أحسن وأفضل الخدمات في هذا النشاط، بما يساهم في تحقيق تنمية سياحية حقيقية، تعزز فرص المضي قدما نحو تنمية مستدامة.

أولا: مجالات الإستثمار في صناعة السياحة

إن المجالات التي يغطيها الإستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة، وهي تشمل الإستثمار في المقومات والتسهيلات الرئيسية التي ترتكز عليها صناعة السياحية، والتي يمكن إجمالها في المجالات التالية:[4]

1. **مجال الإقامة السياحية:** وتتمثل في الفنادق بمختلف تصنيفاتها والدور السياحية الجاهزة ودور الإستراحة والمجمعات والمدن أو القرى السياحية والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية؛

2. **مجال الترفيه وقضاء أوقات الفراغ:** ويضم الكازينوهات والمقاهي والمطاعم والمسابح السياحية ومحطات الإستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية ومركبات الألعاب وغيرها من مرافق قضاء أوقات ممتعة؛

---

[1] حاكم محسن محمد، **دور الإستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الإقتصاد العراقي**، المؤتمر العلمي الثالث، المجلد 1، جامعة أهل البيت، عمان، 2006، ص277.

[2] وعيل ميلود، سبتي ذهبية، **فرص ومعوقات الإستثمار السياحي في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة البويرة، يومي 27-28/ 2015/09، ص8.

[3] Cyrine AYOUB- JEDIDI, Frederic GITS, " **l'Industrie Touristique Tunisienne",** FITCH RATINGS, 2004, P 3.

[4] عبد المطلب محمود الخوام، **العلاقة بين الإستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2001، ص5.

3. **مجال النقل والإتصالات:** وتشمل إستثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفة ومحطات للزوارق النهرية، وكذا إستثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية وإستثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية وإتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية؛

4. **مجال التعليم والبحث العلمي:**وتضم الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية، إضافة إلى البعثات والزمالات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر وإستضافة الخبراء السياحيين؛

5. **مجال الإدارة السياحية التكميلية:** وتشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري كافة من أجهزة ومعدات وحاسبات وشبكات إتصال ولوازم أخرى؛

6. **مجال الترويج والإعلام السياحي:** بما فيها وكالات الحجز وتنظيم الرحلات السياحية ومراكز الإستعلامات والخدمات السياحية وكل النفقات المخصصة لطبع الملصقات والكتيبات السياحية عن الدول ومعالمها السياحية وكل ما يستلزم خدمة الإعلام السياحي؛

7. **مجال المسح السياحي:** و يقصد بها كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح وما يرافقها من إنفاق آخر لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان حول المشاريع السياحية أو فيما يخص السياح القادمين لبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم؛

8. **الإستثمار في مجال الثروة السياحية:** ويتمركز الإستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في مواقع التراث الطبيعي والتراث الثقافي؛[1]

9. الإستثمار في الصناعات الحرفية والتقليدية المرتبطة بثقافة وعادات وتقاليد البلد السياحي.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الإستثمار في صناعة السياحة

يتحدد مناخ الإستثمار السياحي الجادب للمستثمرين شأنه شأن مختلف المجالات الإستثمارية في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى بمجموعة من العوامل التي تؤثر في فرص الإستثمار في مختلف النشاطات المرتبطة بالسياحة وتحدده، سواء من حيث معدل الربحية أو درجة المخاطرة، ويمكن إجمال أهم تلك العوامل فيما يلي:

1. **العوامل السياسية والأمنية:** تعتبر من أقوى العوامل التي يجب التعامل معها بجدية وحدر، وتستدعي بدل الجهد اللازم والكافي لجعلها في أحسن الأحوال، لأن الإستقرار السياسي والأمني يعمل على تشجيع السياحة المحلية، كما يشجع السياح الأجانب ويحفزهم لزيارة مناطق الجدب السياحي في الدول المستقرة والآمنة، مما له الأثر الإيجابي في تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي؛

2. **الترويج لفرص الإستثمار السياحي الموجودة:** لابد من إعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الإستثمارية، وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعريف بها عن طريق الترويج لها؛

[1] عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، **الإستثمار السياحي في منطقة العلا**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية (مركز ماس)، الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية، 2008، ص16.

3. **حجم السوق السياحي:** يعد إتساع السوق السياحي عاملا فاعلا ومحفزا أساسيا للإستثمار في القطاع السياحي، فتطوير مناطق الجدب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحية وأعداد السياح المحليين والأجانب، وبالتالي تحفز القطاع الخاص لإستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي؛

4. **توفر الخدمات العامة والبنية التحتية:** إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجار المنشآت، وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل إتصال وخدمات فعالة وتوفر السلع الكمية والنوعية،[1] ووجود نظم متطورة للدفع متمثلة في نظام بنكي متطور يسمح بالدفع بواسطة بطاقات الإئتمان والشبكات الإلكترونية، كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح و بالتالي القيام بالمزيد من الإستثمارات السياحية المحلية والأجنبية،

5. **نظم الإستثمار السياحي وتشريعاته:** إن النظم والتشريعات القانونية في مجال الإستثمار لها الأثر الفاعل في تحديد مناخ الإستثمار السياحي، فكلما كانت التشريعات أكثر مرونة وتحفيزا كان مردود الإستثمار أكثر فاعلية وإيجابية والعكس صحيح؛[2]

6. **مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة:** فالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال السياحية تساعد في طرق تنظيم العمل وتنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة وزيادة جودة الخدمات المقدمة، إذ غالبا ما يكون سلوك العاملين هو المفتاح الرئيسي والمدخل الملائم لتحقيق الميزة التنافسية في مجال صناعة السياحة، وبالتالي تحفيز وتشجيع رؤوس الأموال في القطاع الخاص للإستثمار في القطاع السياحي، فالموارد البشرية المؤهلة في المجال السياحي تعد شريكا إستراتيجيا في الإستثمارات السياحية وصناعة السياحة، من خلال دورها المتعاظم في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة.[3]

7. حوافز الإستثمار التي يستفيد منها المستثمر في مجال القطاع السياحي وخاصة منها الضرائب والتمويل؛

8. عدد وجنسية شركات الطيران العاملة في المناطق المراد الإستثمار فيها؛

9. إمكانية الإحلال والإبدال للأبنية حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في ذلك البلد؛

10. نوعية القروض البنكية والتمويل المتوفر، بما فيها سعر الفائدة في البنوك؛

11. معدل التضخم السنوي لأسعار السلع والخدمات؛

12. معدل سعر صرف العملات الأجنبية.

يؤثر تداخل العوامل سالفة الذكر في فرص الإستثمار السياحي، فالمستثمر ينتهز فرص الإستثمار في مجال التسهيلات والخدمات السياحية بعد التعرف والإطلاع على مناخ الإستثمار السياحي والعوامل التي تؤثر فيه، والتأكد من المزايا الإستثمارية والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أو يتحملها، وكذا درجة المنافسة في السوق السياحي، ذلك

---

[1] منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات ومبادئ**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص26.

[2] جابر محمد مدحت، **جغرافية السياحة والترويج**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004، ص129.

[3] David W, **Managing Human Resources in the Hospitality Industry**, the Educational Institute of American Hotel and Motel Association, 1999, p22.

أن هذه العوامل جميعا تحدد في النهاية مدى ربحية الإستثمار السياحي بإعتباره الهدف الجوهري خاصة لدى القطاع الخاص، وهكذا يحدد مناخ الإستثمار مدى الرغبة والدافعية في ولوج الإستثمار في القطاع السياحي.

من جهة أخرى فإن تهيئة البيئة الإستثمارية في مختلف مجالات الإستثمار السياحي ومعالجة المعوقات وتكثيف الجهود وتركيزها، كلها عوامل من شأنها أن تساعد القطاع الخاص وتشجعه على التوجه للإستثمار في القطاع السياحي، فالتعرف على العقبات والصعوبات التي تواجه واقع الإستثمار السياحي وتحديدها، والعمل على تدليلها وتحجيم أثرها، سوف يساعد كثيرا في تطوير الإستثمار ونموه ودفع عجلته في القطاع السياحي.

المطلب الثاني: مصادر وأشكال تمويل الإستثمارات السياحية

تعتبر عملية تهيئة المناطق السياحية أول خطوة لأية مبادرة إستثمارية سياحية، ولا يمكن أن يقوم الإستثمار السياحي في مناطق غير متوفرة على البنية التحتية، التي تتمثل أساسا في الطرقات، شبكة الكهرباء والغاز، المياه وقنوات الصرف الصحي وشبكة متطورة من الإتصالات، والتي تقع مسؤولية تأمينها على عاتق الجهات الحكومية، إذ يعتبر من العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات السياحية، أما عن مصادر تمويل الإستثمارات السياحية بصفة عامة فتنقسم إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية (دولية)، حيث أن مصادر التمويل الداخلية بدورها تنقسم إلى خاصة (من البنوك وأسواق المال) وأخرى عامة من جانب الحكومة. وفي ما يلي تفصيل لأهم مصادر التمويل الداخلية:

أولا: المصادر الخاصة لتمويل الإستثمارات السياحية

هناك عدة مصادر وطرق خاصة لتمويل الإستثمار السياحي من أهمها:

1. **التمويل عن طريق الأسهم:** يسمح هذا الشكل من التمويل وخاصة بالنسبة للشركات الكبيرة من طرح أسهمها للإكتتاب العام، ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على أموال إضافية من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس مال الشركة.[1]

2. **التمويل عن طريق السندات:** وهي من القروض طويلة الأجل، تصدرها الشركة وتعطي لمالكها حق الحصول على القيمة الإسمية في تاريخ الإستحقاق والحصول على فوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الإسمية.

3. **التمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي:** وهي أكثر الطرق شهرة للحصول على الموارد المالية الضرورية التي تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحتاج العديد من القرى والمجمعات السياحية من الدرجة الممتازة مثل هذا التمويل خاصة في فترة ما قبل الإفتتاح لتنفيذ حملاتها الترويجية أو إستحقاق رواتب وأجور العاملين.[2]

4. **عقود الشراكة:** إن عملية الإستثمار في الفنادق الضخمة والقرى السياحية يعتبر من العمليات الثقيلة التي ترتفع تكاليفها وتطول فيها فترة الإنجاز وفترة تحقيق العوائد، مما يتطلب صيغا تمويلية تتناسب مع هذه الوضعية و تمثل

[1] خالد مقابلة، **واقع آفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)**، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 2002، ص154.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص57،58.

عقود الشراكة الصيغ الأنسب لمثل هذا النوع من الإستثمارات وهذا لأنها تضمن دمج كل المتعاملين المهتمين بالقطاع السياحي، وكذلك تخفف من حجم المخاطر كونها لا تقع على مستثمر واحد. وتتم عقود الشراكة بين المتعاملين لإنجاز المشاريع السياحية الضخمة، وتتدخل البنوك (بنوك الإستثمار)كمساهم في المشروع نظرا لضخامة رأس المال اللازم للإنجاز[1].

5. التمويل من خلال القروض المصرفية: وينقسم إلى ثلاثة أصناف حسب المدى الزمني وهي:

أ. القروض قصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز فترة إستردادها الثلاثة سنوات، حيث قد تضطر إدارة المنشأة السياحية إلى تجديد الأثاث أو أدوات المطبخ أوتوسيع موقف السيارات ...الخ وعلى الرغم من زيادة معدل الفائدة لهذا النوع من القروض تسعى العديد من الهياكل السياحية (خاصة مدن الألعاب والتسلية) للحصول عليها، كما تلجأ الهياكل السياحية كغيرها من الصناعات إلى تمويل دورة نشاطها عن طريق الصيغ التمويلية قصيرة الأجل المختلفة، وتبنى عملية التمويل قصير الأجل على الثقة وتكرار التعامل بين المستثمر والبنك، ويمكن أن يكون التعامل بالصيغ التمويلية التالية:[2]

- **قرض المشتري:** عند عملية الإستيراد لتموين دورة الإستغلال على سبيل المثال، يمكن أن يشكل قرض المشتري طريقة تمويلية قصيرة الأجل للصفقات المهمة التي تقوم بها الهياكل السياحية، ويتم الدفع من قبل المستورد لبنك المصدر في مواسم النشاط المرتفع؛
- **الإئتمان التجاري:** لتموين دورة نشاط المشروع من المواد ذات الإستهلاك اليومي داخل الهيكل السياحي وتسدد مباشرة بعد إنتهاء المواسم ذات النشاط المرتفع؛
- **الإئتمان المصرفي:** ويمكن أن يلجأ الهيكل السياحي لهذا النوع من القروض عند الحاجة إلى السيولة، وتتميز الهياكل السياحية بصيغ معينة في التعامل و التي تفرض صيغ معينة في التمويل قصير الأجل منها:

– تستعمل البطاقات الإلكترونية بشكل واسع من طرف السياح الأجانب وهذا ما يؤدي إلى خلق أزمة سيولة في خزينة الفندق مثلا، ولتفادي هذه الأزمة يمكن أن يلجأ الفندق إلى طلب تسبيقات من البنك لمدة أقصاها 3 أشهر في شكل قروض تسهيلات الخزينة؛

– كما أن عملية صناعة السفر أو الرحلات التي تقوم بها وكالات السفر الدولية تقتضي أن السائح يدفع لوكالة السفر الدولية، والتي تقوم بتحويل المبالغ لحساب الهياكل السياحية الواردة في صناعة الرحلة، وتأخذ هذه العملية كحد أقصى مدة 60 يوم حسب تجارب الدولالأخرى، ويشكل هذا التفاوت بين فترة تقديم الخدمة و الدفع أزمة سيولة مما يضطرها للجوء إلى تسبيقات على الحساب الجاري من البنوك التي تتعامل معها؛

– إن نشاط الهياكل السياحية يتميز بطابع موسمي خاصة بالنسبة للهياكل الساحلية، وهذا ما يؤدي إلى أن تواجه الهياكل السياحية مجموعة من التكاليف الثابتة (أجور العمال مثلا) خلال المواسم ذات النشاط المنخفض دون

[1] Sabrina Benmechri, **Les conditions de relance de l'investissement et de partenariat**, Journée d'études sur le tourisme Algérien a l'horizon 2010, 27/04/2001, Alger.

[2] بوزاهر نسرين، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

تحقيق عوائد كافية، وبالتالي تلجأ لطريقة السحب على المكشوف، من أجل تغطية التكاليف الجارية خلال المواسم ذات النشاط المنخفض.

ب. القروض متوسطة الأجل: حيث تتراوح فترة الإسترداد بين ما بين 3 إلى 10 سنوات، ويحتاج طالب مثل هذا القرض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه تقدم إلى إدارة المصرف، وغالبا ما يعطى الشخص أو الشركة السياحية المقترضة فترة سماح للإسترداد قد تتراوح ما بين سنة واحدة إلى سنتان حسب الإتفاق المبرم، كذلك قد تكون فترة الإسترداد وبسبب خصوصية وموسمية القطاع السياحي فصلية أو سنوية وقد يعاد النظر في فترة الإسترداد بحسب طبيعة الموسم السياحي أو الأحداث السياسية والإقتصادية.[1]

ج. القروض طويلة الأجل: إن عملية الإستثمار في المنشآت والقرى السياحية الضخمة يعتبر من العمليات الثقيلة التي ترتفع تكاليفها وتطول فيها فترة الإنجاز وفترة تحقيق العوائد، مما يتطلب صيغا تمويلية تتناسب مع هذه الوضعية ومن أهمها وأكثرها إنتشارا القروض المصرفية طويلة الأجل، والتي تمتاز بطول فترة الإسترداد التي قد تزيد عن 10 سنوات، حيث أن هذا النوع من القروض غالبا ما يستثمر في عمليات الإنجاز لشراء المعدات والموجودات الثابتة التي تمتاز بطول عمرها الإنتاجي مثل الإنشاءات والأبنية.

6. الإستئجار التمويلي: هذا النوع من التمويل تقوم به شركات متخصصة، حيث تقوم بتأجير الأجهزة والمعدات المطلوبة للمنشأة السياحية بناءا على عقد ينص على عدد سنوات التأجير لتلك الأجهزة والمعدات وأسعارها، وتعتبر تلك الأجهزة والمعدات مؤجرة لفترة زمنية محددة تقوم بعدها المنشأة السياحية بإرجاعها إلى الشركة المؤجرة أو يكون لها حق شرائها بسعر متفق عليه مسبقا ويكون أقل من سعرها الأصلي.[2]

ثانيا: التمويل الحكومي

إن التمويل الخاص في البلدان النامية غير كاف لمشروعات التنمية السياحية، لذلك فإن إمكانيات التنمية السياحية في الكثير من هذه البلدان تبقى غير مستغلة وغير جادبة لإستثمارات القطاع الخاص، وعليه فإن الأمر يستدعي بحث إمكانيات التمويل من المصادر الحكومية سواء كان هذا التمويل مباشر أو غير مباشر، علما أن التمويل والدعم المالي من طرف الحكومة للإستثمارات السياحية غالبا ما يتحدد وفقا للأهمية الإقتصادية لقطاع السياحة في هذه الدولة ووفقا للأهمية النسبية لقطاع السياحة بالمقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى. وإضافة إلى التمويل الحكومي المباشر للإستثمار في البنية التحتية سواء العامة أو السياحية، فإنه هناك عدة أشكال للمساعدات الحكومية للإستثمارات السياحية من أبرزها ما يلي:[3]

1. تخفيض تكلفة الإستثمار: ويتضمن ذلك العمل على خفض التكاليف الإستثمارية للمشروعات السياحية عن طريق منح دعم لرأس المال ومنح قروض بأسعار فائدة مميزة والسماح بإعفاءات ضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك على بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق؛

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

[2] خالد مقابلة، واقع آفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص272- 274. (بتصرف)

2. **تخفيض تكاليف التشغيل:** ويمكن تحقيق هذا عن طريق الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على الأجهزة المستوردة لخدمة القطاع السياحي ودعم برامج تدريب العاملين؛

3. **ضمانات الإستثمار:** والهدف من هذه الضمانات تأمين حقوق المستثمرين وخاصة الأجانب منهم وذلك عن طريق ضمان حق إسترداد رأس المال والأرباح، ضمان القروض في بعض الأحوال وتشجيع المستثمر الأجنبي لإعادة إستثمار أرباحه في مشروعات سياحية أخرى داخل البلد المضيف؛

4. **الدعم المالي:** وهو عبارة عن مبالغ مالية تمنحها الدولة للقائمين على تنفيذ المشاريع السياحية مع عدم مطالبتهم بردها، والميزة الأساسية لهذا النوع من المساعدات هي تخفيض تكاليف الإستثمار، وعادة ما يقدم الدعم في شكل إعفاءات من سداد القروض أو أقساطها مما يؤثر مباشرة على تكلفة إنجاز المشروع، ويعتبر الدعم المالي ذو أهمية كبيرة في مواجهة مشكلات السيولة النقدية التي يحتاجها المشروع السياحي في المراحل الأولى من تنفيذه، كما أن الدعم المالي قد يوجه ليساهم في تنفيذ المشروعات السياحية التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة مثل: خلق فرص للعمل عن طريق دعم مشروعات سياحية معينة؛

5. **القروض المميزة:** تتمثل في القروض التي تقدمها الحكومة للمستثمرين في المشروعات السياحية بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق؛

6. **ضمانات القروض:** تقوم الحكومات أو الهيئات المتخصصة التابعة لها بضمان القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتنمية المشروعات السياحية، ويعتبر المشروع السياحي مؤهلا للحصول على قرض مضمون بعد إتمام الخطوات التالية:

- تقييم كفاءة المشروع في إطار الشروط الموضوعة من قبل البنك التجاري مانح القرض؛
- تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع.

7. **دعم عمليات الفوائد المنخفضة:** يتمثل الدعم هنا في إلتزام الحكومة بسداد الفرق بين سعر فائدة مخفضة على القرض الذي يحصل عليه المشروع السياحي وسعر الفائدة الجاري الذي تفرضه البنوك التجارية، ويتيح هذا النظام تمويل عدد أكبر من المشروعات السياحية مما يسمح به نظام القروض المميزة، وتزداد أهمية النظام في السنوات الأولى من العمليات الإستثمارية حيث لا يحصل المشروع على إيرادات في هذه السنوات؛

8. **الأساليب المالية لدعم الإستثمار السياحي:** يقتصر هذا النوع من المساعدات على المشروعات التي بدأت نشاطها الفعلي وتمكنت من تحقيق أرباح فعلية، وهناك أشكال عديدة للمساعدات المالية تختلف بإختلاف البلدان ومنها على سبيل المثال: السماح للمشروع السياحي بعمل إحتياطات الإستهلاك الرأسمالي من أرباحه المحققة قبل تحميلها الضرائب، مما يخفض من مقدار ضرائب الأرباح.

بالرغم من تعدد مزايا ومصادر التمويل السالفة الذكر إلا أن توفرها ليس كافيا لجذب المستثمرين للإستثمار في مشاريع القطاع السياحي، ذلك أن النشاط السياحي يتعرض أحيانا للإنكماش لأسباب إقتصادية وغير إقتصادية ومن تم فإن مخاطر الإستثمار في القطاع السياحي عادة تكون أعلى من مخاطر الإستثمار في كثير من القطاعات الأخرى، ولذلك فإن من أهم المساعدات والدعم الذي يجب أن تقدمه الحكومات وخاصة في الدول النامية لتطوير

السياحية وتعزيز برامج التنمية السياحية المستدامة، هي العمل بجد وإرادة لتوفير الظروف والبيئة الإستثمارية المناسبة لطمأنة المستثمرين وجدبهم للإستثمار في القطاع السياحي.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى الإقتصادية وطرق المفاضلة بين الإستثمارات السياحية

حظي موضوع المفاضلة بين المشاريع وضرورة دراسة الجدوى الإقتصادية لها قبل تنفيذها بإهتمام كبير في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية الإقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية ومراعاة التوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وعليه فإن نجاح الإستثمارات السياحية يحتاج إلى دراسات وافية للجدوى الإقتصادية من تنفيذها شأنها في ذلك شأن باقي الإستثمارات في القطاعات الأخرى.

أولا: المفاضلة بين الإستثمارات السياحية

يعتبر موضوع تقييم المشاريع من المواضيع الإقتصادية الحديثة، وهو عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى إختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، والذي يتضمن تحقيق الأهداف المحددة إستنادا إلى أسس علمية.

1. **أساليب المفاضلة بين المشاريع السياحية:** من أجل أن تكون المفاضلة إقتصادية كأساس يعتمد عليه للوصول إلى قرار سليم لا بد أن تكون عملية شاملة ودقيقة، ونظرا لتعدد الأهداف لكل من المشاريع المقترحة من جهة وتعدد التفضيلات التي يتضمنها كل مشروع والتي لا بد من أخذها بعين الإعتبار من جهة أخرى، لا بد من تعدد أساليب المفاضلة بين المشاريع، لعل أهمها ما يلي:[1]

أ. الأساليب الإقتصادية: وتختلف بإختلاف المشروع سواء كان المشروع عام أو خاص من حيث أهميته بالنسبة للإقتصاد الوطني، ويمكن التمييز بين المشاريع العامة حسب أهميتها للإقتصاد الوطني من خلال الإعتبارات التالية:

- **أهمية المشروع في عملية التنمية الإقتصادية:** وتختلف أهمية المشروع في التنمية الإقتصادية بإختلاف أهداف وأحجام تلك المشاريع، فمثلا المشاريع الصناعية (منها المشاريع السياحية) تخدم التنمية أكثر من المشاريع الزراعية وذلك نظرا لما تتميز به المشاريع الصناعية بقدرتها على زيادة الدخل القومي وعلى توفير فرص العمل؛
- **أهمية المشروع في ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال تأثيره على الحساب الجاري أو ميزان الخدمات؛
- **أهمية المشروع للقوى العاملة:** ومن المسائل التي يمكن أخذها بعين الإعتبار عند المفاضلة بين المشاريع العامة هو تحديد مدى تأثير المشروع على زيادة القوى العاملة، ليس على مستوى المشروع نفسه بل قد تمتد إلى مشاريع أخرى قد ترتبط به أفقيا أو عموديا.

ب. الأساليب الفنية: دراسة كافة جوانب المشروع الفنية والتي تشمل حجم المشروع المناسب، إختيار المستوى المناسب من التكنولوجيا، وإختيار القوى العاملة؛

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص223.

ج. الأساليب المالية: إضافة إلى المفاضلة الإقتصادية والفنية بين المشاريع فإنه لا بد من إعطاء أهمية إلى المفاضلة المالية، إذ أن هذا النوع من المفاضلة يتعلق بإحتساب التكاليف والإيرادات والأرباح والعوائد الصافية للأموال المستثمرة، فترة الإسترداد، معدل العائد على الإستثمار، صافي القيمة الحالية...الخ.

ثانيا: دراسة الجدوى الإقتصادية للإستثمارات السياحية

هناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الإقتصادية وطبيعة القرارات الإستثمارية، فكلما إعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية كلما كانت القرارات أكثر نجاحا وأمانا في تحقيق الأهداف، و تعتبر دراسة الجدوى الإقتصادية من الموضوعات التي تهدف إلى ترشيد القرار الإستثماري بوجوب قيام المشروع الإقتصادي على دعائم الصلاحية الإقتصادية والفنية، وبمعنى آخر فدراسة الجدوى هي " كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الإستثمارية في مراحلها المختلفة مند أن كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة بإعتبارها مبررة إقتصاديا، أو رفض هذه الفكرة غير المبررة إقتصاديا"[1].

ودراسة جدوى الإستثمارات السياحية ما هي إلا تقرير يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع السياحي أو المشاريع المقترحة والتي يمكن من خلالها التوصل لإتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع السياحي أو الإنتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا ثم التنفيذ.

و إذا علمنا بأن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان، ما هي إلا قائمة من المشاريع الإستثمارية، فإنه إذا ما أرادت تلك البلدان خاصة النامية منها تحقيق النجاح لبرامجها الإنمائية، فلابد عليها أن تعطي لدراسة الجدوى أهمية كبيرة، لكونها تمثل الوسيلة الأساسيةو اللازمة لتحقيق الإستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لديها.

و عليه لتجاوز المشروعات الفاشلة والتي تعني تجاوز هدر وتبذير الأموال فلابد من الإهتمام بدراسة الجدوى التي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد إستثمارها، كما أنه لابد على الدول من تحديد الأولويات في المشاريع الإستثمارية وذلك بوضع مجموعة من المعايير التي تساعد على ترتيب المشروعات وذلك وفقا لأهميتها وكفاءتها الإقتصادية، ومدى توافر عناصر الإنتاج، كما أنه يضمن الإعتماد على معايير موضوعية بغية المفاضلة بين المشروعات وبين متابعة تقييم تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية تقييما كليا على مستوى الإقتصاد الوطني، وتقييما جزئيا على مستوى المشروع.

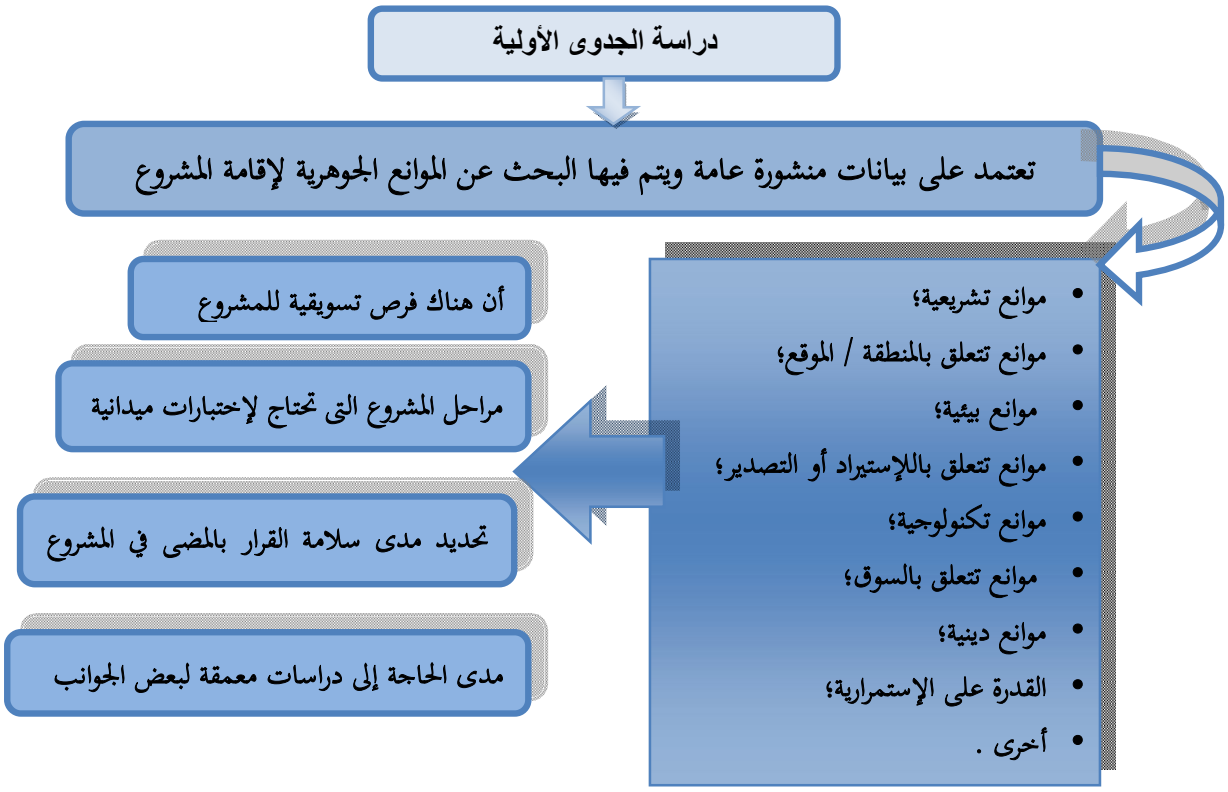
1. مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية: تنقسم دراسة الجدوى الإقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين هما دراسة الجدوى التمهيدية أو الأولية ودراسة الجدوى التفصيلية، والتي تتضمن ما يلي:

أ. دراسات الجدوى الأولية: تتطلب دراسة الجدوى التفصيلية جهدا كبيرا ووقتا طويلا نسبيا وتكاليف عالية لذلك يتعين إجراء دراسات أولية بسيطة للمشروعات التي يتم إقتراحها في مرحلة التعرف قبل إجراء دراسات الجدوى التفصيلية لها، و القيام بدراسة جدوى أولية قبل الدراسة التفصيلية الهدف منها هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع الإستثماري، ودراسة الجدوى الأولية لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال

[1] خليل محمد خليل عطية، **دراسات الجدوى الإقتصادية**، ط1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008، ص5.

في دراسات الجدوى التفصيلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحمل نفقات كبيرة[1]، فكثيرا ما يحدث ألا يتمكن المستثمرو ن من تنفيذ المشروع الإستثماري وقد يرجع ذلك إلى أسباب فنية أو قانونية أو إقتصادية، فإذا ما قام هؤلاء المستثمرو ن بتكليف الخبراء والإستشاريين بإعداد دراسة تفصيلية لجدوى المشروع فإنها غالبا ما تحملهم نفقات مرتفعة قد يتبين في النهاية أن المشروع عديم الجدوى.

الشكل رقم (3.3): مكونات دراسة الجدوى الأولية للمشروع السياحي



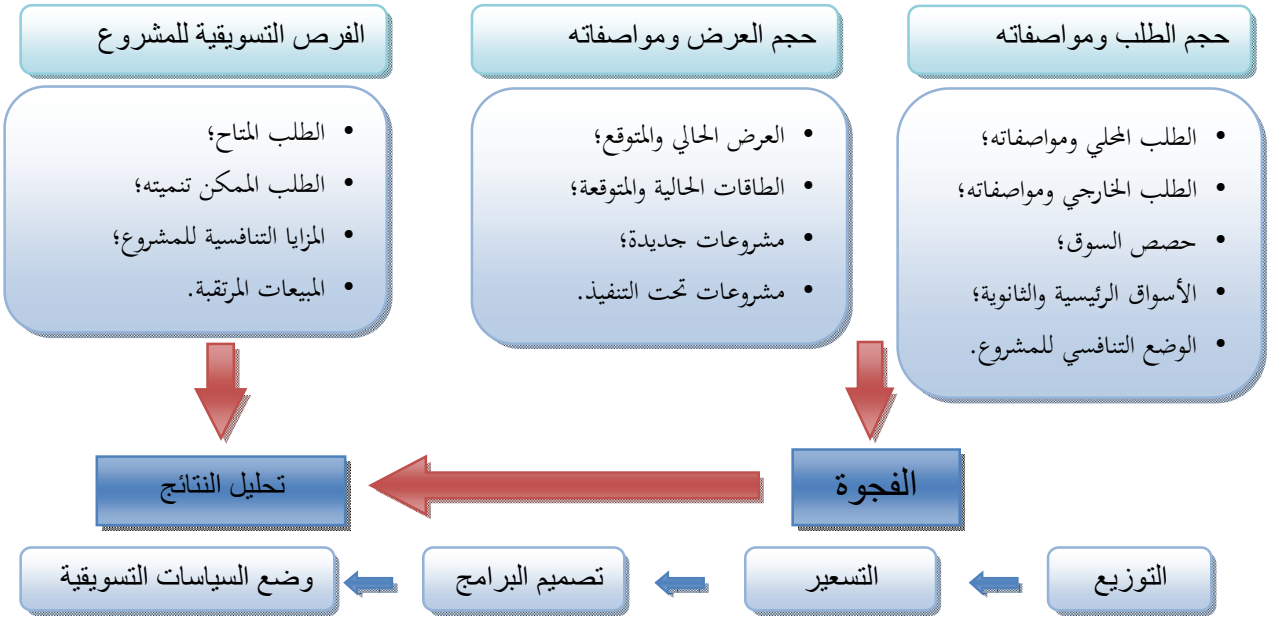
المصدر: من إعداد الطالب.

ب. **دراسات الجدوى التفصيلية:** وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، و تبدأ إذا كانت دراسات الجدوى الأولية مشجعة، بمعنى أن هناك جدوى من إقامة مشروع أو مجموعة مشاريع، وتتكون من دراسات في الجوانب التالية:

➢ **الدراسة التسويقية:** وهي مجموعة الأساليب والأسس والتقديرات التي تهدف إلى التعرف على الجوانب المختلفة لسوق الخدمات السياحية التي يتجه المشروع لإنتاجها، بهدف تقدير حجم المبيعات الحالية والمرتقبة، ورسم السياسات التسويقية المناسبة و تعتبر دراسة الجدوى التسويقية من أهم الدراسات التي يتوقف عليها قرار الإستمرار في الدراسة الفنية والهندسية أو التوقف والبحث عن بدائل أخرى للمشروع، وتتطلب الدراسة التسويقية معرفة شاملة بالسوق وإمكانيات تقييم العرض والطلب السياحي الحالي والكامن، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال دراسة حاجات ورغبات السياح ومدى الإمكانيات المتوفرة من خدمات وتسهيلات ومنتجات سياحية لإحتواء الطلب.

[1] طارق نصار، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، بدون سنة نشر، ص5.

الشكل رقم (4.3): عناصر دراسة الجدوى التسويقية للمشروع السياحي



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على: عيسى قدادة، **دراسة جدوى المشروعات السياحية**، كلية السياحة والآثار، جامعة الملك سعود، الرياض، ص37.

– **دراسات الجدوى الفنية:** على ضوء الدراسة التسويقية تتحدد معالم الدراسة الفنية للمشروع، والمقصود بالدراسة الفنية كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع وتشييد أقسامه وتحديد إحتياجاته من مستلزمات الإنتاج وتقدير التكاليف الإستثمارية وتكاليف التشغيل للسنة القياسية،[1] ومن المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الفنية مايلي:

– إختيار المساحة المناسبة للمشروع السياحي، وتحديد الطاقة الإستيعابية التي تتناسب مع الإمكانيات المتاحة؛

– موقع المشروع السياحي، بإعتباره من المسائل المهمة التي تساعد في نجاح المشروع السياحي أو فشله، وإختيار الموقع الملائم للمشروع السياحي يتأثر بمجموعة من العوامل منها:

- تكلفة النقل، إذ أن إمكانية الوصول إلى الموقع السياحي بأقل تكلفة ممكنة عامل مهم جدا لنجاح المشروع؛
- التشابك السياحي، أو العلاقات الترابطية بين المشروع السياحي المقترح والمشاريع السياحية القائمة؛
- مدى توفر البنية التحتية التي تساعد أو تشجع على إقامة المشروع السياحي في منطقة ما؛
- تقدير كلفة المباني والأراضي اللازمة لإقامة المشروع السياحي بحسب أسعارها ومساحتها.

– إختيار درجة تصنيف المشروع السياحي ومستوى أسعار الخدمات والتسهيلات السياحية؛

– التصميم الأساسي للمشروع السياحي، الذي يعتمد على المساحة الكلية والمساحة اللازمة لتوزيع الخدمات والتسهيلات السياحية ونظام الأنظمة السياحية التي يحتاجها المشروع؛

– تقدير إحتياجات المشروع السياحي من المواد الأولية والمواد الخام والتأثيث؛

– تقدير إحتياجات المشروع من القوى العاملة، والإحتياجات الإشرافية والإدارية وهيكل تنظيمها.

[1] عيسى قدادة، **دراسة جدوى المشروعات السياحية**، كلية السياحة والآثار، جامعة الملك سعود، الرياض، ص47.

➢ **دراسة الجدوى البيئية** :حيث تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على أثر المشروع على البيئة سواء كان هذا الآثر إيجابي أو سلبي، وذلك بهدف تعظيم الآثار الإيجابية وتقليص الآثار السلبية، كما قد يتطلب الأمر محاولة التعرف على أثر البيئة في المشروع بجوانبه السلبية والإيجابية وذلك من منظور أن المشروع نظام مفتوح يؤثر ويتأثر في البيئة[1].

➢ **دراسة الجدوى الإجتماعية:** تهدف إلى تقييم مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع والإقتصاد الوطني، ومن ثم مدى مساهمته في تحقيق الرفاهية الإقتصادية[2].

➢ **دراسة الجدوى القانونية:** وتهدف إلى التحقق من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين المنظمة للإستثمار في الدولة التي سوف يقام المشروع بها، وهنا يجب على المستثمر القيام بدراسة القوانين العامة التي يمكن أن تتضمن قوانين تؤثر على تكاليف وإيرادات المشروع ومن أمثلة ذلك القانون التجاري، وكذلك دراسة القوانين الخاصة بالإستثمار.

➢ **دراسات الجدوى المالية:** وتحدد كيفية تمويل المشروع المتمثل في رأس المال المدفوع من قبل المستثمرين ورأس المال المقترض، وسعر الفائدة.[3] أي تخطيط وتوجيه ومتابعة تأمين إحتياجات المشروع من الأموال من خلال أفضل خليط تمويلي من مصادر التمويل المختلفة وإدارة وتوظيف تشغيل هذه الأموال في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة الخاصة بالمشروع السياحي، وبما يعظم نتائجها ويعطي أعلى مردود وعائد إقتصادي ممكن في ظل الظروف والبيئة المحيطة بالمشروع. وتتكون هذه الدراسة من المجالات التالية:[4]

- دراسة وتحديد مصادر التمويل المختلفة؛
- تقدير التكاليف الإستثمارية للمشروع؛
- تحديد الهيكل التمويلي المناسب؛
- تقديرات التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمشروع.

المطلب الرابع: دور الدولة والقطاع الخاص في تنمية صناعة السياحة

إن مسؤولية تنفيذ السياسات والخطط السياحية الرامية إلى تطوير القطاع السياحي تقع على عاتق القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، كما أن نجاح وفعالية دور القطاع الخاص في خطط التنمية والإستثمار السياحي يتوقف على التنسيق والتكامل مع مؤسسات القطاع العام أو الدولة، التي يتحدد دورها هي الأخرى إنطلاقا من المرحلة وكذا المكانة التي يحتلها القطاع السياحي في إقتصاد البلد.

أولا: دور الدولة في التنمية السياحية

في العديد من البلدان يترك للقطاع الخاص الدور الريادي في معظم مجالات التنمية بما فيها القطاع السياحي، لكن في البلدان النامية سياحيا وفي المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية يجب أن يكون للدولة الدور القيادي في

---

[1] نادي مفيدة وآخرون، **أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية في المشاريع الإستثمارية السياحية (دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان)**، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد7، 2016، ص8.

[2] شجون العليان، **مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية**، المجلة الإقتصادية السعودية، العدد 5665، 2009، ص2.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم أصول المشروعات**، دار شباب الجامعة، مصر، 2006، ص147.

[4] خليل محمد خليل عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

مرحلة المباشرة بالتنمية السياحية، إذ لا بد أن تلعب دورا نشطا في تشجيع النمو السياحي. وعموما هناك مداخل عديدة لابد للدولة عدم إهمالها من أجل النجاح في تنمية القطاع السياحي تتمثل أساسا في ما يلي:

1. ا **لمسؤوليات القومية للدولة في مجال التنظيم والتنمية السياحية:** تقع على عاتق الدولة عدة مسؤوليات تندرج تحت مهامها الأساسية والضرورية لتنمية وتظينم صناعة السياحة، من أهمها نذ كر ما يلي:[1]

أ. جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة عن أهمية المقومات السياحية والمرافق المتاحة في الدولة، وطبعها في كتيبات وتوزيعها عبر القنصليات والسفارات في جميع أنحاء العا لم؛

ب. توفير كمية من السلع الإستهلاكية اليومية التي يحتاجها السياح، وحث وزار ة التجارة والصناعة على الإهتمام بالطلب المتزايد على مثل هذه السلع، وتوفير ومعالجة النقص في خدمات المرافق الحيوية مثل المياه والكهرباء ووسائل الإتصال والمواصلات والتأكد من كفايتها وأنها تعمل بكفاءة عالية؛

ج. المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية ومحاربة التضخم في أسعار السلع والخدمات ومراقبة حركة الأسعار ولمختلف القطاعات المساندة للسياحة؛

د. معالجة الإختناقات المرورية والإزدحام المتولد من سير المركبات في الشوارع العامة خاصة في مواسم الدروة؛

هـ. التحسب من إنتشار بعض الأمراض والأوبئة والتأكد من أن السياح القادمين غير مصابين بأي من الأمراض المعدية والوبائية؛

و. التحكم بالأسواق السياحية والتدفق السياحي، فبدلا من التنوع في الأسواق السياحية تقوم الدولة بتقديم خدمات تناسب أسواقها ذات الإنفاق الكبير؛

2. **مسؤوليات الدولة في مجال التنمية والتخطيط لمكونات السياحة:** من مسؤولياتها في هذا الجانب ما يلي:

أ. تعاون الهيئات السياحية وخاصة وزارة السياحة مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية لنشر الوعي حول المشاكل المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة؛

ب. إرشاد السلطات المحلية حول أهمية التنمية الإستثمارية للمقاصد السياحية والترويج لها وتزويدها بالخرائط السياحية ودليل السياحة الوطنية ومنشورات المنظمة العالمية للسياحة؛

ج. قيادة التنمية السياحية في المناطق ذات البيئات الحساسة ومواقع المحميات الطبيعية؛

د. التأكد من أن المعايير والضوابط والتعليمات المقترحة للتنمية السياحية قابلة للتطبيق وهي متوازنة مع سياسات فعالة للتنفيذ بشكل مباشر من قبل القطاع الخاص، أو عن طريق إصدار تعليمات وضوابط وقوانين تفرض على الجهات المستثمرة الحكومية والخاصة؛

– الإشتراك مع القطاع الخاص في تطوير وتحسين نظام النقل (أسعار مدروسة وملائمة) والتأكد من كفاءته، وأن جميع الأقاليم السياحية مخدومة بالنقل العام أو يتم خدمتها بالنقل الخاص؛

3. **مسؤولية الدولة في مجال الإستثمار:** هناك ثلاثة مجالات رئيسة يمكن للدولة الإستثمار فيها من أجل تسهيل وتشجيع التنمية السياحية هي:

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص266، 267.

أ. الإستثمار في البنية التحتية العامة: وهذا النوع ذو تأثير كبير ومألوف في تنمية وتطوير القطاع السياحي، كما أن مثل هذه الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمطارات والمنتزهات والحدائق العامة لا يقتصر إستخدامها على السائح نفسه بل يتم إستخدامها من قبل مواطني البلد أيضا؛

ب. الإستثمار في البنية التحتية السياحية: في المراحل الأولى من التنمية السياحية لا بد للدولة من الإستثمار في مجال السياحة وتنميتها، وكذلك الحال عند محاولة تنمية بعض الأقاليم التي لم يتم تنميتها من قبل، من خلال بناء فنادق وإستراحات سياحية ومراكز معلومات سياحية، مما يساعد في تشجيع القطاع الخاص للإستثمار والمساهمة في التنمية السياحية؛[1]

ج.الإستثمار في الأنشطة الإقتصادية الأخرى: وهي الأنشطة التي تكمل قطاع السياحة وترتبط معه بشكل مباشر أو غير مباشر مثل قطاع الخدمات المختلفة وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة كالصناعات الغذائية وصناعات الأثاث والورق ووسائل النقل ...الخ، ومع كل زيادة في الطلب السياحي تزداد الرغبة في الإستثمار في القطاعات الإنتاجية التي يعتمد عليها القطاع السياحي.[2]

4. تنمية الموارد البشرية لأجل السياحة: يعتبر إعداد الأشخاص المؤهلين للعمل في جميع الميادين عنصر أساسي لنجاح العملية السياحية، فالكوادر المؤهلة تكفل تحقيق مستويات النوعية والجودة في الخدمات التي يطلبها السائح ويدفع المال للحصول عليها، وللدولة دور هام في تخطيط التأهيل والتدريب في القطاع السياحي، إذ على السلطة المحلية السعي لتأمين كوادر العمل في الساحية في المنطقة من أبنائها قدر الإمكان، وعملية تطوير القوة العاملة تقتضي إجراءات مترابطة أهمها:[3]

– إجراء مسح وتقييم لأوضاع القوة العاملة والتحري عن الصعوبات، ثم تحديد الإحتياجات ومصادر تلبيتها وتحديد الوظائف التي تتطلب مهارات خاصة وإعدادا خاصا؛

– برمجة الإحتياجات ومراحل الإعداد حسب العدد والإختصاص؛

– إعداد البرامج التدريبية والمناهج الحديثة وأساليب وطرق التأهيل والتدريب المناسبة لخصائص السياحة في المنطقة؛

ولأن المنتج السياحي هو عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة، فإن مهام الدولة في تنمية الموارد البشرية للعمل في النشاطات السياحية يجب أن يشمل جميع تلك الوظائف والأعمال، وأهمها:

- أعمال الفنادق والمطاعم والإدارة التي تشمل كل ما يتعلق بالمبيت والإقامة مثل المكتب الأمامي، الإستقبال ترتيب الغرف، المطعم، الصيانة، العلاقات العامة، شؤون العاملين...الخ؛

- الأعمال المتعلقة بالتسويق السياحي ومنها إجراءات السفر والحجوزات والتذاكر، برمجة الجولات، قيادة الرحلات وسائقي الآليات؛

---

[1] خالد مقابلة، واقعو آفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص264.

[3] رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص161، 162.

– الأعمال الفنية في الإدارة الحكومية للسياحة في مجالات التخطيط، التنمية، التسويق، تطبيق معايير الصناعة السياحية، الإحصاء والبحوث، التشريعات السياحية، رعاية الأنشطة والتعاون مع الجهات المعنية مثل الصناعات المحلية والمهن اليدوية والرياضة؛

إضافة إلى ما سبق ذكره، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة لا بد أن تتدخل بشكل غير مباشر كموجه ومحفز للإستثمار في القطاع السياحي، من خلال السياسات الإقتصادية (السياسة المالية والنقدية) مثل الإعفاءات الضريبية المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية ومعدلات التضخم، تقديم القروض المالية بأسعار فائدة مناسبة للنشاط السياحي خاصة للراغبين في الإستثمار في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية، وكذا السماح بتحويل جزء أو كل الأرباح للمتعاملين الأجانب تشجيعا للإستثمار الأجنبي للإستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال صناعة السياحة، والإرتقاء بها إلى مستويات عالمية. وإجمالا لدور الدولة في التنمية السياحية نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (3.3): مجالات تدخل الدولة في تنمية النشاط السياحي

نوع التدخل	مجال التدخل	حجم الإستفادة للقطاع السياحي
– المساعدة والمشاركة الجزئية في النشاط السياحي	– تسويق المنتج الوطني؛ – رسم السياسات الترويجية؛ – مساعدات إدارية تنظيمية مثل تشكيل رابطة فنادق ومطاعم أو تشكيل رابطة مكاتب السفر والسياحية.	تغطية كاملة %100
– السياسة المالية	– الحوافز الإستثمارية؛ – القروض؛ – المساعدات والإعفاءات الضريبية.	%100
–السياسة النقدية والإستقرار السياسي	– الحفاظ على قيمة العملة؛ – الإستقرار الأمني.	%60
– الخدمات العامة	– تطوير البنية التحتية؛ – الإهتمام بالنقل العام؛ – دعم وتطوير حجم المبادلات التجارية؛ – المساعدة في التنمية الإقليمية المتوازنة؛ – تشجيع إقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	%40
– المناسبات والمهرجانات	– دعم المهرجانات الوطنية والشعبية والفكرية؛ – دعم سياحة المؤتمرات الرسمية وشبه الرسمية.	%30
–أغراض أخرى	– الحفاظ على المناطق والشواخص الحضارية والتراثية؛ – دعم وتشجيع إقامة المنتزهات الوطنية والحدائق العامة؛ – إنشاء المحميات الطبيعية؛ – إقامة المناطق الترفيهية ومدن الألعاب وتهيئة المناطق الساحلية؛ – المهرجانات الرياضية.	%20

المصدر: موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص270.

ثانيا: دور القطاع الخاص في التنمية السياحية

لقد أدركت الكثير من دول العالم الدور الفاعل للقطاع الخاص في الإستثمار في الموارد السياحية وإعطاء دفعة قوية لدعم مسار تنمية القطاع السياحة إلى جانب الحكومة، وذلك إنطلاقا من مساهمة هذه الإستثمارات في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية كافة، وأن النجاح المطرد للقطاع الخاص في مجالات الإستثمار السياحي المتعددة والمتنوعة شجع معظم الدول التي يعتمد إقتصادها لحد كبير على السياحية مثل (تركيا، مصر، إسبانيا فرنسا...) إلى تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص (أفرادا ومؤسسات) للإستفادة من الإستثمار السياحي.

ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا أساسيا داعما في إنجاح صناعة السياحية، فهو الشريك الفاعل في تحريك عجلة التنمية السياحية وما تساهم به في جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية للدولة عامة وللمجتمعات المحلية خاصة. ويمكن إجمال الدور الرئيسي للقطاع الخاص في الإستثمار السياحي فيما يلي:[1]

- توفير البنية التحتية المحددة للقطاع السياحي، من خلال إقامة المنشآت السياحية الإستثمارية، التي تشمل المنشآت والخدمات اللازمة لقيام صناعة السياحة (الفنادق، المطاعم، المنتزهات، المنتجعات)؛
- إمكانية توفير الموارد المالية لتمويل التنمية السياحية؛
- المساهمة في إعداد الكوادر البشرية والوطنية وتأهيلها وتدريبها للعمل في المجالات المختلفة في صناعة السياحة؛
- الشراكة الفاعلة في تسويق الوجهة السياحية الوطنية من خلال الوسائل والآليات التي تعمل على إبراز البلد كواجهة سياحية مميزة؛
- المساهمة في توزيع المشروعات السياحية بشكل يسهم في تنمية مختلف الأقاليم.

[1] عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

المبحث الرابع: الآثار التنموية للسياحة وإتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية

لا يوجد هناك أدنى شك فيما للسياحة من تأثير على الإقتصاد وخاصة إقتصاديات الدول النامية، لأنها تعتمد على اليد العاملة البشرية في نجاحها، مما يتيح فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة، وتعتبر مصدرا مميزا لجلب العملة الصعبة وتنشيط العديد من القطاعات المرتبطة بها، وتساهم في تحقيق التواصل والإرتباط الإجتماعي والحضاري على المستوى المحلي والدولي، والمتتبع لتطور النشاط السياحي خلال العقود الماضية يلاحظ أن الحركة السياحية العالمية في تزايد مستمر نتيجة عدة عوامل، مما ساهم بشكل كبير في توفير إيرادات ضخمة متجاوزة بذلك الكثير من الصناعات.

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للسياحة

ترتبط الأهمية الإقتصادية للقطاع السياحي بتأثيره على العديد من المتغيرات الإقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا مهما للدخل بصفة عامة وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. ويمكن إبراز الآثار الإقتصادية المباشرة للنشاط السياحي من خلال النقاط التالية:

1. **أثر السياحة في ميزان المدفوعات:** تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة وتأخذ مكانها في ميزان المدفوعات ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالتأمين والمعاملات المصرفية، ويؤثر الدخل السياحي على الميزان التجاري (الذي يشكل جزءا منه الصادرات غير المنظورة) تأثيرا مباشرا[1]، إذ أن الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي والمدونة ضمنه في سجل ميزان المدفوعات، يمكن فصلها في ميزان منفرد يعرف بالميزان السياحي والمتضمن كل الأنشطة السياحية كما يتضح في الجدول (4.3)، و يتحدد أثر النشاط السياحي في ميزان المدفوعات بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت إيجابية أو سلبية.

الجدول رقم (4.3): ميزان المعاملات السياحية

الدائن (التصدير)	المدين (الإستيراد)
– الإيرادات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة السياح الأجانب في الداخل)؛ – تحويلات المواطنين العاملين في السياحة للداخل؛ – الصادرات المنظورة (السلع، الهدايا، الآلات والمعدات السياحية)؛ – النقل (نصيب الشركات الوطنية للطيران والملاحة من النقل السياحي الدولي)؛ – المصروفات على الدعاية والإعلان السياحي الأجنبي بالداخل؛ – الإستثمار السياحي الأجنبي بالداخل.	– الإنفاقات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة المواطنين في الخارج)؛ – تحويلات العاملين الأجانب في السياحة للخارج)؛ – الإستيرادات (غالبا مأكولات، مشروبات، الآلات والمعدات السياحية و سلع أخرى)؛ – النقل (نصيب الشركات الأجنبية للطيران والملاحة من نقل السياح المواطنين للخارج)؛ – المصروف على الدعاية والإشهار السياحي الوطني بالخارج؛ – الإستثمار السياحي الوطني بالخارج.

المصدر: مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **إقتصاديات السفر والسياحة**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص126.

[1] بوعكريف زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

وتشكل السياحة مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية التي تسعى كل دول العالم للحصول عليها، خاصة في الدول النامية، إذ تزداد أهمية الدخل السياحي نظرا لتأثيره في ميزان المدفوعات لعدة أسباب أهمها:

- تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع آخر، حيث أن القدرة على المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع الدول المتقدمة لأن أسعار المنتجات السياحية في الدول النامية يمكنها أن تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة عكس السلع المصنعة؛
- أن التسربات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للإستثمار في السياحة أو نتيجة واردات هذا القطاع يمكن إسترجاعها وبأكثر قيمة وفي وقت أقصر مقارنة مع معظم الصناعات الأخرى؛
- إن معدل التغير في الصناعة السياحية هو أقل منه في الصناعات الأخرى، وهذا ما يلائم الدول النامية والتي لا تستطيع في أغلب الأحيان مواكبة التطورات الهائلة و السريعة في القطاعات الأخرى نتيجة التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة؛
- إن صناعة السياحة لا تتطلب معدلا كبيرا من النقد الأجنبي إلى إجمالي الإستثمارات لإستيراد السلع والتجهيزات الخاصة بالنشاط السياحي.

2. أثر السياحة على الإنفاق: يمكن تعريف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الإقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين بمعنى أن كل إنفاقمن جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء والإطعام، وعلى مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل إنتقال الأموال من السائحين إلى أصحاب المؤسسات الفندقية. ويتفرع على هذا الإنفاق سلسلة أخرى من النفقات وهي إنفاق القائمين على الصناعة الفندقية فيما يخص إقتناء وتجديد التجهيزات اللازمة للفنادق،[1] وبالتالي إنتقال جزء من دخول القائمين على صناعة الفندقة إلى عملائهم الذين يمونونهم بالسلع والخدمات كما يذهب جزء من دخول أصحاب الفنادق إلى موردي الأطعمة المختلفة.

وما يقال عن الخدمات الفندقية يقال عن سائر الخدمات المتصلة بالنشاط السياحي كخدمات النقل بكل أنواعها، كما يؤدي كذلك نشاط الحركة السياحية إلى زيادة الإنفاق على السلع التذكارية والإستهلاكية، وزيادة الإستثماو كما أن الخزينة العمومية للدولة تستفيذ من رسوم التأشيرات، الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية الضرائب على الدخول رسوم الترخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الحركة السياحية يتوقف على المجهودات التي تبدلها الدولة السياحية، لإجتذاب أكبر قدر ممكن من السياح، ومن أبرز هذه المجهودات هو إظهار الإمكانيات السياحية للدولة عن طريق الحملات التسويقية التي تقوم بها.

3. أثر السياحة على التشغيل: تعاني أغلبية دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر من مشكلة البطالة مما يحتم الإنصراف إلى دفع وتحريك القطاعات التي بإمكانها خلق مناصب الشغل والتخفيف من عبئ البطالة.

[1] دماد نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

وباعتبار السياحة قطاع مركب و مرتبط مع القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي و التأمين و النقل...، فهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق العديد من مناصب الشغل و إمتصاص جزء من البطالة، حيث أن السياحة تعمل على زيادة توظيف عوامل الإنتاج في المجتمع و بصفه خاصة عنصر العمل.

وللسياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الإقتصادية الأخرى (الزراعة والصناعة)، ولأن النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بدرجة أساسية على عنصر العمل، فإنه يمتاز بصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل إلا في مجالات محدودة وضيقة، وهكذا فإن نسبة العاملين فيه تتزايد بإستمرار مع مرور الزمن، على عكس القطاع الصناعي والزراعي الذي يمتاز كل منهما بدرجة إستيعاب عالية لإدخال المكننة في الإنتاج محل عنصر العمل وهذا ما أثبته العالم الفرنسي "فوراستيه" في كتابه " الأمل الكبير للقرن العشرين" والخاص بالمهن البشرية ومدى تأثرها بالتطور التكنولوجي، معتمدا في دراسته على الإقتصاد الأمريكي كنموذج لتطبيق نظريته.[1]

كما أن إمكانية السياحة في توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتشمل القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تجهز السياحية بمستلزمات الإنتاج. وقد بينت الدراسات العديدة في هذا المجال أن التأثير مرتبط بالأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الإستثمار فيها، وتشير تلك الدراسات إلى أن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75 فرصة عمل في مجالات مختلفة.[2]

ويمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بصناعة السياحة إلى أربع فئات رئيسية تتمثل في:

4. أثر السياحة على إعادة توزيع التنمية و الدخل: غالبا ما توجد المناطق ذات الأهمية السياحية على شواطئ البحار، الجبال، الريف، الصحراء، أماكن الآثار البعيدة، البحيرات، وهي الأماكن الأقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران (المدن) ويعيش أغلب أهل هذه المناطق على نظام إنتاج بسيط يعتمد على الزراعة تربية المواشي، و بعض الصناعات الحرفية مما يؤدي إلى تدني المستوى الإقتصادي والمعيشي للسكان[3]. في هذه الظروف يمكن للسياحة وبمقوماتها الخاصة وأثارها الإقتصادية الدافعة أن تصبح موردا مهما لأهل هذه المناطق من خلال التنمية السياحية، التي تتجسد بإقامة المنشآت السياحية ومحاولة توفير كل أنواع الخدمات التي يحتاجها السياح، والتي تتطلب بناء العديد من المشاريع التنموية المتمثلة في خدمات الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والبريد والمستشفيات والأسواق وغيرها، التي سوف تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي مداخيل جديدة، فهي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركيزه في المراكز الحضرية الرئيسية[4]، فالأجور المدفوعة للعاملين بالمنشآت السياحية المقامة في هذه المناطق والأرباح والمداخيل المحققة لمالكي المشاريع وحتى منتجي السلع والتجهيزات التي يحتاجها النشاط السياحي تؤدي إلى زيادة الدخول فيها، وبالتالي إعادة توزيعه بين المدن وهذه المناطق السياحية كما ينتج عن ذلك الحد من النزوح الريفي الناتج بالخصوص من جراء غياب المشاريع التنموية وإنخفاض فرص العمل.

---

[1] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **إقتصاديات السفر والسياحية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص141، 142.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001، ص83.

[3] جودي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[4] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا الإقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص131.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للسياحة

ترتبط الآثار غير المباشرة للسياحة بطبيعة هذا النشاط الذي يرتبط ويتشابك مع العديد من الصناعات والأنشطة والتي تشكل بذلك مصدرا أساسيا لمواردها، ويمكننا إبراز تلك الآثار من خلال العناصر التالية:

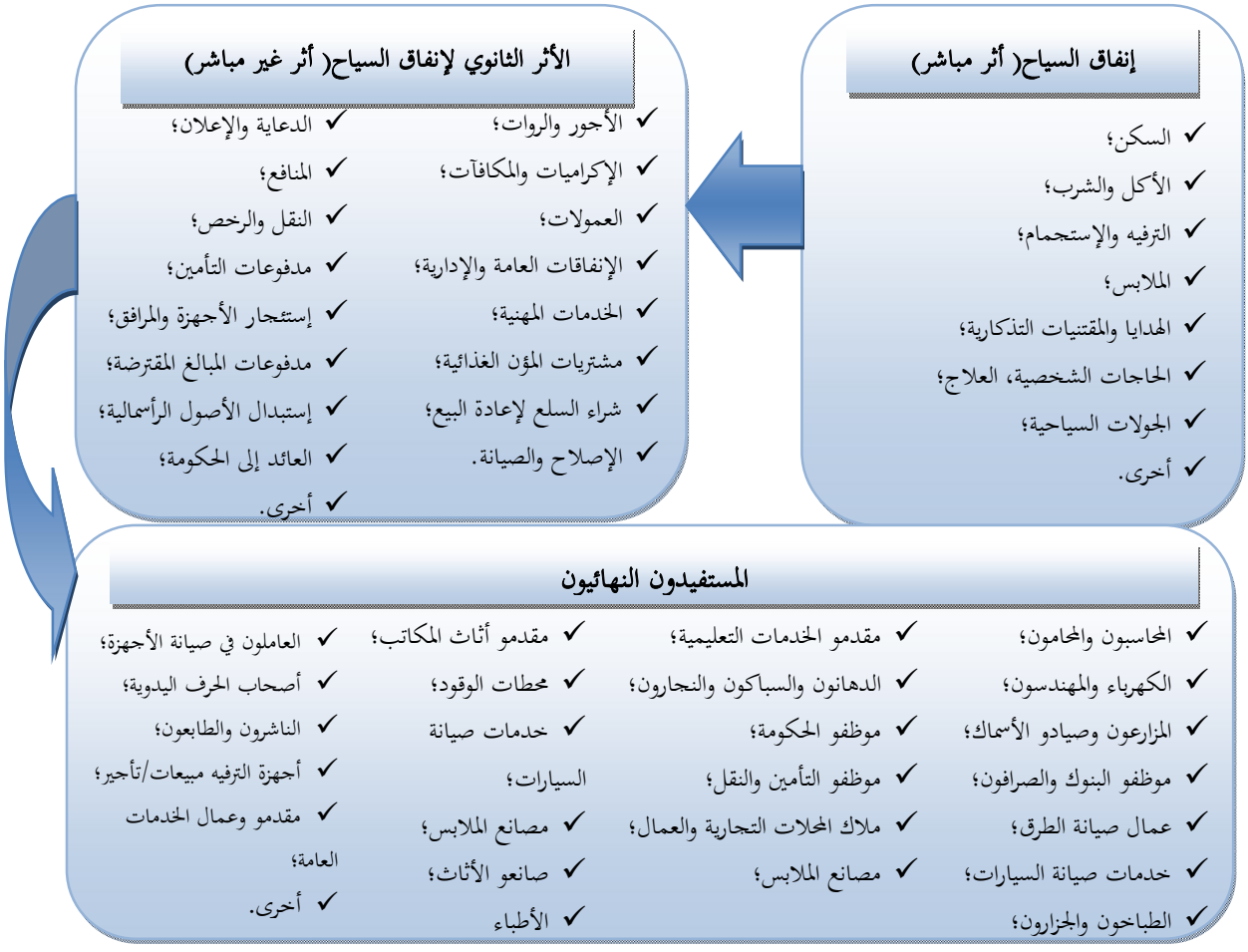
1. **أثر السياحة على تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى:** يؤدي التوسع في إنشاء المشاريع السياحية أو تطوير المشاريع الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الإقتصادية الأخرى والقطاع السياحي، فالتوسع في إنشاء مشروع سياحي قد يتبعه توسيع أو ظهور مشاريع جديدة تمارس أنشطة إقتصادية وخدماتية أخرى مرتبطة بالنشاط السياحي لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطلبا، بمعنى آخر فإن زيادة عدد الفنادق مع زيادة عدد السائحين يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات هذا سوف يؤدي إلى تنشيط الصناعات الغذائية والزراعة إضافة إلى زيادة الطلب على مختلف التجهيزات اللازمة للفنادق، كما يؤدي وضع الدولة لبرنامج خاص بتنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تنشيط ورشات البناء وإقامة مشاريع البنية التحتية الأساسية، وكل هذه التشابكات بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى تسمى آثار الدفع الأمامية والخلفية، إذ أن الآثار الإيجابية للسياحة تتعدى حدود القطاع السياحي لتصل إلى غالبية فروع الإقتصاد القومي، وتبعث حركة إقتصادية حصيلتها تحقيق المزيد من النمو الإقتصادي، وزيادة الإنتاج والدخل ومن ثم تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي. وهناك دراسة مهمة في هذا المجال قامت بها جامعة ميسوري الأمريكية عن أثر السياحة في المقاطعة المذكورة، وتبين أن ما صرفه السياح الأمريكان والأجانب في هذه الولاية عام 1967 قد بلغ 546 مليون دولار توزعت على فروع الإقتصاد الأخرى، إذ تبين أن تلك العوائد في تلك القطاعات قد أعيد إنفاقها مرة ثانية بشراء المستلزمات الإنتاجية من قطاعات مختلفة أيضا، وإتضح أن القطاع الصناعي هو المستفيد الأول من النشاط السياحي إذ إستحود على 29.3% من إجمالي الإنفاقات السياحية، وقد تتبعت الدراسة إعادة إنفاق القطاع الصناعي للأموال التي حصلت عليها الصناعات الفرعية والبالغة تسعة صناعات، وكان لصناعة الكهرباء والغاز الحصة الأكبر تلتها صناعة المأكولات، وإتضح من الدراسة أيضا أن أكثر من مائة وأربعون قطاع فرعي يتشابك مع القطاع السياحي.[1] وهذا ما يؤكد القدرة الكبيرة والفائقة للسياحة على بعث سلسلة من النشاطات الإقتصادية في عموم الإقتصاد القومي.

2. **أثر السياحة على زيادة الإستثمار الوطني والأجنبي:** على إعتبار السياحة صناعة مركبة تظم وترتبط تنميتها بالعديد من النشاطات الإقتصادية والتي تساهم في تنشيط السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإن القطاع السياحي يعتبر قطاع هام يساهم في جلب وتنمية الإستثمارات وذلك بتوفير مجالات متعددة للإستثمار كمراكز الإستشفاء المراكز الرياضية، المطاعم، وكالات السفر، الفنادق، وسائل النقل وغيرها. وكل هذه المجالات تتطلب إستثمارات إضافية إلى الإستثمارات في المشاريع الكبرى كتهيئة المناطق السياحية وتطويرها سواء عن طريق المستثمرين المحليين أو الأجانب، خاصة إذا إتخذت الدولة إجراءات تحفيزية في هذا المجال.

[1] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، إقتصاديات السفر والسياحة، 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

3. مضاعف الإنفاق السياحي: لكل إنفاق وجه آخر هو الدخل، ولذلك كل زيادة في الإنفاق يتولد عنها زيادة أكبر في الدخول عدة أضعاف.[1] فالدخل المتولد عن السياحة عندما يدخل الإقتصاد يتضاعف عدة مرات مابين 1 إلى 6 أضعاف، حسب أوضاع الإقتصاد وإحتوائه لمستلزمات تشغيل السياحة، وميول السياح لشراء بضائع أو خدمات وميول المواطنين للتوفير أكثر من الإنفاق والإستثمار.[2] ومن خلال محتويات الشكل رقم (5.3) نلاحظ الآثار الأولية والثانوية والنهائية للإنفاق السياحي المترتبة على مستوى الأنشطة الإقتصادية المختلفة بوجه عام، فعندما يقوم السياح بالإنفاق الأولي المباشر على السكن والأكل والترفيه والجولات السياحية وغيرها، فإن ذلك يؤدى إلى جولة أخرى أكبر من الإنفاق الثانوي غير المباشر عبر مضاعفات السياحة، وتتمثل في الأجور والرواتب والمكافآت والعمولات وغيرها، وهذا بدوره يؤدى إلى جولة ثالثة نهائية أكبر عبر مضاعفات السياحة يستفيد منها المهنيون ورجال الأعمال وأصحاب المحال الصغيرة في مختلف قطاعات الإقتصاد، ويشمل ذلك أصحاب المهن المختلفة، والموظفين في القطاعين العام والخاص، والحرفيين، ونطاقا واسعا من الأنشطة الإقتصادية[3].

الشكل رقم (5.3): الآثار المضاعفة لقطاع السياحة على جميع جوانب الإقتصاد الوطني



المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار، **توثيق تجربة الهيئة العامة للسياحة والآثار في تطوير قطاع إقتصادي جديد**، السعودية، 2012 ، ص28.

[1] سهيل الحمدان، **الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية**، ط1، دار الرضا للنشر، 2001، ص61.

[2] صلاح الدين خربوطلي، **السياحة صناعة العصر**، ط1، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 2000، ص206.

[3] الهيئة العليا للسياحة، **الأهمية والأثر الإقتصادي لتنمية قطاع السياحة (حالة المملكة العربية السعودية)**، ندوة الأثر الإقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، أبها 19-2001/6/21، المملكة العربية السعودية، ص8.

المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية والبيئية للسياحة

السياحة كنشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات وعناصر الجدب السياحية، فتؤثر فيها، لأنها تقوم على التفاعل بين ثلاثة أطراف هي السائح والبيئة الإجتماعية وأفراد المجتمع المضيف من جانب آخر فإن تاريخ السياحة يشير إلى أن البيئة هي التي أدت إلى ميلاد وتطور السياحة، فأصبحت التنمية السياحية السليمة تستدعي المحافظة على المقومات الطبيعية الموجودة في مناطق التنمية السياحية حتى تستمر كمصدر هام من مصادر الجدب السياحي، وفضلا عن الجوانب الإيجابية فإن السياحة لا تخلو من الجوانب السلبية أسوة ببقية الصناعات الأخرى.

أولا: الآثار الإجتماعية للنشاط السياحي

تظهر الآثار الإجتماعية للنشاط السياحي من خلال رصد كل النتائج الإجتماعية والثقافية لصناعة السياحة التي تتجسد في أثرها على الأفراد والمجتمعات ونشاطاتهم وعلاقاتهم وظروفهم الإقتصادية والإجتماعية والعادات والتقاليد والفنون والأداب واللغات والأديان، ويمكن رصد تلك الأثار المختلفة سواء كانت إيجابية أو سلبية في النقاط التالية:

1. **الآثار الإيجابية:** وهي الآثار التي يجب العمل على تعضيمها قدر الإمكان وخاصة إذا أخدت بعين الإعتبار في مراحل التخطيط لتنمية النشاط السياحي وتتمثل فيما يلي:

– تساهم السياحة في التأثير على البناء الحرفي للسكان، إذ أن الوظائف التي لم يكن عائد مادي مرضي في الكثير من المجتمعات مثل الطهي والتنظيف أصبح لها في ظل السياحة دخل مقبول، مما ترتب عليه تغيير في أوضاع العاملين بها لاسيما النساء، كما قد تساهم في زيادة سوق العمل غير الرسمي في العديد من الأنشطة؛[1]

– إنتقال بعض فئات المجتمع التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة إجتماعية أدنى إلى طبقة إجتماعية أعلى، من خلال ما يحققونه من مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته فتتغير سلوكيات وأنماط حياة أفرادها تبعا للتغير الناشئ في أحوالهم الإقتصادية المترتبة عن السياحة؛[2]

– تؤدي السياحة إلى الإهتمام بالقيم والتقاليد والمعالم والترات الشعبي والفني وبالتالي المحافظة عليها وتثمينها، كما تعمل الإستثمارات السياحية على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السياح على المقومات الثقافية للمجتمع المضيف، ويتبع إنجازاته وتطوره في هذا المجال، بالإضافة إلى الإطلاع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال هؤلاء السياح بما يحملونه من أفكار وإهتمامات؛

– تساهم السياحة في التطور الإجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسياح نتيجة إحتكاك السائحين مع أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة، المحلات أو أثناءالتجوال في المناطق السياحية، ويأخذ هذا التطور أشكالا مختلفة مثل إكتساب الأفراد لعادات وقيم سليمة من السائحين مثل إحترام القوانين والنظام والآداب السلوكية؛[3]

---

[1] صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2001، ص179.

[2] عامر عيساني، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[3] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط1، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

– تساهم السياحة في إحداث تطورات حضارية جديدة، لم تحدثها أنشطة أخرى كالصناعة، إذ تحول الكثير من المراكز العمرانية الصغيرة إلى مراكز سياحية داعية الصيت، وخاصة من خلال مساهمة السياحة في البيئة المبنية للمجتمعات المختلفة والمتمثلة في: المنتجعات السياحية، إقامة وتحديث خدمات البنية التحتية الأساسية، نشأة وتطور المنازل الثانية، حفظ وصيانة الأماكن التاريخية والأثرية؛

– دائما يتم إختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم وأخلاقيات المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد ممكن من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي؛[1]

2. الآثار السلبية: على الرغم من الآثار الإيجابية للسياحة من الناحية الإجتماعية والثقافية على المجتمعات المحلية فإنه لا يمكن إغفال الجانب السلبي لهذا النشاط، من أجل وضع الضوابط التي تشجع المفيد وتحد أو تقلل من الضار قدر الإمكان، ومن أهم تلك الآثار السلبية نذكر ما يلي:

أ. التصادم الثقافي: تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع وتلك القادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم، وإنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الإستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.

ب. أثر السياحة على البناء الديمغرافي: فالحركة الزائدة نتيجة لخلق وظائف جديدة تؤثر على حجم السكان الأصليين وتؤدي إلى تغير واضح في درجة التحضر، أو إلى تغييرات في التركيب النوعي والسني وما يرتبط بذلك من تغير في التكوين السكاني؛[2]

ج. إنتشار عوامل الفساد والتدهور الإجتماعي والأخلاقي: بعض الدول تعاني من إنخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة، في الوقت الذي يتوافد إلى هذه المناطق أصناف مختلفة من السائحين بعاداتهم الإستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى إتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة، وإنتشار بعض صور الإنحراف تحت مسميات مثل التسلية، الترفيه، المتعة والراحة؛

د. التحولات الإجتماعية: يتطلب النشاط السياحي الإهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وإعدادها لإستقبال السائحين، فيتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية والإجتماعية التي نشؤوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية في هذه المجتمعات.[3]

ثانيا: الآثار البيئية للنشاط السياحي

لعبت البيئة الطبيعية ولا تزال الدور الأول في الجذب السياحي، كما أن السياحة قد كشفت عن إمكانية إستغلال

---

[1] محمد خميس الزوكة، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

[2] صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **مرجع سبق ذكره**، ص178.

[3] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط2، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

هذه الموارد التي لم تكن مستغلة من قبل، ويتجلى أثر السياحة في جانب البيئة في صيانة مواردها وهو دور إيجابي، وفي المقابل قد تؤدي إلى تدميرها نتيجة النمو السريع وغير المخطط للنشاط السياحي خاصة إذا ما تجاوز "الطاقة الإستيعابية"* للبيئة الطبيعية.

1. الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة: ترتبط هذه الآثار بالتخطيط السليم لتنمية وإستغلال المقومات السياحية وتتجسد أساسا في:

- تحديد قيم وأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية، فالسياحة يمكن أن تقدم الحوافز والمال اللازم لترميم وتجديد البنية التاريخية والمنشآت التقليدية، كما توفر الدعم للحدائق الوطنية والمناطق المحمية وإدارة الحدائق الإصطناعية؛[1]
- السياحة يمكن أن تصبح قوة لبناء بنية تحتية أفضل تصبح بدورها عاملا لتحسين البيئة؛
- الإرتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفظ الذي يرمي إلى الإستغلال العقلاني للبيئة،[2] ومن أهم مداخله إحترام الطاقة الإستيعابية للمواقع السياحية؛
- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والحياة البرية والمواقع والمعالم التاريخية، التي تحدد جاذبية بلد ما للسياح، مما يشجع الكثير من الدول السياحية لبذل جهود كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية وحماية البيئة الطبيعية.

2. الآثار السلبية للسياحة على البيئة: إن الإندفاع الكبير وغير المخطط لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبيا على البيئة، وذلك ما يتجلى من خلال ما يلي:

- الإضرار بالمواقع التاريخية والأثرية نتيجة غياب الرقابة، مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، ومنها على الخصوص السرقات والتهريب لبعض التحف والأثار؛
- الإستغلال غير العقلاني للأرض، فالتوسع في تشييد البنى التحتية والبنى الفوقية للأنشطة السياحية أدى إلى إمتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية وإلى مناطق التنوع النباتي والحيواني وخاصة النادرة منها؛
- التسبب في إبادة الكثير من الحيوانات البرية، كما هو الحال في الإبادة الوحشية للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري والصيد الجائر؛
- تلوث الهواء، تلوث مصادر المياه، التلوث الضوضائي وتركز السائحين داخل المدن الكبرى مثل القاهرة وإسطنبول.

المطلب الرابع: إتجاهات تطور مؤشرات السياحة العالمية

على مدى العقود القليلة الماضية، أظهر النشاط السياحي الدولي نموا كبيرا ومتواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وترك آثارا إقتصادية و إجتماعية وثقافية وبيئية واسعة لتشمل تقريبا كل جزء من

---

* **الطاقة الإستيعابية:** وهي قدرة المنطقة على إمتصاص السياح والتطورات السياحية المصاحبة، وإذا ما عرفنا الطاقة بأنها الحد الأدنى الذي تظهر بعده الآثار السلبية متفوقة على الإيجابية، عندئذ فإن مقدرة البيئة على إحتواء السياحة تتطلب معرفة لميكانيزم التغيير في كل جانب من جوانب السياحة فضلا عن الأهداف والمعايير.

[1] رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي، مرجع سبق ذكره،** ص35.

[2] عبد الباسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة،** مجلة حقوق حلوان، العدد 12، القاهرة، 2005، ص156.

الكرة الأرضية، وينتج عن النشاط السياحي الدولي فوائد إقتصادية كبيرة للبلدان المستضيفة للسياح وبلدان إقامتهم على حد سواء. و في الوقت الذي عرف فيه عدد السياح وعائدات السياحة في العالم نموا كبيرا على مر السنين شهدت أسواق السياحة العالمية بعض التحولات الهامة في توجهات السياحة، وقد كان هذا واضحا من خلال الزيادة الملحوظة في الحصة النسبية للبلدان النامية، وحسب الأرقام والبيانات التي يعلنها المجلس العالمي للسفر والسياحة، وكذا المنظمة العالمية للسياحة يمكننا رصد الأهمية الإقتصادية للنشاط السياحي في العالم من خلال المؤشرات التالية:[1]

– قدرت المساهمة الإجمالية (مباشرة وغير مباشرة) لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 10.2%، أي 7.6 تريليون دولار سنة 2016، مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة بعد صناعة النفط، الكيماويات و قبل كل من صناعة السيارات والصناعة الغذائية، وفي كثير من الدول النامية تحتل السياحة المرتبة الأولى في الصادرات؛

– شكل قطاع السياحة 7% من إجمالي الصادرات العالمية للسلع والخدمات و30% من الصادرات العالمية من الخدمات سنة 2016، محققا معدل نمو أكبر من معدل نمو التجارة الخارجية العالمية خلال السنوات الخمسة الأخيرة؛

– ساهم قطاع السياحة بحوالي 292 مليون فرصة عمل على مستوى العالم في العام 2016، منها 109 مليون بشكل مباشر، والباقي في الصناعات المساندة والمكملة لها، وهذا يعني بأن 1 من كل 10 أشخاص فاعلين إقتصاديا على المستوى العالمي يعمل في الأنشطة السياحية، محققا بذلك معدل نمو قدر بـ 1.8%، ما جعله سياهم في خلق 23% من فرص العمل الجديدة عبر العالم، وذلك ما يعادل 6 مليون منصب عمل؛

– بلغ حجم الإستثمارات في القطاع السياحي سنة 2016 ما قيمته 806.5 مليار دولار أمريكي أي 4.4% من إجمالي الإستثمارات العالمية، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1.307 تريليون دولار في سنة 2027؛

– أن التوقعات المستقبلية لعام 2020 تشير إلى أن الإنفاق السياحي الدولي (العوائد السياحية) سيصل إلى حوالي 1.4 تريليون دولار أمريكي، حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 1.220 تريليون دولار أمريكي؛

– البلد الأول في العالم سنة 2016 من حيث الإيرادات هو الولايات المتحدة الأمريكية بـ 205.9 مليار دولار؛

– بلد عربي نفطي مثل الإمارات العربية المتحدة حصدت من القطاع السياحي سنة 2016 ما قيمته 19.496 مليار دولار أمريكي رغم ما يجنونه من النفط إلا أنهم أدركو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة وضرورة تنويع الإقتصاد.

أولا: إتجاهات تطور الحركة السياحية العالمية

شهدت التدفقات السياحية في جانبها البشري تطورات سريعة إبتداءا من النصف الثاني من القرن العشرين، فقد كان عدد السياح الدوليين 25 مليون سائح سنة 1950، لتسجل بعدها الحركة السياحية زيادة متسارعة خلال عقد الستينات والسبعينات، وهي الفترة التي وصفت بفترة الإنفجار و الإزدهار السياحي، وقد زاد عدد السياح من 69.4 مليون سائح سنة 1960، ليصل إلى 278.1 مليون سائح سنة 1980، وقد إستمرت الزيادة في عدد السياح إلى غاية 2016، بإستثناء الإنخفاض الذي سجل سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد بدأت الأمور تعود إلى مسارها الطبيعي إبتداءا من سنة 2010 والسنوات التي بعدها، لتكون سنة 2016 هي السنة السابعة على

[1] للإطلاع عن الإحصائيات راجع كل من:

- Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants**, Edition juillet 2017, different pages.
- World Travel and Tourism Council data, **Travel & Tourism Economic Impact**, 2017, different pages.

التوالي من النمو المتواصل لعدد السياح في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، ونتيجة لذلك فقد سافر حول العالم 300 مليون سائح إضافي بين سنتي 2008 و2016، ليصل عدد السياح إلى 1.235 مليار سائح سنة 2016 بنسبة زيادة قدرت بـ 3.9% عن سنة 2015، وحسب توقعات خبراء المنظمة العالمية للسياحية فإن الحركة الساحية العالمية ستسجل معدل نمو بـ3.3% سنويا في الفترة بين 2010-2030، أي بزيادة سنوية متوقعة بـ 43 مليون سائح إضافي سنويا، مقارنة مع زيادة سنوية بـ 28 مليون سائح للفترة 1995-2010، ووفقا لهذه الوتيرة سيصل عدد السياح إلى 1.8 مليار سائح سنة 2030، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5.3): تطور الحركة السياحية العالمية حسب المناطق خلال الفترة 1950-2016، وتوقعات 2030

الوحدة: مليون سائح

السنوات	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2016	% في 2016	توقعات 2030
العالم	25.2	69.4	165.8	278.1	435	674	953	1235	100	1800
إفريقيا	0.5	0.8	2.4	7.2	14.8	26.2	50.3	57.8	4.68	134
أمريكا	7.5	16.7	42.3	62.3	92.8	128.2	150.1	199.3	16.13	248
أسيا والباسيفيك	0.2	0.9	6.2	23	55.9	110.4	208.1	308.4	24.97	535
أوروبا	16.8	50.4	113	178.5	261.5	386.6	489	616.2	49.89	744
الشرق الأوسط	0.2	0.6	1.9	7.1	9.6	22.4	55.4	53.6	4.34	149

المصدر: من إعداد الطالب بتجميع الإحصائيات إنطلاقا من أعداد مختلفة صادرة عن:

- Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants**.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.3) التوزيع الجغرافي للوجهات السياحية (حسب تقسيم منظمة السياحة العالمية)، وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من الحركة السياحية العالمية ما تزال ترتكز في المناطق المتقدمة في أوروبا وأمريكا بنسبة 66% سنة 2016، إلا أن الملاحظة الهامة هي تراجع حصة هذه المناطق مقارنة بسنة 2000أين كانت تمثل 75%، والأهم من ذلك هو الزيادة المطردة في حصة المناطق النامية وفي مقدمتها منطقة أسيا والباسيفيك التي إستحودت على 24.97% من الحركة السياحية العالمية سنة 2016 مقارنة بـ 16.3% سنة 2000، وهي المنطقة التي سجلت أعلى معدل نمو سنة 2016 بنسبة 9%، تليها منطقة إفريقيا بـ 8%، في حين سجلت كل من أوروبا والأمريكيتان 2% و3%[1] على التوالي، ونظرا للأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط مند 2011، فقد عرفت هذه المنطقة معدل نمو سالب بـ – 4% في المجمل رغم الإنتعاش الذي تعرفه بعض الدول في المنطقة في النشاط السياحي مثل الإمارات العربية المتحدة. كل هذه المعطيات تفسر الإهتمام الكبير من طرف الدول النامية بتنمية النشاط السياحي في إستراتيجيات التنمية الوطنية، والتي وضعت في جدول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة حول التنمية المستدامة.

[1] Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants**, Edition juillet 2017, p4.

ثانيا: إتجاهات تطور الإيرادات السياحية العالمية

إن تطور التدفقات السياحية في جانبها البشرى يتبعها ومن دون شك تطورا في التدفقات النقدية، فقد شهدت السياحة الدولية نموا متواصلا من حيث الإيرادات وكان لها آثارا إقتصادية وإجتماعية وثقافية على دول كثيرة متقدمة منها أو نامية، مما أدى إلى زيادة إهتمام مسؤولي حكومات دول مختلفة بتطويرها وجعلها أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يبينه تطور الإيرادات السياحية على المستوى الدولي التي إرتفعت من 2.1 مليار دولار أمريكي سنة 1950 إلى 104.5 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 264.1 مليار دولار سنة 1990 لتصل إلى477 مليار دولار سنة 2000 أي ما يعادل نسبة نمو متوسطة سنويا بـ 6%، لتسجل أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة أين تخطت التريليون دولار أمريكي إبتداء من سنة 2011 حين بلغت 1104 مليار دولار[1]، وفي سنة 2016 وصلت الإيرادات السياحية إلى 1220 مليار دولار أمريكي، موزعة بشكل متباين على مختلف المناطق والبلدان.

الجدول رقم (6.3): تطور الإيرادات السياحية العالمية عبر مختلف المناطق خلال الفترة 1950-2016

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2016	حصة كل منطقة (%) سنة 2016)
العالم	2.1	6.9	17.9	104.5	271	495	986	1220	100
إفريقيا	0.1	0.2	0.5	3.4	6.4	10.4	31.6	34.8	2.85
أمريكا	1.1	2.5	4.8	24.7	69.2	130.8	182.2	313.21	25.67
أسيا والباسيفيك	0.04	0.2	1.2	10.3	41.1	85.2	248.7	366.7	30.06
أوروبا	0.9	3.9	11	62.7	143.1	232.7	406.2	447.31	36.66
الشرق الأوسط	0.03	0.1	0.4	3.5	4.3	15.2	50.3	57.6	4.72

المصدر: حسابات الطالب والإحصائيات المتوفرة في الملحق رقم (1.3) و:

-Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants,** Edition Juillet 2017, p5.
-World Tourism Organization, **World tourism Barometer**, volume 14, May 2016, different pages.

أصبحت السياحة الدولية تتميز بتنوع المنتجات السياحية وإزدياد المنافسة في الأسواق السياحية الدولية، ونظرا لنزعة السياح المتزايد نحو زيارة وجهات سياحية جديدة في كل مرة، فإن عددا مهما من الوجهات الجديدة في نمو مطرد وبوتيرة أسرع، متمثل في العديد من البلدان النامية مقارنة ببلدان الأسواق التقليدية خاصة في الدول المتقدمة في أوروبا، وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (6.3) بالنسبة لمنطقة أسيا والباسفيك التي حققت معدلات مرتفعة من حيث الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000-2016 بما يعادل 20% سنويا كأعلى معدل بين المناطق الأخرى والتي إستحودت على 30% من إيرادات السياحة العالمية سنة 2016، ونفس الشيئ بالنسبة لإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط (بما فيها مصر حسب تصنيف منظمة السياحة العالمية)، حيث حققت هذه المنطقتين أيضا معدلات نمو معتبرة في الإيرادات السياحية بـ 14% و17% كمعدل سنوي خلال نفس الفترة على التوالي، في حين أن منطقة أوروبا والأمريكيتان قد حققتا معدلات نمو متواضعة في الإيرادات السياحية رغم أنها تستحود على النصيب الأكبر

[1] World Tourism Organization, **World Tourism Barometer**, volume 14, May 2016, p3.

منها، بمتوسط سنوي قدر بـ 5% في أوروبا و8% في أمريكا، وهذا راجع بالأساس إلى النضج الذي بلغته تلك الأسواق. والنتيجة أن التحول الحاصل في النشاط السياحي العالمي يتجه لصالح الوجهات السياحية في الدول النامية وخاصة المصنفة بالصاعدة منها وهي في إستقرار أو تراجع بالنسبة للوجهات السياحية التقليدية خاصة في أوروبا.

ثالثا: البلدان العشرة الأولى عالميا من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية سنة 2015 و2016

كما توزعت السياحة القادمة والإيرادات السياحية بنسب متفاوتة بين مختلف مناطق العالم، فإن هذا التفاوت موجود داخل كل قارة أو منطقة، فهناك بلدان رائدة و بلدان متأخرة في نفس القارة، ومن خلال الجدول الموالي نستعرض أهم البلدان السياحية العالمية من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية سنة 2015 و2016.

الجدول رقم (7.3): ترتيب البلدان العشرة الأولى عالميا من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية سنة 2015 و2016

عدد الوافدين (مليون)				%التغير	الإيرادات السياحية (مليار دولار أمريكي)				%التغير
الترتيب	البلد	2015	2016	16/15	الترتيب	البلد	2015	2016	16/15
1	فرنسا	84.5	82.6	2.2-	1	الو.م.أ	205.4	205.9	0.3
2	الو.م.أ	77.5	75.6	2.4 -	2	إسبانيا	56.5	60.3	7.1
3	إسبانيا	68.5	75.6	10.3	3	تايلاندا	44.9	49.9	14.7
4	الصين	56.9	59.3	4.2	4	الصين	45	44.4	5.3
5	إيطاليا	50.7	52.4	3.2	5	فرنسا	44.9	42.5	5.1 -
6	بريطانيا	34.4	35.8	4	6	إيطاليا	39.4	40.2	2.3
7	ألمانيا	35	35.6	1.7	7	بريطانيا	45.5	39.6	1.4 -
8	المكسيك	32.1	35	8.9	8	ألمانيا	36.9	37.4	1.7
9	تايلاندا	29.9	32.6	8.9	9	هونغ كونغ	36.2	32.9	9 -
10	تركيا	39.5	23	40 -	10	أستراليا	28.9	32.4	12.5

المصدر: من إعداد الطالب بتجميع الإحصائيات من:

- Organisation Mondiale du Tourisme (OMT**), Faits Saillants**, Edition Juillet 2017, p6.
- Ministry of Culture and Tourism, **Tourism Statistics, Distribution** of Foreigners Arriving in Turkey by Years and Months. Available on: http://www.kulturturizm.gov.tr/EN,153017/tourism-statistics.html, date d'accès au site : le 05/01/2018.

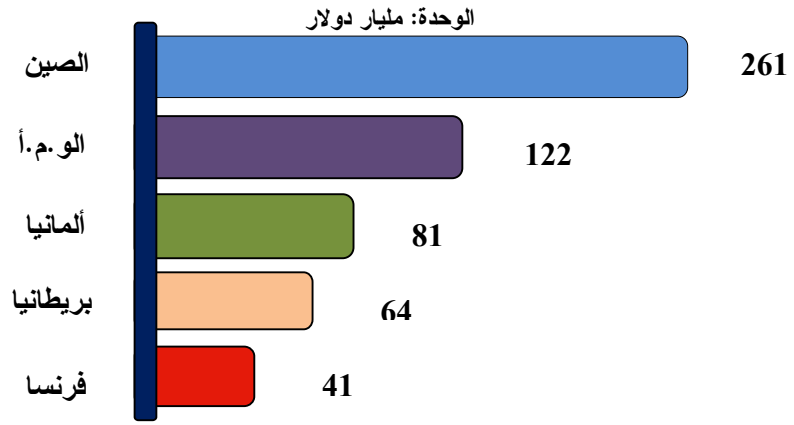
نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.3) والذي يبين أهم عشرة بلدان سياحية في العالم من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية، أن القائمة متكونة من دول متقدمة وأخرى نامية، وهذا ما يدعم ويؤكد ما ورد في العنصر السابق، الذي لاحظنا من خلاله أن الكثير من الدول النامية أصبحت لها مكانة هامة في الساحة السياحية العالمية وخاصة من جانب بعض الدول الأسيوية مثل الصين التي تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد السياح بـ59.3 ميلون سائح وإيرادات سياحية بـ 44.4 مليار دولار أمريكي سنة 2016، بين مجموعة من الدول المتقدمة التي تعتبر من التجارب الرائدة في النشاط السياحي، وحتى أنها حققت نتائج أحسن من بعض تلك الدول على غرار إيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا، ونفس الشيء بالنسبة لتايلاندا التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث الإيرادات السياحية سنة 2016، ما يعكس مدى قدرتها على جلب السائح الأكثر إنفاقا، على إعتبارها تحتل المرتبة التاسعة من حيث عدد السياح الوافدين في نفس السنة. للإشارة فإن معرفة ترتيب أهم البلدان السياحية في العالم يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للبلدان التي تسعى لتطوير النشاط السياحي، للعمل على إيجاد فرص للشراكة وتطوير علاقاتها التعاونية في المجال السياحي مع تلك البلدان للإستفادة من تجاربها وخبراتها في طريق خلق نشاط سياحي بمعايير ومواصفات عالمية قادر

على المنافسة في السوق السياحية الدولية، من جانب آخر نلاحظ أن ترتيب الدول من جانب عدد السياح (بإستثناء الصين) ليس هو نفس ترتيبها من حيث الإيرادات، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة ومدى تنوع المنتجات السياحية وكذا نوعية السياح الوافدين من ناحية معدل الإنفاق اليومي للسائح وطول مدة الإقامة السياحية والغرض من الزيارة.

رابعا: البلدان الخمسة المصدرة للسياح الأكثر إنفاقا في العالم سنة 2016

من المتغيرات الأخرى التي طرأت على سوق السياحية العالمية دخول الصين كأهم دولة مصدرة للسياح حاليا، إذ بلغ عدد السياح الصينيين الذين غادرو البلاد 135[1] مليون سائح سنة 2016، وهذا ما نتج عنه إنفاق السياح الصينيين حوالي 261 مليار دولار أمريكي، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنفاق السياحي، وهذا راجع بالأساس إلى عاملين أساسيين هما: العامل الإقتصادي لما تشهده الصين من تطور إقتصادي إنعكس على زيادة الدخول لدى الصينيين ما زاد من قدرتهم على السفر للسياحة، والعامل الثاني هو العامل الحضاري حيث يصف الصينيون الفرد الميال إلى السفر بأنه رجل حكيم، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية، إذ أنفق السياح الأمريكيون في الخارج 122 مليار دولار سنة 2016، وتبقى الدول الأوروبية المعروفة بأهم الأسواق السياحية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تحتل المراتب الأولى أيضا ضمن أكثر البلدان السياحية إنفاقا في العالم، أنظر الشكل الموالي:

الشكل رقم (6.3): البلدان الخمسة الأولى في الإنفاق السياحي سنة 2016



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات:

- World Tourism Organization, **Annual Report**, 2017, p13.

إن هذا الترتيب الذي يبين أهم البلدان الأكثر إنفاقا في العالم على السياحة والسفر، يكتسي أهمية بالغة لدى معظم الدول السياحية التي تسعى جاهدة لإحتواء المد السياحي المتنامي المتدفق من تلك الأسواق السياحية، الذي يتطلب وضع إستراتيجيات مدروسة لتنشيط الحركة السياحية القادمة منها والعمل على تقديم برامج سياحية من شأنها زيادة فترة مكوث السياح وتحفيز الإنفاق السياحي لديهم وبالتالي تعظيم الإيرادات السياحية، خاصة من جانب الدول السياحية الجديدة مثل الجزائر، التي لم تكتشف بعد من طرف تلك الأعداد من السياح الشغوفين لإكتشاف مناطق أخرى عبر مختلف دول العالم.

[1] منظمة السياحة العالمية، **السياح الصينيون يزيدون إنفاقهم على السفر إلى الخارج بأكثر من 12% عام 2016**، متوفر على الموقع:
- http://media.unwto.org/ar/press-release/, visited: 20/03/2017.

خلاصة الفصل الثالث

نستخلص من خلال ما تضمنه هذا الفصل أن ظاهرة السياحة قد شهدت تطورات سريعة ومستمرة تبعا لتطور الحياة وأساليبها ونظمها، مما أدى إلى إتساع نطاقها وتعدد جوانبها وإزدياد أهميتها، حتى أصبحت اليوم تصنف ضمن أكبر وأهم الصناعات في العالم، حيث إتستحودت الصادرات السياحة سنة 2016 على 30% من إجمالي الصادرات العالمية في الخدمات، فقد أدركت معظم الدول أهمية السفر والسياحة لأنها تشكل أحد الموارد الإقتصادية المهمة التي تعين الدولة في تنمية إقتصادها، وبالتالي أصبحت تعمل على تنظيم زيارة الأجانب وتقديم كافة الإمكانيات لخدمتهم وإنتقالهم ومتعتهم للإستفادة المادية من وراء زيارتهم، إذ بلغت الإيرادات السياحية العالمية 1220 مليار دولار سنة 2016، ما جعل الكثير من الدول تضع عملية التنمية السياحية من أهم أولويات سياساتها التنموية حتى تبني صناعة سياحية متميزة في ظل تزايد الطلب الدولي على السفر والسياحة وتعدد الوجهات السياحية الدولية.

كما رصدنا من خلال مؤشرات السياحة العالمية بروز وجهات سياحية جديدة خاصة في البلدان النامية، التي أصبحت تحتل المراتب الأولى ضمن الوجهات السياحية العالمية المفضلة، وتصنف من أوائل البلدان من حيث الإيرادات السياحية، على غرار الصين وتايلندا وتركيا وحتى بلدان عربية مثل الإمارات العربية المتحدة رغم كونها من الدول النفطية، فلم تعد الوجهات السياحية مقتصرة على الدول المتقدمة، ولكنها أعطت الفرصة لكثير من الدول النامية لتأخد نصيبها من ذلك، فالسياحة لا يمكن أن تحتكر من طرف دول بعينها، فهي من النشاطات الفريدة التي لازال مبدأ التجارة الحرة ينطبق عليها، والتي تعطي مجالا واسعا للدول النامية للمنافسة الدولية حتى مع البلدان السياحية المتقدمة، على عكس صعوبة المنافسة مع تلك الدول في الكثير من الصناعات الأخرى. وعليه فالقطاع السياحي يعد من القطاعات التي لا يمكن تجاهلها ضمن المكونات الإقتصادية للدول أيا كان شكلها ونظامها الإقتصادي، فالسياحة بالفعل من القطاعات التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية وخلق توجه مستدام لتطوير إقتصاديات الدول النامية، فالعالم اليوم يعيش ثورة سياحية تبشر بالكثير وقد أنتجت بالفعل شيئا عظيما لمن خططوا ووضعوا أنفسهم في مركز يستطيعون فيه ركوب الموجة.

الفصل الرابع

تنمية القطاع السياحي الجزائري

كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي وإستدامة التنمية

الفصل الرابع
تنمية القطاع السياحي الجزائري
كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي
وإستدامة التنمية

تمهيد

إن الإقتصاد الحقيقي يهدف لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة في شتى القطاعات، وإدخال عناصر إنتاجية جديدة في منظومته، بالتوجه نحو إستثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن يستفيد فيها من مزايا نسبية، تساعده على إكتساب مزايا تنافسية لمنتجاته، إذ أن غياب هذا التوجه في الجزائر يبقيها رهينة مداخيل المحروقات المرتبطة بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يجعلها تتعرض لصعوبات مالية دورية.

وبالعودة إلى القطاعات التي يمكن أن تدعم مسار التنويع الإقتصادي في الجزائر، نذكر على سبيل المثال وليس الحصر القطاع السياحي الذي يمكن أن يلعب دورا محوريا في هذا التوجه إلى جانب الصناعة والزراعة، نظرا لما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية كبيرة وخاصة الطبيعية منها جعلها تحوز على كل متطلبات تطوير النشاط السياحي والتي تأهلها لتكون قطبا سياحيا بإمتياز، خاصة أن معظم بلدان البحر المتوسط بلغت حد قدرتها في الإستقبال، في حين تتمتع الجزائر بمواقع سياحية شبه عذراء، ولأنه لا يمكن إقحام هذه الموارد مباشرة في قنوات السياحة العالمية، كان لابد على الجزائر من وضع خطة إستراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي تجسدت من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي يعتبر الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر حاليا، ويترجم إرادة الجزائر في تثمين القدرات والمقومات السياحية الموجودة، ووضعها في خدمة مسار التنمية الشاملة والمستدامة. وتفصيلا لكل الجوانب سالفة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** هيكل الإقتصاد الجزائري وتداعيات التبعية للثروة النفطية
- ✓ **المبحث الثاني:** مؤشرات السياحة الجزائرية و آليات النهوض بها ضمن مخططات التنمية
- ✓ **المبحث الثالث:** الرؤية الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر
- ✓ **المبحث الرابع:** رهانات وإجراءات النهوض بالسياحة الجزائرية على ضوء معايير التنافسية السياحية العالمية

المبحث الأول: هيكل الإقتصاد الجزائري وتداعيات التبعية للثروة النفطية

قبل التطرق لواقع القطاع السياحي وسبل تطويره في الإقتصاد الجزائري، لابد من التعرف على هيكل هذا الإقتصاد ومدى إرتباطه المفرط بالعائدات النفطية، مبرزين بذلك تداعيات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الكلية للمالية العامة في الجزائر، إضافة إلى مختلف التحديات المستقبلية المرتبطة بعوامل داخلية وأخرى خارجية نابعة من المتغيرات المتحكمة في الصناعة النفطية العالمية ومتطلبات السوق الداخلية، ما يؤكد حتمية التوجه نحو تنويع القاعدة الإقتصادية بإستغلال المزايا النسبية المتوفرة في جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

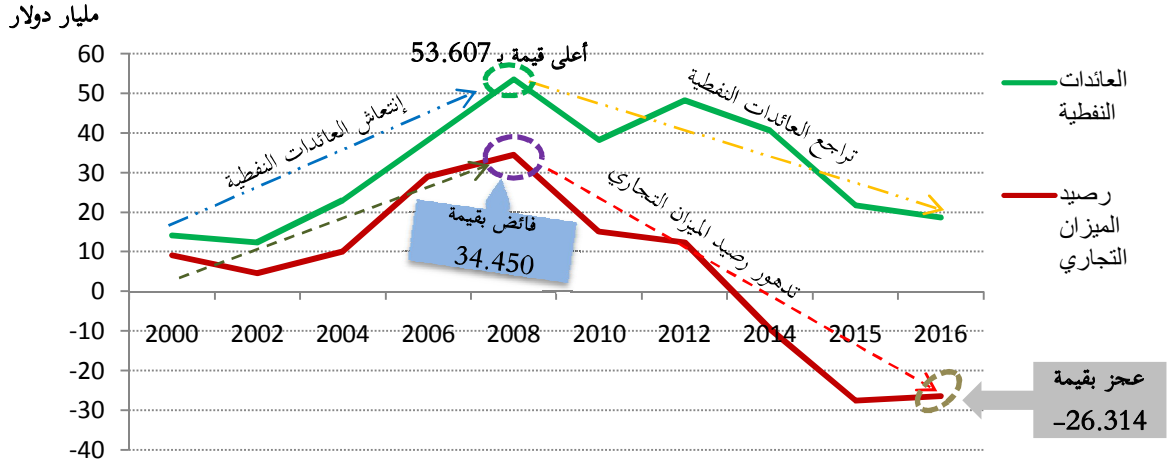
المطلب الأول: مكانة الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري وتداعياتها

لا يخفى على أحد أن الإقتصاد الجزائري لايزال يرتكز بدرجة كبيرة على إيرادات الثروة النفطية، إضافة إلى السعي المستمر من أجل تصدير كميات متزايدة من النفط الخام إلى الأسواق العالمية، ما جعل هذا الإقتصاد مرتبط بمتغيرات وعوامل خارجية تتحكم في تحديد أسعار أهم سلعة مكونة لهيكل صادراتها، بينما تعتبر العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال ذو أهمية هامشية ومحدودة، ما جعلنا أمام إقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات المتركزة في النفط أكثر مما هو إقتصاد مكثف يبحث في سبل تنويع مصادر الدخل بالتوجه نحو تنمية القطاعات المنتجة خارج قطاع النفط أو حتى ضمن الصناعة النفطية نفسها، كل هذه المعطيات جعلت الجزائر تعاني من إختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الإقتصادي، وتتعرض لإنكشاف تلك الإختلالات عقب كل إنهيار في أسعار النفط كما هو الحال مع الصدمة النفطية الأخيرة مند منتصف 2014، وهذا ما سيتضح من خلال محتويات هذا المطلب.

1. مكانة العائدات النفطية وإنعكاساتها على رصيد الميزان التجاري

تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الميزان التجاري الجزائري، وتتضح لنا أهمية العائدات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري وإرتباط ذلك بتقلب أسعار النفط، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.4): تطور العلاقة بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المتوفرة على:

– OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, reports for different years (2004, 2010, 2017).

نلاحظ من خلال الشكل السابق مدى التأثير الكبير للعائدات النفطية على الميزان التجاري الجزائري، إذ يتوقف إستقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل المتأتية من الصادرات النفطية والتي بدورها تتحدد بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذه الأخيرة كان لها أثر كبير على تدهور رصيد الميزان التجاري نتيجة الإنهيار الحاد الذي شهدته مند منتصف 2014، حيث نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل أدنى مستوى له خلال ستة عشرة سنة بعجز قدره 26.314 مليار دولار سنة 2016، في مقابل ذلك فإن الإنتعاش الذي عرفته الأسعار وبالتالي العائدات النفطية خلال الفترة 2000-2008، قد ساهمت في تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري ما يدل على الإرتباط الكبير لهذا الأخير بالأسعار والعائدات النفطية في الجزائر والوزن النسبي المرتفع لصادرات المحروقات بصفة عامة من إجمالي الصادرات بما يفوق 94%طيلة سنوات فترة الدراسة، كما يتضح من معطيات الجدول رقم (1.4). السنوات غير الواردة في الجدول والتي إعتمدناها في الشكل يمكن الإطلاع عليها في الملحق رقم (1.4).

الجدول رقم (1.4): مكانة صادرات المحروقات وإنعكاساتها على تطورات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات %	97.2	97.8	97.3	97.1	96.9	96.01	94.2	94.09
مجموع الصادرات (مليار دولار)	21.65	54.7	57.2	72.6	64.9	62.8	34.6	28.8
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	21.06	53.5	55.7	70.5	62.9	60.3	32.6	27.1
مجموع الواردات (مليار دولار)	9.35	21.4	40.4	50.3	55.02	58.5	51.7	46.7

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

- صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر**، جوان 2017، على الموقع: https://www.imf.org، تاريخ الإطلاع: 2017/10/03.

- Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers**, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz, date d'accès au site : le 05/01/2018.
- Ministére des finances, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz, date d'accès au site : le 05/01/2018.
- Banque d'Algérie, **Statistiques de la balance des paiements (1992-2005)**, juin 2007, p72.

2. مكانة الجباية النفطية في تركيبة الموازنة العامة للدولة: ظهر جليا الإرتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر إبتداء من سنة 2015 من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، حيث سجل إنخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3% كما إنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، رغم أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في الجزائر، التي تتطلب إصلاحات أعمق من ذلك تحسبا للمدى المتوسط والبعيد.

الجدول رقم (2.4): مكانة وإنعكاسات تطور الجباية النفطية على الموازنة العامة للدولة

السنة	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة(مليار دج)	1578.1	3639.8	3074.6	3804	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5
النفقات العامة (مليار دج)	1178.1	2553	4466.9	7058,2	6024.1	6995.8	7656.3	7297.4
الجباية النفطية (مليار دج)	1173.2	2714	1501.7	1519	1615.9	1577	1722.9	1682.5
% الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة	74.34	74.56	48.84	39.93	41.48	40.15	37.8	33.57
% رصيد الموازنة (عجز/ ربح)	33.95	42.56	31.16-	46.1-	35.33-	34.85-	40.53-	31.32-

Source : Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers**, différentes années, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz, date d'accès au site: le 09/01/2018.

نلاحظ من خلال الجدول السابق المساهمة المعتبرة للجباية النفطية في الإيرادات العامة التي لم تنزل تحت 33% في أسوء الحالات (تزامنا مع إنهيار أسعار النفط مند 2014)، كما أن تأثير إنهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة بدأ يتضح جليا إبتداء من ميزانية 2016، أين إنخفضت النفقات العامة كنتيجة لتراجع مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة رغم الزيادة المسجلة في القيمة الإجمالية لهذه الأخيرة، والتي تعزى بالأساس إلى إرتفاع الجباية العادية نتيجة تدابير الحكومة بخصوص توسيع الوعاء الجبائي وزيادة نسب الضرائب والرسوم خارج الجباية النفطية، وكذا تخفيض الدعم الموجه إلى إستهلاك المنتجات النفطية بزيادة الأسعار والتي من المقرر أن تشهد زيادات أخرى حسب ما تقرر في ميزانية 2018، كما عكفت الحكومة أيضا إلى إلغاء وتجميد بعض المشاريع لتقليص النفقات رغم ما يشوب ذلك من تأثير على تنفيذ برنامج دعم النمو الإقتصادي 2015-2019.

3. مكانة قطاع النفط في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي: يساهم قطاع النفط بحصة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 30% في المتوسط كما يتضح من الجدول رقم (3.4) قبل بداية الصدمة النفطية سنة 2014، مما جعل إنخفاض أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، رغم الإستقرار النسبي لمعدل النمو إلى غاية 2016، أين بدأت آثار الأزمة في الظهور نتيجة تقليص النفقات.

الجدول رقم (3.4): تطور مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.2	2	3.3	3.3	2.8	3.8	3.8	3.5
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4098.8	8514.8	12049.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17397.7
(%) قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي	39.4	45.6	34.7	34.2	29.8	27	18.9	18.1

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

- صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر**، جوان 2017، على الموقع: https://www.imf.org تاريخ الإطلاع: 2017/10/03.

- Banque d'Algérie, **Rapports annuels de la Banque d'Algérie**, annexe : tableaux statistiques, 2002, 2010, 2015.

- Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers**, différentes années, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz, date d'accès au site : le 09/01/2018.

كما نلاحظ في الجدول رقم (3.4) أن معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016 لم تتجاوز 3.8% في أحسن الحالات (في حين تسجل دول صاعدة معدلات لا تقل عن 5%) رغم أنها مدعومة بالإنتعاش الذي شهدته أسعار النفط طيلة الفترة محل الدراسة ما عدا الإنخفاض الذي تزامن مع الأزمة العالمية سنة 2009، ومرة أخرى وبعد مرور 28 سنة على أزمة 1986 نجد أنفسنا أمام تحديات صعبة بمجرد تهاوي أسعار النفط، ما يدل على أن الجزائر لم تستفيد من تجربتها السابقة ووقعت في نفس المشكلة، وذلك لإنعدام التخطيط العلمي وغياب الرؤية الواضحة لوضع خطط إقتصادية بديلة تساعد على تنويع مصادر الدخل، ورغم ضعف معدل النمو المسجل فقد عرف تراجعا سنة 2016 إلى 3.5%، مع توقع تحقيق معدل نمو قدره 3.8% سنة 2018 حسب وزارة المالية، إلا أن ذلك مخالف لتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي بإنخفاض معدل النمو إلى 0.7% سنة 2018، حسب ما جاء في تقرير مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لسنة 2017، بما ينبأ بمرحلة صعبة في ظل تراجع إحتياطيات الصرف وإستمرار العجوزات في الميزان التجاري.

4. إيرادات النفط ورصيد الإحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة: رغم الحجم الكبير من الإحتياطيات التي حظي بها الإقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل بضع سنوات من جراء أسعار النفط الخيالية المحققة، إلا أنها بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل إستمرار الإنخفاض في الأسعار، فقد إنخفضت بـ 80 مليار دولار في ظرف ثلاثة سنوات لتستقر عند 114.1 مليار دولار نهاية 2016 مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013، وإستمر التراجع في حجم الإحتياطيات لتبلغ 98 مليار دولار مع نهاية 2017، حسب تقارير وزارة المالية.

الجدول رقم (4.4): إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إحتياطيات الجزائر من العملة الصعبة

المؤشرات	2000	2006	2010	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإحتياطات (مليار دولار)	11.9	77.78	162.22	190.6	194	178.9	144.1	114.1
نسبة التغير (%)	/	553.6	108.5	17.49	1.78	7.7-	19.4-	20.8-
الإحتياطات بالأشهر من الواردات	12.19	36.66	38.33	36.66	35.4	30.08	27.17	22.5

المصدر: تم تجميع إحصائيات الجدول إنطلاقا من:

- بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017**، ص4.

- Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements 1964 -2011, june 2012, p88.
- Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements, 1992-2005, june 2006, p73.
- Banque d'Algérie, **balance des paiements, position exterieure globale et taux de change**, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2015(annexes rapport), p127.

ترافقا مع التطور غير المواتي لميزان المدفوعات الخارجية بسبب تراجع أسعار النفط، فقد شهدت إحتياطيات الصرف تراجعا كبيرا وصل إلى 49.4% خلال أربعة سنوات (2014-2017)، متأثرة بإنحسار عائدات النفط، ورغم ذلك لاتزال مستويات إحتياطيات الصرف مريحة، خصوصا بالنظر إلى قائم الدين الخارجي الجد منخفض (3.9 مليار دولار). لكن السوق العالمية للنفط لا توحي بإنتعاش كبير في الأسعار، ما يجعل تآكل إحتياطيات الصرف يستمر

خاصة أن رصيد **صندوق ضبط الإيرادات** قد نفد تماما في نهاية السداسي الأول من سنة 2017،[1] فالواقع إذن يملي الإسراع في إيجاد سبيل لتنويع هيكل مصادر الدخل للإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: توزيع مساهمة القطاعات الإقتصادية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

يعتمد نجاح عملية التنمية في المقام الأول على التكافؤ أو التقارب النسبي في تنمية القطاعات الإقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على إختلافها، وذلك وفقا لمنهج التنمية المتوازنة، كما أن درجة التشابك والترابط فيما بين القطاعات الإقتصادية تضمن دفعا مستمرا ومتواصلا لتنمية وتطور مختلف القطاعات، غير أن السمة المميزة لإقتصاديات الريع النفطي هو سيطرة قطاع الإستخراج على هيكل الإنتاج وتكوينه وبتدني المساهمة النسبية للقطاعات الأخرى في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، والجزائر كبلد منتج ومصدر للنفط لم يخرج بعد عن الوضع السالف الذكره، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

أولا: تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري حسب القطاعات الإقتصادية

تعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الإقتصادية على الإستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج مثل القطاع الزارعي، القطاع الصناعي، أو قطاع السياحة والخدمات المالية وغيرها، ويتجلى ذلك من خلال المساهمة النسبية لتلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وبإعتبار الجزائر من الدول التي تمتلك ميزة نسبية في الكثير من القطاعات وتسعى مند مدة لتنويع قاعدتها الإقتصادية، سوف نقوم بتوضيح تطور المساهمة النسبية لمختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى إستفادتها من المزايا النسبية التي تملكها في مختلف القطاعات من عدمها، خلال فترات زمنية مختلفة إبتداء من عقد السبعينات، حتى نقف على مدى تغير المساهمة النسبية لمختلف القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، ورصد درجة تقدمها في تنويع هيكل الإقتصاد الوطني، وهذا ما يتضح فيما يلي:

الجدول رقم (5.4): التطور النسبي لمساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترات مختلفة

قطاع النشاط	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والإتصالات	التجارة والخدمات
متوسط المساهمة للفترة 1974-1985	10.08	42.41	13.21	13.32	6.11	19.72
متوسط المساهمة للفترة 1986-1995	13.79	27.52	15.21	14.46	6.69	21.83
متوسط المساهمة للفترة 1996-2005	11.88	42.03	9.16	9.81	8.93	18.14

المصدر: حسابات الطالب بالإعتماد على معطيات الملاحق رقم: (2.4)، (3.4)، (4.4)، (5.4).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك إستقرار نسبي في مساهمة القطاعات المختلفة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، إذ بقي قطاع المحروقات هو المهيمن طيلة فترات الدراسة التي تشمل 32 سنة تخللتها مخططات تنمية مختلفة

[1] بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017**، ص5.

إلا أن ذلك لم يساهم في الإرتقاء بالإقتصاد الوطني بتنمية قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، ورغم تسجيل إنخفاض في مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثانية من الدراسة (1986- 1995)، إلا أن ذلك مرتبط بتراجع الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986 وما أعقبها، وليس بزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، أو بتنوع الإقتصاد الوطني، ولم يتغير الحال خلال الفترة الموالية كما يتضح من الجدول رقم (6.4) بشيء من التفصيل.

الجدول رقم (6.4): التطور النسبي لمساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2015)

الوحدة: %

السنة	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والإتصالات	التجارة والخدمات
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.82
2008	7.78	54.58	5.58	9.34	8.91	13.78
2009	11.51	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.47	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.49	46.79	5.85	11.12	9.46	16.37
2012	11.82	44.99	5.84	11.30	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.37	35.63	6.32	13.06	11.74	19.88
2015	16	25.68	7.06	15.09	13.59	22.57
متوسط الفترة 2006-2015	**11.17**	**43.62**	**6.21**	**11.43**	**10.54**	**17.04**

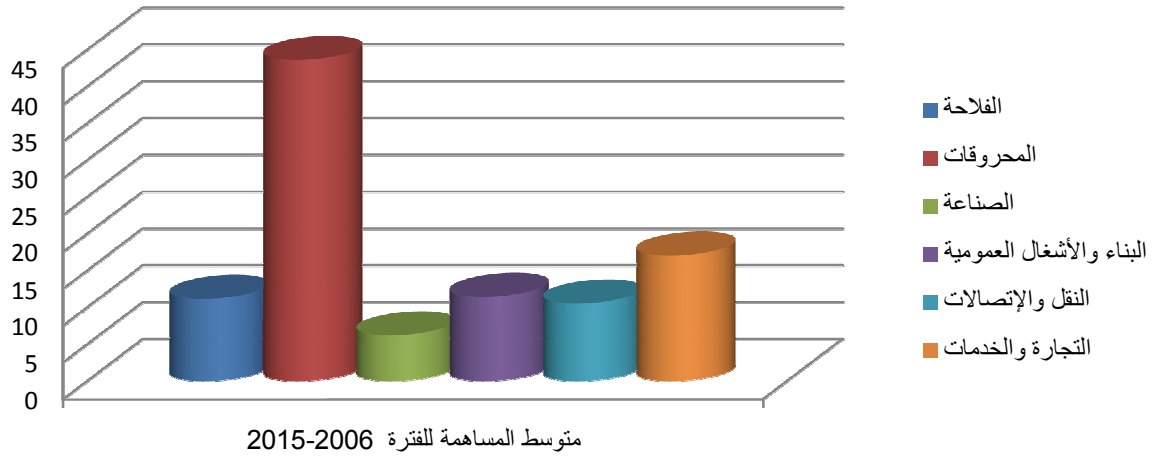
المصدر: الأرقام من حساب الطالب إعتمادا على: - معطيات الملحق رقم (6.4)؛

- Office Nationale des Statistiques, **Les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 2015**, Algérie 2016, p 20.

تعبر المعطيات المتعلقة بالقطاعات المحركة للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2006- 2015) عن تباين صارخ في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح من الجدول رقم (6.4) أنه هناك إختلال كبير في تركيبة القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري، إذ أن القطاع الأولي (الإستخراج) المتمثل في قطاع المحروقات بقي يستحوذ على النسبة الأكبر طيلة هذه الفترة أيضا، بالمقارنة مع مساهمة متواضعة جدا لباقي القطاعات وخاصة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الذي لم تتعدى مساهمته 7% كحد أقصى خلال العشرة سنوات محل الدراسة، كما نلاحظ إنتعاش نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات تقريبا بالنصف إلا أن ذلك يعزى إلى الإنتعاش في أسعار النفط التي تساهم بشكل مباشر في تغذية النشاط التجاري، وخاصة قطاع التجارة الخارجية بزيادة الواردات لسد الفجوة بين إحتياجات السكان والعرض المحلي الناتجة عن عجز الإنتاج المحلي وضعف مرونته، ويعد ذلك مؤشرا واضحا على عدم تنوع القاعدة الإنتاجية، وضعف الترابط والتشابك فيما بين القطاعات الإقتصادية، ضف إلى ذلك فإن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تتأثر إلى حد كبير

بتطور أسعار النفط، إذ نلاحظ أن تلك المساهمة قد إنخفضت بنسبة 37% بين سنتي 2008 و2009 بسبب تراجع أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية وقد حصل نفس الشيء تزامنا مع إنهيار الأسعار سنة 2014، إذ إنخفضت مساهمة قطاع المحروقات بشكل واضح إبتداء من سنة 2015، لتتحكم بذلك في معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر وتتسبب في عدم إستقرارها.

الشكل رقم (2.4): متوسط نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2015)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (6.4)

ثانيا: قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر

يتضح من خلال مكونات الناتج المحلي الإجمالي السالفة الذكر أن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبطة إلى حد كبير بأداء القطاع النفطي، وإن كانت تلك المؤشرات تعطي فكرة عامة عن تطور أداء الإقتصاد الوطني وإرتباط ذلك بمساهمة مختلف القطاعات في خلق القيمة المضافة، إلا أنه من الضروري بمكان قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر بمؤشرات كمية لمعرفة مدى التغير في هيكل الإقتصاد الوطني خلال الفترة 2006-2015 وذلك بالإعتماد على أحد أهم مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي الذي تناولناه في الفصل الثاني، وهو مؤشر هرفندل هرشمان الذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

وللتذكير فإن مؤشر هرفندل هرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا، أي كل القطاعات مساهمة في النمو الإقتصادي بنفس النسبة، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط، ولحساب درجة تنوع هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في كل سنة سوف نستعين بالمعطيات الواردة في الجدول رقم (6.4)، الذي يحدد لنا قيمة xi/x، حيث أن عدد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (القطاعات) N=6، وبعد القيام بالحسابات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدو ل الموالي:

الجدول رقم (7.4): قيمة مؤشر التنويع الإقتصادي هرفندل هرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (2006-2015)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة H.H	0.29	0.27	0.30	0.13	0.18	0.21	0.18	0.12	0.10	0.002

المصدر: حسابات الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (6.4)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر قد سجل تراجعا ملحوظا سنة 2009 مقارنة بالسنوات التي قبلها ثم عرف إرتفاعا بعد ذلك إلى غاية سنة 2013، لنسجل إنخفاضا آخر سنة 2014 و2015، وإذا علمنا أن إقتراب قيمة مؤشر (H.H) نحو الصفر يعني أن الإقتصاد قد أصبح أكثر تنوعا فإن مبدئيا يمكن أن نستنتج أن الإقتصاد الجزائري قد حقق تطورا ملحوظا نحو التنويع الإقتصادي، ولكن بما أن حساب مؤشر التنويع (H.H) مرتبط بحصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمته تخضع للتغير في هذه النسبة وبالتالي يمكن إرجاع إنخفاض المؤشر سنة 2009 ثم سنة 2014 و2015 إلى إنخفاض حصة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تزامنا مع إنخفاض أسعار النفط، ويمكننا التأكد من ذلك من خلال مقارنة معدل التغير في المؤشر (H.H) مع معدل التغير في أسعار النفط في الفترة 2006-2015 من خلال معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (8.4): إتجاهات التغير في مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر وعلاقتها بإتجاهات تغير أسعار النفط

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة H.H	0.29	0.27	0.30	0.13	0.18	0.21	0.18	0.12	0.10	0.002
% التغير في H.H	/	-6.89	11.11	-56.66	38.46	16.66	-14.28	-33.33	-16.66	-98
أسعار النفط	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49
% التغير في أسعار النفط	/	13.09	36.72	35.35-	26.84	38.74	1.85	-3.33	-8.98	-48.57

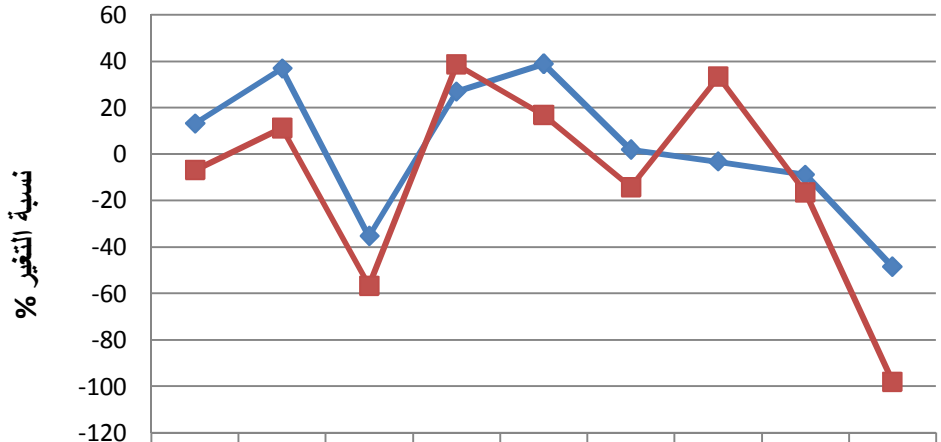
المصدر: من حساب الطالب إعتمادا على:

- معطيات الجدول رقم (7.4)؛

- OPEC, **OPEC Basket Price**, available on : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, visited: 04/01/2018.

حتى تتضح لنا درجة الترابط بين معدل تطور أسعار النفط ومعدل التغير في مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر يمكن تمثيل معطيات الجدول رقم (8.4) من خلال الشكل الموالي الذي يعطينا صورة أوضح عن توافق إتجاهات تطور أسعار النفط وإتجاه تطور التغير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالمؤشر (H.H).

الشكل رقم (3.4): إتجاهات تطور مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر وعلاقتها بإتجاهات تغير أسعار النفط



	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التغير في أسعار النفط	13,09	36,72	-35,35	26,84	38,74	1,85	-3,33	-8,98	-48,57
نسبة التغير في H,H	-6,89	11,1	-56,66	38,46	16,66	-14,28	33,33	-16,66	-98

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (8.4)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور قيمة مؤشر التنويع الإقتصادي (H.H) في الجزائر تخضع بدرجة كبيرة لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتتوافق معها في إتجاه تطورها، وعليه فإن إنخفاض قيمة المؤشر التي توحي بزيادة التنويع الإقتصادي إنما هي في الحقيقة ليست معبرة بصفة دقيقة عن درجة التنويع الإقتصادي، ولكن ما هي إلا إنخفاض فيالقيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الناتجة بدورها عن تراجع مساهمة قطاع النفط نتيجة تراجع الأسعار كما كان سنة 2009 بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، وكذلك الحال سنة 2014 و2015، كما يتضح من الشكل وليست ناتجة عن زيادة مساهمة القطاعات الأخرى، وهذا يدل على أن الإقتصاد الوطني لايزال مرتبط بقطاع النفط وتقلبات الأسعار وهو بعيد كل البعد عن الإقتصاد المتنوع، ما يستوجب بدل الكثير من الجهود للمضي قدما نحو زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في خلق القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني وعدم الإستمرار في هدر الموارد المتاحة أمام الإقتصاد الوطني في مختلف القطاعات، بالنظر إلى أفق يشوبه الكثير من الغموض متعلق بإرتفاع أسعار برميل النفط، رغم أن الإعتماد على الثروة النفطية كركيزة أساسية في هيكل الإقتصاد الوطني يتخللها الكثير من التحديات المتعلقة بالصناعة النفطية نفسها على الصعيد العالمي عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وهذا لعدة إعتبارات سوف نأتي على ذكرها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية المرتبطة بالتبعية النفطية ومبررات التنويع الإقتصادي في الجزائر

لاحظنا من خلال ماسبق ذكره إستمرار المراهنة على الثروة النفطية للبلاد، إذ لم تضع الحكومات المتعاقبة بديلا جادا للتنويع الإقتصادي وخلق بدائل مستدامة، و بات من المؤكد أن الجزائر لم تستطيع التخلص من الإعتماد الكلي على الموارد النفطية في تسيير عجلة الإقتصاد الوطني، و يبدو كأنها كانت مطمئنة إلى عدم تكرار الأزمات النفطية السابقة، لكن ما حدث في المنتصف الثاني لسنة 2014 من إنخفاض لأسعار النفط قد أثبت العكس، ومن

تم أصبح البحث عن البدائل الحقيقية للثروة النفطية وسبل تنويع القاعدة الإقتصادية حتمية وطنية، خاصة في ظل الظروف الراهنة والتحديات المستقبلية، إذ أن هيمنة النفط على الصعيد العالمي كمصدر للطاقة تأثرت في السنوات الأخيرة بعدد من التطورات، فبالنظر إلى محدودية هذا المورد من حيث خاصية النضوب التي يتميز بها والمزايا النسبية للمصادر البديلة وكذا إمكانية حدوث تطورات تقنية ضخمة على المدى المتوسط والطويل، والمخاوف والضروريات البيئية الملحة، فإن تحولات مهمة قد حدثت وأخرى من المتوقع أن تحدث في سيناريو الطاقة العالمية.[1] ما يجعل الإقتصاد الجزائري أمام تحديات صعبة في ظل الإعتماد المفرط على الثروة النفطية نابعة من متغيرات داخلية وأخرى خارجية، إضافة إلى إستمرار العوامل التي عرقلت جهود التنويع الإقتصادي ولم تسمح بالإستفادة القصوى من مداخيل النفط في السنوات الماضية، وهذا ما نبينه فيما يلي:

أولا: أسباب فشل الجزائر في الإستفادة من الإيرادات النفطية لتنويع الإقتصاد الوطني

يمكن إرجاع فشل الجزائر في الإستغلال الأمثل لمداخيل النفط لتحقيق تنمية إقتصادية حقيقية ترتكز على قطاعات متنوعة منتجة للثروة إلى عدة عوامل أهمها:

1. الإستغلال غير الكفئ للثروة النفطية وعائداتها المرتبطة أساسا بمحدودية الأهمية الوظائفية لهذه الثروة خاصة من جانب الوظيفة التصنيعية نظرا للسياسة الإستنفادية المرتكزة على الإستغلال الأولي؛

2. لعنة الفساد الذي ينخر الإقتصاد الجزائري ويساهم بشكل كبير في تبديد الموارد، فالتقارير الدولية تشير إلى التراجع المستمر لترتيب الجزائر سواء في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية أين إحتلت الجزائر المرتبة 108 سنة 2016،[2] وكذلك الحال بالنسبة لتقرير البنك الدولي سنة 2018 المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال الدولية، إذ تراجعت الجزائر في التصنيف إلى المرتبة 166،[3] مقارنة بالمرتبة 156 في تقرير 2017،[4] وهذا ما يعني تدهور القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بجلب الإستثمارات في مختلف القطاعات، بسبب إستشراء ظاهرة الفساد في جميع مستويات وفروع الإقتصاد الوطني، ما يشكل عائقا كبيرا أمام جهود التنويع لإقتصادي وإستمرار ظاهرة الترييع المكثف للإقتصاد الجزائري؛

3. إستمرار سياسة الدعم غير المدروس الذي يلتهم جزء كبير من الإيرادات العامة دون أن يساهم في خلق القيمة المضافة التي يحتاج إليها الإقتصاد الوطني، كما أن جزء مهم من ذلك الدعم يعود إلى الشرائح العليا من المجتمع التي لها قدرة كبيرة على الإنفاق، في حين لا تستفيد الفئات الفقيرة والمتوسطة سوى من جزء صغير من ذلك الدعم الذي يدهب إلى الإستهلاك لا الإنتاج؛

4. تحويل جزء كبير من الإيرادات النفطية خارج الإقتصاد الجزائري في شكل واردات إستهلاكية بدل المنتجات الإستثمارية التي تساهم في دعم الهيكل الإنتاجي وتطوير القطاعات الأخرى وتنويع القاعدة الإقتصادية، إضافة إلى قضية تهريب العملة عن طريق التلاعب وتضخيم الفواتير؛

---

[1] جمال سند السويدي، **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص7.

[2] https://www.**transparency**.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016, visited: 10/02/2018.

[3] world bank group**, doing busness 2018**, p4.

[4] world bank group, **doing busness 2017**, p7.

5. بيئة الأعمال غير الملائمة بسبب تزايد القيود المرتبطة بالبيروقراطية وغياب الشفافية في أداء الإدارة في جميع المستويات، وضعف النضج المؤسساتي الذي يساهم في تعزيز الرقابة وترشيد الإنفاق، إضافة إلى عدم وضوح القوانين والآليات الداعمة لتحفيز الإستثمارات في مختلف القطاعات؛

6. الدور المتعاظم للدولة في الحياة الإقتصادية في مقابل تهميش دور القطاع الخاص المنتج بعيدا عن تعاقدات هذا الأخير مع الدولة لأن ذلك ما هو إلى سعيا منه لتحصيل الريع دون خلق القيمة المضافة، وهذا ما عرفته الجزائر منذ الإستقلال إنطلاقا من أول مخطط تنموي سنة 1967، بالنظر إلى التوجهات التي كان يغلب عليها الطابع الإجتماعي؛

7. الإفتقار إلى أدوات الممارسة الإقتصادية وآلياتها التي تنسجم مع متطلبات الفعالية الإقتصادية، وعلى ذلك لم تنجح كل الإصلاحات الإقتصادية التي تم إعتمادها بداية من 1988 في الإرتقاء بالإقتصاد الوطني وبلورة مفهوم المؤسسات الإقتصادية التي تخلق الثروة، ما أفرز مؤسسات غير منتجة بقدر ما أصبحت طرفا آخر يساهم في إستنزاف الإيرادات النفطية عوض دعم التنويع الإقتصادي وزيادة موارد الميزانية وتوفير فرص التشغيل؛[1]

8. غياب التقييم البناء للبرامج التنموية السابقة ثم التخطيط بعقلانية وواقعية لوضع برامج تنموية أخرى إنطلاقا من معطيات الواقع العملي وتحديد الأولويات وآليات التنفيذ، في خطط تنموية بعيدة المدى لا تتغير بتغير المسؤولين بما لا يؤدي إلى إلغاء المشاريع، أو برمجة مشاريع غير مجدية من الناحية الإقتصادية وهدر المال العام؛

9. وإجمالا لكل المشاكل والعراقيل السابقة يمكن القول أن الجزائر مريضة بالفساد، فهي دولة ريعية تعاني من عدة علل وإختلالات، فهي مريضة في إدارتها، مريضة في ممارسات المحسوبية والمحاباة والتعسف بالنفوذ والسلطة، مريضة بالإمتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها، وهذا ما أضعف الروح المدنية ونفر المواطن عن السلطة الحاكمة، وأبعد القدرات وهجرت الكفاءات وغيبت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة المدنية والتكافل الوطني وروح المسؤولية، فهذه البيئة لا يمكن أن تكون أرضية مناسبة لنجاح أية جهود لتنويع الإقتصاد الوطني، إلى حين تحجيمها أو زوالها.

ثانيا: التحديات الحالية والمستقبلية للإقتصاد الجزائري

بالإضافة إلى فشل الجزائر في خلق إقتصاد متنوع خارج قطاع النفط، فإنها أمام تحديات أخرى على المستوى المحلي تجعلها في وضع أصعب في المستقبل، إذا إستمرت في الإرتكاز على الثروة النفطية دون القطاعات الأخرى، ولعل أهمها ما يلي:

1. **تحدي نفاذ المخزون أو الإحتياطي النفطي:** ويرتبط ذلك بعدة إعتبارات أهمها:

- الثروة النفطية ثروة ناضبة، أي أنها معرضة للتقلص والزوال مع مرور الزمن، و هذا التحدي يشكل دافع أول ورئيسي لترشيد إستغلالها والتوجه للطاقات البديلة المتجددة لتقليص الضغط عنها، وكذا العمل على تنمية القطاعات الأخرى؛

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

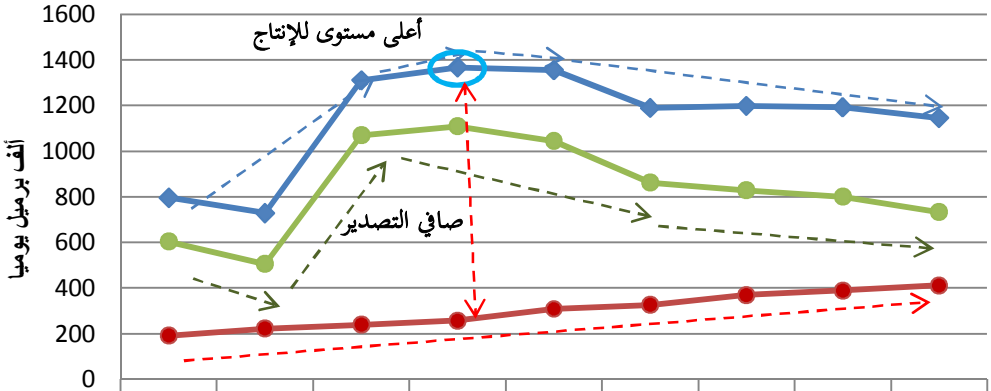
- قرب إستنفاذ الإنتاج في الحقول الناضجة وزيادة تكاليف إستخراج النفط: حيث أن إنتاج معظم النفط الجزائري يتم من عدد محدود من الحقول النفطية التي بدأت معظمها تصل لمرحلة الإنحدار، إذ يتجاوز عمرها الستون سنة، ومن أهم وأكبر هذه الحقول حقل حاسي مسعود الذي تم إكتشافه سنة 1956، وقد تقلصت إحتياطات النفط فيه تدريجيا مع مرور الزمن، ما يعني أن الجزائر ستحتاج إلى طاقة إنتاج جديدة لتعويض الإنخفاض الطبيعي في حقولها الناضجة وهو ما يشكل تحدي لها خاصة مع إرتفاع تكاليف التطوير والتنقيب على أبار جديدة، وطبيعة قانون الإستثمار في الصناعة النفطية في الجزائر الذي يعتبر غير مغري ولا مشجع للمستثمرين الأجانب.

2. تحدي إرتفاع الطلب والإستهلاك المحلي للطاقة: وأهم ما يشمل عليه هذا التحدي ما يلي:

- إرتفاع معدلات الطلب و الإستهلاك المحلي من النفط الخام التي بدون شك ستقلص من صادرات الجزائر من النفط، (أنظر الشكل رقم 4.4)، وبالتالي سوف تؤثر على إيرادات الميزانية العامة للدولة، في ظل توقع تراجع إنتاج النفط، في مقابل تزايد الطلب المحلي عليه؛

- تعتمد الجزائر بشكل كبير وتقريبا مطلق على الوقود الأحفوري (منها النفط) لتلبية الطلب المحلي على الطاقة وهو مدعوم حكوميا حيث يباع البنزين مثلا في الأسواق المحلية بسعر يقل بكثير عن أسعاره في الأسواق العالمية، لكن إرتفاع تكلفة الدعم الحكومي للوقود أصبح الآن مصدر قلق كبير للحكومة الجزائرية، خاصة مع زيادة وتيرة إستهلاك النفط محليا في مقابل توقعات تراجع الطلب العالمي عليه، فإن تقلص الفوائض المالية المتأتية من هذه الثروة يعد تحديا حقيقيا للإقتصاد الجزائري؛

الشكل رقم (4.4): تطور إنتاج وإستهلاك النفط في الجزائر وحجم صافي التصدير خلال الفترة 2000- 2016



	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الإنتاج النفطي	796	729,2	1311,4	1368,3	1356	1189,8	1199,8	1192,9	1146,3
الإستهلاك المحلي	192	222	240	258	309	327	370	390	412
صافي التصدير	604	507,2	1071,4	1110,3	1047	862,8	829,8	802,9	734,3

المصدر: تم تجميع الإحصائيات إنطلاقا من:

- British petroleum, **Statistical Review of World Energy,** full report for, different years (2010, 2016, 2017).
- OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, different years (2004, 2011, 2017).

3. التوسع في الإنتاج بكميات كبيرة تفوق الإحتياجات الفعلية الحالية للإقتصاد الجزائري: رغم أن هذا التوسع أوجد فوائض مالية خدمت الإقتصاد الرأسمالي، فقد أدى إلى إستنزاف الثروة النفطية لأنه يعد مجرد تسييل لرأس المال من شكله العيني إلى شكله النقدي، وهذا ما يتناقض مع مبدأ الكفاءة الإستخدامية للموارد الطبيعية غير المتجددة ويخرق مبدأ الإنصاف بين الأجيال، وكل ذلك يثير قضية تحديد الحجم الأمثل لإنتاج النفط بما يتناسب مع القدرة الإستعابية الحالية للإقتصاد الجزائري وضمان إستمرارية التنمية الإقتصادية وحقوق الأجيال اللاحقة؛

4. تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة لنفقات التسيير بنسبة تفوق 60% خلال الفترة 2000- 2016:[1] كان من المفروض تخصيص الجزء الأكبر من النفقات للرفع من القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار، وبما أن جزء كبير من تلك النفقات يأتي من الجباية النفطية فإن العوائد النفطية الجزائرية قد إنحرفت عن القنوات الصحيحة لها، والملاحظ أنها تصب مباشرة في المشاريع التنموية ذات الطابع الإجتماعي وذات الناتج الضعيف، وهو ما يؤدي إلى تبديد هذه العوائد في أوجه الإنفاق العام الترفي مع غياب الترشيد في النفقات، فضلا عن أن تراجع العوائد النفطية سيؤدي إلى الضغط على ميزانية التسيير والطابع الإجتماعي لنفقات الميزانية ما يفتح المجال لمزيد من التحديات أمام توفير الكثير من المطالب الإجتماعية؛

5. سياسة التسويق المكثف بدلا عن إستراتيجية التصنيع المكثف: إن رفع القدرات الإستخراجية على حساب تطوير المشاريع الهامة المتعلقة بالتصنيع المرتبط بالنفط جعل الجزائر تتأخر في ميدان الصناعات البتروكيمياوية بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط التي زادت حصتها في السوق الدولية من مخرجات تلك الصناعات، وهذا يجعل الجزائر تواجه تحديات كبيرة في ظل تزايد الطلب المحلي على مختلف المشتقات النفطية.

6. نفاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات: نفد تماما رصيد هذا الصندوق في السداسي الأول من سنة 2017،[2] حيث أن هذا الصندوق كان يهدف إلى وضع قيد التنفيذ سياسات مالية ظرفية تتصدى لإنعكاسات الإتجاه التنازلي لأسعار النفط، لكن الإنخفاض القوي لأسعار النفط ومدته المترافق مع المستوى المرتفع للنفقات العمومية، عجلا من تآكله الكلي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى منتصف 2017، ما يجعل الجزائر تجد صعوبة كبيرة في إيجاد مصادر أخرى لتغطية العجز في الموازنة نتيجة تزايد النفقات في فترة البحبوحة المالية والتي يصعب تقليصها نتيجة المطالب الإجتماعية المتزايدة والحاجة إلى تمويل مخططات تنموية بما يساهم في خلق إقتصاد منتج خارج قطاع النفط.

من خلال كل التفاصيل السابقة، بات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة "**الكل نفط**" في إقتصادها حيث تتوقف كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها، فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الإستهلاكي والإستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل...الخ، وهكذا في حلقة مفرغة، مما يستدعي إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد إستهلاكية ومستلزمات الإنتاج لقاء ما تقدمه لها من براميل

[1] Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers**, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz, Date d'accès au site : 12/12/2017.

[2] بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

النفط، وذلك لا يتحقق إلا بالتوجه الجاد نحو إستغلال الميزات النسبية التي تتميز بها في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع السياحي، فهذا القطاع بالدات لا يزال له هامش كبير للنمو في الجزائر، وبذلك يمكن أن يكون من أهم القطاعات التي تساهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة وزيادة الدخل القومي ودعم ميزانية الدولة وتوفير العملة الأجنبية، كما يمكن أن يمنح دفعة إضافية لتنويع النشاط الإقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط قطاع الخدمات كالنقل والفنادق والشركات السياحية، إضافة إلى دعم الطلب على المنتجات الفلاحية والصناعية وبالتالي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لتلك القطاعات وقطاع الصناعات التقليدية، كل ذلك من شأنه أن يساهم في زيادة النمو في حجم الإستثمارات المحلية وتحقيق التنمية المتوازنة وإستدامتها، بما يلبي متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن الموارد الناضبة التي تحتاج إلى ترشيد إستغلالها وإستخدامها هي الأخرى.

المبحث الثاني: مؤشرات السياحة الجزائرية و آليات النهوض بها ضمن مخططات التنمية

تتمتع الجزائر بمقومات سياحية كبيرة خاصة الطبيعية منها جعلتها تحوز على كل متطلبات تنمية القطاع السياحي إذ ظهرت السياحة ضمن بيانات حصص الإستثمار في مختلف المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر مند الإستقلال، لذلك سنبين مدى نجاحها في إستغلال تلك المقومات بالوقوف على أهم المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر ومقارنتها مع تجارب سياحية لدول عربية.

المطلب الأول: المقومات والأنماط السياحية المتاحة في الجزائر

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية التي تعتبر بمثابة المادة الخام لقيام النشاط السياحي، وتتمثل أساسا في تلك الإمكانات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، ويعتبر التميز بين البلدان في مدى توفر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، وأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان، والعامل الأساسي المحدد للأنماط السياحية الواجب تنميتها.

أولا: المعطيات الجغرافية والطبيعية

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر المتوسط،[1] تعد من البلدان القريبة من السوق السياحية الأولى الموفدة للسياح (أوروبا)، تتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم^2، يبلغ إمتدادها على الشريط الساحلي 1600 كلم، أما إمتدادها من الشمال إلى الجنوب فيبلغ حوالي 1900 كلم، ولها حدود طويلة تقدر بـ 6000 كلم مع سبعة دول مجاورة، ومن هذه البلدان من لها قاعدة متينة وصلبة فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة كتونس والمغرب.

ويمكن أن نميز في الجزائر بين منطقتين طبيعيين، متميزين ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية والتركيب الجيولوجي والمناخ والإنتشار السكاني، والتركيز الإقتصادي، ما يعطيها المجال لتنمية أنماط سياحية مختلفة، وهما:[2]

1. المنطقة الشمالية: وتقدر مساحتها بنحو 400 ألف كلم^2، يغلب عليها الطابع الجبلي في سلسلتين متوازيتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللذين يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة، تتميز بغطاء نباتي كثيف، وزراعة واسعة، ويتركز في هذا النطاق 90% من مجموع سكان الجزائر، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية، كما تتواجد على الشريط الساحلي عدة حظائر وطنية تم إنشائها من أجل المحافظة على البيئة والثروة الحيوانية، والعديد من الحمامات المعدنية، أهمها:

أ. الحظائر الوطنية (محميات طبيعية): الحظيرة الوطنية بجرجرة (بين تيزي وزو والبويرة) مساحتها 18500هكتار الحظيرة الوطنية بثنية الحد (تيسمسيلت) 3425 هكتار، الحظيرة الوطنية بالشريعة 26000 هكتار (البليدة)، الحظيرة الوطنية لقوراية 2080 هكتار (بجاية)، الحظيرة الوطنية للقالة 76438 هكتار (القالة) والمصنفة من طرف

[1] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، 2005 ، ص 215.

[2] الدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص1.

اليونسكو(Unesco) ضمن المناطق الرطبة، الحظيرة الوطنية لبلازمة 26250 هكتار (باتنة)،كما صنفت أيضا الحظيرة الوطنية لتازا 3807 هكتار (جيجل) و الحظيرة الوطنية لتلمسان على مساحة 8225 هكتار.[1]

ب. الحمامات المعدنية: وتتوفر الجزائر على مجموعة من الحمامات المعدنية التي تنتشر في مناطق مختلفة من الوطن والتي تعتبر عنصر أساسي لإنتشار السياحة العلاجية، ويقدر عدد العيون الطبيعية في الجزائر بـ 202 منبع.[2] ومن أهم العيون المعدنية المستغلة والتي تأخد الطابع الوطني هي: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام دباغ بقالمة، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسلت، بالإضافة إلى محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

2. المنطقة الجنوبية (الصحراء): وتعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، وفيها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، إذ تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 2 مليون كلم^2، أي ما يربو على 80% من المساحة الإجمالية للبلد. وتتميز الصحراء برمالها الدهبية وجبالها الغرانيتية والبركانية، وواحات النخيل الخلابة المتناثرة عبر مناطقها المختلفة، لاسيما واحات وادي سوف، ووادي ميزاب، والساورة، والقرارة والزيبان، وتكتسب صحراء الجزائر أهمية كبيرة نظرا إلى ما تتوافر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المميزة بتنوع تضاريسها ومناخها، كما تحتوي صخورها نقوش و بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة في هذه المنطقة من العصور الجيولوجية القديمة التي تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، وتحصي الجزائر حظيرتين في هذه المنطقة هما[3]:

أ. الحظيرة الوطنية للأهقار: تصنف كأكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم والممتد على مساحة تقدر 450000 كلم^2 تقع بولاية تمنراست،

ب. الحظيرة الوطنية طاسيلي ناجر: تقع في الجنوب الشرقي من بجبال تاسيلي ناجر في جانت في ولاية إليزي تتربع على مساحة قدرها 13500 كلم^2،[4] صنفت ضمن مواقع التراث العالمي في عام 1982 من قبل اليونسكو كأكبر متحف على الهواء الطلق، لما تزخر به المنطقة من معالم أثرية وقصور وكذا الرسومات والنقوش الصخرية.

ثانيا: المقومات التاريخية والحضارية

إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر تبين أنها كانت مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على إنتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة عليها، من الأمازيغية إلى الفينقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية،[5] وقد صنفت منظمة اليونسكو(Unesco) في الجزائر سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي وتيبازة وجميلة وتيمقاد ووادي ميزاب وحي القصبة، وقلعة بني حماد في بجاية.

---

[1] بوهالي محمد الشريف، **تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية**، مجلة الكورنيش، العدد 03، ديسمبر 2004، ص23.

[2] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **الإمكانيات الحموية**، على الموقع: http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/-، تاريخ الإطلاع: 2017/11/26

[3] Algérie, **les parcs nationaux,** sur le site web: www.algerie-monde.com. Date d'accès au site: le 26/11/2017

[4] عبد الله عياشي، **إستراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الإستدامة (حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي – أنموذجا–)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص245.

[5] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة 16 نوفمبر 2000.

وبما أن النشاطات الثقافية والترفيهية، تحتل مكانة هامة في تحديد الوجهات السياحية، فإن الجزائر تتوفر على المزايا الكفيلة بتلبية تلك الطلبات، بفضل إمتداد المناطق الأثرية والتاريخية من الساحل إلى الصحراء والتراث الثقافي من فولكلور ولباس تقليدي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده الثقافية، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تتميز بها الجزائر والتي تجعل السياحة الثقافية أكثر إنتعاشا، كما تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لفئة معتبرة من المجتمع، وقد أعدت الجزائر إستراتيجية لتنمية الصناعة التقليدية والحرف للفترة (2011- 2020)[1].

ثالثا: الأنماط السياحية المتاحة في الجزائر

تشكل الخصائص الطبيعيةالتي تتميز بها الجزائر و المزوجة بموروثها الثقافي والتاريخي والحضاري، أرضية صلبة لتنمية جملة من الأنماط والنشاطات السياحية التي يمكن مزاولتها طيلة أيام السنة، ومن أهمها ما يلي:

1. **السياحة الشاطئية (الساحلية):** إن طول الساحل الجزائري جعله يزخر بشواطئ خلابة قلما نجد مثيل لها في حوض البحر المتوسط، ما جعلها قبلة لعدد كبير من السياح بحثا عن الترفيه والإستجمام، رغم أن ذلك لا يزال مقتصرا على الطلب الداخلي، إلا أن هذا النمط من السياحة ونظرا للمؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر يمكنها أن تنافس به الوجهات السياحية الأخرى في المستقبل خاصة في ولايات مثل عنابة، جيجل، بجاية، بومرداس، تيبازة، عين تموشنت، تلمسان، الطارف(القالة)، رغم كون معظم شواطئها لا تزال على حالتها العذراء لم تستغل بعد في مقابل ذلك فإن إحصائيات دول البحر المتوسط أن السياحة الشاطئية تبقى إلى جانب السياحة الحضرية المنتوج الأكثر مردودية في مجال الصناعة؛

2. **السياحة الصحراوية:** إذا كان هناك وجهات سياحية في حوض البحر المتوسط بإمكانها منافسة الجزائر وبقوة في مجال جلب السياح خاصة أن الجزائر متأخرة في هذا المجال، فإن المؤهلات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر بالنسبة للسياحة الصحراوية لا مثيل لها في العالم وخاصة بين البلدان المجاورة المنافس الأول للجزائر، فهذا النمط من السياحة من أهم الأنماط السياحية المفضلة للسياح الأوروبيين الباحثين عن دفئ الصحراء خاصة في فصل الشتاء، وعليه فإن العملية الترويجية في الخارج لابد أن تتجه كأولوية نحو التعريف بالمناطق السياحية للجنوب الكبير، خاصة بالنسبة للأوروبيين لأن تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية والثقافية والبيئية في الصحراء الجزائرية يسمح بتطوير أنشطة سياحية متنوعة مثل: سياحة المغامرات والتجوال، السياحة الإستكشافية، السياحة الثقافية والبيئية، على مستوى عدة ولايات صحراوية مثل: بسكرة، تمنراست، غرداية، جانت، إليزي، بشار، ...وغيرها؛

3. **السياحة الحموية:** وترتبط بما تمتلكه الجزائر من منابع حموية يمكن إستغلالها في تنمية وتطوير السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي من أمراض مختلفة، عن طريق الإستحمام أو الشرب، ورغم أن هذا النمط من السياحة يعرف تأخر كبير في الإستغلال إلا أنه يشكل منتوج سياحي يمكن أن يساهم في تخفيف مشاكل مختلفة وخاصة في بعض المناطق البعيدة عن الأقطاب الرئيسية للتنمية في عدة ولايات مثل: قالمة، بسكرة، عين الدفلى، معسكر سعيدة، خصوصا إذا ما أخذ نصيبه من الترويج والتوعية بمنافعه؛

[1] http://www.**mta**.gov.dz/siteWeb/ar/index.php, Date d'accès au site: le 08/03/2017.

4. السياحة الثقافية: وهي السياحة مرتبطة بالمواسم والأحداث والمهرجانات التي تزخر بها الجزائر على إختلافها وتنوعها من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى المواقع الأثرية والدينية، التي تعطي للبلد فرصة لتطوير سياحة ذو قيمة تنافسية، خاصة أن الدراسات الإستشرافية لمنظمة السياحة العالمية تؤكد على أن السياحة الثقافية ستشغل في السنوات القادمة مكانا هاما في الطلب والعرض السياحي العالمي، إلا أن هذا النمط من السياحة يجب أن يأخذ إهتماما وتقويما كبيرين حتى يمكننا من الحصول على حصة في الأسواق السياحية المختلفة؛

5. أنماط سياحية أخرى: إن المقومات السياحية المتوفرة في الجزائر تمكنها من تطوير عدة نشاطات سياحية أخرى على غرار السياحة الرياضية، سياحة الصيد والصيد البحري، الغوص، السياحة المناخية والجبلية، فالجزائر لا تقل أهمية على أي وجهة سياحية بمقوماتها ومميزاتها الطبيعية السياحية، التي نبقى نؤكد على أنها تحتاج إلى إهتمام وإرادة جدية لتحويلها من مادة خام إلى منتوج سياحي قابل للإستغلال والمنافسة برفع التحدي والتدخل الإرادي والمدعم والمتعدد الأشكال والأطراف المعنية من سلطات عمومية أولا وبمشاركة جميع الفاعلين من خواص ومجتمع مدني ثانيا، لتحقيق الأهداف التي يرجى تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد.

المطلب الثاني: مكانة السياحة ضمن مخططات التنمية في الجزائر

إن عملية التخطيط الإقتصادي للتنمية لم تبدأ في الجزائر مباشرة بعد الإستقلال، وإنما إنطلقت عام 1967 أول سنة طبق فيها نظام التخطيط، ولم يكن القطاع السياحي ضمن القطاعات ذات الأولوية في التنمية، وإنما كان هذا القطاع مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، الذي شرعت فيه الحكومة في بداية عام 1967، فبعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع.

وبما أن الإستثمار يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تقيس حجم الإهتمام الحقيقي بنشاط معين، فإن دراستنا ستتضمن الوقوف على حجم مخصصات الإستثمار الممنوحة للقطاع السياحي مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا ما سوف نبينه من خلال مخططات التنمية التي مرت بها الجزائر كما يلي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967- 1969)

خلال هذا المخطط ظهرت السياحة ضمن بيانات الإستثمارات الوطنية المخصصة لإنجاز المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، كما يتضح من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم(9.4): توزيع مخصصات الإستثمار على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967- 1969)

الوحدة: مليون دج

القطاعات	الصناعة	الزراعة	الهياكل الأساسية	التربية	السكن	السياحة	التكوين	الضمان الإجتماعي	الإدارة	أخرى	المجموع
المبالغ لكل قطاع	5400	1869	1124	912	413	282	127	295	441	215	11078
النسبة المئوية	48.74	16.87	10.14	8.23	3.72	2.54	1.14	2.66	3.98	1.94	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **إنشاء المخطط الثلاثي (1967-1969)**، ص13.

نلاحظ من معطيات الجدول أن القطاع السياحي خلال هذه المرحلة لم يكن ضمن القطاعات ذات الأولوية في التنمية، إذ لم يحصل إلا على 2.54 % من مجموع الإستثمارات المقررة خلال هذا المخطط، وقد إستهدف هذا

المخطط إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق، وتكوين اليد العاملة والإطارات السياحية من خلال إنشاء معاهد للتكوين السياحي والفندقي والقيام بالدراسات الضرورية لتحديد مناطق التوسع السياحي وقد تقرر إنجاز 13081 سرير في نهاية 1969موزعة حسب أنماط سياحية مختلفة إلا أن الحصيلة كانت كما يلي:

الجدول رقم (10.4): حصيلة برنامج الإستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967- 1969)

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة المئوية
الشاطئي	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
الحضري	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
الصحراوي	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
المعدني	2847	21.8	00	00	2847	100
المجموع	**13081**	**100**	**2946**	**22.5**	**10135**	**77.5**

Source: Ministére du tourisme et de l'artisanat, **bilan du développement touristique**, 1977, p 27

من خلال الجدول (10.4) نلاحظ أن نسبة الإنجاز لمجموع الأنواع السياحية المقررة لم تتجاوز 22.5 %، ما يعادل 2946 سرير من مجموع 13081 سرير مقرر إنجازها، إذ بلغت نسبة العجز في الإنجاز 77.5 %، كما أن أعلى نسبة إنجاز خلال هذا المخطط تم تسجيلها في المنتج السياحي الشاطئي بنسبة تقدر بـ 35.5 %، في حين لم يتم إنجاز شيء فيما يخص المحطات الحموية، وهذا مرده إلى ضعف قدرات الإنجاز وسوء تحديد المسؤولية الإدارية.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)

خلال هذا المخطط برمج بلوغ طاقة إيواء تقدر بـ 35000 سرير، ومن أجل ذلك تمت برمجة عشرة مشاريع ذات طابع ساحلي وإحدى عشر ذات طابع صحراوي،[1] كما تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون دج للقطاع السياحي من أصل 27736 مليون دج كمبلغ مخصص لهذا المخطط.

الجدول رقم (11.4): توزيع مخصصات الإستثمار على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)

الوحدة: مليون دينار

القطاعات	الصناعة	الزراعة	الهياكل الأساسية	السكن	التربية	السياحة	التكوين	الضمان الاجتماعي	الإدارة	النقل	أخرى	المجموع
مخصصات كل قطاع	12400	4140	2307	1520	2718	700	585	934	870	800	760	27736
النسبة	45	15	08	05	10	2.5	02	3.5	3.2	03	3.1	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **إنشاء المخطط الرباعي الأول (1970- 1973).**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11.4) أن مخصصات القطاع السياحي تبقى ضعيفة لا تتجاوز 2.5% من إجمالي الإستثمارات، ما يعادل 700 مليون دج، وهو ما يؤكد مواصلة تهميش القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى،[2] وقد ركزت الجزائر الإهتمام في هذا المخطط على الصناعة الفندقية حسب توجهات الميثاق السياحي

[1] Ahmed tessa, **Economie touristique et Aménagement Territoire**, Alger, 1993, P11.
[2] Ministére du tourisme, **Bilan du développement du secteur touristique** (1965-1976), p 12.

والمتمثلة أساسا في مضاعفة طاقات الإيواء السياحي، إذ تقرر إنجاز 19815 سرير، منها 10817 سرير تعود للمخطط السابق والتي لم تنجز، وفي نهاية هذا المخطط بلغت الإنجازات 6860 سرير فقط، ما يعادل 34.62%، والجدول الموالي يوضح طاقات الإيواء المحققة في نهاية المخطط الرباعي الأو ل حسب النوع.

الجدول رقم (12.4): عدد الأسرة المنجزة حسب نوع المنتج السياحي خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)

نوع المنتج	الشاطئي	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع	العجز
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860	12955
النسبة المئوية	62,68	18,22	10,34	04,37	04,37	100	65.37

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1974.

من خلال الجدول رقم(12.4) نلاحظ تركز الأسرة المنجزة خلال هذا المخطط في السياحة الشاطئية و الصحراوية بدرجة أقل، كما أن مجموع الإنجازات المحققة تبقى بعيدة عن التقديرات المبرمجة بكثير والتي قدرت بـ 19815 سرير، إذ بلغ التأخر في الإنجاز 65.37%.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): تضاعف حجم الإستثمارات المخصصة للقطاع السياحي خلال هذا المخطط لمتابعة المشاريع السياحية غير المنجزة خلال الفترات السابقة وبرمجة إنجاز 25000 سرير أخرى، بتخصيص مبلغ 1500 مليون دينار، إلا أن النسبة المئوية لهذا المبلغ لم تتجاوز 1.4% من المبلغ الإجمالي المخصص للإستثمارات خلال هذه المرحلة، ليبقى القطاع السياحي لا يحظى بالأولوية في عملية التنمية، كما أن الوضع لم يتغير عن سابقه إذ لم يتجاوز عدد الأسرة المنجزة 7960 سرير بمعدل إنجاز قدر بـ 31.84% فقط، وفي سنة 1978 كان مقدار الإستثمارات المخصصة للقطاع السياحي هو 328,5 مليون دج، حيث تم إنجاز 860 سرير لتصبح الطاقة الإجمالية في نهاية 1978 تقدر بـ 8820 سرير،[1] موزعة على أنواع السياحة المختلفة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13.4): توزيع طاقات الإيواء السياحي المنجزة خلال الفترة (1974- 1977) حسب نوع المنتج السياحي

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوية	الحضرية	المناخي	المعدنية	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	9.07	29.70	03.40	19.27	100

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1978.

إن الجهود المبذولة من طرف الدولة منذ 1966 في مجال التنمية السياحية توجت رغم ضعف حجم مخصصات الإستثمار في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى بإنجاز العديد من المرافق والهياكل السياحية، واضعة بذلك معا لم القطاع السياحي، فقد وصلت طاقات الإيواء السياحي في سنة 1979 إلى 19058 سرير[2].

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)

لقد تم تخصيص مبلغ 3400 مليون دج للقطاع السياحي خلال هذا المخطط، من أصل 400 مليار دج مخصصات الإستثمار الإجمالية، حيث كانت حصة السياحة تمثل 0.85% فقط من إجمالي الإستثمارات، وتم توزيع المبلغ المخصص للقطاع السياحي على أساس 1.6 مليار دج خاص بإتمام المشاريع الباقية دون إنجاز، و1.8 مليار دج

[1] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **ملخص الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية (1967-1978)**، ص18.

[2] الديوان الوطني الجزائري للسياحة، 1980.

خاصة بإنجاز مشاريع سياحية جديدةو كان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سرير، ومن أجل تحقيق ذلك تم برمجة 89 مشروع سياحي،[1] موزعة كمايلي:

الجدول رقم (14.4): توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984

نوع المنتج	الشاطئي	الصحراوي	المعدني	المناخي	الحضري	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	5	32	40	**89**
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	**16550**

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1980.

في نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز سوى 20 مشروع من أصل 89 مشروع المبرمجة، ما يعادل 4050 سرير فقط بسبب الأزمة الإقتصادية للبلاد نتيجة الإنخفاض الكبير لأسعار النفط، وقصر المدة الفاصلة بين التعديلات التي تعرض لها القطاع السياحي فيما يخص تنظيمه، بحيث أن هذه العملية فتحت المجال لعدم الإستقرار ولتعطيل العمل.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

بلغ نصيب القطاع السياحي من الإستثمارات المبرمجة خلال هذا المخطط 3500 مليون دج من أصل 550 مليار دج كمخصصات إجمالية، حيث كانت حصة السياحة تمثل 0.63 % فقط من المبلغ الإجمالي، وكان من المقرر إنجاز 22970 سرير، تشمل المشاريع الموجودة قيد التنفيذ، إضافة إلى المشاريع المؤجلة من المخططات السابقة، لكن في نهاية فترة المخطط تم إنجاز 10516 سرير فقط أي تقريبا نصف ما كان مقرر، ومن خلال الجدول الموالي يتبين لنا توزيع هذه الطاقات الفندقية حسب نوع المنتج السياحي موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص نهاية سنة 1989.

الجدول رقم (15.4): توزيع طاقات الإيواء السياحي في الجزائر حسب النوع في نهاية 1989

القطاع النوع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	النسبة المئوية
الشاطئي	12182	1145	**13327**	27,60
الصحراوي	3731	2250	**6331**	13,10
المعدني	3588	1528	**5116**	10,60
الإقليمي	954	76	**1030**	02,13
الحضري	5337	17161	**22498**	46,57
المجموع	25842	22460	**48302**	
النسبة المئوية	53,5	46,5	/	100

المصدر: وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1990.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15.4) كيف تضاعفت حصة القطاع الخاص من حجم طاقات الإيواء، وهذا راجع للتوجهات الجديدة، المتمثلة أساسا في فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي منذ بداية الثمانينات.

وإجمالا لحصيلة القطاع السياحي ضمن مخططات التنمية من حيث الإنجازات نورد الجدول الموالي:

[1] Ministère de planification et de l'aménagement, **rapport général du plan quinquennal** (1980-1984).

الجدول رقم (16.4): عدد الأسرة المبرمجة ونسب الإنجاز خلال مخططات التنمية (1967- 1989)

	عدد الأسرة المبرمجة	نسبة الإنجاز (%)
المخطط الثلاثي (1967- 1969)	13081	22.5
المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)	19865	34.62
المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)	25000	31.84
المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)	16550	28.96
المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)	17630	21.78

المصدر: معطيات الجداول السابقة الخاصة بمخططات التنمية.

نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن أحد أسباب تأخر الهياكل السياحية في الجزائر يعود إلى نسب الإنجاز الضعيفة المسجلة في نهاية جميع مخططات التنمية، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها ما تعلق بسوء التخطيط والتقدير بما يتوافق مع الإمكانيات والطموحات، إضافة إلى الإكتفاء بتحديد الأهداف والمشروعات الواجب تنفيذها خلال فترة كل خطة دون تحديد للبرنامج التنفيذي أو ربط لنشاط الوحدات الإقتصادية المختلفة بمتطلبات الخطة سنة بعد أخرى الأمر الذي جعل المنجزات تبعد كثيرا عن تقدير المخططين، ما أثر بشكل كبير على تنمية القطاع السياحي وبالتالي ضعف مساهمته في الإقتصاد الوطني.

سادسا: السياحة الجزائرية في ظل الإصلاحات الإقتصادية

سنتناول هنا مؤشرات السياحة الجزائرية خلال الفترة (1990- 2000)، حيث شهدت الجزائر تحول سياسي وإقتصادي شمل كل المجالات، أهمها التخلي عن النظام الإشتراكي والتحول إلى إقتصاد السوق، وما ميز هذه الفترة هو تقلص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار في كل القطاعات، ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية هامة شرعت الدولة في خوصصة قطاع السياحة كما وضعت الجزائر عدة إمتيازات للإستثمار السياحي حسب قانون الإستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 تحت رقم(93-12)[1]، والجدول رقم (17.4) يوضح تلك الإمتيازات كما يلي:

[1] الجريدة الرسمية رقم64 الصادرة في 1993/10/10.

الجدول رقم (17.4): الإمتيازات الممنوحة للإستثمار السياحي حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل للعقود ورفع رأس المال	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 2 إلى 5 سنوات	إعفاء من 5 الى10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%03	%03	%03	%03
أشغال المنشآت القاعدية	لاشيء	تكفل جزئي أو كلي	%50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة تأجير بقيمة حقيقية	إمتيازات تصل للدينار الرمزي	تخفيض 50%	تكفل جزئي أو كلي
التخفيض عن نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **مجلة الإستثمار والشراكة في السياحة**، 1994، ص15.

بعد التطورات والإمتيازات التي منحتها الجزائر للمستثمرين في القطاع السياحي عرفت طاقات الإيواء التي تتوفر عليها الجزائر تطورا معتبرا، رغم أن ذلك التطور كان متواضعا بالمقارنة مع مستوى الطاقات الإيوائية التي تتوفر عليها دول الجوار، وقد تطور عدد الأسرة حسب الدرجة خلال الفترة (1990-2000) كما يتضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18.4): تطور عدد الأسرة في الجزائر حسب الدرجة خلال الفترة (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
*5	2758	2400	2400	4566	4802	4943	5158	5158	5785	5785	6200
*4	3535	6844	6844	4429	4656	4792	5001	5047	5093	5093	5100
*3	21715	23630	23908	23947	25176	25914	27040	27204	28968	25406	30330
*2	6151	3192	3192	5620	5908	6081	6345	6374	7284	7284	5190
*1	2534	2534	3194	2452	2581	2657	2772	2827	2975	2541	3322
غير مصنف	17119	16386	16386	16276	17112	17613	18379	19094	20876	29891	27100
المجموع	53812	54986	55924	57290	60235	62000	64695	65704	70981	76000	77242

المصدر: وزارة السياحةو الصناعات التقليدية 2001.

من خلال الجدول رقم(18.4) نلاحظ أن نصيب الفنادق من صنف خمسة نجوم ضئيلا مقارنة مع صنف ثلاثة نجوم ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- تخوف الشركات العالمية مثل "الهيلتون" و"الشيراتون" من الإستثمار في هذا النوع من الفنادق في الجزائر بشكل واسع، لعدم توفر مناخ الإستثمار المشجع عن ذلك؛
- إمتناع الدولة عن الإستثمار في هذا الصنف من الفنادق لضخامة إستثماراتها وتوجهها إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار لعدم نجاعتها في السنوات الماضية وضعف قدرتها التمويلية حينها؛

- وفي المقابل كان نصيب الفنادق من صنف نجمتين ونجمة واحدة ضئيلا إلى إجمالي الطاقة المصنفة، حيث من الطبيعي أن يكون عكس ذلك، لأن إقبال السائحين عليها يكون أكبر، كما حققت الفنادق غير المصنفة نصيا معتبرا من إجمالي عدد الأسرة السياحية في الجزائر. وقد شهد معدل التغير في عدد الأسرة إرتفاعا متواضعا خلال الفترة (1990-1999). أنظر الملحق رقم (7.4).

وحتى نستطيع الحكم على أهمية طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر يجب مقارنتها مع دول الجوار خلال نفس المدة، فكانت عدد الأسرة المحققة في تونس، المغرب والجزائر خلال سنة 1999 على النحو التالي:

الجدول رقم(19.4): مقارنة عدد الفنادق وعدد الأسرة في كل من الجزائر ، تونس والمغرب في سنة 1999

	الجزائر	تونس	المغرب
عدد الفنادق	800	722	1671
عدد الأسرة	76000	191955	224000

Source :
- Office national du tourisme, édition 2000.
- Office national du tourisme tunisien**, le tourisme tunisien en chiffres**, 2007, p18.
- Département du tourisme, pour les années 1990-2000.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19.4) أن طاقات الإيواء التي كانت تتوفر عليها الجزائر سنة 1999 جد ضعيفة مقارنة مع جيرانها تونس والمغرب حيث أن الجزائر لا تتوفر إلا على 40% من عدد الأسرة التي تمتلكها تونس وحوالي 34% فقط من عدد الأسرة المتوفرة في المغرب، هذا رغم الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر بالمقارنة مع نفس الدولتين وهذا يعكس مدى تهميش الجزائر للقطاع السياحي، ويمكن القول أن الظروف الأمنية السيئة التي مرت بها البلاد في التسعينات كان لها الأثر الكبير على النشاط السياحي والتي لم تكن مشجعة على الإستثمار رغم الإمتيازات التي منحتها الدولة للإستثمار السياحي.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية في الجزائر بعد سنة 2000

سوف نستعرض من خلال هذا المطلب تطور القطاع السياحي الجزائري بالإعتماد على مجموعة من المتغيرات مثل طاقات الإيواء، الإيرادات السياحية، عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، إبتداء من سنة 2000، للوقوف على مدى تطور القطاع السياحي في الجزائر بالأرقام والتحليل.

1. **تطور طاقات الإيواء:** تمثل طاقات الإيواء أو القدرة الإستيعابية للوحدات الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم وإهتمام الدولة بالقطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت حظيرتها الفندقية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد إنتهاجها لإستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، أو ما يعرف بالمخطط الوطني للتهيئة السياحية لأفاق 2025، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فقد أحصت 1018 مشروع إستثماري مصرح به خلال الفترة 2002- 2016، ينبثق عنها حوالي 62069 منصب شغل، أما سنة 2016 فقد سجلت 298 مشروع مصرح به من المقرر أن يوفر 15647 منصب شغل[1]، ومن خلال الجدول الموالي تتضح لنا تطور وضعية الحظيرة الفندقية في الجزائر بما توفره من عدد الأسرة خلال الفترة (2000- 2014):

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: www.**andi**.dz، تاريخ الإطلاع: 2018/01/03.

الجدول رقم (20.4): تطور الطاقة الإيوائية للحظيرة الفندقية الجزائرية للفترة (2000-2014)

	2000		2005		2010		2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
المجموع	827	76042	1105	83895	1152	92377	1185	99605

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص8.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **إحصائيات السياحة**، سنوات مختلفة.

نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول أن زيادة عدد الأسرة خلال أربعة عشرة سنة كان مساويا لـ 23563، أي بزيادة قدرها حوالي 1683 سرير إضافي سنويا، وهي حصيلة ضعيفة جدا بالمقارنة مع الطموحات التي سطرت في بداية الألفية، التي كانت تهدف إلى الإرتقاء بالهياكل السياحية كما ونوعا، فمثلا من خلال إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لآفاق 2013 التي جاءت سنة 2003، كان من المتوقع بلوغ طاقة إيوائية تقدر بـ187000 سرير نهاية 2013، لكن عدد الأسرة التي حققتها الجزائر إلى غاية 2014، تثبت عكس ذلك تماما، وهذا ما يعني أن وتيرة الإنجازات لا تزال على نفس الحالة التي رصدناها طوال فترة مخططات التنمية لما كانت الدولة هي المستثمر الرئيسي ورغم الإصلاحات التي سطرتها الدولة منذ مطلع التسعينات بفتح المجال أمام القطاع الخاص وتقديم تحفيزات مغرية للإستثمار السياحي فإن الكثير من العقبات لا تزال تحول دون النجاح في تجسيد المشاريع المسطرة من طرف القطاع الخاص والعام على حد سواء.

2. تطور عدد السياح الوافدين: كان هناك تزايد محسوس في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث تضاعف عدد السياح من866000 سائح سنة 2000 إلى 1710000 سائح سنة 2015، رغم التراجع المسجل مقارنة بسنة 2014، لكن لا بد من التأكيد على أن النسبة الأكبر من السياح الوافدين تتمثل في الجزائريون المقيمون في الخارج إذ قدرت بـ 59% سنة 2014،[1] كما يبقى الرقم المسجل في مستوى ضعيف مقارنة بالدول المجاورة حيث جلبت المغرب حوالي 10177000 سائح، أما تونس ورغم عدم الإستقرار الأمني الذي تعرفه فقد سجلت 5359000 سائح سنة 2015.

الجدول رقم (21.4): تطور عدد السياح من وإلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)

السنوات	2000	2005	2010	2013	2014	2015
عدد السياح الوافدين	866000	1443000	2070000	2732731	2301000	1710000
عدد السياح المغادرين	1006000	1513000	1757000	2136000	2839000	3638000

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص3؛

- http://**ar**.**knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 08/04/2017

إضافة إلى ضعف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، فإن عدد المغادرين منها قد بلغ 3638000 سنة 2015 وهذا ما يعكس عجز الميزان السياحي في جانب التدفقات السياحية وعزوف السائح الجزائري عن السياحية الداخلية

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص3.

التي تعتبر الرافد الأول للقطاع قبل التوجه للبحث عن إستقطاب السائح الأجنبي.

3. دور السياحة في قضايا التنمية في الجزائر: يمكن أن نتناول مساهمة القطاع السياحي في الإقتصادالجزائر ي من خلال أثره على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجوانب التالية:

أ. مساهمة السياحة الناتج المحلي الإجمالي: يساهم القطاع السياحي في الكثير من البلدان بشكل معتبر في إقتصاداتها ويحظى بمكانة الأولوية في الكثير منها، وفي الجزائر وبالإشارة إلى البيانات المرفقة نلاحظ ضعف نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتعدى 3.9% خلال كل سنوات الفترة (2000-2016)، ويرجع هذا الضعف إلى المكانة غير اللائقة التي يحضى بها القطاع والإعتماد الكبير على مداخيل النفط وهيمنته على بقية القطاعات الأخرى كنتيجة للسياسات الإقتصادية المطبقة من فجر الإستقلال، التي أولت مكانة خاصة لقطاع النفط وأهملت بقية القطاعات الأخرى أو على الأقل لم تحض بالقدر الكافي من الإهتمام، وكذا غياب إرادة فعلية لتطوير القطاع السياحي، وعدم إيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ المشاريع المبرمجة بسبب الكثير من العراقيل.

الجدول رقم (22.4): نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
نسبة المساهمة (%)	3.1	3.9	3.4	3.5	3.5	3.6

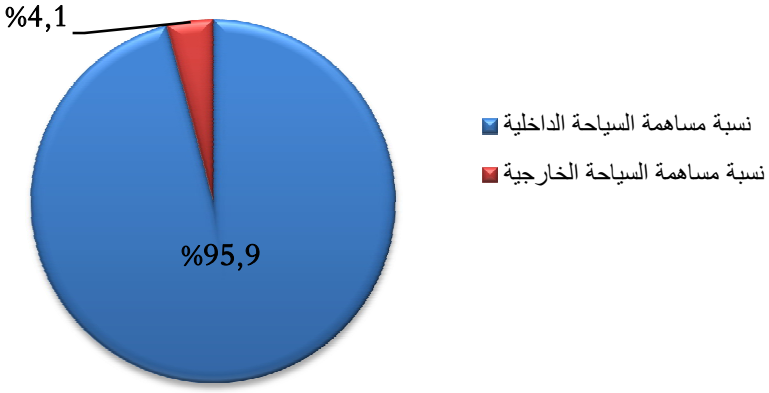
المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

-http://**ar**.**knoema**.com/wbwdigdf2016oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 08/04/2017.

- World Travel &Tourism Council data: **Travel & Tourism Economic Impact in Algeria**, 2015, different pages.

إذا ما فصلنا في مصدر مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، نجد أن 95.9% من تلك المساهمة تأتي من الإنفاق السياحي الداخلي، بينما 4.1% فقط متأتية من مساهمة السياحة الخارخية، وهذا ما يستدعي دعم السياحة الداخلية كأولوية في المدى القريب والمتوسط، بما سياهم أكثر في زيادة إيرادات الميزانية العامة لكن دون التفريط في الحصة التي يمكن إن تأخدها الجزائر من السياحية الخارجية، التي تعرف تزايد مستمر من حيث عدد السياح والإيرادات السياحية، بما يشكل مورد مهم من النقد الأجنبي، في ظل توقعات الإنخفاض الحتمي لحصة الصادرات النفطية في جلب العملة الصعبة مستقبلا.

الشكل رقم (5.4): نسبة مساهمة السياحة الداخلية مقابل السياحة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016



Source: World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2017, p6.

أ. تطور الإيرادات السياحية: بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فهي بالكاد لا تمثل شيئا يذكر وهي على قلتها متذبذبة وضعيفة، تعكس مكانة القطاع الهامشية في الإقتصاد الوطني، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000-2015) ما قيمته 212,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 إنخفاضا في الإيرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (23.4): تطور الإيرادات السياحية من العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2013	2014	2015	2016
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	102	184	246	367	347	301	326
نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات (%)	/	1	0.5	0.5	0.5	0.9	1.1

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- http://**ar.knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.
- World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2017, p1.

نلاحظ أيضا من معطيات الجدول السابق أن نسبة مساهمة الصادرات السياحية في إجمالي الصادرات في الجزائر لا يشكل إلا نسبة ضعيفة جدا، كما أن تطور هذه النسبة التي نلاحظها خلال سنة 2015 و2016 إنما يعزى إلى إنخفاض حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ولا يرتبط بزيادة الصادرات السياحية بشكل مطلق، من جهة أخرى ونتيجة لأن السياح الوافدين الذين يتم إحصائهم أغلبهم من الجزائريون المقيمون في الخارج فإن ذلك يؤثر على حجم الإيرادات السياحية الإجمالية نظرا لإختلاف طبيعة الإنفاق لدى هذه الفئة الأخيرة بالمقارنة مع السياح الأجانب، لأن الجزائريون المغتربو ن لا يقيميون في الفنادق، وإنما يستعملون منازلهم الخاصة أو يقيمون لدى الأقارب إضافة إلى كل ذلك فإن نفقات السياح الجزائريون في الخارج تفوق الإيرادات السياحية تقريبا بالضعف طوال فترة الدراسة، فقد أنفق السياح الجزائريون سنة 2015 ما قيمته 765 مليون دولار،[1] ما يعني تحقيق عجز في الميزان السياحي.

ب. مساهمة السياحة في التشغيل: طبقا لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل مباشر و(03) ثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي، وعليه فإن ترقية القطاع السياحي سوف يحقق العديد من المزايا للإقتصاد الوطني و على رأسها خلق مناصب شغل جديدة بإعتبار القطاع السياحي له علاقات تشابكية مع عديد القطاعات الأخرى، وعليه فهو يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق مناصب الشغل وخاصة في المناطق التي تقام فيها المركبات السياحيةو المرافق المكملة لها.

[1] http://**ar.knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

الجدول رقم (24.4): تطور مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
المساهمة المباشرة (ألف)	154.7	258.9	254.1	327.3	356.5
المساهمة المباشرة وغير المباشرة (ألف)	292.4	528	539.5	630.4	731.5
نسبة المساهمة المباشرة (%)	2.5	3.2	2.6	3	3.1

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2016, 2017, p1.
- http://**ar.knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

رغم ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر، إلا أنه يساهم بنسبة معتبرة في توفير مناصب الشغل في مختلف الأنشطة السياحية وكذا الفروع المرتبطة بها في القطاعات الأخرى، وهو يفوق مساهمة أقوى قطاع في الإقتصاد الوطني أي قطاع النفط، إذ أن المساهمة الإجمالية للسياحة في التشغيل سنة 2016 كانت تقدر بـ 6.5%،[1] ما يعني أن القطاع السياحي لا يزال له مجال واسع لتوفير مناصب شغل إضافية والحد من مشكلة البطالة لدى الجنسيين، إذا ما نجحت الجزائر في الإرتقاء بأداء هذا القطاع، ضمن طموحاتها المستقبلية.

المطلب الرابع: مقارنة أهم مؤشرات السياحة في الجزائر مع كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة

سنقوم من خلال هذا المطلب بمقارنة أهم مؤشرات السياحة الجزائرية مع نظيراتها في كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة، حتى نتمكن من معرفة موقعنا ضمن الصناعة السياحية ومدى تقدمنا أو تأخرنا، بإعتبار أن المغرب من التجارب السياحية الرائدة بين دول المغرب العربي، كما أن الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول العربية التي حققت تقدما كبيرا في القطاع السياحي، رغم كونها دولة نفطية مثل الجزائر.

أولا: تجربة المملكة المغربية

كان للقطاع السياحي في المغرب أهمية كبيرة في المخططات التنموية الثلاثية والخماسية منذ سنة 1965، ومن خلال السياسة السياحية 2000- 2010، عرفت السياحة المغربية تحولا كبيرا، مسجلة بذلك تحسنا هاما على المستويين الكمي والنوعي بالمقارنة مع سنة 2001، وهذا راجع بالأساس إلى الورشات المهيكلة المفتوحة مثل المخطط الأزرق، ومخطط مدائن، وإستراتيجية السياحة القروية ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي، والإستراتيجية المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي وإعادة التنظيم المؤسساتي.

و لضمان إستمرارية وتعزيز إنجازات "رؤية 2010"، تبنت المغرب إستراتيجية جديدة تتمثل في رؤية 2020 تستند على مبدأ تطوير المسار المقبل للقطاع السياحي، وتتمثل الخطوط الكبرى للإستراتيجية السياحية 2011-2020، في أنها ستحدث ستة وجهات سياحية جديدة وإضافة 200 ألف سرير جديد وخلق 470 ألف منصب شغل وتوظيف 100 مليار درهم من الإستثمارات، ورفع العائدات السياحية من 60 مليار درهم، إلى 140 مليار درهم سنة

[1] World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2017, p1.

2020، وجلب حوالي 20 مليون سائح، وبالتالي مضاعفة حجم القطاع السياحي، ما سيجعل المغرب ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم. (للإشارة فإن 1 دولار يعادل حوالي 9.8 درهم مغربي).

الجدول رقم (25.4): تطور مساهمة القطاع السياحي في إقتصاد المملكة المغربية خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.1	8.7	8.8	8.89	8.09	8.07
عدد السياح الوافدين (مليون)	4.2	5.8	9.28	10.28	10.17	10.33
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	2.3	5.4	8.1	8.7	7.7	7.6
إجمالي المساهمة المباشرة في التشغيل (ألف)	500	770.5	832.6	819.6	811.6	819
تطور طاقات الإيواء (ألف)	95180	/	174000	221611	231334	242624

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar، تاريخ الإطلاع 2017/12/10.
- World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2017, p1.
- https://**knoema**.com/atlas/topics/Tourism, visited: 12/07/2017.

ثانيا: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر إحتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الإعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الإقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فإنتهجت إستراتيجيات إقتصادية محفزة على التنويع الإقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الإقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والطاقة البديلة.

وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الإقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة و المتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي في إقتصاد الدولة. وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر إستثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27.4 مليار درهم سنة 2015[1].

الجدول رقم(26.4): تطور مساهمة القطاع السياحي في إقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.32	2.81	3.54	3.53	5.08	5.23
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	1.06	3.2	8.5	13.9	17.2	19.5
تطور عدد السياح الوافدين (مليون)	3.9	7.12	/	/	16.4	17.6
إجمالي المساهمة المباشرة في التشغيل (ألف)	126	244.2	428.8	/	556.9	/

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- http://**ar.knoema**.com/wbwdigdf2017oct/world-development-indicators-wdi-quarterlyupdate, visited: 12/12/2017.
- World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2016, different pages.

[1] http://www.**wttc**.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports, 2016, visited: 12/07/2017.

ثالثا: المقارنة من حيث نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من خلال الجدول التالي تطور مساهمة السياحة في بلدان المقارنة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2016، علما أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمتوسط العالمي قد بلغت سنة 2016 حوالي 10.2%، إذ أن القطاع السياحي يحتل مكانة هامة في تكوين الناتج المحلي للكثير من الدول غير النفطية، وفي بعض الدول النفطية مثل الإمارات العربية المتحدة حيث حققت تطورا مهما في هذا المجال.

الجدول رقم (27.4): تطور المساهمة المباشرة للسياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
الجزائر (%)	3.1	3.9	3.4	3.5	3.5	3.6
المغرب (%)	6.1	8.7	8.8	8.89	8.09	8.07
الإمارات العربية المتحدة (%)	2.32	2.81	3.54	3.53	5.08	5.23

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات إنطلاقا من:

- وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar ، تاريخ الإطلاع 2017/12/10.

– World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2016, 2017, different pages.

–http://**ar.knoema**.com/wbwdigdf2016oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لم تعرف الزيادة المطلوبة لمدة ستة عشرة سنة، ما يعكس فشل الجزائر في الإستغلال الأمثل لمواردها السياحية، ولا يزال القطاع السياحي لا يحضى بالإهتمام المطلوب، في مقابل ذلك نلاحظ إرتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة، وهي دولة نفطية مثل الجزائر وأقوى منها من حيث الإحتياطيات والقدرات الإنتاجية، ورغم ذلك بذلت مجهودات كبيرة في جعل القطاع السياحي من أهم محركات الإقتصاد الإماراتي، أما بخصوص المغرب فإن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كانت مساهمة معتبرة منذ سنة 2000 وهي في زيادة مستمرة، إذ أن السياحة هي ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المغربية،[1] للإشارة فإن المساهمة الإجمالية (المباشرة وغير المباشرة) للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب كانت مساوية لـ 19%، كما قدرت هذه النسبة في الإمارات بـ 12.1%، وهي نسب تجاوزت المعدل العالمي المقدر بنحو 10.2%، لكن النسبة كانت أقل من المعدل العالمي في الجزائر إذ قدرت بـ 7.4% حسب إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر لسنة 2017.

رابعا: المقارنة من حيث الإيرادات السياحية

يمكن توضيح تطور الإيرادات السياحية في الدول الثلاثة في الجدول الموالي:

[1] وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: / http://www.tourisme.gov.ma/ar، تاريخ الإطلاع 2017/12/15.

الجدول رقم (28.4): تطور الإيرادات السياحية في دول المقارنة خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
الجزائر (مليون دولار)	0.102	0.184	0.246	0.347	0.357	0.326
المغرب (مليار دولار)	2.3	5.4	8.1	8.7	7.7	7.6
الإمارات العربية المتحدة (مليار دولار)	1.06	3.2	8.5	13.9	17.2	19.5

المصدر: تم تجميع الإحصائيات إنطلاقا من:

- وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar / ، تاريخ الإطلاع 2017/12/15.
- World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2016, 2017,p2.
- http://**ar.knoema**.com/wbwdigdf2016oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

يتبين من خلال معطيات الجدول السابق أن الإيرادات السياحية في الجزائر لا يمكن مقارنتها مع نظيرتها في كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة، إذ نلاحظ أن كلتا الدولتين محل المقارنة قد تخطت المليار دولار كإيرادات سياحية منذ سنة 2000، وقد عرفت إرتفاعا معتبرا خلال فترة الدراسة وخاصة في الإمارات العربية المتحدة، في حين تبقى الجزائر بالرغم من الإمكانيات التي تملكها عاجزة عن تحقيق نصف مليار دولار إلى غاية سنة 2016، ما يجعل القطاع السياحي لا يمثل شيء ضمن إيراداتها بالعملة الصعبة، وهذا دليل على ضعف القطاع السياحي الجزائري.

ثالثا: المقارنة من حيث عدد السياح الوافدين

تطور عدد السياح الوافدين إلى الدول محل المقارنة خلال الفترة 2000- 2016 بشكل متفاوت كما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (29.4): تطور عدد السياح الوافدين إلى دول المقارنة خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة: مليون

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
الجزائر	0.866	1.4	2.07	2.30	1.71	/
المغرب	4.2	5.8	9.28	10.28	10.17	10.33
الإمارات العربية المتحدة	3.9	7.12	/	/	16.4	17.6

المصدر: تم تجميع الإحصائيات إنطلاقا من:

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، إحصائيات السياحة لسنة 2014، ص3.
- وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar / ، تاريخ الإطلاع: 2017/10/11
- World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2016, 2017, different pages.
- http://**ar.knoema.**com/wbwdigdf2016oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد السياح الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة قد عرف تطورا كبيرا إذ وصل 17.6 مليون سائح سنة 2016، وهي تطمح لبلوغ 21 مليون سائح بحلول سنة 2020. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب التي تخطت 10 مليون سائح إبتداء من سنة 2010، وهي تطمح لبلوغ 20 مليون سائح حسب ما جاء في المخطط الأزرق لأفاق 2020. أما الجزائر فقد شهدت تراجعا في عدد السياح خلال سنة 2015، وتبقى عاجزة عن زيادة حصتها من الحركة السياحية العالمية، كما أن النسبة الأكبر من السياح الوافدين متمثلة في الجزائرين

المقيمين في الخارج، وهذا دليل على عجزها في إقناع السياح الأجانب بزيارة الجزائر، فحصتها من عدد السياح في العالم تقدر بـ 0.1% سنة 2015.

رابعا: المقارنة بين الجزائر والمغرب من حيث تطور طاقات الإيواء

حتى نستطيع المقارنة من حيث عدد الأسرة وكذا وتيرة تطورها في كل دولة محل المقارنة، ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (30.4): المقارنة بين الجزائر والمغرب من حيث تطور طاقات الإيواء خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة: ألف

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016
الجزائر	76042	83895	92377	99605	/	/
المغرب	95180	/	174000	221611	231334	242624

المصدر: تم تجميع الإحصائيات إنطلاقا من:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **إحصائيات السياحة**، سنوات مختلفة.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص8.
- وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar / ، تاريخ الإطلاع: 2017/10/11

– World Travel and Tourism Council Data, **economic-impact-analysis/country-reports**, 2016, 2017, different pages.

–http://**ar.knoema**.com/wbwdigdf2016oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 12/03/2017.

نلاحظ من الجدول السابق كيف نجحت المغرب في مضاعفة طاقاتها الإيوائية خلال الفترة 2000- 2016 إذ بلغت الطاقة الإيوائية المصنفة في نهاية 2016 ما مجموعه 242624 سرير، وهو ما يشكل حوالي 11290 سرير إضافي مقارنة بسنة 2015، وتشكل الفنادق ذات التصنيف "3،4،5" نجوم والنوادي الفندقية المصنفة حوالي 58% من إجمالي عدد مؤسسات الإيواء السياحي، في المقابل نلاحظ أن تطور عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014 حسب الإحصائيات المتوفرة قد عرف بطئا شديدا، إذ لم تتعدى نسبة الزيادة 30%، كما أن أغلب الأسرة تنتمي إلى المؤسسات الفندقية غير المصنفة، وهذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الطموحات والأهداف المسطرة، وعن الطاقات الإيوائية التي تتوفر بالدولة المجاورة المغرب. فعدد الأسرة المتوفرة في المدن الساحلية في الجزائر لا تكفي حتى لتلبية الطلب الداخلي على السياحية الشاطئية.

المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر

إن التيقن بأن تنمية القطاع السياحي لم يعد خيارا بل أولوية وحتمية إقتصادية وطنية ودعامة لبناء إقتصاد خارج المحروقات شأنها في ذلك شأن الصناعة والزراعة ومختلف الخدمات الأخرى، ومن أجل تدارك التأخر المسجل في قطاع السياحة فقد عملت الجزائر على وضع خارطة طريق من خلال إستراتيجية طويلة الأجل للتنمية السياحية تجسدت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، وعليه سنتطرق إلى محتوى هذه الإستراتيجية ومحاولة تقييم لنتائج المرحلة الأولى للفترة 2008-2015 ثم الوقوف على أهم معوقات التقدم في تنفيذ الإستراتيجية.

المطلب الأول: التوجهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر قد بدأت في التخطيط للنهوض بالسياحة على المدى البعيد منذ سنة 2000، عندما تم إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2010، في شكل وثيقة بعنوان " مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010"، لكن بعد سنتين من ذلك بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق، بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي فجاءت بمشروع جديد سمي "إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لآفاق 2013"، وتماشيا مع ذلك قامت وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بداية من سنة 2008، الذي يعتبر الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر للسنوات المقبلة.[1] وهو مخطط بينت الدولة من خلاله عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة، وهذا المخطط (SDAT 2025)* هو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)* الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي،" العدالة الإجتماعية الفعالية الإقتصادية، والدعم الإيكولوجي " في إطار التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ويمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين، ومختلف القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة، وقد تبنت الجزائر الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية بعد التشاور والتشارك بين مختلف الفاعلين في المجال السياحي، في خطوة هامة لتغيير ثقافة التخطيط من السلطات العمومية إلى إشراك القطاع الخاص وممثلين عن كافة المعنيين بالقطاع.

وقد صيغت هذه الإستراتيجية في وقت أدركت السلطات أن الجزائر ورغم ما تمتلكه من مقومات سياحية إلا أنها لا تعتبر وجهة تنافسية مقارنة مع جيرانها كتونس والمغرب، فالمخطط الجديد يعبر عن رؤية مستقبلية لآليات التنمية السياحية في الجزائر، حيث يحدد محاور رئيسية لتطوير السياحة وترقيتها، بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في ما يلي:

---

[1] Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme, **Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 »**, audit du tourisme Algérien, Livre 01, 2008, p5.

* « SDAT » Schéma directeur d'aménagement Touristique.

* « SNAT » Le Schéma National d'aménagement du Territoire.

أولا: الأهداف العامة

تتمحور الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 حول النقاط التالية:[1]

1. تنظيم العرض السياحي بإتجاه السوق الوطنية والمساهمة في تحسين التوازنات الكلية (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، الإستثمار)؛

2. توسيع الأثار المترتبة عن السياحة على باقي القطاعات ويشمل الإنسجام مع الإستراتيجية التنموية لباقي القطاعات والرفع من درجة التكامل بين كافة السياسات والنظر إلى السياحة في إطار مقاربة شاملة لبرامج التنويع الإقتصادي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛

3. تثمين التراث الثقافي والتاريخي والديني، بإعتباره عصب الحياة للقطاع السياحي وضمان جاذبية الجزائر كوجهة سياحية؛

4. التحسين الدائم والمستمر لصورة الجزائر السياحية، حيث يرمي هذا العمل إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون والسياح الأجانب عن السوق الجزائرية.

ثانيا: أهداف مخطط العمل على المدى المتوسط للفترة (2008- 2015)

لقد تم تحديد الأهداف المادية والنقدية الواجب تحقيقها على المدى المتوسط للفترة (2008-2015)، وبغية تحقيقها برمجت ضمن المخطط مشاريع مستعجلة ذات أولوية تعتبر بمثابة القاعدة الأولى والأساسية لتنمية سياحية حقيقية، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي:[2]

1. الأهداف المادية للفترة (2008-2015): سطرت الجزائر أهدافا متوسطة المدى لسياستها الجديدة للتنمية السياحية بناءا على تشخيص لواقع السياحة والإمكانيات المالية والبشرية والطبيعية المتاحة، وكذا إستنادا إلى تجارب الدول المجاورة، ووفقا لذلك فقد إعتمدت الجزائر في تحديد أهدافها المادية قياسا على التجربة التونسية، إذ أن إستقبال تونس لـ 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة إرتبط بإمتلاكها لـ 220000 سرير، وعلى هذا الأساس فإن سعي الجزائر لإستقبال 2.5 مليون سائح في آفاق 2015، كان يتطلب حينها توفير 75000 سرير من النوعية الجيدة، إذ أن هدف الأقطاب ذات الأولوية(سوف نتطرق إليها لاحقا) هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الإستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط، إضافة إلى توفير 200000 منصب شغل جديد (بشكل مباشر، وغير مباشر)، وخلق 91600 مقعد بيداغوجي، خلال نفس الفترة.

2. الأهداف النقدية للفترة (2008- 2015): من خلال خطة الأعمال لتحقيق الأهداف المادية سالفة الذكر فإن الإستثمار العمومي والخاص الضروري للمرحلة 2008- 2015 قد قدر بـ 2.5 مليار دولار، حيث يمكن تقدير الإستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي (الهياكل المادية، الإتصال) بـ 60000 دولار لكل سرير

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، جانفي 2008، ص 22، 23.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص 17.

يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار في الإستثمارات المادية و5000 دولار في الإستثمارات غير المادية، كل ذلك متعلق بطاقة إيواء تقدر بـ 40000 سرير والتي كان من المتوقع أن تنجز على مستوى الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز على مدى سبعة سنوات إلى غاية 2015، أي بمعدل إنفاق يعادل 350 مليون دولار سنويا.

أما حصة الإستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا أخذنا بالنسبة الإعتبارية المقدرة بـ15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها المعنية) التكفل بـ375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للإمتياز، أي 54 مليون دولار سنويا. كما تم تخصيص مبلغ 1 مليار دولار لإزالة العجز البنيوي الموجود للتهيئة الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للإمتياز لكل باقي مناطق الوطن، ويمكن تلخيص الأهداف المادية والنقدية السالفة الذكر في الجدول الموالي:

الجدول رقم(31.4): خطة الأعمال بالأرقام للمرحلة الأولى (2008- 2015)

السنة	2007	2015
عدد السياح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1,7	%3
الإيرادات (مليون دولار)	215	1500 إلى 2000
مناصب الشغل (مباشرة وغير مباشرة)	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص 18.

3. المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى (2008- 2015): تم تحديد عدد من المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وكانت كمايلي:[1]

– فنادق السلسلة (Hôtel de chaine)، عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29386 سرير،

– عشرون قرية سياحية متميزة (VTE)* وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الوطني والدولي؛

– إنشاء حدائق تسلية وحظائر بيئية وسياحية بـ (عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران، الواحات)، مراكز العلاج الصحة والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان، الشريعة)؛

– إطلاق 80 مشروع سياحي في ستة أقطاب سياحية للإمتياز، يأخذ قطب شمال وسط الحصة الأكبر بـ 32 مشروعا، يتبعه قطب شمال شرق بـ 23 مشروعا، ثم قطب شمال غرب بـ 18 مشروعا، أما أقطاب الجنوب كلها تأخذ 5 مشاريع فقط.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، **مرجع سبق ذكره**، ص 18، 19.

* **VTE**: Village touristique d'excellence.

المطلب الثاني: الركائز الأساسية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

تشكل هذه الركائز الطريق لإنعاش سريع ومستدام للنشاط السياحي والتي تدعم عودة الجزائر إلى الساحة الدولية للسياحة وحجز موقع إستراتيجي لها، ويدعو هذا المسعى اليوم وبقوة إلى إعادة الإعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وقد بدأ في العمل على تنفيذ هذه الآليات إبتدءا من سنة 2008 من أجل تفعيل التحول السياحي في الجزائر، والمتمثلة في:[1]

- مخطط وجهة الجزائر؛
- الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز (الوجهات الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر)؛
- مخطط النوعية السياحية؛
- الشراكة العمومية والخاصة؛
- مخطط التمويل.

1. **مخطط وجهة الجزائر:** لقد أثرت الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء على صورتها السياحية داخليا وخارجيا، وأصبحت نتيجة لذلك آخر المناطق التي يمكن التفكير في التوجه والسفر إليها للسياحة، ورغم زوال كل تلك المشاكل والكثير من موانع السياحة في الجزائر، إلا أنها فشلت في إستقطاب السياح، بسبب عجزها عن تحسين صورتها، وعلى هذا الأساس إعتبرت الإستراتيجية الجديدة أن تغيير وترقية هذه الصورة يمثل مسألة جوهرية لجعل الجزائر وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة والإبتكار والنوعية، وهي في الأساس محاور مخطط وجهة الجزائر الذي يهدف إلى بناء صورة جديدة بالإعتماد على التسويق السياحي للمنتوجات الموجودة والتوجه نحو الإبتكار والإبداع.

وتكمن أهمية تقويم وجهة الجزائر بالإضافة إلى زيادة التدفق السياحي إليها في تعزيز فرص جلب الإستثمار السياحي للرفع من العرض السياحي وزيادة الهياكل السياحية والإمكانيات المتاحة التي يخطط لتعزيزها وفقا لآلية ثانية هي الأقطاب السياحية للإمتياز؛

2. **الأقطاب السياحية للإمتياز** POT *: في إطار العمل على الرفع من قدرات العرض السياحي في الجزائر، فقد حددت هذه الأخيرة مخططا للتوسع السياحي عبر إنشاء وتعزيز مناطق سياحية من خلال ما يعرف بالقطب السياحي، الذي يشكل تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية الأنشطة السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي (ZET*).

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية موزعة على مختلف مناطق الوطن، وهي:

- **القطب السياحي للإمتياز شمال- شرق**(POT-N.E): عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، **مرجع سبق ذكره،** ص21-60. (بتصرف)

* «**POT**» les pôles touristiques d'excellence.

* «**ZET**» les zones d'expansion touristiques.

- **القطب السياحي للإمتياز شمال- وسط**(POT-N.C): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية؛
- **القطب السياحي للإمتياز شمال- غرب**(POT-N.O): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، غليزان معسكر، سيدي بلعباس؛
- **القطب السياحي للإمتياز جنوب- شرق**(POT-S.E): الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- **القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب**(POT-S.O): توات قورارة، طريق القصور أدرار، تيميمون، بشار؛
- **القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي** (POT-G.S): ناجر إليزي؛
- **القطب السياحي الجنوب الكبير الأهقار** (POT-G.S): تمنراست.

ويهدف المخطط من خلال هذه الأقطاب والقرى السياحية إلى زيادة التنوع السياحي بإعتبار أن كل قطب هو نوع من أنواع السياحة بحسب طبيعة المنطقة وتقديرات الطلب السياحي فيها، كالسياحة الصحراوية، الحموية والعلاجية، الساحلية...الخ، وهو ما يساهم في تسهيل الإنتشار السياحي وتعزيز فرص الإستثمار في القطاع، كما تعتبر كأداة للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية تنافسية تتوفر على مختلف المرافق التي يمكنها تلبية مختلف الطلبات والأدواق.

3. مخطط النوعية السياحية PQT *: يرتبط ضمان جدب وإستمرارية التدفق السياحي سنويا بجودة ونوعية العرض السياحي، وقد بادرت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تطوير نوعية المنتج السياحي المقدم بإطلاق ما يعرف بمخطط جودة السياحة، الذي يشمل كافة الأنشطة السياحية بإعتبار أن مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات العرض السياحي، حيث يطبق على الإطعام، الفندقة، الدليل السياحي، وكالات السياحة والأسفار، الدواوين السياحية ومناطق العبور وغيرها.

وبناءا على ذلك يمكن لمخطط الجودة من الرفع من التنافسية السياحية داخليا وخارجيا، خاصة بإعتماد فكرة ومنح العلامة الوطنية "**جودة السياحة الجزائرية**" للمؤسسات المنظمة والمطبقة لشروط الجودة وفقا للمخطط، إذ أن نجاحه يبقى مرهون بالدرجة الأولى بتكوين الموارد البشرية وتنميتها عبر مختلف مدارس ومراكز التكوين المتخصصة في مختلف الأنشطة السياحية، وإدراج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم؛

4. مخطط الشراكة العمومية- الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن التحدث عن الشراكة العمومية- الخاصة عندما يعمل ويتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للإستجابة بأكثر فعالية للطلب السياحي الكلي، وعن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح، وحين يلعب كل واحد دوره في عملية التنمية بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة.

وإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر و المساحات العامة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الإستثمارات والإستغلال السياحيين، تثمين

* «**PQT**» Plan Qualité Tourisme.

وتسويق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه، وهنا يجب التأكيد على أنه في حاجة إلى حركية كبيرة لمباشرة الإنتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة، كما يلزمه إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي متكيف مع طبيعة نشاطه.

وبغية الوصول إلى جعل وجهة الجزائر أكثر جاذبية وتنافسية، يجب على الأطراف المنخرطة في العمل السياحي (القطاعات الإقتصادية، الدولة، القطاع الخاص) العمل على توفير أسباب النجاح المتمثلة في:

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية (النظافة، المياه، الطاقة، تكنولوجيا، الإعلام والإتصال)؛
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للإمتياز و توفير الأمن السياحي؛
- تحسين النوعية بالتكوين والإبتكار المستمر؛
- الحفاظ وصيانة الثروة الطبيعية، وإحترام الطاقة الإستعابية للمقاصد السياحية؛

إن هدف الدولة من هذه الآلية (مخطط الشراكة) هو جعل الوجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، ولبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالدولة إلى مصاف البلدان السياحية، حيث يجب العمل على إشراك كافة القطاعات والمؤسسات في عملية التنمية السياحية.

5. **مخطط تمويل السياحية:** يعتبر التمويل من أبرز المعوقات أمام العمل والإستثمار السياحي، لكون السياحة تتطلب إستثمارات كبيرة من جهة وهي ذات عائد بطيئ من جهة أخرى، وهنا تبرز أهمية مخطط تمويل السياحة الذي جاء لتدليل تلك الصعوبات في التمويل وتقدير المخاطر التمويلية لمرافقة ولحماية المؤ سسة السياحية الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على إتخاد القرارات الإستثمارية وضمان إستمرارية المشاريع السياحية، إضافة إلى تشجيع الإستثمار السياحي عن طريق إعتماد الحوافز الضريبية والمالية وتسهيل وتكييف التمويل البنكي مع طبيعة النشاطات السياحية لجلب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.

ومن خلال مخطط تمويل السياحة، تتمثل إحتياجات المقاولين العموميين والخواص بصفة عامة بغض النظر عن مراحل تقدم مشاريعهم في خمسة مطالب أساسية هي:

- دراسة جادة وعميقة للمخاطر، خاصة الممكنة الحدوث بدرجة أكبر؛
- تمويل مخطط النوعية لأشغال إعادة التأهيل والتوسع واقتناء عتاد الإستغلال؛
- ضرورة التكوين وفق المناهج والتقنيات الحديثة؛
- تمويل التزويد بتكنولوجيا الإعلام والإتصال، التسويق والترقية وهي أدوات مكلفة إذا ما أردنا أن نكون قادرين على المنافسة.

المطلب الثالث: تقييم حصيلة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب أهداف المرحلة الأولى (2008- 2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب رصد مدى التقدم أو التأخر في تحقيق الأهداف المسطرة للمرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حسب ما تضمنه مخطط العمل من أهداف على المدى المتوسط (2008-2015).

أولا: حصيلة الإنجازات من حيث طاقات الإيواء

حسب مخطط العمل كان من المتوقع إنجاز 75000 سرير جديد من النوعية الجيدة مع نهاية 2015 أي مضاعفة عدد الأسرة ليصل إلى 159869 سرير بما فيها التي يعاد تأهيلها والمقدرة بـ 84869 سرير بداية 2008، لكن الملاحظ أنه إلى غاية نهاية 2014 (حسب الإحصائيات المتوفرة) فإن عدد الأسرة التي تتوفر عليها الجزائر لم تتجاوز 99605 سرير، أي بزيادة قدرها 17% فقط بما يعادل 14736 سرير إضافي خلال سبعة سنوات كاملة، وهي حصيلة ضعيفة جدا مقارنة بالطموحات، خاصة إذا علمنا مثلا أن المغرب تمكنت من إضافة 11290 سرير سنة 2016 مقارنة بسنة 2015،[1] أي خلال سنة واحدة فقط، أما وضعية المشاريع السياحية إلى غاية 2014 في الجزائر فكانت على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (32.4): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة (مليار دينار)
عدد المشاريع في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.34
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم إنجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	**861**	**104244**	**45300**	**342.26**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص27.

نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للمشاريع التي تم الموافقة عليها لإنجازها هو 861 مشروع لكن المشاريع التي تم الإنتهاء من إنجازها بالفعل هو 76 مشروع فقط، بما يعادل 8.8% من إجمالي المشاريع، إذ أن تلك المشاريع المنجزة توفر 6377 سرير، أما عن باقي المشاريع فإن 34% منها لم تنطلق فيها الأشغال بعد و12% متوقفة، والنسبة المتبقية المتمثلة في 44.71% فهي مشاريع في طور الإنجاز بمجموع 54884 سرير، فإذا لم تتوقف فيها الأشغال وتم إنجازها 100% سوف نكون أمام نسبة إنجاز تقدر بـ 81% من الطاقة الإيوائية المبرمجة والمقدرة بـ 75000، إذا كانت من الصنف الجيد. لأن النسبة لأكبر من الطاقة الإيوائية التي تحوزها الجزائر غير مصنفة وهي تقدر بـ 52886 سرير أي بنسبة 53%، وهذا لا يرقى لجعل الجزائر وجهة تنافسية، إضافة إلى ذلك فإنه هناك تأخر في الإنتهاء من إعداد المخططات التوجهية للولايات إلى غاية نهاية 2014 هناك 26 مشروعا توجيهيا ولائيا في طور

[1] وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar / ، تاريخ الإطلاع: 2017/10/11

الدراسة، ولم يتم إنجاز سوى 15 مخطط بشكل مقبول، وبالتالي هناك تأخر كبير في تنفيذ المخطط التوجيهي على أرض الواقع ما أخر التقدم في بعث المشاريع المبرمجة.

ثانيا: تقييم مدى تطور عدد السياح الوافدين مع العدد المتوقع نهاية 2015

يعد تدفق السياح عاملا مهما لمعرفة مدى تقدم ونجاح الإستراتيجية السياحية في تحقيق الأهداف المسطرة، إذ أن زيادة عدد السياح يعكس النجاح في تسويق البلد كوجهة سياحية، أما بالنسبة لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر فقد شهد زيادة معتبرة منذ سنة 2008، إذ تجاوز عدد السياح الوافدين التوقعات حين بلغ 2.7 مليون سائح سنة 2013 إلا أن ذلك لم يستمر إذ تراجع العدد سنة 2015 إلى 1.7 مليون سائح وهو نفس العدد المسجل نهاية 2007.

الجدول رقم (33.4): عدد السياح المحقق مقارنة بالمتوقع نهاية 2015

	نهاية 2007	*نهاية 2015*	
		المتوقع	المحقق
عدد السياح	1700000	2500000	1701000

المصدر: تم تحصيل الإحصائيات إنطلاقا من:

- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص 18.

- http://**ar.knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update, visited: 03/07/2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فشل في بلوغ العدد المتوقع للسياح الموافدين، إذ أن عدد السياح الوافدين سنة 2007 هو نفسه المسجل نهاية 2015 رغم أن الرقم قد تجاوز 2 مليون سائح خلال السنوات التي سبقت سنة 2015 إلا أن أغلبهم جزائريون مقيمون في الخارج، وهذا دليل على أننا لم نتقدم ولو خطوة لمدة ثمانية سنوات من حيث زيادة عدد السياح الوافدين، ما يعني أننا لم نستفيد من عدد السياح المتزايد على المستوى العالمي.

ثالثا: تقييم تطور الإيرادات السياحية للفترة (2008– 2015) مقارنة بالتوقعات

حسب ما جاء في أهداف المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فقد كان من المتوقع تحقيق إيرادات سياحية تتراوح بين 1500 و2000 مليون دولار أمريكي، إلا ان الواقع بعيدا جدا عن ذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (34.4): مقارنة الإيرادات السياحية المتوقعة مع الإيرادات المحققة في نهاية سنة 2015

	نهاية 2007	*نهاية 2015*	
		المتوقع	المحقق
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000	301

المصدر: تم تحصيل الإحصائيات إنطلاقا من:

- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص 18.

- World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2016, p01.

نلاحظ من الجدول أنه لا مجال لمقارنة الإيرادات المحققة مع ما كان متوقعا لنهاية سنة 2015، فالنتائج المحققة تبقى بعيدة جدا عن الطموحات والتوقعات، وإذا إستمرت الإنجازات بنفس الوتيرة فإن أهداف المخطط لن تتحقق حتى بعد مرور سنوات أخرى.

رابعا: درجة التقدم في الإنضمام لمخطط الجودة السياحية

إن الفشل في تحقيق الأهداف المسطرة المذكورة سابقا، مرتبط بالأساس بضعف جودة الخدمات السياحية في الجزائر، وعليه فإن إنضمام المؤسسات السياحية بكل أشكالها إلى مخطط الجودة السياحية يعتبر من أهم رهانات تطور القطاع السياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025. وفي هذا الإطار فقد إنضمت العديد من المؤسسات والمشاريع لمخطط الجودة السياحية للإستفادة من المزايا التي يوفرها، ودعما لمسار تنمية السياحة الوطنية والإرتقاء بها للمعايير العالمية، وهذا ما يتضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35.4): عدد المؤسسات والمشاريع المنخرطة في مخطط الجودة السياحية نهاية 2014

السنة	نهاية 2014	
عدد المنخرطين في مخطط الجودة (عدد تراكمي)	348 مؤسسة سياحية متمثلة في: - 185 مؤسسة فندقية؛ - 140 وكالة للسياحة والأسفار؛ - 07 محطات حموية؛ - 16 مطعم.	10 مشاريع سياحية فرع: مشروع مؤسسات فندقية.

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**، ص21.

إجمالا لما سبق ذكره، يمكن القول أن دراسة وتقييم الواقع السياحي في الجزائر كشف عن نقائص عديدة وتأخر في عملية التنفيذ للمخطط التوجيهي خلال المرحلة الأولى (2008- 2015)، ونظرا لهذا التأخر على مستوى التطبيق فقد عكفت الجهات الوصية على هذا المخطط إلى تمديد أجال التنفيذ إلى سنة 2030، لتصبح الإستراتيجية تحت مسمى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، مع غياب لأية تفاصيل جديدة بخصوص المحتوى، إضافة إلى ذلك فإن ما يعاب على هذا المخطط هو غياب الأهداف المسطرة كميا على المدى الطويل، ما يعرقل عملية التقييم ومن تم التعرف على مستوى التقدم أو التأخر في الإنجاز.

المطلب الرابع: معوقات التنمية السياحية في الجزائر

لاشك أن تدني أداء القطاع السياحي وضعف مساهمته في الإقتصاد الوطني كما لاحظنا من خلال أهم مؤشرات السياحة في الجزائر، مرتبط أساسا بالبيئة العامة للإقتصاد الجزائري التي خلقت مجموعة من العراقيل التي حالت دون تطور القطاع السياحي، سوف نتطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

أولا: عراقيل مرتبطة بالسياسات والخيارات الإقتصادية منذ الإستقلال

لأن الحاضر صنع الماضي فإن تهميش القطاع السياحي ضمن مخططات وسياسات التنمية الإقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال، الذي إتضح لنا من خلال الأغلفة المالية المخصصة للإستثمار السياحي ضمن مخططات التنمية التي كانت ضعيفة جدا، إضافة إلى هيمنة الدولة على تلك الإستثمارات لمدة طويلة وفشلها في ترجمة المشاريع المسطرة

على قلتها إلى إنجازات واقعية، إذ لم تنجح الدولة منذ الإستقلال في بلوغ ولو 50% من الإنجاز مع نهاية المدة المحددة للمشاريع المبرمجة، كلها تراكمات جعلت أداء القطاع السياحي لا يرقى إلى حجم الإمكانيات المتاحة إلى يومنا هذا بل أن الغريب في الأمر هو تلك العراقيل التي سوف نتطرق لها هنا والتي كانت معروفة منذ مدة طويلة، ولم تجد الدولة لها حلولا إلى اليوم وربما تستمر إلى حين.

ثانيا: عراقيل مرتبطة بالإستثمار السياحي

هناك جملة من العراقيل التي تعيق إستقطاب الإستثمار السياحي الوطني والأجنبي أهمها:

1. مشكلة الحصول على العقار السياحي المهيأ: رغم إحصاء الدولة لمناطق التوسع السياحي المحددة ضمن القانون 03/03 الصادر في 2003/02/17 يبقى المستثمرون الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب يواجهون مشاكل كثيرة أهمها:

- تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية نظرا لكون العقار يسير من طرف عدة أطراف (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية، وغيرها)؛[1]
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية؛
- مشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، وغلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة كما أن مبلغ الحصول على العقار السياحي يتراوح بين 20 و30% من قيمة الإستثمارات الإجمالية؛[2]
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية؛
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات السياحية.

2. مشكلة الفساد الإداري وغياب الشفافية: يعاني المستثمرون من العراقيل الإدارية وإنتشار البيروقراطية، إضافة إلى تعدد القوانين وعدم إستقرارها وإنتشار الفساد الإداري، فغالبا ما يلجأ المستثمرون إلى طرق ملتوية للحصول على العقار ورخص البناء، ما جعل الكثير من المستثمرون الأجانب يتخلون عن مشاريعهم الإستثمارية في الجزائر والتوجه إلى بلدان مجاورة، نظرا لكل تلك العراقيل البيروقراطية وغياب الشفافية مما يقضي على التنافسية والمعاملة العادلة.

3. مشكل تمويل الإستثمار السياحي: غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الإستثمار السياحي فالنظام المصرفي الحالي في الجزائر لا يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الإستثمار السياحي، الذي يتطلب قروضا كبيرة وطويلة الأجل، الأمر الذي يصعب كثيرا من مهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الإستثمارية.

---

[1] خير الدين معطي الله وأخرون، **الإستراتيجية التنموية المستدامة للنهوض بالإستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول "تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أيام 6،7،8 سبتمبر، 2012، ص24.

[2] عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر – الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** أطروحة دكتوراه (علوم)، في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ، ص220.

ثالثا: عراقيل متعلقة بالمنتج السياحي

إضافة إلى ضعف طاقات الإيواء السياحي في الجزائر، فإن المتوفر منها لا يستجيب للمعايير الدولية، إذ أنها منشآت وفنادق غير مصنفة، وهذا ما أدى إلى ضعف جودة المنتج السياحي الجزائري الذي يتميز بالمواصفات التالية:

1. غياب موارد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز؛

2. إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة، فالطاقات المتوفرة غير كافية وهي في حالة متدهورة وبأسعار مرتفعة مقارنة مع دول الجوار؛

3. هناك 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية؛[1]

4. مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية؛

5. تدني النظافة في الفضاءات العمومية؛

6. عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات الطيران لدول الجوار ودول عربية أخرى؛[2]

7. ضعف أداء وكالات السياحة والسفر وتأخرها في التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، كما أن نشاطها موجه أساسا للسياحة المغادرة بنسبة 80% عمرة وأسفار نحو الخارج.[3]

رابعا: عراقيل مرتبطة بالتأخر في إستخدام وسائل الدفع الحديثة

إن توفر نظام مصرفي متطور وحديث يسهل حركة نقل الأموال ويشجع السياح على شراء منتوجات البلد المستضيف ما ينشط حركة البيع والشراء، فإستعمال السياح للبطاقات البنكية يسهل عليهم عملية التنقل التي تعتبر عاملا مهما من عوامل إختيار البلد السياحي،[4] فإذانظرنا إلى حالة الخدمات المصرفية في الجزائر نجدها تتميز بما يلي:

- نظام بنكي لم يعتمد بعد مكاتب الصرف التي تسهل على السائح عملية الصرف وتبادل العملة؛
- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح؛
- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات، سواء بالنسبة للإستقبال أو إيفاد السياح للخارج.

خامسا: عراقيل مرتبطة بتسويق المنتج السياحي

يعد التسويق نشاطا أساسيا لترويج الخدمات والمنتجات السياحية، ورغم ذلك فإن الجزائر لم تستطيع وضع إستراتيجية واضحة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- ضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة للتعريف بالوجهة الجزائرية؛
- وسائل ترقية متأكلة وغير مؤهلة، لا تتماشى مع تقنيات الإتصال الحديث؛
- غياب أنشطة إعلامية، والمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج غير منتجة وغير فعالة؛[5]

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، جانفي 2008، ص53.

[2] عامر عيساني، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[3] بوعكريف زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

[4] فيصل شياد، **تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول)**، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل، 2014، ص77.

[5] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

– نقص في تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر، وعدم توفر مواد إعلامية سياحية بالمستوى التسويقي الجيد وباللغات المطلوبة لتغطية حاجات السوق؛[1]

– ضعف دور القنصليات والسفارات في الخارج وخاصة في البلدان السياحية الرئيسية الموفدة للسياح.

سادسا: عراقيل مرتبطة بضعف الثقافة السياحية

إن صناعة السياحة في أي دولة ليست مسؤولية وزارة أو أي جهاز على رأس الإدارة المعنية، بل هي عملية شاملة تتطلب مشاركة جميع أطراف المجتمع (حكومة ومجتمع مدني، أفرادا وجماعات) وعيا منهم بأهمية السياحة، وخلاف ذلك سوف يؤثر على نجاح التنمية السياحية، وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر، من أهمها ما يلي:[2]

– غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن التوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة بإعتبارها صاحبة الإختصاص في القطاع السياحي؛

– عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعنية بها من وسائل الإعلام المختلفة؛

– ضعف التنشأة الإجتماعية على الثقافة السياحية في مختلف الأطوار التعليمية؛

– غياب دور المجتمع المدني في نشر الثقافة والتوعية السياحية للمواطن، وكذا تعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده وضرورة الحفاظ عليها.

سابعا: مشكل التغلغل الضعيف لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في ميدان السياحة

أكدت المنظمة العالمية للسياحة في توجيهاتها للحكومات والهيآت والمؤسسات السياحية على ضرورة إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال،[3] لأن جودة الخدمات السياحية وسهولة الحصول عليها لن تتم إلا بإتاحة إستخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات السياحية والفندقية، فقد أصبحت السياحة الإلكترونية من أهم متطلبات التسيير العصري للسياحة، وأصبح التسويق السياحي الإلكتروني يطغى على أساليب التسويق الكلاسيكية، ويظهر غياب تكنولوجيا الإعلام والإتصال في القطاع السياحي في الجزائر من خلال غياب المعلومة السياحية ونقص في المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالسياحة، فهناك صعوبة كبيرة في التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في قطاع السياحة نظرا إلى النقص الكبير في تدفق الأنترنيت وضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال بصفة عامة، إضافة إلى تأخر البنية القانونية لهذه الأخيرة، فلا يمكن أن ننجح في منافسة الوجهات السياحية الأخرى وخاصة فيما يخص تسويق الوجهة الجزائرية وتسهيل المعاملات السياحية دون أن ندمج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في جميع مراحل الصناعة السياحية، وهذا يتطلب بذل مجهودات كبيرة من طرف جميع الأطراف المتداخلة والمعنية بهذا الجانب لأننا مازلنا متأخرين في هذا المجال حتى بالمقارنة مع الكثير من الدول النامية.

---

[1] فوزية بوصفصاف، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص187.

[2] شبايكي سعدان، حفيظ مليكة، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟**، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وفي بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 20/19 ديسمبر، 2015، ص10.

[3] عوينات عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص250.

ثامنا: عراقيل متعلقة بالموارد البشرية

إن الركيزة الأساسية لتطوير القطاع السياحي وتقديم خدمات سياحية راقية تتمثل أساسا في تكوين وتنمية الموارد البشرية السياحية المتخصصة في جميع النشاطات السياحية من إستقبال وإطعام وخدمات الحجز والإرشاد والتسويق السياحي وغيرها، والجزائر لا تزال تعاني من ضعف كبير في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية، كما أن نوعية التكوين المتوفرة غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي، فهناك نقص في تأهيل العاملين في السياحة بالتكنولوجيا الحديثة سواء من يعملون في وكالات السياحة والسفر أو الفنادق ومصالح الجوازات وكل ما له علاقة بالقطاع السياحي، ما يشكل عائقا كبيرا أمام إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة ولدى المواطنين وبالتالي تطوير القطاع السياحي.

تاسعا: عراقيل مرتبطة بالسلامة والأمن

يعد النشاط السياحي ذو حساسية كبيرة إتجاه الأوضاع الأمنية في أي بلد كان، فالسائح دائما ما يبحث عن البلدان الآمنة والمستقرة، ويقصد هنا الأمن بمفهومه الشامل المتعلق بعدم الإستقرار السياسي والإرهاب والجرائم وحوادث السرقة والإستغلال والمشكلات الصحية وغيرها من الإختلالات الأمنية، وقد عانت الجزائر في فترة التسعينات من أوضاع أمنية صعبة جعلتها تصنف ضمن المناطق ذات درجة الخطورة المرتفعة، وقد أثر ذلك سلبا على توافد السياح، لكن هذا كان منذ مدة طويلة، ونحن اليوم نعيش أوضاع أمنية داخلية جد مستقرة وأحسن حال من كثير من البلدان السياحية الأخرى مثل تونس، فالوضع يمكن التحكم فيه عن طريق الترويج وإيصال الصورة الصحيحة عن الأوضاع الأمنية في الجزائر، فالكثير مازال يحتفظ بالحالة الأمنية غير المستقرة للجزائر المرتبطة بسنوات التسعينات، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الظروف الأمنية والتوترات التي تشهدها دول الجوار، فهذا يعد عائقا أيضا أمام تنمية السياحة الجزائرية ولو بدرجة أقل من حالة التوترات الداخلية.

المبحث الرابع: رهانات وإجراءات النهوض بالسياحة الجزائرية على ضوء معايير التنافسية السياحية العالمية

إن البحث في سبل تنمية القطاع السياحي الجزائري بما يعرفه من تأخر وضعف في الخدمات السياحية، لا بد أن ينطلق من مقاربات تبنى على مجموعة من المؤشرات العالمية لقياس التنافسية السياحية التي ترتكز على المكونات الأساسية لصناعة السياحة، بما يمكنها من معرفة موقعها ضمن البلدان السياحية العالمية، ومعرفة مواطن ميزتها النسبية لإستغلالها وتحديد مواطن ضعفها والوقوف عليها وتحسينها لخلق صناعة سياحية تنافسية تستجيب للمعايير العالمية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية السياحية

يصدر المنتدى الإقتصادي العالمي "world economic forum" تقارير سنوية مند سنة 2007 حول تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، إذ يبين تقرير سنة 2017 الذي شمل 136 دولة على المستوى العالمي منها 14 دولة عربية، أن المنتدى الإقتصادي العالمي ومند تقرير 2015قد قام بتغيير بعض المسميات للمؤشرات التي كانت في السنوات السابقة، إذ أن التقرير الأخير إرتكز على أربعة مؤشرات رئيسية، إنبثق عنها أربعة عشرة مؤشرا فرعيا، تضم جل العوامل التي تؤثر في هيكل وتنافسية القطاع السياحي، ويتضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم(6.4): مؤشرات تنافسية السياحة والسفر المعتمدة سنة 2017



Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p7.

تتكون المؤشرات الفرعية من مجموعة من المؤشرات الثانوية تقيس وتقيم كل مؤشر على سلم تنقيط من واحد إلى سبعة (1-7)، إذ كلما إقتربت النقطة من سبعة دل المؤشر على حالة جيدة، ويحدد متوسط النقاط التي تحصل عليها المؤشرات الفرعية درجة التصنيف التي يحصل عليها كل مؤشر من المؤشرات الرئيسية كذلك على سلم تنقيط من واحد إلى سبعة، ويقابل كل نقطة يحصل عليها أي مؤشر الرتبة العالمية التي تحصل عليها كل دولة من مجموع الدول التي شملها التقرير. ويسمح إستخدام المؤشرات لقياس تنافسية السياحة بإجراء مقارنة على المستوى الدولي لتقييم وضعية القطاع والمساعدة على تحسينها.

بعد تطبيق المنهجية السابقة الذكر وحساب المؤشرات الفرعية والرئيسية أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي نتائج مؤشرات التنافسية السياحية لسنة 2017، ومن خلال ذلك يمكننا توضيح ما يلي:

أولا: ترتيب الدول العشرة الأوائل حسب مؤشرات تنافسية السياحة والسفر لسنة 2017

جاء ترتيب الدول العشرة الأوائل ضمن مؤشرات تنافسية السياحة والسفر حسب تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2017 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(36.4): ترتيب الدول العشرة الأوائل ضمن مؤشرات تنافسية قطاع السياحية والسفر لسنة 2017

البلد	إسبانيا	فرنسا	ألمانيا	اليابان	بريطانيا	الو.م.أ	أستراليا	إيطاليا	كندا	سويسرا
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التنقيط/7	5.43	5.32	5.28	5.26	5.20	5.12	5.10	4.99	4.97	4.94

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p9.

نلاحظ من خلال الجدول إحتلال وجهات السفر والسياحة القوية والتقليدية المراكز العشرة الأولى في تصنيف مؤشر التنافسية السياحية، ما يدل على أن هذه الدول تستمد قوتها وتفرض مكانتها على الساحة السياحية العالمية بفضل ما تمتلكه من بنية تحتية متميزة ومن خدمات ضيافة متقدمة، ما أهلها لأخذ أعلى تنقيط في سلم قياس تنافسية السياحة والسفر.

ثانيا:ترتيب الدول العربية ضمن مؤشرات تنافسية السياحة والسفر العالمية لسنة 2017

يخص هذا الترتيب الدول العربية الأربعة عشرة التي شملها التقرير، وهي كما يعرضها الجدول الموالي:

الجدول رقم(37.4): ترتيب الدول العربيةحسب مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمية لسنة 2017

البلد	الترتيب العالمي (من بين 141 دولة)	الترتيب العالمي (من بين 14 دولة)	التنقيط من (1- 7)
الإمارات العربية المتحدة	29	1	4.49
قطر	47	2	4.08
البحرين	60	3	3.89
السعودية	63	4	3.82
المغرب	65	5	3.81
عمان	66	6	3.78
مصر	74	7	3.64
الأردن	75	8	3.63
تونس	87	9	3.50
لبنان	96	10	3.37
الكويت	100	11	3.33
الجزائر	118	12	3.09
موريتانيا	132	13	2.64
اليمن	136	14	2.44

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p9.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول إحتلال الإمارات العربية المتحدة الصدارة ضمن الدول العربية، إذ جاءت في المركز 29 عالميا، فالإمارات العربية المتحدة تمتاز ببنية تمكينية ممتازة (الخامسة عالميا)، وكذا المرتبة الثانية عالميا أيضا من حيث الأمن والسلامة. أما الجزائر فقد جاءت في الصف الثالث قبل الأخير عربيا أي المرتبة 12 من أصل 14 دولة وإحتلت المرتبة 118 عالميا، فهي تصنف في المراتب الأخيرة عالميا، كما نلاحظ أنها بعيدة في الترتيب عن دول الجوار تونس والمغرب، ما يعني أنها من الدول الضعيفة في قطاع السياحة ولاتزال بعيدة عن المعايير العالمية التي تحكم القطاع وهذا ما تأكده النتائج المسجلة في المؤشرات الفرعية التي سنتطرق لها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات تنافسية القطاع السياحي في الجزائر

يوضح التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2017 تأخر الجزائر عالميا وإقليميا في المؤشر العام لتنافسية السياحة والسفر، وهذا ما يعكس التنقيط الضعيف الذي تحصلت عليه ضمن مختلف المؤشرات الفرعية، كما يتبين فيما يلي:

أولا: تحليل نتائج المؤشر الرئيسي الأول (البيئة التمكنية)

يتكون مؤشر البيئة التمكينية من خمسةمؤشرات فرعية إحتلت الجزائر ضمنه مراتب متأخرة، حيث كانت نتائجها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (38.4): النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية البيئة التمكينية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017

المؤشر الرئيسي الأول: البيئة التمكينية					
المؤشرات الفرعية	بيئة الأعمال	السلامة والأمن	الصحة والنظافة	الموارد البشرية وسوق العمل	جاهزية تكنولوجيا الإعلام والإتصال
الترتيب العالمي/136	110	81	89	112	96

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p81.

تبين نتائج الجدول (38.4) تأخر الجزائر في جميع المؤشرات الفرعية المتعلقة بالبيئة التمكينية إذ كانت كمايلي:

- تحتل الجزائر المرتبة 110 ضمن الترتيب العالمي لبيئة الأعمال، وهذا يعني أن الجزائر لا تتوفر على بيئة أعمال مواتية لجلب الإستثمار وقيام الشركات بمزاولة النشاطات المختلفة بما فيها السياحة، كما أنها تفتقد الكفاءة من جانب حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم ملائمة الإطار القانوني والتنظيمي وكذا النظام الضريبي، إضافة إلى عامل أخر مهم متعلق بالتكلفة والوقت اللازم لإقامة المشاريع، كل هذه العوامل تعتبر عوائق أمام تطور جميع القطاعات وليس السياحة فقط؛

- بالنسبة للأمن والسلامة تحتل الجزائر المرتبة 81 عالميا، ما يدل على أنها لاتزال تصنف ضمن المناطق الخطرة التي تشكل تحدي كبير أمام تطور القطاع السياحي الذي يتميز بحساسية كبيرة إتجاه هذا العامل؛

- لاتزال الجزائر تسجل نقص في تمكين الأشخاص من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وتوافر الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات، فقد إحتلت المرتبة 89 عالميا في هذا المؤشر؛

- ضعف التكوين والتدريب وعدم القدرة على التخصيص الكفئ للموارد البشرية في القطاع السياحي، إضافة إلى التأخر في دمج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في النشاط السياحي نتيجة ضعف البنية التحتية؛

كل هذه النتائج تدل على أن الجزائر لا تتوفر على بيئة أعمال ملائمة لجلب الإستثمار في القطاع السياحي أو القطاعات الإستثمارية الأخرى مقارنة بالدول الأخرى عالميا وإقليميا.

ثانيا: تحليل نتائج المؤشر الرئيسي الثاني (السياسة السياحية وشروط التمكين)

يتضمن هذا المؤشر أربعة مؤشرات فرعية متعلقة أساسا بالتمكين من ممارسة الأنشطة السياحة، وكانت نتائجها كما يلي:

الجدول رقم (39.4): النتائج الفرعية لمؤشر السياسة السياحية وشروط التمكين لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017

المؤشر الرئيسي الثاني: السياسة السياحية وشروط التمكين				
المؤشرات الفرعية	أولويات السياحة والسفر	الإنفتاح الدولي	تنافسية الأسعار	الإستدامة البيئية
الترتيب العالمي/136	131	134	4	106

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p81.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (39.4) الذي يظهر المراتب المتأخرة التي تحصلت عليها الجزائر في جانب السياسة السياحية وشروط التمكين، في كل المؤشرات الفرعية بإستثناء تنافسية الأسعار، كما يلي:

- تحتل الجزائر المرتبة 131 في المؤشر الفرعي المتعلق بإعطاء الأولوية والأهمية لقطاع السياحة، وهذه النتيجة تفسر ضعف إهتمام الحكومة بالقطاع السياحي وإنخفاض الإنفاق الموجه للإستثمار السياحي وغياب الحملات التسويقية للسياحة الجزائرية، ونقص البيانات المتعلقة بالقطاع السياحي وعدم إعطائه الأولوية في إستراتيجية التنمية؛

- المرتبة 134 من مجموع 136 دولة عالميا كانت من نصيب الجزائر ضمن مؤشر الإنفتاح الدولي، ما يوحي بأنه هناك صعوبة وعراقيل للحصول على التأشيرة، وغياب إتفاقيات ثنائية في مجال خدمات النقل الجوي، مما يشكل عائقا أمام تطور النقل الجوي ويقلل من رغبة السياح في التوجه نحو الجزائر؛

- المؤشر الفرعي الوحيد الذي تحتل فيه الجزائر مرتبة متقدمة (المرتبة الرابعة عالميا) هو تنافسية الأسعار، وهذا راجع بالأساس إلى إنخفاض أسعار الوقود وتراجع سعر الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، إضافة إلى إنخفاض رسوم الطائرات، وهذا حسب معطيات ذات التقرير؛

- جاءت الجزائر أيضا في مرتبة متأخرة من حيث الإستدامة البيئية، وهذا راجع بالأساس إلى غياب الإستدامة في قطاع السياحة وضعف أولويات التنمية المستدامة في إستراتيجيات الحكومة.

ثالثا: تحليل نتائج المؤشر الرئيسي الثالث (تنافسية البنية التحتية لقطاع السياحة)

يتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية متعلقة بالبنية التحتية للقطاع السياحي، والبنية التحتية لمختلف طرق النقل بإعتبارها عامل مهم في تنشيط الحركة السياحية وسهولة الوصول، وقد كانت النتائج التفصيلية كما يلي:

الجدول رقم (40.4): النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية البنية التحتية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017

	المؤشر الرئيسي الثالث: البنية التحتية للسياحة		
المؤشرات الفرعية	البنية التحية للنقل الجوي	البنية التحتية للنقل البري والموانئ	البنية التحتية للخدمات السياحية
الترتيب العالمي/136	100	105	131

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p81.

لا تختلف نتائج هذا المؤشر عن المؤشرات السابقة، إذ سجلت الجزائر تأخرا كبيرا من حيث البنية التحتية للسياحة وذلك مرتبط بما يلي:

- تحتل الجزائر المرتبة 100 عالميا من أصل 136 بلدا من حيث منشآت البنية التحتية للنقل الجوي، ما يؤثر سلبا على سهولة الوصول إلى الجزائر بالنسبة للسياح من جهة، وصعوبة التنقل الداخلي من جهة أخرى، نظرا لضعف جودة البنى التحتية وقلة المطارات الدولية خاصة في المدن الجنوبية؛

- من حيث المؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية للنقل البري والبحري فالجزائر تحتل المرتبة 105 عالما نظرا لإنخفاض كثافة الطرق البرية مقارنة بالمساحة الإجمالية، إضافة إلى ردائتها وعدم كفاية الربط بالسكك الحديدية، وكذا إنخفاض خطوط الربط البحري مع الدول الأخرى، فهذه الوضعية تشكل عائقا كبيرا أمام إمكانية الوصول إلى المراكز التجارية الرئيسية ومناطق الجذب السياحي؛

- تحتل الجزائر المرتبة 131 من حيث مدى تطور البنية التحتية للخدمات السياحية، ما يعني أنها لاتزال متأخرة جدا من حيث عدد الغرف ونوعية الهياكل السياحية وقلة النقل السياحي وعدم توفر خدمات وأجهزة الصراف الألي إذ أن هذه الأخيرة تحتل فيها الجزائر المرتبة 119.

رابعا: تحليل نتائج المؤشر الرئيسي الرابع (الموارد الطبيعية والثقافية)

المقصود بالموارد الطبيعية حسب التقرير هو مدى توفر البلد على المواقع الطبيعية المحمية والمصنفة ضمن التراث العالمي الطبيعي، ومدى إهتمام الدولة بحمايتها بمختلف مكوناتها، أما الموارد الثقافية وسفر الأعمال فتتمثل في مواقع التراث الثقافي وخاصة المصنف منها ضمن الموروث الثقافي العالمي، إضافة إلى الملاعب الرياضية الكبيرة. وبالنسبة للجزائر فقد كانت النتائج الفرعية لهذا المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (41.4): النتائج الفرعية لمؤشر تنافسية الموارد الطبيعية والثقافية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر سنة 2017

	المؤشر الرئيسي الرابع: الموارد الطبيعية والثقافية	
المؤشرات الفرعية	الموارد الطبيعية	الموارد الثقافية وسفر الأعمال
الترتيب العالمي/136	124	53

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p81.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أنه بالرغم من تمتع الجزائر بمناظر ومواقع طبيعية مختلفة سواء في الشمال أو الجنوب، إلا انها إحتلت المرتبة 124 عالميا، وهذا راجع بالأساس إلى إهمال تلك المواقع الطبيعية وعدم حمايتها وإستغلالها، وخاصة في المجال السياحي.

أما بالنسبة لإحتلال الجزائر لمرتبة متقدمة نوعا ما في الموارد الثقافية فهذا راجع أساسا إلى إمتلاكها لعدد من المواقع الثقافية المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونيسكو، وكذا عددا من الملاعب الرياضية، رغم أنها غير مستغلة بالشكل الكافي في تنشيط السياحة الثقافية.

إجمالا لما سبق التطرق إليه، يتبين أن الجزائر ضعيفة في قطاع السياحة ولازالت بعيدة عن المعايير العالمية لهذا القطاع مقارنة ببعض الدول في المنطقة العربية والإفريقية دون الحديث عن الوجهات السياحية العالمية التي لا يمكن مقارنة أنفسنا معها، لأن ترتيب الجزائر في مؤشرات تنافسية السياحية العالمية جاء خلف حتى بعض الدول الإفريقية (أنظر الملحق رقم "8.4")، فالجزائر ليس لديها أي مؤشر تحتل به مركز تنافسي عالميا وإقليميا، ما عدا مؤشر تنافسية الأسعار الذي لا يعني شيئا في ظل تأخر الجزائر في كل المؤشرات الأخرى.

وحتى نربط النتائج السالفة الذكر مع مدى فعالية تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، سوف ندرج الجدول الموالي الذي نبين من خلال تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر الذي يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي منذ 2007 (إذ شاركت الجزائر في جميع النسخ)، وفيما يلي ترتيب الجزائر عربيا وعالميا خلال الفترة (2007- 2017).

الجدول رقم (42.4): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة والسفر ضمن النسخ الصادرة من 2007 إلى 2017

	2007		2009		2011		2013		2015		2017	
	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا
عدد الدول المشاركة	130	14	133	14	139	15	140	13	141	14	136	14
الترتيب عالميا وعربيا	102	12	113	13	115	13	132	11	123	12	118	12

المصدر: تم تجميع الإحصائيات إنطلاقا من:

- المنظمة العربية للسياحة.
- World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p9.

نلاحظ من خلال الجدول أن ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية السياحية العالمية لم يتحسن منذ 2008، رغم بداية تطبيق الإسترتيجية الجديدة لتنمية السياحة الجزائرية، إذ أنها سجلت تراجعا في ترتيبها، حيث إحتلت المرتبة 28 ما قبل الأخيرة سنة 2007، وفي تقرير 2017 إحتلت المرتبة 18 ما قبل الأخيرة، أي أن وضعية أداء القطاع السياحي لم تتحسن بل هي في تراجع رغم كل التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، وهذا لا يرتبط فقط بعدم فاعلية الإستراتيجية الجديدة، ولكن يمكن إرجاعه أيضا إلى التطور الذي تعرفه الدول الأخرى التي شملها التقرير والتي هي محل مقارنة ومنافسة مع الجزائر.

المطلب الثالث: الإجراءات الكفيلة بترقية القطاع السياحي في الجزائر

على ضوء النتائج المتأخرة التي لا تزال تسجلها الجزائر في مؤشر تنافسية السياحية العالمية، فإنه لا يمكنها التقدم في تطوير القطاع السياحي في ظل إستمرار تلك النقائص المسجلة في مختلف المؤشرات، التي لا تؤهلها حتى على المنافسة الإقليمية، لأن ذلك يعد عائقا كبيرا أمام تنفيذ الإستراتيجية السياحية المسطرة لآفاق 2025، وعليه فالجزائر أمام تحديات كثيرة لابد من تجاوزها ببدل المزيد من الجهود في سبيل تدليل تلك المعوقات من أجل تحريك عجلة التنمية السياحية ومواكبة التطورات التي تعرفها هذه الصناعة عالميا وإقليميا.

أولا: العوامل المتكاملة للنهوض بالسياحة الجزائرية

في ظل كثرة المعوقات وضعف الإنجازات، فإن النجاح في تنفيذ وتحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 والرفع من كفاءة وتنافسية القطاع السياحي الجزائري يتوقف كحد أدنى على توفير العوامل التالية:

1. **تحسين بيئة الأعمال لتنشيط الإستثمار السياحي:** لا تزال بيئة الأعمال غير مشجعة لإستقطاب الإستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، فهي في حاجة إلى المزيد من الجهود وتقديم التحفيزات والضمانات اللازمة لتشجيع المستثمرين على الإستثمار في القطاع السياحي بمختلف فروعه، فحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فقد كانت الأنشطة السياحية من أقل المجالات إستقطابا للإستثمارات خلال الفترة (2002- 2016)، إذ لم تتجاوز المشاريع

المصرح بها 1018 بنسبة 1.6 % من العدد الإجمالي،[1] وعليه فإن زيادة طاقات الإيواء السياحي لا يمكن أن يتحقق في ظل ضعف الإستثمار السياحي، وهذا ما يتطلب تركيز الجهود على النقاط التالية:

– لابد من الترويج لفرص الإستثمار السياحي الموجودة، وإبراز حجم ونوعية الإستثمارات الممكنة وفرص نجاحها حسب خصوصية كل منطقة؛

– تدليل العراقيل الناتجة عن تضارب الإختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى، للإسراع في الموافقة وتنفيذ المشاريع السياحية وتجسيدها على أرض الواقع؛

– تكييف التمويل بما يتلائم وطبيعة الإستثمار السياحي بتقديم قروض بمعدلات فائدة مناسبة ولفترات زمنية طويلة؛

– التوجه نحو إيجاد تحفيزات لتشجيع الإستثمارت الأجنبية والإستفادة من خبراتها للرفع من جودة الخدمات السياحية وتحسين تنافسية الوجهة الجزائرية وإيجاد قنوات أخرى للتمويل؛

– إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار السياحي وجعلها أكثر مرونة وتأقلما مع المتغيرات الخارجية لتعزيز التنافسية السياحية للجزائر وتفعيل دور المؤسسات والهيئات الرقابية المختصة لمرافقة الإستثمار السياحي؛

– لا بد من إيجاد حلول جادة وفعالة لمشكل العقار السياحي، خاصة من ناحية الحيازة والتفاوت بين الأسعار الحكومية والخاصة، إلى جانب تهيئة مناطق التوسع السياحي للإستفادة السريعة منها بتسهيل حصول المستثمرين الخواص على أوعية عقارية ضمنها لتجسيد مشروعاتهم على أرض الواقع لزيادة الطاقة الفندقية والملحقات السياحية المرافقة لها.

2. تنمية وتطوير الموارد البشرية: لابد من العمل على إعادة تنظيم وهيكلة الإطار العام للتكوين والتدريب المتعلق بالمهن والوظائف السياحية، بتكثيف البرامج التكوينية والتنسيق بين المؤسسات السياحية ومختلف مراكز ومعاهد التكوين لإستحداث تخصصات تتوافق مع إحتياجات سوق العمل السياحي وتستجيب لمناهج التكوين العالمية لتعزيز المهارات التي يتطلبها العمل السياحي، مما يساهم في الرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة من جهة وتعزيز فرص التوظيف في النشاطات السياحية بشكل إحترافي بعيدا عن العشوائية وترسيخ معايير التخصص الوظيفي من جهة أخرى.

3.تحسين الخدمات السياحية و التسويق الفعال للوجهة الجزائرية: إن توفير شروط تنشيط الإستثمار لا يكفي لإنعاش السياحة وخلق صناعة سياحية تنافسية، إذ من الضروري أن تقدم الجزائر خدمات سياحية عالية الجودة تتوافق مع المعايير العالمية وملبية لأدواق ورغبات السياح المحليين والأجانب، بالإضافة إلى إنتهاج سياسة تسويقية قوية وفعالة مستغلة مختلف وسائل الترويج وقنوات الإتصال في الداخل والخارج بناءا على دراسات شاملة وتفصيلية لمختلف متغيرات السوق السياحي لتحديد خصوصية الطلب السياحي الكامن في كل سوق وتحديد الأولويات، والخروج من

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **بيانات التصريح بالإستثمار**، متاح على الموقع:
http://www.**andi**.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, date d'accès au site: 03/01/2018.

الطرق التقليدية إلى طرق أكثر حداثة وإبتكارا للتسويق السياحي، مع الحرص على تفعيل دور الديوان الوطني للسياحة في هذا المجال وعدم إقتصار دوره على المشاركة في التظاهرات السياحية الوطنية والعالمية دون أية فاعلية وتوسيع دائرة المسؤولية للتعريف بالوجهة الجزائرية لتشمل جميع الفاعلين الخواص في المجال السياحي وعدم حصل دور الوكالات السياحية الجزائرية في الترويج لوجهات خارجية على حساب الوجهة الداخلية.

4. دمج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مختلف النشاطات السياحية: ويتعلق ذلك بالعمل على:

– تنمية البنية الأساسية لوسائل الإتصال والمعلوماتية الحديثة لإتاحة فرصة أوسع للإتصال بخدمات الإنترنت سواء داخل الجزائر أو بالدول المستهدفة بالتسويق السياحي؛

– تشجيع ظهور الوسيط الإلكتروني في قطاع السياحة، وهذا من خلال العمل على تشجيع إقامة شبكة من المواقع الإلكترونية الموازية لجميع العاملين في قطاع السياحة، سواء مجال الفندقة، وخطوط الطيران، ووكالات السفر والمرشدين السياحيين، وغيرها من قطاعات العمل السياحي؛

– خلق أنماط جديدة من المؤسسات الخاصة بتنشيط السياحة والتي تعتمد في عملها على المواقع الإلكترونية المتقدمة على شبكة الأنترنت، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي لهذه المواقع، ويجب أن يتم تصميم هذه المواقع وفق المعايير العالمية المتعارف عليها، وذلك حتى يمكن لها المنافسة مع غيرها من المواقع السياحية في الدول الأخرى.

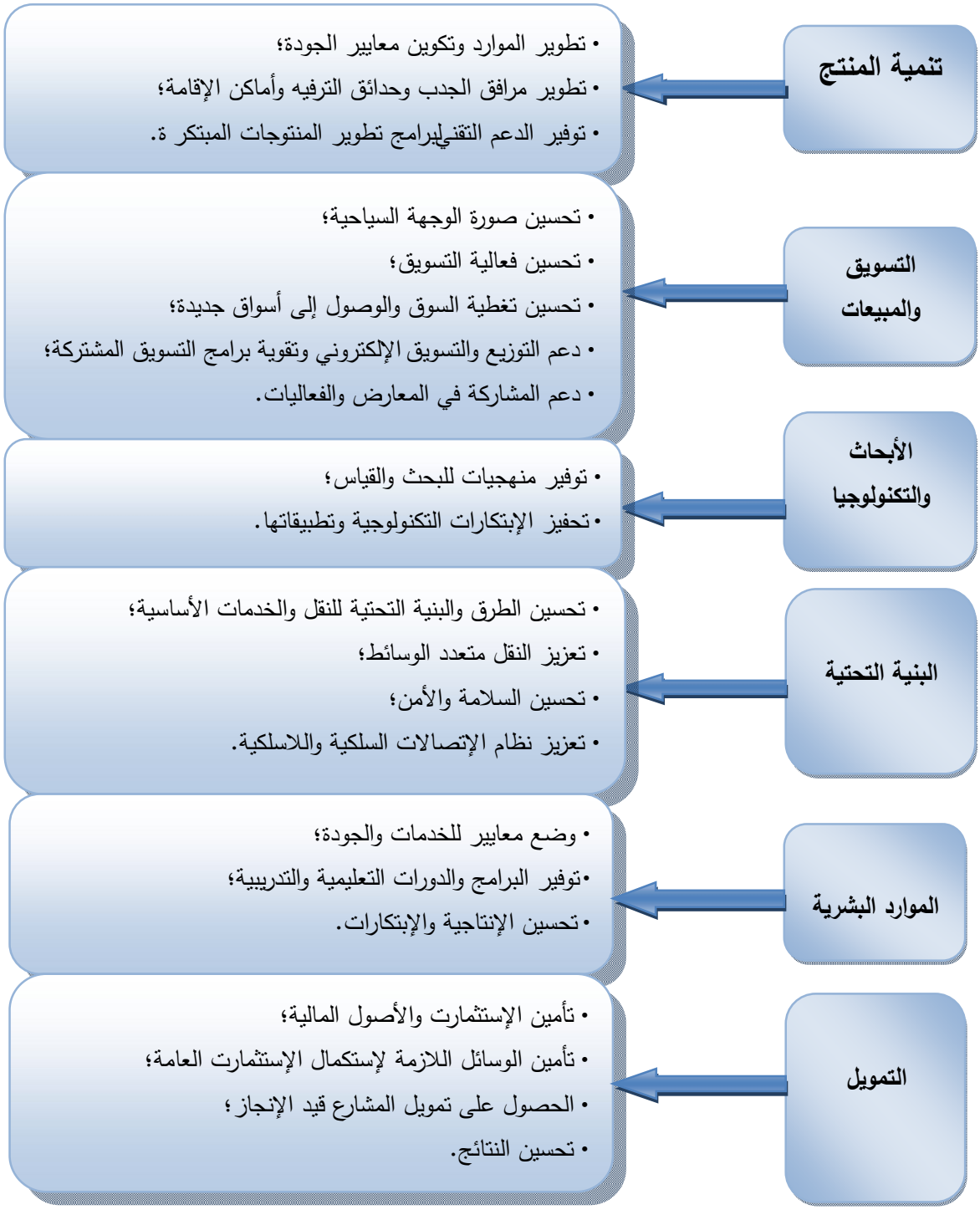
5. تقوية الثقافة والوعي السياحي لدى المجتمع: لا بد من العمل على تغيير نظرة بعض أفراد المجتمع إتجاه السياحة، من خلال توضيح الآثار الإيجابية المترتبة عنها ومدى إمكانية إستفادة المجتمع من منافعها المختلفة، بتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، بجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب إليه السياح، وتبادل المعرفة وتنمية السلوك السياحي، فمن المعروف أن درجة نجاح السياحة في بلد ما يتوقف على مدى رضا العميل عند زيارته له، وقد أظهرت البحوث التي تمت في هذا المجال أن ركنا مهما من هذا الرضا ينتج عن سلوك المواطن تجاه الزائر الأجنبي ومدى ترحيبه به والإمتناع عن إستغلاله. و تنبع أهمية الإرتقاء بالوعي السياحي من أن السائح الذي يغادر المنطقة السياحية بانطباعات طيبة يعتبر عميلا مرتقبا لزيارات تالية، والأهم من ذلك أنه يقوم بنقل نصيحته عن هذه التجربة إلى أهله ومعارفه، مما يمثل أكبر أنواع الدعاية والترويج تأثيرا، وهو ما يعرف بالكلمة المنطوقة أو الدعاية الشفهية، وبالتالي فإن الوعي بالتنمية السياحية يجب أن يكون مستهدفا من الجميع.

6. إقامة شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص: إن العديد من المشاريع المربحة التي يمكن أن تسهم في تطوير القطاع السياحي تبقى غير محققة بسبب عدم كفاية الإستثمار، نظرا لكون تطوير القطا ع السياحي في الجزائر لا يزال يتطلب قدر كبير من الإستثمارات الأولية، فإن تفعيل شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص يعد أكثر من ضرورة لتمويل وتسيير المشاريع السياحية لدعم مسار تنمية القطاع السياحي.

ولا تشمل الإستثمارات السياحية فقط الفنادق ومنشآت الترفيه بل تشمل أيضا مشاريع النقل مثل تحديث المطارات والسكك الحديدية والموانئ وحتى معاهد التكوين، خاصة في ظل تراجع قدرة الدولة على تمويل المشاريع المختلفة بسبب تداعيات الأزمة النفطية، فهي في حاجة ماسة إلى نمادج مالية جديدة لجعل الإستثمارات السياحية ممكنة، من خلال بعض الطرق لتعاون الحكومة والقطاع الخاص لتمويل المشاريع السياحية والإستفادة من ديناميكية

تنظيم تلك المشاريع والأساليب المبتكرة والفعالة لإدارة القطاع الخاص. لكن تحديد مجالات الشراكة الممكنة يعد أمرا حاسما في إقامة شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص، وفي هذا الجانب تحدد منظمة السياحة العالمية بعض مجالات الشراكة الممكنة في مجال تطوير المنتجات والمبيعات والأبحاث والتكنولوجيا والبنية التحتية والموارد البشرية والتمويل، وتفصيلا لذلك نورد الشكل الموالي:

الشكل رقم (7.4): مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم وتنمية السياحة



المصدر: المنظمة العالمية للسياحة، نقلا عن: منظمة التعاون الإسلامي، **السياحة الدولية في منطقة التعاون الإسلامي (الآفاق والتحديات)**، أنقرة، 2015، ص42.

المطلب الرابع: نموذج إجرائي يجسد خريطة طريق لتطوير القطاع السياحي في الجزائر

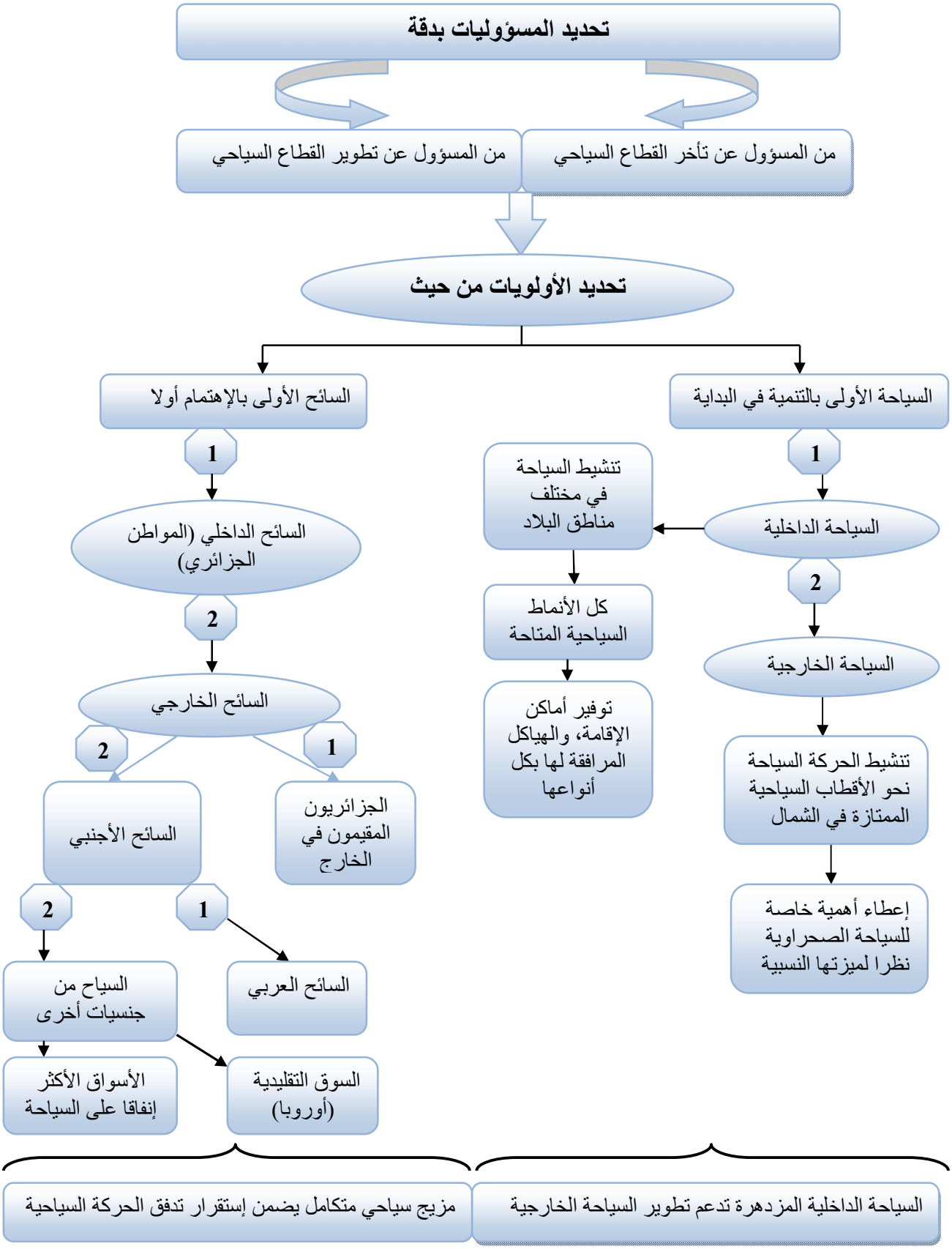
بعد أخذ كل الإجراءات السالفة الذكر بعين الإعتبار، لابد من التأكيد على أن كبر مساحة الجزائر يعد فرصة وتحدي في نفس الوقت أمام تطوير القطاع السياحي، فالمساحة الكبيرة جعلت الجزائر تتميز بتوفرها على أنماط سياحية مختلفة يمكن ممارستها على مدار السنة، في مقابل ذلك فإن المساحة الكبيرة تعتبر تحدي من ناحية أنها تتطلب مجهودات وموارد مالية كبيرة من أجل التنمية السياحية التي تعتمد على الكثير من المشروعات المتشابكة لذلك فمن الأفضل أن ترتكز إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر في أماكن محددة تتسع تدريجيا، وهنا يجب تحديد المناطق السياحية التي تتوفر على أفضليات إقتصادية وجغرافية من ناحية التهيئة والبنى التحتية، خاصة ما تعلق بالسياحة الخارجية التي تحتاج إلى أقطاب سياحية متميزة، و بالتالي فنحن بحاجة إلى أقطاب سياحية في المنطقة الشمالية تكون محصورة في الولايات أو المدن الرئيسية الكبيرة لأنها تتوفر على الحد الأدنى من البنى التحتية الضرورية لممارسة الأنشطة السياحية، وكذلك الحال بالنسبة للجنوب الكبير، فلابد من تطوير أقاليم سياحية محددة في هذه المساحة الشاسعة من الصحراء، حتى نتمكن من تغطيتها وتوفير كل المتطلبات اللازمة لخلق نشاط سياحي متميز إضافة إلى سهولة تأمين تلك المناطق وإستقرارها، وهذا ما يشجع ويطمئن السائح الأجنبي والوطني على زيارتها.

من جهة أخرى ونظرا للتأخر الذي تعرفه الجزائر في قطاع السياحة، ولأنها ماتزال في نقطة البداية، فهي بحاجة إلى تحديد الأولويات بعناية من أجل السير في الطريق الصحيح، ونقصد هنا بالأولويات من جوانب مختلفة، بداية بتحديد المسؤوليات بدقة سواء من ناحية من المسؤول عن تأخر القطاع السياحي أو من المسؤول عن تطوير هذا القطاع، ثم إعطاء الأولوية لتنمية السياحة الداخلية أولا، وبعد ذلك نتجه تدريجيا نحو السياحية الخارجية، وضمن كل ذلك فإن الأولوية هي الإهتمام بالسائح الوطني وما يتطلبه من دراسة وافية عن رغباته وتفضيلاته السياحية بمختلف أنماطها والعمل على تحقيقها قدر الإمكان، حتى نتمكن من خلق زخم سياحي يكون محركه الأساسي هو السائح الجزائري وهذا ما سوف يكون له الأثر الإيجابي نحو إمكانية تنشيط الطلب والحركة السياحية الخارجية كمرحلة لاحقة، وضمن هذه المرحلة أيضا لابد من إعطاء الأولوية لجلب السائح الجزائري المقيم في الخارج وكذا السائح العربي بصفة عامة نظرا لسهولة إيصال الرسالة التسويقة عن الوجهة الجزائرية لهتين الفئتين من السياح، ثم تكثيف الجهود لتحسين صورة الجزائر من ناحية الأمن ثم المغريات السياحية في نظر مختلف السياح من الجنسيات الأخرى خاصة في السوق السياحية التقليدية (أوروبا) والتركيز أيضا على البلدان الموفدة للسياح الأكثر إنفاقا مثل الصين.

ورغم أن هذه الأولويات التي أشرنا إليها لا يمكن أن تكو ن بصفة مطلقة ولا يمكن تحديد فواصل زمنية محددة بدقة بينها في الواقع العملي، إلا أنه يجب الأخذ بها وإعتمادها لتحقيق النجاح التدريجي بكل عقلانية وواقعية، مع التأكيد أيضا على أن تنفيذ إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ليست مسؤولية و زارة السياحة وحدها، فالأمر يتطلب التنسيق والعمل المشترك بين جميع الجهات ذات العلاقة بالعمل السياحي، بدءا بإلتزام الحكومة بمختلف قطاعاتها والجماعات المحلية والمجتمع المدني والمواطن العادي، حتى يمكن تدليل كل العقبات وتسهيل عمل كل الناشطين في القطاع السياحي والمستثمرين الراغبين في تجسيد مشاريع سياحية، بما يساهم في إزدهار وتطور القطاع السياحي في الجزائر على المدى المتوسط والبعيد، وخلق مصادر دخل جديدة ومتجددة. وإجمالا لما سبق يمكن إدراج

المخطط التوضيحي التالي: (للإشارة فإن "1" تعني الأولوية الأولى و"2" تعني الأولوية الثانية)

الشكل رقم (8.4): مخطط توضيحي مقترح لأولويات تطوير القطاع السياحي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل الرابع

بناء على ما تناولناه من خلال محتويات هذا الفصل فقد خلصنا إلى النتائج التالية:

– أدرجت السياحة ضمن مخصصات الإستثمار التي جاءت في مختلف مخططات التنمية في الجزائر لكنها لم تحظى بالأولوية والإهتمام الكافي مقارنة بقطاعات أخرى؛

– لم تنجح الجزائر في ترجمة المشاريع المبرمجة ضمن كل مخططات التنمية، ما أثر سلبا على تقدمها في تطوير الهياكل السياحية وتأخرها في الإرتقاء بجودة الخدمات السياحية وتنوعها؛

– رغم تبني الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كخطة جديدة لتطوير القطاع السياحي برؤية إستراتيجية مند سنة 2008، إلا أن القطاع السياحي لا يزال يعاني من نفس المشاكل والعراقيل، وهذا ما نتج عنه فشل الدولة وتأخرها في تحقيق أهداف المرحلة الأولى للفترة (2008–2015)، إذ أن النتائج المحققة كانت ضعيفة جدا ولا تتوافق تماما مع الأهداف التي كانت مسطرة بالنسبة لجميع المؤشرات؛

– لم تحقق السياحة في الجزائر التطور المطلوب، إذ تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع وجهات سياحية عربية تتشابه معها في الكثير من المواصفات خاصة من حيث الموقع أو من حيث الطبيعة الريعية لإقتصادها، كما هو الحال مع كل من المملكة المغربية بإعتبارها دولة مغاربية، والإمارات العربية المتحدة كدولة نفطية، التي حققت تقدما كبيرا في الصناعة السياحية على عكس الجزائر؛

– ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري حسب مؤشرات تنافسية السياحة العالمية، وهذا ما يجعلها غير قادرة على المنافسة حتى على المستوى الإقليمي، كما أن تلك النتائج المتأخرة تعكس غياب كل متطلبات النهوض بالقطاع السياحي التي تسمح بالإرتقاء به للمعايير العالمية.

– كل هذه النتائج السلبية ناتجة عن مشاكل مرتبطة بشكل كبير بالتدابير الخاصة بتسيير وتنظيم القطاع السياحي نفسه، إلا أن العامل الرئيسي في كل ذلك فيعزى إلى الخيارات والتوجهات التنموية للحكومات المتعاقبة التي كانت ولا تزال ترتكز على الثروة النفطية دون القطاعات الأخرى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد تمحورت دراستنا حول البحث في سبل ترقية القطاع السياحي في الجزائر بإعتباره أحد القطاعات الإستراتيجية التي يمكن أن تدعم سياسة التنويع الإقتصادي عن طريق إيجاد التوليفة المناسبة من البدائل التنموية لكسر قيود التبعية للثروة النفطية، من أجل المضي قدما نحو تنمية شاملة ومستدامة.

ورغم أن إمتلاك الثروة النفطية لا يعتبر عائقا للتنمية بقدر ما هي فرصة مواتية ومصدرا مهما لتمويل مشاريع ومخططات التنمية، بإعتبار ذلك من أهم الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في مسارها التنموي، إلا أن توفر هذه الثروة في أغلب الدول العربية وعلى رأسها الجزائر قد أفرز ما أصبح يعرف منذ السبعينات بالدولة الريعية، التي تتحصل على مداخيلها بشكل شبه كلي من تصدير النفط إلى الخارج، أي أن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي وتساهم أقلية من السكان في توليده وتتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه، وهذا ما جعل زيادة الدخل في مثل هذه الدول يمكن أن يتحقق حتى من دون تنمية إقتصادية محلية، وفي هذه الوضعية أصبح الكل يسعى إلى أخد نصيبه من الريع، ما أدى إلى كسر الإرتباط بين العمل والمكافأة على أدائه، وبالتالي فإن تلك السلوكيات والمواصفات المرتبطة بالدولة الريعية قد أدت إلى إختلالات كبيرة على المستوى الإقتصادي والسياسي والمؤسساتي، وما يتبعها من إنتشار الفساد والبروقراطية وغياب الشفافية، ومنه عدم وجود البيئة الملائمة والمحفزة على المزيد من الإستثمارات في الفروع والقطاعات الأخرى خارج قطاع النفط، إلا في حدود ضيقة جدا، نظرا لتهميش دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية وإبتعاده عن ولوج مجالات تنمية الإستثمار الحقيقي، كما أن سوء إدارة وإستغلال الإيرادات النفطية إضافة إلى تذبذبها جراء التقلبات الدورية في الأسعار كثيرا ما يتسبب في التردد في إتخاذ القرارات المالية وغياب النظرة المستقبلية وكثرة إلغاء المشاريع التنموية.

وقد أصبح واضحا أن الهدف الجوهري للإقتصاديات النفطية وفي مقدمتها الجزائر يجب أن يتمحور حول تحويل إيرادات النفط القابل للنفاذ إلى أصول ثابتة تولد دخلا في المستقبل وتدعم التنمية المستدامة، وهذا يعني حتمية التنويع الإقتصادي، لكن الشيء المؤكد أن ذلك لا يحدث من فراغ وهو ليس بالمهمة السهلة، خاصة عندما يكون إنتاج النفط لايزال وفيرا وسيستمر لفترة طويلة، خاصة في دول غير ديمقراطية، حيث أن تلك البلدان بالتحديد معرضة بشكل خاص إلى إخفاق السياسات التنموية، وبالتالي فإن النجاح يتطلب وجود بيئة مواتية لجعل التنويع ممكنا.

ومن خلال تحليلنا لمؤشرات وهيكل الإقتصاد الجزائري إتضح لنا أن الجزائر تجتمع فيها جميع صفات الدولة الريعية وما يرتبط بها من إختلالات هيكلية على جميع المستويات، لذلك فإن التنويع الإقتصادي يعد قضية حتمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري لإصلاح الإختلالات والخروج من التبعية النفطية إلى بناء إقتصاد يرتكز على قطاعات مختلفة خاصة تلك التي تتوفر على ميزة نسبية، ورغم إنتهاج الجزائر لإستراتيجية جديدة لترقية القطاع السياحي، إلا أن ذلك لم يساهم في جعل هذا القطاع يلعب الدور المنوط به في الإقتصاد الجزائري لعدة إعتبارات، رغم تزايد الطلب المحلي والعالمي على النشاطات السياحية وتعاظم المنافع والمداخيل المتأتية منها، وهنا يجب التأكيد على أن تطور وإزدهار القطاع السياحي وتعاظم مكانته ضمن القطاعات الأخرى في الكثير من دول العالم إرتبط بمدى أخدها بالتخطيط السياحي كأداة فعالة ومنهج علمي لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، وهو ما يجب أن تنتهجه

الجزائر نظريا وعمليا، بما يفضي إلى تحقيق الإستغلال الأمثل والرشيد لمختلف الموارد والتسهيلات السياحية في سياقها التنموي الوطني والإرتقاء بها، لتعظيم فوائد ومكتسبات ومخرجات النشاط السياحي وتقليل السلبيات المصاحبة له من خلال تحفيز وتشجيع الإستثمار في المقومات والتسهيلات السياحية بالتعاون والشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الإقتصادية، إذ أن مسؤولية تنفيذ السياسات والخطط السياحية الرامية إلى تطوير القطاع السياحي تقع على عاتق القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، كما أن دور الدولة يتحدد إنطلاقا من المرحلة وكذا المكانة التي يحتلها القطاع السياحي في إقتصاد البلد، فالبلدان النامية سياحيا وفي المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية مثل الجزائر يجب أن يكون للدولة الدور القيادي، إذ لابد أن تلعب دورا نشطا في تشجيع النمو السياحي وإعطاء دفعة قوية للإستثمارات السياحية بتقديم التسهيلات اللازمة وتدليل العقبات التي تحول دون فعالية التحفيزات المقدمة من أجل ذلك.

و تزامنا مع النمو الكبير الحاصل في عدد السياح وعائدات السياحة في العالم على مر السنوات، فقد شهدت أسواق السياحة العالمية بعض التحولات الهامة في توجهات السياحة، وقد كان ذلك واضحا من خلال الزيادة الملحوظة في الحصة النسبية للبلدان النامية، خاصة في منطقة أسيا والباسفيك وإفريقيا، إلا أن الجزائر لم تستطيع حجز مكانة لها ضمن تلك البلدان، ويبقى نصيبها ضعيفا جدا من ذلك الزخم الحاصل في السياحية العالمية، و بالتالي فهي بحاجة إلى إيجاد فرص للشراكة وتطوير علاقاتها التعاونية في المجال السياحي مع تلك البلدان الناجحة للإستفادة من تجاربها وخبراتها في طريق خلق نشاطسياحي بمعايير ومواصفات عالمية قادرا على المنافسة في السوق السياحية الدولية.

وإنطلاقا من هذا الطرح العام لما جاء في الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وعلى ضوء تلك النتائج نقوم بتقديم بعض المقترحات التي نراها ضرورية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وتجاوز العقبات التي تحول دون ذلك.

أولا: نتائج الدراسة

يمكن إدراج أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا على النحو التالي:

1. تتميز الدولة الريعية النفطية بعدة إختلالات هيكلية على مستويات مختلفة، وهي تمثل أهم الدوافع التي تملي عليها حتمية التنويع الإقتصادي لما تتسبب فيه من تداعيات، في مقابل ذلك فإن متطلبات وشروط التنويع الإقتصادي تعاكس تماما تلك السلوكيات والعلل المرتبطة بالدولة الريعية، وهذا ما يشكل بحد ذاته أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون نجاح تلك الدول في كل الجهود المبدولة من أجل فك الإرتباط المفرط بإيرادات الثروة النفطية؛

2. إن إخفاق الجزائر في سياساتها التنموية الرامية إلى تنويع القاعدة الإقتصادية، يرجع أساسا إلى سوء التسيير والإستغلال الأمثل لمداخيل النفط، وذلك مرتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها ضعف الإطار المؤسساتي وإنتشار ظاهرة الفساد وتزايد القيود المرتبطة بالبيروقراطية وغياب الشفافية والآليات الداعمة للنجاح في تحفيز الإستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات الإقتصادية؛

3. إن سياسة التنويع الإقتصادي ليست خيارا بل حتمية وطنية تفرضها الوضعية الإقتصادية الحالية والتحديات المستقبلية المرتبطة بالإحتياجات الوطنية، لكن الأكيد في كل ذلك أن رفع شعار التنويع وحده لن يكون كافيا لتحقيقه، لأن التجارب الدولية أثبتت أن النجاح في هذا المسعى مرهون بتوفير البيئة المواتية لذلك، فرغم أهمية العامل الإقتصادي وما يرتبط بذلك من الموارد التي تتوفر عليها الجزائر في مختلف القطاعات، إلا أنه هناك أبعادا سياسية وإجتماعية وثقافية ومؤسساتية لا يمكن إغفالها في إحداث تغيير تنموي مستدام تتضافر فيه الإرادة السياسية مع جميع مكونات المجتمع دون تمييز أو مفاضلة أو إقصاء، لتعبئة الإمكانيات وتخصيص الموارد وتسخير الطاقات لإستغلالها بشكل أمثل؛ **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)**

4. تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية التي تعتبر بمثابة المادة الخام لقيام النشاط السياحي، وتتمثل أساسا في تلك الإمكانات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، ويعتبر التميز بين البلدان في مدى توفر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، وأحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان، والعامل الأساسي المحدد للأنماط السياحية الواجب تنميتها، من خلال التخطيط السياحي المحكم الذي يعتمد على أسس علمية صحيحة، إذ يجب أن يكون ذلك كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية الشاملة، بحيث يقتضي إلزام كافة الوزارات والأقاليم والأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ الخطة التنموية السياحية كبرنامج عمل مشترك؛

5. إن التحول الحاصل في النشاط السياحي العالمي يتجه لصالح الوجهات السياحية في الدول النامية وخاصة المصنفة بالصاعدة منها وهي في إستقرار أو تراجع بالنسبة للوجهات السياحية التقليدية خاصة في أوروبا، فالجزائر أمام فرصة مواتية لأخذ مكانة لها ضمن الوجهات السياحية العالمية في ظل النضج ودرجة التشبع التي وصلت إليها الوجهات السياحية التقليدية خاصة في المنطقة المغاربية وحوض البحر الأبيض المتوسط؛

6. لازالت الجزائر تسجل عجزا كبيرا في جانب المقومات البشرية المتمثلة أساسا في الهياكل والتسهيلات اللازمة لتفعيل النشاط السياحي، نظرا لخياراتها التنموية التي أهملت هذا القطاع ولم تضعه ضمن أولوياتها في مختلف مخططات التنمية، وهذا ما خلصنا إليه من خلال ضعف مخصصات الإستثمار السياحي، مما يستلزم إعادة طرح جدية لطريقة التخطيط وضرورة تحديد الآليات الكفيلة بالنجاح في تنفيذ المشاريع المسطرة على أرض الواقع دون عراقيل؛

7. أثبتت تجارب الكثير من البلدان أن القطاع السياحي قد أصبح يشكل رافدا أساسيا لإقتصاداتها الوطنية، سواء في محيطنا الدولي أو المغاربي، وهذا ما يؤكد أن القطاع السياحي يمكن أن يكون أحد أهم روافد التنويع الإقتصادي في الجزائر، خاصة أنها تمتلك من المؤهلات ما لا تمتلكه الكثير من البلدان السياحية، وأن التأخر في ذلك مرتبط بعدم إدراج القطاع السياحي ضمن أولويات السياسات التنموية الوطنية وعدم الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛ **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)**

8. تدني أداء القطاع السياحي وضعف مساهمته في الإقتصاد الوطني ويتجلى ذلك من خلال:

- ضعف الإيرادات السياحية من العملة الصعبة، والتي تمثل نسبة صغيرة جدا من إجمالي الصادرات؛

- المساهمة الضعيفة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النسبة الأكبر من تلك المساهمة تتمثل في حصة السياحة الداخلية، وهذا ما يؤكد ضرورة إعطائها الأولوية في إستراتيجية التنمية السياحية الوطنية، إذ تؤكد منظمة السياحية العالمية أن الحصة الأكبر من حجم السياحة العالمية هي عبارة عن سياحة داخلية؛
- تواضع مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل، إلا أنها تفوق مساهمة أقوى قطاع إقتصادي في الجزائر وهو قطاع المحروقات، ما يؤكد أهمية القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل لو أحسن النهوض به وإستغلال ميزاته النسبية.

9. ضعف طاقات الإيواء السياحي مقارنة مع الوجهات السياحية في المنطقة المغاربية، حيث تعرف نسبة الزيادة وتيرة بطيئة جدا، فالواقع بعيد كل البعد عن الطموحات، بسبب الإهمال وضعف الإنجازات وتعطل أو إلغاء الكثير من المشاريع، نظرا لعدة عراقيل لا تزال تحول دون تجسيد المشاريع المسطرة من طرف القطاع العام والخاص على حد سواء؛

10. يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إستراتيجية متكاملة الأبعاد ترمي من خلالها الدولة النهوض بالقطاع السياحي على المدى البعيد، ورغم الإنطلاق في تنفيذه منذ سنة 2008، إلا أن الواقع يؤكد أن القطاع لا يزال يعاني من نفس المشاكل والعراقيل، وأن هذه البيئة غير الملائمة قد أدت إلى فشل الدولة وتأخرها في تحقيق أهداف المرحلة الأولى من تلك الإستراتيجية بعد إنقضاءها، فالحصيلة كانت ضعيفة جدا ولا تتوافق تماما مع الطموحات والأهداف التي كانت مسطرة بالنسبة لجميع المؤشرات، وهذا مرتبط بالفشل في إيجاد الآليات الفعالة لتنفيذ ما هو نظري وتجسيده في الواقع العملي، والأكيد أن إستمرار تلك الظروف سوف لن يسمح بتحقيق أية إنجازات يعتد بها في مسار تطوير القطاع السياحي حتى بعد مرور سنوات أخرى؛ **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)**

11. إن تصنيف الجزائر في مؤشر تنافسية السياحية العالمية لسنة 2017 في مرتبة متأخرة بحلولها في الصف 118 من أصل 136 بلدا، قد كشف لنا عن عدة نقائص ضمن متطلبات التنمية السياحية الناجحة، يمكن أن تأخذ كمنطلق لتحديد مواطن الضعف للوقوف عليها وتداركها ومعرفة نقاط القوة فيما نملك من مؤهلات سياحية لنتمكن من النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر إنطلاقا من المعايير والتطورات الحاصلة في السياحة العالمية؛

12. إن توفر الموارد والمؤهلات السياحية وكذا التشريعات والقوانين التي تحكم وتنظم النشاطات والإستثمارات السياحية وتقديم التحفيزات المختلفة لا يكفي للنجاح في تجسيد البرامج والمشاريع المسطرة، لأن ذلك يتطلب توفير البيئة الملائمة التي تسمح للمستثمر بالعمل وتجسيد أفكاره ومشاريعه بأقل جهد وتكلفة وفي أقصر وقت ممكن، إذ أن العامل الحاسم في تحقيق ذلك هو وجود مؤسسات ناضجة وقوية تضمن سهولة تنفيذ كل المبادرات الإستثمارية في الواقع دون عراقيل، والنتيجة التي يجب التأكيد عليها أيضا أن عراقيل القطاع السياحي في الجزائر ليست متعلقة بالقطاع نفسه فقط، بل تتعداه إلى عراقيل مرتبطة بالبيئة العامة للإقتصاد الوطني التي تحتاج إلى إصلاحات عميقة على جميع المستويات؛

13. إجمالا لكل ما سبق فإن الجزائر بمؤهلاتها السياحية الكبيرة المهدورة، لم تستفيد بعد من التجارب السياحية الناجحة سواء في محيطها المغاربي أو الدولي، كما أن الواقع يوحي بأنه ليست هناك جدية في النهوض بالقطاع السياحي رغم كل ما يتم تداوله من كلام أو من تخطيط لمشاريع ومخططات لم تجسد على أرض الواقع، وربما لن تتجسد، بما أن مداخيل النفط ما تزال مستمرة، لأننا تعودنا على السعي وراء تحصيل الريع ولا شيء غيره، إلى حين.

ثانيا: المقترحات

من أجل تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المسطرة والمرغوبة في الواقع العملي، وإنطلاقا من الإطار العام للنتائج المتوصل إليها وما كشفت عنه من مشاكل يعاني منها القطاع السياحي لا تختلف عن الإقتصاد الذي يحتضنه، إرتأينا تقديم بعض المقترحات التي نراها تعنى بتوفير الشروط الضرورية والبيئة الملائمة لتشجيع الإستثمارات السياحية، والتي تعبر في نفس الوقت عن الآليات الكفيلة بترقية العرض السياحي وتنشيط الحركة السياحية، للرفع من مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني بالكيفية اللازمة وإستغلاله أحسن إستغلال بما يخدم مساعي التنويع الإقتصادي خارج قطاع النفط.

1. قبل الحديث عن أي قطاع محدد يدخل ضمن سياسة التنويع الإقتصادي، لابد من التأكيد على ضرورة الإصلاح الذي يمس البيئة المؤسساتية من أجل إيجاد محيط مؤسساتي أكثر تكيفا مع مختلف النشاطات الإقتصادية أو تعزيز قوة التكيف المؤسساتي للنشاط الإقتصادي بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحد من آثارها السلبية بإيجاد إطار قانوني وتشريعي متطور ومرن، لضمان بيئة أعمال مشجعة وشفافة وجاذبة للإستثمارات الداخلية والخارجية ومحفزة للقطاع الخاص لأخذ دور ريادي في التنمية الإقتصادية وتشجيعه على الإبداع والإبتكار في مختلف القطاعات؛

2. لابد من إعطاء الأولوية لتنمية السياحة الداخلية بالتركيز على خصوصية الطلب السياحي الداخلي والتوجه نحو تقوية العرض السياحي المتعلق بالأنماط السياحية التي تلبي رغبات السائح الجزائري وتشمل جميع المواسم السياحية، إضافة إلى مراجعة جودة وأسعار الخدمات السياحية المقدمة، وتفعيل دور الإعلام السياحي وإستغلال التطور التكنولوجي في خدمة السياحة الداخلية؛

3. نظرا لكبر مساحة الجزائر، فإنه من الأفضل التركيز على خلق أقطاب سياحية بكل ما تتطلبه من تسهيلات بإختيار بعض المدن الكبيرة والتي تتوفر على مؤهلات سياحية متميزة، لجعلها الركيزة الأساسية للسياحة الجزائرية، دون تبديد الجهود والأموال على كامل مناطق التراب الوطني، التي يمكن أن نخلق منها أقطابا لصناعات أخرى، فالتجارب العالمية تأكد نجاحها في ذلك، فلما نتحدث عن السياحة في تركيا مثلا نجد أنها مرتكزة في إسطنبول وأنطاليا وأزمير بالدرجة الأولى، ونفس الحال بالنسبة لتونس أيضا نجد أن أهم المناطق السياحية هي الحمامات وسوسة والعاصمة تونس طبعا، وهذا الطرح يخص السياحة الخارجية بالدرجة الأولى، وهو لا ينفي وجود سياحة داخلية تنتشر في مختلف ربو ع الوطن؛

4. ضرورة الحرص على متابعة التنفيذ الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 بإعتباره الرؤية المستقبلية للسياحة الجزائرية على المدى الطويل، مع مراعاة تكييف أهدافه مع المتغيرات والمتطلبات

الداخلية والخارجية، وضرورة تحديد آليات التنفيذ، ومسؤولية كل طرف بما يزيل كل العقبات أمام تجسيد المشاريع المسطرة على أرض الواقع؛

5. منح المزيد من الحوافز الضرورية من أجل إشراك القطاع الخاص، وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه للإستثمار في الصناعة السياحية، بما يقوي التنافسية ويدعم تحسين ورفع جودة الخدمات السياحية؛

6. للإستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر لابد من الإستفادة من التجارب السياحية الناجحة وفي مقدمتها الدول العربية التي حققت قفزة نوعية في إستغلال مقوماتها السياحية؛

7. خلق مجتمع غير طارد للسياحة بضرورة بناء ثقافة سياحية لدى أفراد المجتمع وتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها ليس لدى أصحاب القطاع والباحثين فقط، وإنما حتى لدى المواطنين العاديين، ويرتبط ذلك بإدخال هذه الثقافة في مناهج التعليم في مراحله المختلفة، بما يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن إستقبال السائحين؛

8. العمل على تفعيل وتسهيل الحركة السياحية من خلال توفير وسائل وخطوط النقل إلى المقاصد السياحية المختلفة، خاصة ما تعلق بالنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية؛

9. لابد من تسهيل إجراءات منح التأشيرة، لأن الجزائر تصنف من أصعب الدول في منح تأشيرة الدخول في العالم وهذا لا يتوافق ولا يشجع تدفق السياح ولا رجال الأعمال، حيث هناك الكثير من البلدان السياحية التي تنمح تأشيرة الدخول في المطارات لتسهيل الحركة السياحية الوافدة؛

10. تشجيع إقامة ملتقيات الإستثمار السياحي، للتعريف بالفرص الإستثمارية في المجال السياحي من جهة والإستفادة من ملاحظات وإقتراحات المستثمرين المحليين والأجانب وتحليلها لتكييف البيئة الإستثمارية وإتخاد القرارات اللازمة لتشجيع وتفعيل الإستثمار السياحي؛

11. إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة والحداثة وتشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية، لتكون في متناول المستثمرين والسياح، وتساعد على تسويق الوجهة الجزائرية بشكل فعال؛

12. التوجه نحو إستقطاب السائح العربي بتكثيف العمل الترويجي وقنوات التعاون بين الجزائر والدول العربية لتقوية السياحة البينية، نظرا للروابط المشتركة التي تساعد على تسهيل العمل وتحقيق الشراكة الفعالة؛

13. لا بد من بدل كل الجهود الممكنة عبر السفارات والممثليات القنصلية الجزائرية في مختلف الدول لإستقطاب الجزائريون المقيمون في الخارج؛

14. إيجاد التنسيق اللازم بين مختلف الأجهزة والدوائر الحكومية التي لديها مسؤولية تنفيذ المشاريع السياحية للقليل من العراقيل التي تتسبب في تأخر أو تعطل تجسيد المشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية التطوير السياحي، ومحاربة كل التعقيدات البيروقراطية والفساد الإداري وترسيخ الشفافية؛

15. تكثيف الحملات الترويجية نحو البلدان التي تحتل المراتب الأولى في عدد السياح المغادرين والأكثر إنفاقا، مثل الصين التي أصبحت تحتل المرتبة الأولى ضمن البلدان الأكثر إنفاقا على السياحة عالميا؛

16. إعطاء الأولوية في السياحة الخارجية للسياحة الصحراوية، نظرا لإمتلاك الجزائر ميزة نسبية في هذا النمط من السياحة ضمن بلدان البحر الأبيض المتوسط وحتى على المستوى العالمي، وهذا ما يعطيها ميزة وقدرة تنافسية كبيرة خاصة إذا تم ضبط فضاءات معينة في الصحراء الجزائرية وتأمينها، فيمكن أن نخلق منها قطبا سياحيا متميزا في هذا المجال؛

17. إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع السياحية وتحديد درجة ترابطها ودعمها لمشاريع ونشاطات إقتصادية أخرى، بما يحقق منافع متعددة الجوانب تخدم مصلحة السكان المحليين والسياح على حد سواء ودون الإضرار بالجوانب البيئية؛

18. إعادة الإعتبار وتثمين للمواقع الأثرية والتاريخية، وحماية التراث الثقافي والبيئة الطبيعية ودعم الصناعات التقليدية، وتسخيرها لخدمة السياحة لإيجاد قنوات للدخل وتوفير مناصب شغل جديدة؛

19. إيجاد آليات وقنوات التمويل المناسبة للنشاط السياحي، سواء على مستوى البنوك التجارية المتواجدة الآن أو بإنشاء بنك متخصص لتمويل الإستثمارات السياحية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتأمين مصادر إضافية للتمويل؛

20. ضرورة إنشاء المزيد من مراكز التكوين المتخصصة وتكثيف برامج التعليم والتدريب التي تماشى مع المعايير الدولية، والحرص على ضرورة التنسيق بين هذه المراكز ومختلف الشركات العاملة في السياحة لتكوين وتوظيف العنصر البشري المتخصص والكفء للرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة، ودعم تنافسية السياحة الجزائرية؛

21. إعطاء الدور الريادي للقطاع الخاص للإستثمار في المرافق والهياكل السياحية، وتقديم المزيد من الحوافز ومنحه كامل التسهيلات اللازمة للرفع من قدرات وطاقات الإستقبال بمختلف أصنافها.

ثالثا: آفاق الدراسة

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة والذي يتمحور حول سبل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الإخفاقات التنموية المرتكزة على النفط، ويرجع ذلك إلى إمكانية دراسته من جوانب عديدة وفي إطار متغيرات مختلفة، ولذلك يمكن إقتراح جملة من المواضيع التي قد تكون مكملة لبحثنا هذا أو تزيد في إثرائه من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل أهم هذه المو اضيع فيما يلي:

1. دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الإقتصادي (دراسة مقارنة –الجزائر –تونس– المغرب)؛
2. مكانة القطاع السياحي ضمن الخيارات الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي في الجزائر؛
3. إستراتيجية التنويع الإقتصادي لإستخلاف الثروة النفطية في الجزائر (بين البدائل الطاقوية والخيارات القطاعية)؛
4. دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة البدائل الإستراتيجية).

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحلام زواوية، **دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2014.
2. أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
3. أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002.
4. أحمد عبد السميع علام، **علم الإقتصاد السياحي**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008.
5. أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
6. أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الإجتماعية المفهومات الأساسية (نماذج ممارسة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
7. أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)**، مطبعة السفير، الأردن، 2010.
8. أمينة مخلفي، **محاضرات حول: مدخل إلى إقتصاديات البترول (إقتصاد النفط)**، الجزء 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.
9. إيمان عطية ناصف، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
10. جابر محمد مدحت، **جغرافية السياحة والترويج**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004.
11. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. جوكوف إسكندروف ستبانوف، **البلدان النامية وقضاياها الملحة**، دار التقدم، موسكو، 1978.
13. حاتم الرفاعي، **البترول: ذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار**، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
14. حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، ط1، بيسان للنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
15. حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة، التنمية الإقتصادية، التنمية المستدامة)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2005.
16. حسن سيد أحمد أبو العينين، **الموارد الإقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1979.
17. حسين المحمدي بوادي، **الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
18. حسين عبد الله، **إقتصاديات البترول**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
19. حسين عبد الله، **البترول العربي" دراسة إقتصادية سياسية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

20. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

21. خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

22. خليل محمد خليل عطية، **دراسات الجدوى الإقتصادية**، ط1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2008.

23. دانييل أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

24. راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

25. رعد مجيد العاني، **الإستثمار والتسويق السياحي**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

26. رمضان محمد مقلد وآخرون، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

27. ريتشارد هميغ وآخرون، **الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا إقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007.

28. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

29. سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.

30. سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999.

31. سمير حسون، **الإقتصاد السياسي**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

32. سهيل الحمدان، **الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية**، ط1، دار الرضا للنشر، 2001.

33. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

34. صبري عبد السميع حسين، **أصول التسويق السياحي**، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، 1992.

35. صفاء عبد الجبار الموسوي، شدى قاظم علوان، **التقدم التقني في صناعة السياحة**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

36. صلاح الدين خربوطلي، **السياحة صناعة العصر**، ط1، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 2000.

37. عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي** (الدور السياسي والإقتصادي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

38. عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي (مدخل إستراتيجي)**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

39. عبد الحكيم صبحي، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2001.

40. عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة (بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة)**، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007.

41.عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الإقتصادية (العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

42.عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

43.عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-**، ط1، دار صفاء للنشرو التوزيع، عمان، 2010.

44.عدلي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

45.عدنان الجنابي، **الخلاص من الدولة الريعية**، ط1، دراسات عراقية، بيروت، 2016.

46. عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **الإقتصاد المعرفي وإنعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة**، ط1، دار جرير، عمان، 2010.

47.عدنان شهاب الدين، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

48.عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي (دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية)**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

49.علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا الإقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.

50.علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

51.عماد الشيخ داود، **الفساد والإصلاح**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

52.عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر (دراسة في الجذور والأسباب والحلول)**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.

53.فؤادة عبد المنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والوطن العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2004.

54.قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

55.لبيب شقير، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986.

56.اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك** ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

57.ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر، عمان، 2008.

58.مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، **نقمة النفط (كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم)**، ط1، دار الكتب القطرية، 2014.

59.مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، **إقتصاديات السفر والسياحة**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

60. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2001.

61. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **إقتصاديات السفر والسياحية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

62. محسن أحمد الخضيري، **التسويق السياحي مدخل إقتصادي متكامل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989.

63. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم أصول المشروعات**، دار شباب الجامعة، مصر، 2006.

64. محمد أحمد الدوري، **مبادئ إقتصاد النفط**، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2003.

65. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

66. محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر.

67. محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الإقتصادي**، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

68. محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

69. محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

70. محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، مكتبة الأنكلوا مصرية، القاهرة، 2001.

71. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

72. محمد عثمان غنيم، **التخطيط السياحي والتنمية**، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

73. محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المركز الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

74. محمد فريد عبد الله وآخرون، **التخطيط والتنمية السياحية**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

75. محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

76. مدحت باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004.

77. مديحة حسن السيد الدغيري، **إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998.

78. مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها و أهدافها**، سلسلة الإقتصاد السياحي، الجزء الأول، عمان، 1994.

79. منال عبد المنعم مكية، **السياحة تشريعات ومبادئ**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

80. منى مصطفى البرادعي، **السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

81. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **تسويق سياحي**، الرياض، 2008.

82. موسى اللوزي، **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

83. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

84. نجاة النش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، أفاق ومستجدات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

85. نديم شمسين، **مبادئ السياحة**، الجمعية الجغرافية للسياحة، دمشق، 2001.

86. نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.

87. نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

88. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر (الإنجازات والتحديات)**، ط1، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، 2008.

89. هاني عبيد، **الإنسان والبيئة: منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، دار الشروق، عمان، 2000.

90. هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشرو التوزيع، القاهرة، 1994.

91. هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

92. هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جدير، عمان، 2006.

93. يسرى دعبس، **السلوك الإستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية**، ط1، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

ب. الرسائل والأطروحات

1. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

2. أحمد صادق زاوي، **التغير المؤسساتي، الحكم الراشد والتنمية الإجتماعية والإقتصادية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008.

3. أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

4. بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه (علوم)، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

5. جمال بوزيان رحماني، **الفساد الإداري وآثاره على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015.

6. حاج بن زيدان، **دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970- 2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

7. خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كيلة العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.

8. زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة- دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

9. زوليخة بصدار، **المتغيرات المؤسساتية، رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى أسطنبولي، معسكر، 2015-2016.

10. سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي (دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

11. عاشور كتوش، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12. عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية للسياحة المستدامة (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه (علوم)، علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

13. عائشة شرفاوي، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الإقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه (علوم)، تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

14. عبد القادر عوينات، **السياحة في الجزائر - الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه (علوم)، في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

15. عبد الله عياشي، **إستراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الإستدامة (حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي –نموذجا-)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

16. عبد المطلب محمود الخوام، **العلاقة بين الإستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية (مع إشارة خاصة لحالة العراق)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

17. لخضر عبد الرزاق مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

18. متولي عبد العاطي محمد علي، **التقييم الإقتصادي لإستراتيجيات تنشيط الطلب السياحي في وقت الأزمات،** رسالة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة، 2000.

19. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)،** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

20. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر السعودية)،** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

21. نبيل بوفليح، **دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية- الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر-،** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

22. نسرين بوزاهر، **ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة (منطقة الزيبان)،** أطروحة دكتوراه (علوم)، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

23. نوال دماد، **الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

24. ولاء محمد عدنان التقي، **مشكلات قياس رأس المال الفكري وانعكاساتها على قيمة منشآت الأعمال في سوريا "دراسة ميدانية"،** رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

25. ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه،** رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ج. المقالات

1. إبراهيم عادل، **مصر خارج دائرة تقلبات البورصات العالمية،** جريدة الأهرام، العدد 43302، 27 يونيو 2005.

2. أسيموكلو دارون، **الأسباب الجدرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية،** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد02، يونيو 2003.

3. إلهام خضير شبر، **التصنيع السياحي وإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية (خيار أمثل لدعم النمو الإقتصادي في العراق)،** مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 41، بغداد، 2014.

4. أنيسة بن رمضان، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر،** مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 9، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015.

5. بوهالي محمد الشريف، **تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية**، مجلة الكورنيش، العدد 03، ديسمبر 2004.

6. جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015.

7. حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، **الإقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الإقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، العدد 24، 2015.

8. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005.

9. حمزة رملي، نسرين عروس، **تسويق السياحة الميسرة كنمط جديد لترقية الوجهات السياحية (التجربة الفرنسية)**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد السابع، 2014.

10. خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، 2005.

11. خالد مقابلة، **واقع آفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)**، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 2002.

12. دانييل كاوفمان، **تأثير الفساد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015.

13. سليم عبد الرحمن، **المفاهيم الإقتصادية والفنية للتنمية السياحية**، مجلة البحوث السياحية، العدد السادس، وزارة السياحية المصرية، القاهرة، 1989.

14. شجون العليان، **مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية**، المجلة الإقتصادية السعودية، العدد 5665، 2009.

15. شعيب بونوة، لخضر مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، 2010.

16. شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية–حالة الجزائر–** مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2014.

17. صالح صالحي، **أثار إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة سطيف، 2015.

18. الطاهر الزيتوني، **الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد142، 2012.

19. عاطف الجميلي، **الهيكل البنيوي لصناعة النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109 ، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت، 2004.

20. عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الإقتصادي (مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج العربي وممكنات تحقيقه في العراق)**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة– المجلد الثامن – العدد الحادي والثلاثون، 2014.

21.عبد الباسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة جامعة حلوان، العدد 12، القاهرة، جوان 2005.

22.عبد الجليل هويدي، **العلاقة بين السياحة البيئية والبيئة والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد 9، جامعة الوادي، ديسمبر 2014.

23.عبد الرحمن بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

24.عبد الرحمن عقل، **الناس والإقتصاد**، جريدة الأهرام، العدد 43504، 15 جانفي 2006.

25.عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة **بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية– دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.

26.عقيل قاسم هاشم، **مستوى نتائج التخطيط الشامل والمبرمج للقطاع السياحي في ظل إدارة فعالة**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، العراق، 2009.

27.علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015.

28.علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة وإتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، العدد 123، 2007.

29.فاطمة فرج سعد، **الإستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق)**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 19، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2015.

30.فوزية بوصفصاف، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

31.فيصل شياد، **تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول)**، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل، 2014.

32.فيليب دانييل وآخرون، **إستخراج إيرادات الموارد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد50، الرقم 3، 2013.

33.كريس غيريغات، سوزان يانغ، **نعمة أكبر من اللازم**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد50، الرقم 3، 2013.

34.لهيب توما ميخا، **التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع الإشارة إلى البلدان العربية**، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 16، 2008.

35.ماجد إبراهيم عامر، **تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 42، العدد 156، الأوابك، الكويت، 2016.

36. مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، **ضرورات التنويع الإقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد24، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، 2016.

37. مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد15، جامعة الكوفة، 2010.

38. مثنى طه الحوري، **بعض الإشكالات الإقتصادية لتخصيص الموارد الطبيعية للسياحة البيئية وسبل معالجتها** مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، 2011.

39. مفيدة نادي وآخرون، **أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية في المشاريع الإستثمارية السياحية (دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان)**، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد7، 2016.

40. مهدي سهر غيلان، **دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الإقتصادي للعراق**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، 2008.

41. موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016.

42. ناظم عبد الله الحميدي، عبد الله أحمد نصيف الحميدي، **تحليل لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، عدد خاص، بدون سنة نشر.

43. نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، سوريا، 2006.

44. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مجلة الإستثمار والشراكة في السياحة، 1994.

45. يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد، 2013.

د. الدراسات والمداخلات

1. أبو بكر مصطفى بعيزة، أنس أبو بكر بعيزة، **لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة** مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الإقتصاد، جامعة قار يونس، يومي 28-29 جوان 2008.

2. أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، واشنطن، 2015.

3. أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الأبحاث الإقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015.

4. أسامة نجوم، **التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو آسيوية (تقرير البنك الدولي 2014)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

5. بلقاسم زايري، **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الإقتصادي: بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري**، المؤتمر الدولي- تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

6. جليلة حسن حسنين، **دراسة في التنمية السياحية**، كلية السياحة وإدارة الفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، 2006.

7. جمال سند السويدي، **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2005.

8. حاكم محسن محمد، **دور الإستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الإقتصاد العراقي**، المؤتمر العلمي الثالث، المجلد 1، جامعة أهل البيت، عمان، 2006.

9. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

10. خير الدين معطي الله وأخرون، **الإستراتيجية التنموية المستدامة للنهوض بالإستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول "تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أيام 6، 7، 8 سبتمبر، 2012.

11. الدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989.

12. رزاز محمد عبد الصمد، **التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية**، ورقة عمل، اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية السياحية المحلية، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، 21 /2009/09.

13. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية (قضايا وتطبيقات)**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

14. سعاد عبود، ربيحة قوادرية،**أهمية الإستثمار في رأس المال البشري كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 08/07 مارس 2016.

15. سعدان شبايكي، حفيظ مليكة، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟**، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وفي بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 20/19 ديسمبر، 2015.

16. صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.

17. طارق نصار، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، بدون سنة نشر.

18. الطاهر لطرش، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع- محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري**- الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الإقتصادية والقانون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2013.

19. عبد الرزاق بن علي، نحوى راشدي، **التنويع الإقتصادي : المفهوم، الأهمية والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس حول- بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يومي 02-03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2016.

20. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، **الإستثمار السياحي في منطقة العلا**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية (مركز ماس)، الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية، 2008.

21. علي همال، **دور الدولة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي حول: دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطية في المراحل الإنتقالية، جمعية البحوث للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالتعاون مع منظمة فريديريش إبارت، تونس، ص185.

22. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.

23. فاطمة الزهراء مهديد، علي بايزيد، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول "القطاع الخاص ودوره في تنمية قطاع السياحة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 27-2015/09/28.

24. كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011.

25. مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة: مقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 08/07 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.

26. محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، **التنويع الإقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس حول- بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، يومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، 02-03 نوفمبر 2016.

27. محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية**، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، مصر، 2007.

28. محمد العطا عمر، **صناعة السياحة وأهميتها الإقتصادية**، الندوة العلمية (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات، دمشق، من 4 إلى 6 جويلية 2010.

29. محمد عز العرب، **الدولة الريعية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 65، القاهرة، 2010.

30. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، **إقتصاديات القطاع السياحي في مصر وإنعكاساتها على الإقتصاد القومي**، ديسمبر 1998.

31. المعهد العربي للتخطيط، **العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية**، الكويت، بدون سنة نشر.

32. المعهد العربي للتخطيط، **تجارب بعض الدول النامية في التنويع الإقتصادي**، الكويت، بدون سنة نشر.

33. المعهد العربي للتخطيط، **سياسة التنويع في الدول العربية (عرض وتحليل لأهم المؤشرات)**، الكويت، بدون سنة نشر.

34. ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الإقتصادي السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014.

35. منيرة بباس، **الضوابط الشرعية للتعامل في المشتقات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول- الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحاة عباس- سطيف-، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

36. مهدي الحافظ، **تشجيع الإستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية: دور الإستثمار الأجنبي في الإقتصاديات العربية، معهد التقدم والسياسات الإنمائية وإتحاد رجال الأعمال العراقيين، بيروت، 2007.

37. ميلود وعيل، ذهبية سبتي، **فرص ومعوقات الإستثمار السياحي في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة البويرة، يومي 27-28/ 2015/09.

38. الهيئة العامة للسياحة والآثار، **توثيق تجربة الهيئة العامة للسياحة والآثار في تطوير قطاع إقتصادي جديد**، السعودية، 2012.

39. الهيئة العليا للسياحة، **الأهمية والأثر الإقتصادي لتنمية قطاع السياحة (حالة المملكة العربية السعودية)**، ندوة الأثر الإقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، أبها 19-2001/6/21، المملكة العربية السعودية.

40. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب2، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008.

41. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، جانفي 2008.

هـ. التقارير

1. الأمم المتحدة، **التنمية الإقتصادية في أفريقيا (التجارة في البلدان الأفريقية: إطلاق ديناميكية القطاع الخاص)**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، 16-27 سبتمبر، 2013.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 1994.

3. بنك الجزائر، نشرة الوضع الإقتصادي، **التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017**.

4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العالم**، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 1997.

5. البنك الدولي، **أسعار النفط إلى أين**، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 07، يوليو 2016.

6. جامعة الدول العربية، **النشرة الإحصائية للسياحة في الوطن العربي**، العدد 2، القاهرة، 1997.

7. الديوان الوطني الجزائري للسياحة، 1980.

8. صندوق النقد الدولي، **أفاق الإقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2017.

9. صندوق النقد الدولي، **التعايش مع إنخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، تقرير مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير 2015.

10. صندوق النقد الدولي، **النفط الرخيص ينبئ بواقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، أفاق الإقتصاد الإقليمي، نشرة الصندوق، أبريل 2016.

11. صندوق النقد الدولي، **النفط والصراعات والتحولات**، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العامي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو2015.

12. صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر**، جوان 2017.

13. صندوق النقد الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مستجدات أفاق الإقتصاد الإقليمي** إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، أبريل 2016.

14. صندوق النقد الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان**، مستجدات أفاق الإقتصاد الإقليمي،إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، أبريل 2016.

15. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 نوفمبر 2000.

16. معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، **الذهب الأسود**، السلسلة الخامسة، العدد 6، الكويت، 2013.

17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون**، الكويت، 2009

18. منظمة التعاون الإسلامي، **السياحة الدولية في منطقة التعاون الإسلامي (الآفاق والتحديات**، أنقرة، 2015.

19. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 1993.

20. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي (1967-1969).
21. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول (1970- 1973).
22. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **ملخص الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية (1967-1978)**.
23. وزارة السياحةو الصناعات التقليدية 2001.
24. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة لسنة 2014.
25. وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1974.
26. وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1978.
27. وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1980.
28. وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات 1990.

و. الجرائد الرسمية، المواثيق والقوانين

1. الجريدة الرسمية رقم64 الصادرة في 1993/10/10.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. LES OEUVRAGES

1. Ahmed tessa, **Economie touristique et Aménagement Territoire**, Alger, 1993.
2. Bruno Cohen. Bacrie, **Communiques efficasment sur le Development Durable**, les Edition demos, Paris, 2006.
3. Cyrine AYOUB- JEDIDI, Frederic GITS, **"l'Industrie Touristique Tunisienne",** FITCH RATINGS, 2004.
4. Denis Babusiaux, **Recherche et production du pétrole et du gaz**, publication de l'institut français du pétrole, 2002.
5. Genevieve Ferone Et Autres, **ce que Devloppement Durable veut dire**, Editions d'organisation, paris, 2005.
6. Jean Charles Dubar, **Energie le grand tournant**, Paris, 1981.
7. Jean-Pierre Favennec, **le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie**, Edition Techinip, Paris, 1998.
8. Jonathan Callahan, **paek oil by Numbers (Datta visualization for Global Energy Trends)**, mazamascience, Washington, 2010.
9. Pierre Jacquet, Françoise Nicolas, **Pétrole (crise, marchés, politiques)**, ifri, Paris, 1991.
10. Robert Lanquard , **le Marketing Touristique**, Paris, 1981.
11. Roger Perman & Others, **Natural Resource and Environmental Economics**, Third Edition, Pearson Education, Harlow, 2003.

B. REVUES, SEMINAIRES ET RAPPORTS

1. Banque d'Algérie, **Statistiques de la balance des paiements** (1992-2005), juin 2007.

2. Arab Union of Electricity, **Statistical Bulletin**, 25th Issue, 2016.
3. Banque d'Algérie, **balance des paiements, position exterieure globale et taux de change**, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2015.
4. Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements 1964 -2011, june 2012.
5. Banque d'Algérie, **buletin statistique du la** Banque d'Algérie retrospectives, statistiques de la balance des paiements, 1992-2005, june 2006.
6. Banque d'Algérie, **Rapports annuels de la Banque d'Algérie**, annexe : tableaux statistiques, 2002, 2010, 2015.
7. British petroleum, **Statistical Review of World Energy,** full report, 2010.
8. British petroleum, **Statistical Review of World Energy,** full report, 2016.
9. British petroleum, **Statistical Review of World Energy,** full report, 2017.
10. Corden.M, " **Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation**", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984.
11. David W, **Managing Human Resources in the Hospitality Industry**, the Educational Institute of American Hotel and Motel Association, 1999.
12. Département du tourisme, pour les années 1990-2000.
13. Dominik Hartmann, Andreas Pyka, **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65, FZID, University Hofenheim, Germany, 2013.
14. Eman Helmy, "**An Assesment of Sustainable Tourism, Planning for the Archeological Heritage**: The Case of Egypt", in Journal of Sustainable Tourism, vol.10, No 6, 2002.
15. Erick Leroux, **vers un tourisme durable ou un écotourisme**, revue management et avenir, N 34, 2010.
16. Hirschman A**, The Paternity of an index**, American Economic review, 1964.
17. Hossein Pirasteh & al, **Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region (Concentration or Diversification?),** Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009.
18. IMF, STAFF, **Economic Diversification in Oil Exporting Contries**, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016.
19. International Energy Agency, **Key World Energy Statistics**, IEA, Paris, 2016.
20. Juan Felipe Mejia, Export **Diversification and Economic Growth- An Analysis of Colombia's export competitiveness in the European union's Market-**, School of Business Administration, EAFIT University, Colombia, 2011.
21. Kaulich Florian, **Diversification vs specialization as alternative strategies for economic development**: Can we settle a debate by looking at the empirical evidence?, United Nations Industrial Development Organization, 2012.
22. Louis Guay et Autres, **les enjeux et les défis du développement durable - Connaitre Décider Agir-**, Collection sociologie contemporaine, Les presses de l'université Laval, 2004.
23. Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme, **Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 »**, audit du tourisme Algérien, Livre 01, 2008.

24. Ministère de planification et de l'aménagement, **rapport général du plan quinquennal** (1980-1984).
25. Ministre du tourisme et de l'artisanat, **bilan du développement touristique**, 1977.
26. Ministre du tourisme, **Bilan du développement du secteur touristique** (1965-1976).
27. North Douglass, **Economic Performance Through Time**, The American Economic Review, Vol 84, N3, jun 1994.
28. OCDE, **Développement Durable: les grandes questions**, OCDE, 2001.
29. Office national du tourisme tunisien, **le tourisme tunisien en chiffres**, 2007.
30. Office national du tourisme, édition 2000.
31. OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2004.
32. OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2010.
33. OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2011.
34. OPEC, **Annual statistical Bulletin**, 2015.
35. OPEC, **Annual statistical Bulletin**, 2017.
36. Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants**, Edition Juillet 2017.
37. Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), **Faits Saillants**, Edition Juillet 2017.
38. P.S. Dasgupta and G.M.Heal, **Economic theory and exhaustible resources**, James Nisbet – Co.ltd. Digswell Place, Welwyn, Herts, and Cambridge University press.
39. Paul G Hare, **Institutions and diversification of the economies in transition: Policy Challenges**, Centre for Economic Reform and Transformation School of Management and Languages, Heriot-watt University, Discussion Paper, July 2008.
40. Randall Dodd, **Protecting development Economies from price shocks**: in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, covering oil, New York, 2005.
41. Robinson. j, Torvik R. & Verdier T. ," **Political Foundation of The Resource Curse** " , Journal of Development Economics, V 79, 2006.
42. Sabrina Benmechri, **Les conditions de relance de l'investissement et de partenariat**, Journée d'études sur le tourisme Algérien a l'horizon 2010, 27/04/2001, Alger.
43. UNNITED NATIONS – NATION UNIES, **Unfccc Workshop on Economic Diversification**, Frame Work Convention on climate change – secretariat Tehran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003.
44. world bank group, **doing busness** 2017.
45. world bank group, **doing busness** 2018.
46. World Bank: **Governance and Development**, Washington, 1992.
47. World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017.
48. World Tourism Organization, **Annual Report**, 2017.
49. World Tourism Organization, **World Tourism Barometer**, volume 14, May 2016.

50. World Travel &Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic Impact in Algeria**, 2015.
51. World Travel and Tourism Council Data**, economic-impact-analysis/country-reports**, 2016.
52. World Travel and Tourism Council Data**, economic-impact-analysis/country-reports**, 2017.
53. World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic Impact**, 2017
54. World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2016.
55. World Travel and Tourism Council Data, **Travel & Tourism Economic impact in Algeria**, 2017.

ثالثا: مواقع الإنترنت المستعملة

1. باسم سيفي، **الريع النفطي من نقمة إلى نعمة**، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.al nnas.com/ARTICLE/BSaifi/index.htm
2. إبراهيم الحيدري، **الدولة الريعية الشمولية تجعل السلطة أكثر قوة وتماسكا**، العدد 5038، مؤسسة الحوار المتمدن، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/
3. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.treit.org/workingpapers/trad policy general/freit293pdf
4. حاتم الرفاعي، ذروة البترول، متاح على الموقع: http://www.oilpeakinarabic.org/index.php.html
5. أنور أبو العلا، **عينة لبعض سيناريوهات نضوب البترول (1-2)**، جريدة الرياض الإقتصادي، العدد 16112، السعودية، 2012/08/04، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.alriyadh.com/2012/08/034/article757440. Html
6. منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط: **الشركات والأسواق (نمطية شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية)**، متاح على الموقع الإلكتروني:
openoil.net/wp/wp.../03/resource-curse-reading-material-ar.pd
7. صندوق النقد الدولي، **النفط الرخيص ينبئ بواقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.imf.org/ar/
8. منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط (حوكمة : لعنة الموارد)، متاح على الموقع الإلكتروني:
openoil.net/wp/wp.../03/resource-curse-reading-material-ar.pd
9. منظمة السياحة العالمية، **السياح الصينيون يزيدون إنفاقهم على السفر إلى الخارج بأكثر من 12 % عام 2016**، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://media.unwto.org/ar/press-release
10. وزارة السياحة المغربية، **الإحصاءات السياحية**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.tourisme.gov.ma/ar /

11. عيسى قدادة، **دراسة جدوى المشروعات السياحية**، كلية السياحة والآثار، جامعة الملك سعود، الرياض، متاح على الموقع الإلكتروني: http://fac.ksu.edu.sa/gshabbar/course/130933

12. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **الإمكانيات الحموية**، على الموقع الإلكتروني: http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/-

13. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: www.andi.dz

14. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **بيانات التصريح بالإستثمار**، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

15. www.**adnoc**.com/adnoc/arabic/media_news.cfm?shownewsid=154&id=284(National Abu Daby Petroleum Company)

16. Algérie, **les parcs nationaux,** sur le site web: www.algerie-monde.com

17. Bassam Fattouh, **An Anatomy of the Crude Oil Pricing System**, Oxford Institute for Energy Studies, January 2011, Available On: http://www**.oxfordenergy**.org/wpcms/wp-content/uploads/2011/03/WPM40 An An atomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf

18. groupe de la banque Mondiale, Rapport Doing Business, 2013, sur le site web: http:// francais.doingbusness.org/data/exploreconomies/Malaysia

19. http://**ar.knoema**.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update

20. http://**ar.knoema**.com/wbwdigdf2017oct/world-development-indicators-wdi-quarterlyupdate

21. http://www.**4eco**.com/energy/index.html (The Daily Belltin for Environmental News.

22. http://www.**mta**.gov.dz/siteWeb/ar/index.php

23. http://www**.wttc**.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports, 2016.

24. http://www.**wttc**.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports, 2017.

25. https://**knoema**.com/atlas/topics/Tourism.

26. Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers,** disponible sur le site: www.dgpp-mf.gov.dz.

27. Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principau**x **indicateur**s **économique**s **et financier**s, disponible sur le site: www.dgpp-mf.gov.dz-

28. Ministére des finances, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, disponible sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz.

29. Ministére des finances, **Flash conjonctur, Principaux indicateurs économiques et financiers**, différentes années, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

30. Ministry of Culture and Tourism, **Tourism Statistics**, Distribution of Foreigners Arriving in Turkey by Years and Months. Available on: http://www.kulturturizm.gov.tr/EN,153017/tourism-statistics.html
31. neumann.hec.ca/neudc2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf
32. OECD, **accelerating pre-poor growth through support private sector Development**, 2004, p17. Available on: http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf
33. OPEC, **OPEC Basket Price**, available on: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.
34. Organisation Mondiale du Tourisme (OMT), Faits Saillants. available on: www.**unwto**.org
35. Platts publications, **The Structure of Global Oil Markets**, June 2010, available on: <http://www.platts.com/IM.Platts.Content/InsightAnalysis/IndustrySolutionPapers/oilmarkets.pdf>
36. Ricky Lam and Leonard Wantchekon, **political dutch disease**, 2003, available on: neumann.hec.ca/neudc2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf
37. www**.uneca**.org/publications/economic-report-africa-2006
38. https://www.**transparency**.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

الملاحق

الملحق رقم (1.3): تطور العائدات السياحية العالمية حسب الأقاليم للفترة 1950- 2012.

السنة	العالم	إفريقيا	الأمريكتان	آسيا والباسيفيكي	أوربا	الشرق الأوسط
1950	2.1	0.1	1.1	0.04	0.9	0.03
1960	6.9	0.2	2.5	0.2	3.9	0.1
1965	11.6	0.3	3.4	0.5	7.2	0.3
1970	17.9	0.5	4.8	1.2	11	0.4
1975	40.7	1.3	10.2	2.5	25.9	0.9
1980	104.5	3.4	24.7	10.3	62.7	3.5
1981	106	3.7	27.8	12.1	58.1	4.4
1982	99.9	3.4	25.7	12.2	56.4	2.2
1983	103	3.5	26.3	12.8	56	4.4
1984	111.7	3.2	32	13.7	58.1	4.7
1985	118.5	3.1	33.3	14.5	63.4	4.2
1986	144.4	3.6	38.4	18.8	80.1	3.5
1987	178.1	4.6	43.1	24.8	101.1	4.5
1988	205.9	5.5	51.3	32.4	112.3	174.2
1989	262.9	5.7	60.2	36.1	155.8	5.2
1990	264.1	6.4	69.2	41.1	143.1	4.3
1991	277.7	6	76.3	42.9	148.1	4.5
1992	320.7	6.8	87	51	172.7	6.6
1993	327.3	6.9	89.41	57	167.3	6.9
1994	356.4	7.6	97.4	67.3	181.1	8.1
1995	405	8.5	98.4	75.9	212.3	9.8
1996	435.6	9.7	105.2	84.8	224.8	11
1997	442	9.5	114.4	82.2	223.7	12.1
1998	448.2	10.2	115.2	72.1	234.8	11.9
1999	457.4	10.8	119.9	79	233.9	13.9
2000	477	10.4	130.8	85.2	232.7	15.2
2001	464	11.5	119.8	88	227.7	15.6
2002	480	11.9	113.4	96.3	242.5	16.2
2003	524	16	114.1	93.5	284.1	19.7
2004	633	18.9	132	123.9	329.3	25.2
2005	676	21.6	144.5	134.5	349.2	26.3
2006	741.2	24.6	153.7	156	376.3	30.6
2007	858	29.1	171.3	186.8	435.2	35
2008	947	29.9	187.7	209	472.8	42.8
2009	852	28.1	165.6	202.8	417.4	43.3
2010	930	31.6	182.2	248.7	406.2	50.3
2011	1042	32.7	197.9	298.6	466.7	46.4
2012	1076	34	213	324	458	47

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمنظمة العالمية للسياحة، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013.

الملحق رقم (1.4): تطور الصادرات والواردات في الجزائر للفترة (1997-2012)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات (مليون دولار)	13824	10144	12316	21651	19091	18700	24465	32217	46334	54741	60585	78590	45186	57091	72889	71736
نسبة صادرات المحروقات (%)	95.3	96.4	96.6	97.3	97.1	96.8	98.1	97.9	98.4	97.9	98.4	98.2	98.3	98.3	98.3	98.4
نسبة صادرات خارج المحروقات (%)	4.7	3.6	3.4	2.7	2.9	3.2	1.9	2.1	1.6	2.1	1.6	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6
الواردات (مليون دولار)	8132	8632	8959	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37991	37402	38885	46927	51569
نسبة مواد غذائية (%)	29.3	26.9	27.2	25.2	24.7	22.7	20.0	19.7	17.6	17.7	18.0	19,7	14.9	15.0	20.0	16.6
نسبة تجهيزات صناعية (%)	32.6	33.2	32.9	29.7	34.7	36.6	36.9	39.0	41.5	39,7	36,1	33.0	38.3	42.6	32.5	24.6
نسبة سلع استهلاكية (%)	12.6	14.0	14.8	19.7	14.8	14.6	15.7	15.2	15.3	14.0	13.7	16.5	15.9	10.8	14.8	18.9

Source : http://www.**bank-of-algeria**.dz/, Date d'accès au site: 29/5/2015.

الملحق رقم (2.4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط والقطاع القانوني في الجزائر للفترة 1974– 1982

Tableau 18: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1974 à 1976 -
Table 18: Nation's Production by Activity and legal Sector: 1974 to 1976 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1974		1975		1976	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	980,7	3 873,5	1 414,0	5 820,2	2 012,4	6 685,0
Industries hors hydrocarbures	3 495,2	5 352,2	4 130,3	5 894,6	5 488,8	7 449,8
Hydrocarbures	15 039,2	18 422,3	11 725,6	15 567,7	16 228,5	19 639,0
Travaux Publics Pétroliers	1 389,5	1 453,0	2 156,6	2 226,4	3 030,0	3 107,3
Bâtiment et Travaux Publics	2 003,7	4 120,2	2 848,2	5 375,8	4 082,4	7 077,7
Transport et Communications	2 241,0	2 671,7	2 503,7	3 022,2	2 880,7	3 527,5
Commerce	658,1	6 602,4	979,8	7 150,0	1 238,1	8 393,0
Services	258,0	1 996,4	336,8	2 423,1	410,3	2 788,0
Sous-Total	**26 045,4**	**44 491,7**	**26 095,0**	**47 480,0**	**35 371,2**	**58 667,3**
T.U.G.P		3 594,0		4 422,1		4 798,2
Droits de Douane		1 209,4		1 744,5		1 786,7
Production intérieure brute		**49 295,1**		**53 646,6**		**65 252,2**
Consommations productives		25 131,7		32 736,6		39 526,5
Production totale brute		**74 426,8**		**86 383,2**		**104 778,7**

Tableau 18.1: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1977 à 1979 -
Table 18.1: Nation's Production by Activity and legal Sector: 1977 to 1979 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1977		1978		1979	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	1 599,7	6 744,4	2 206,9	8 422,1	2 622,1	10 775,9
Industries hors hydrocarbures	6 404,1	8 475,8	8 170,7	10 921,3	10 033,3	13 570,0
Hydrocarbures	19 520,6	23 592,9	20 319,1	24 481,0	27 348,6	33 534,7
Travaux Publics Pétroliers	3 527,0	3 267,7	4 238,5	4 238,5	4 405,3	4 405,3
Bâtiment et Travaux Publics	5 745,8	9 038,1	7 231,4	11 304,9	8 905,4	13 714,5
Transport et Communications	3 740,9	4 582,4	4 322,3	5 383,9	5 350,1	6 726,2
Commerce	1 998,7	9 969,1	4 825,6	13 203,8	5 852,5	16 789,6
Services	584,0	3 278,7	671,6	3 949,7	899,2	4 801,8
Sous-Total	**42 850,8**	**68 949,1**	**51 986,1**	**81 905,2**	**65 416,5**	**104 318,0**
T.U.G.P		5 629,7		7 139,8		6 072,0
Droits de Douane		2 308,3		3 035,2		2 514,4
Production intérieure brute		**76 887,1**		**92 080,2**		**112 904,4**
Consommations productives		43 335,6		51 190,5		62 621,8
Production totale brute		**120 222,7**		**143 270,7**		**175 526,2**

Tableau 18.2: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1980 à 1982 -
Table 18.2: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1980 to 1982 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1980		1981		1982	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	2 736,0	12 923,3	3 144,6	16 253,2	2 756,9	16 107,1
Industries hors hydrocarbures	11 985,0	15 974,1	14 257,1	18 738,1	16 396,6	21 388,6
Hydrocarbures	41 640,3	51 191,3	58 582,8	59 162,8	58 484,6	58 714,7
Travaux Publics Pétroliers	3 670,7	3 670,7	2 715,5	2 715,5	3 227,9	3 227,9
Bâtiment et Travaux Publics	11 188,2	16 526,8	13 824,0	20 089,5	16 964,9	24 376,7
Transport et Communications	6 059,4	7 689,7	6 583,2	8 284,0	7 109,5	8 881,2
Commerce	6 556,7	18 975,6	8 146,8	22 674,9	9 391,2	25 966,1
Services	1 077,3	5 575,3	1 256,2	6 164,6	1 419,0	6 760,0
Sous-Total	**84 913,6**	**132 526,8**	**108 510,2**	**154 082,6**	**115 750,6**	**165 422,3**
T.U.G.P		7 899,4		10 689,3		11 763,4
Droits de Douane		2 917,0		4 263,3		3 891,0
Production intérieure brute		**143 343,2**		**169 035,2**		**181 076,7**
Consommations productives		74 585,1		91 518,9		89 094,9
Production totale brute		**217 928,3**		**260 554,1**		**270 171,6**

Source: http://www.**ons**.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html, Date d'accès au site: 10/02/2018

الملحق رقم (3.4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط والقطاع القانوني في الجزائر للفترة 1983- 1991

Tableau 18.3: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1983 à 1985 -
Table 18.3: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1983 to 1985 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1983		1984		1985	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	2 721,0	16 607,6	4 576,3	18 287,5	4 930,4	24 084,1
Industries hors hydrocarbures	19 743,3	25 335,9	24 713,9	33 082,8	28 330,4	36 966,2
Hydrocarbures	61 996,4	62 138,7	63 376,7	63 376,7	65 544,7	65 544,7
Travaux Publics Pétroliers	3 630,0	3 630,0	4 874,0	4 874,0	4 304,3	4 304,3
Bâtiment et Travaux Publics	20 093,9	28 526,1	23 680,9	33 688,2	25 686,1	37 022,7
Transport et Communications	9 006,3	11 162,2	8 652,1	13 389,9	8 406,3	14 585,4
Commerce	11 597,4	28 870,8	12 354,2	32 288,6	14 491,7	36 713,6
Services	1 730,2	7 965,4	2 124,3	8 935,2	2 348,5	10 291,4
Sous-Total	**130 518,5**	**184 236,7**	**144 352,4**	**207 922,9**	**154 042,4**	**229 512,4**
T.U.G.P		14 981,6		18 356,2		18 324,0
Droits de Douane		4 361,7		4 731,0		5 000,0
Production intérieure brute		**203 580,0**		**231 010,1**		**252 836,4**
Consommations productives		110 587,7		118 177,0		124 687,1
Production totale brute		**314 167,7**		**349 187,1**		**377 523,5**

Tableau 18.4: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1986 à 1988 -
Table 18.4: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1986 to 1988 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1986		1987		1988	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	6 337,6	26 278,2	7 118,3	31 787,4	0,0	38 785,3
Industries hors hydrocarbures	33 103,8	43 719,9	31 498,9	42 862,9	34 716,1	47 542,7
Hydrocarbures	39 053,2	39 053,2	45 537,2	45 537,2	52 702,7	52 702,7
Travaux Publics Pétroliers	5 082,3	5 082,3	4 491,7	4 491,7	3 219,9	3 219,9
Bâtiment et Travaux Publics	31 431,7	44 316,2	29 978,0	42 599,8	26 984,4	41 708,1
Transport et Communications	9 471,8	16 244,7	9 927,8	16 466,2	10 642,6	18 357,0
Commerce	10 187,1	40 030,1	13 471,0	38 392,3	15 081,0	44 496,5
Services	2 332,2	11 487,2	2 588,8	12 667,9	3 834,0	15 527,1
Sous-Total	**136 990,7**	**226 211,7**	**144 611,7**	**234 805,4**	**147 180,7**	**262 339,3**
T.U.G.P		19 173,0		18 913,0		19 200,0
Droits de Douane		5 081,0		7 036,0		8 500,0
Production intérieure brute		**250 465,7**		**260 754,4**		**290 039,3**
Consommations productives		134 604,0		150 390,7		150 767,4
Production totale brute		**385 069,7**		**411 145,1**		**440 806,7**

Tableau 18.5: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1989 à 1991 -
Table 18.5: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1989 to 1991 -

Unité Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1989		1990		1991	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	0,0	51 633,2	151,3	62 725,4	262,2	87 307,0
Industries hors hydrocarbures	35 926,7	48 508,7	50 896,3	66 921,9	76 185,3	99 536,9
Hydrocarbures	74 288,4	74 288,4	125 193,7	125 193,7	236 245,3	236 245,3
Travaux Publics Pétroliers	4 618,5	4 618,5	4 623,7	4 623,7	6 429,5	6 429,5
Bâtiment et Travaux Publics	32 141,9	50 153,1	30 984,9	57 185,3	31 660,5	78 527,6
Transport et Communications	11 849,8	21 301,3	13 878,2	27 227,3	21 237,1	41 742,8
Commerce	12 774,2	55 807,3	14 727,0	63 834,2	19 570,2	102 728,2
Services	3 908,4	17 734,5	4 489,6	21 594,2	5 030,7	27 275,0
Sous-Total	**175 507,9**	**324 045,0**	**244 944,7**	**429 305,7**	**396 620,8**	**679 792,3**
T.U.G.P		20 800,0		24 500,0		30 800,0
Droits de Douane		12 200,0		19 000,0		42 000,0
Production intérieure brute		**357 045,0**		**472 805,7**		**752 592,3**
Consommations productives		180 222,7		234 295,9		345 015,0
Production totale brute		**537 267,7**		**707 101,6**		**1 097 607,3**

Source: http://www.**ons**.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html, Date d'accès au site: 10/02/2018

الملحق رقم (4.4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط والقطاع القانوني في الجزائر للفترة 1992– 2000

Tableau 18.6: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1992 à 1994 -
Table 18.6: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1992 to 1994 -

Unité : Millions de DA

Valeurs Ajoutées Brutes	1992		1993		1994	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	108,5	128 416,3	1 296,1	131 102,0	1 304,0	145 614,5
Industries hors hydrocarbures	105 130,1	127 161,1	110 323,2	130 880,2	134 978,0	161 647,6
Hydrocarbures	250 402,5	250 402,5	247 398,3	247 398,3	326 124,5	327 346,7
Travaux Publics Pétroliers	10 036,4	10 036,4	13 280,4	13 280,4	17 667,5	17 667,5
Bâtiment et Travaux Publics	42 077,0	102 149,4	47 859,3	121 496,2	59 697,1	151 781,3
Transport et Communications	25 434,9	56 944,4	28 440,7	64 987,1	34 497,1	74 795,2
Commerce	35 608,6	127 519,6	25 374,2	167 004,5	35 131,2	222 049,8
Services	5 340,6	35 994,1	6 782,6	43 182,7	8 055,8	54 741,4
Sous-Total	**474 138,6**	**838 623,8**	**480 754,8**	**919 331,4**	**617 455,2**	**1 155 644,0**
T.U.G.P		43 700,0		50 200,0		70 600,0
Droits de Douane		36 300,0		35 500,0		48 700,0
Production intérieure brute		**918 623,8**		**1 005 031,4**		**1 274 944,0**
Consommations productives		438 768,8		565 995,4		729 738,5
Production totale brute		**1 357 392,6**		**1 571 026,8**		**2 004 682,5**

Tableau 18.7: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 1995 à 1997 -
Table 18.7: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1995 to 1997 -

Unité : Million de D.A

Valeurs Ajoutées Brutes	1995		1996		1997	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	1 358,2	196 559,5	934,3	277 842,1	1 584,8	242 703,1
Industries hors hydrocarbures	161 879,2	193 904,7	174 496,3	213 419,5	172 347,2	223 180,5
Hydrocarbures	503 355,2	505 562,8	724 052,7	750 415,3	806 594,0	838 985,8
Travaux Publics Pétroliers	21 969,6	21 969,6	28 024,7	28 024,7	32 916,2	32 916,2
Bâtiment et Travaux Publics	81 079,8	191 160,7	90 639,2	217 685,1	93 603,1	243 651,0
Transport et Communications	43 096,3	99 807,1	50 599,3	148 885,8	60 210,7	182 084,6
Commerce	33 203,7	283 531,6	32 676,2	320 575,4	24 429,3	348 347,7
Services	11 174,0	76 291,8	10 499,4	90 837,9	10 920,5	103 307,4
Sous-Total	**857 116,0**	**1 568 787,8**	**1 111 922,1**	**2 047 685,8**	**1 202 605,8**	**2 215 176,3**
T.U.G.P.		100 360,0		124 638,8		143 776,6
Droits de Douane		74 484,0		84 388,0		73 510,0
Production intérieure brute		**1 743 631,8**		**2 256 712,6**		**2 432 462,9**
Consommations productives		877 897,9		1 106 664,1		1 197 806,4
Production totale brute		**2 621 529,7**		**3 363 376,7**		**3 630 269,3**

Tableau 18.8: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - De 1998 à 2000 -
Table 18.8: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 1998 to 2000 -

Unité : Million de D.A

Valeurs Ajoutées Brutes	1998		1999		2000	
	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble	Secteur Public	Ensemble
Agriculture	896,1	324 845,8	1 438,5	359 665,8	1 551,6	346 171,4
Industries hors hydrocarbures	188 512,7	256 821,1	189 648,0	270 395,5	197 554,5	290 749,6
Hydrocarbures	610 121,5	638 221,5	846 090,0	890 943,3	1 542 882,1	1 616 314,7
Travaux Publics Pétroliers	35 471,3	35 471,3	36 417,9	36 417,9	42 904,8	42 904,8
Bâtiment et Travaux Publics	94 886,2	265 412,1	86 726,0	271 257,7	93 713,2	292 046,3
Transport et Communications	65 340,8	206 470,2	64 859,0	238 856,0	78 773,4	275 929,7
Commerce	27 856,3	380 362,2	27 412,9	412 530,8	27 149,1	436 292,1
Services	13 129,1	109 841,2	13 481,7	118 889,0	16 109,6	130 448,6
Sous-Total	**1 036 214,0**	**2 217 445,4**	**1 266 073,9**	**2 598 955,9**	**2 000 638,1**	**3 430 857,3**
T.U.G.P.		151 438,8		146 029,7		181 505,4
Droits de Douane		75 486,0		80 242,0		86 321,0
Production intérieure brute		**2 444 370,2**		**2 825 227,6**		**3 698 683,7**
Consommations productives		1 362 237,9		1 573 882,2		1 685 573,0
Production totale brute		**3 806 608,1**		**4 399 109,8**		**5 384 256,7**

Source: http://www.**ons**.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html, Date d'accès au site: 10/02/2018

الملحق رقم (5.4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط والقطاع القانوني في الجزائر للفترة 2001– 2005

Tableau 18.9: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 2001 à 2002 -
Table 18.9: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 2001 to 2002 -

Unité : Million de D.A.

	2001		2002	
Valeurs Ajoutées Brutes	*Secteur Public*	*Ensemble*	*Secteur Public*	*Ensemble*
Agriculture	1 628,5	412 119,5	1 310,4	417 225,2
Industries hors hydrocarbures	209 001,3	315 230,5	220 149,1	337 556,2
Hydrocarbures	1 381 337,8	1 443 928,1	1 369 019,7	1 477 033,6
Travaux Publics Pétroliers	38 388,0	38 388,0	39 998,5	39 998,5
Bâtiment et Travaux Publics	62 361,7	320 507,1	91 638,8	369 939,3
Transport et Communications	73 164,9	303 693,5	77 350,3	340 983,3
Commerce	29 133,3	476 208,7	33 478,1	509 285,7
Services	14 035,8	141 882,9	14 734,3	153 889,6
Sous-Total	**1 809 051,3**	**3 451 958,4**	**1 847 679,2**	**3 645 911,4**
T.U.G.P.		199 229,4		249 147,4
Droits de Douane		103 683,0		128 355,0
Production intérieure brute		**3 754 870,8**		**4 023 413,8**
Consommations productives		1 782 314,1		1 905 134,9
Production totale brute		**5 537 184,9**		**5 928 548,7**

Tableau 18.10: Production de la nation selon l'activité et le secteur juridique - de 2003 à 2005 –
Table 18.10: Nation's Production by Activity and Legal Sector: 2003 to 2005 –

Unité : Million de D.A.

Valeurs Ajoutées Brutes	2003		2004		2005	
	Secteur Public	*Ensemble*	*Secteur Public*	*Ensemble*	*Secteur Public*	*Ensemble*
Agriculture	1 245,1	515 281,7	2 560,1	580 505,6	2 826,3	581 615,8
Industries hors hydrocarbures	225 978,4	355 370,6	239 513,0	388.193,4	247 610,9	418 294,9
Hydrocarbures	1 720 322,9	1 868 889,6	2 133 380,0	2 319 823,6	3 034 544,4	3 352 878,4
Travaux Publics Pétroliers	44 199,9	44 199,9	49 294,0	49 294,0	58 992,2	58 992,2
Bâtiment et Travaux Publics	96 910,3	401 014,4	103 204,4	458 674,0	102 051,2	505 423,9
Transport et Communications	112 509,0	390 551,2	142 551,4	512 569,9	179 770,3	645 028,9
Commerce	37 616,7	552 179,9	39 862,2	607 052,6	38 951,4	668 130,0
Services	17 575,7	169 482,6	19 688,6	183 559,5	21 889,7	205 771,1
Sous-Total	**2 256 358,0**	**4 296 969,9**	**2 730 053,7**	**5 099 672,7**	**3 686 636,4**	**6 436 135,1**
T.U.G.P.		260 070,6		307 340,8		350 130,2
Droits de Douane		143 000,0		138 838,0		143 888,0
Production intérieure brute		**4 700 040,4**		**5 545 851,5**		**6 930 153,4**
Consommations productives		1 992 625,4		2 203 733,8		2 436 874,8
Production totale brute		**6 692 665,9**		**7 749 585,3**		**9 367 028,2**

Source: http://www.**ons**.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html, Date d'accès au site: 10/02/2018

الملحق رقم (6.4): توزيع نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (2002-2014)

السنوات	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع	عام	المجموع
الفلاحة	1310.4	417225.2	1245.1	515281.7	2560.1	580505.6	2826.3	581615.8	2654.5	641285.0	3166.4	708072.5	3582.9	727413.1	1377.6	931349.1	8037.7	1015258.	7804.7	1183216.	9931.4	1421693.	13711.0	1640006.	13313.5	1771495.
المحروقات	1369019.	1477033.	1720322.	1868889.	2133380.	2319823.	3034544.	3352878.	3525770.	3882227.	3843139.	4089308.	4 719	4 997	2 847	3 109	3 851	4 180	4 932	5 242	5 035	5 536	4 500	4 968	4 114	4 657
الاشغال العمومية البترولية	39998.5	39998.5	44199.9	44199.9	49294.0	49294.0	58992.2	58992.2	64265.4	64265.4	92368.8	92368.8	86 719,5	86 719,5	94 767,1	94 767,1	63 312,0	63 312,0	70 701,2	70 701,2	80 050,5	80 050,5	58 133,7	58 133,7	63 792,3	63 792,3
الصناعة خارج المحروقات	220149.1	337556.2	225978.4	355370.6	388193.4	239513.0	418294.9	247610.9	257510.9	449493.3	268747.4	479814.9	289 809,7	519 631,6	308 357,4	570 673,2	325 545,3	617 404.9	351 276,0	663 756.5	374 773,4	728 615,2	388 430,1	765 440.4	412 841,8	836 973,8
البناء والاشغال العمومية	91638.8	369939.3	96910.3	401014.4	458674.0	103204.4	505423.9	102051.2	120697.9	610071.1	139628.9	732720.7	115 971,2	869 988,6	128 971,6	1 000	163 985,4	1 194	171 526,3	1 262	178 486,5	1 411	188 132,0	1 569	291 686,8	1 730
النقل والاتصالات	77350.3	340983.3	112509.0	390551.2	512569.9	142551.4	645028.9	179770.3	163733.2	743533.6	162147.6	822406.6	163	830	166	865	176	933	191	1 074	214	1 194	234	1 462	256	1 556
التجارة	33478.1	509285.7	37616.7	552179.9	607052.6	39862.2	668130.0	38951.4	42919.6	728366.7	57088.6	863197.3	67 368,8	1 003	73 876,7	1 160	75 451,2	1 283	87 415,2	1 446	96 135,9	1 649	110 983,1	1 870	113 765,2	2 070
الخدمات	14734.3	153889.6	17575.7	169482.6	183559.5	19688.6	205771.1	21889.7	23597.8	226224.6	26672.1	247602.2	34 504,8	280 131,5	38 065,4	323 684,6	50 051,8	369 400.0	60 914,6	412 721.5	68 001,6	460 340,0	79 203,8	516 178.5	101 583,5	564 876,5
المجموع	1847679,2	3645911,4	2256358	4296969,9	5099672,6	2730053,7	6436135,2	3686636.4	4201149.5	7345467,5	4592959,2	8035491,6	**5 480 885,20**	**9 314 979,70**	**3 659 581,00**	**8 054 982,30**	**4 714 570,20**	**9 656 782,20**	**5 873 220,10**	**11 355 943,90**	**6 058 014,00**	**12 483 051,90**	**5 573 653,70**	**12 850 473,70**	**5 368 257,50**	**13 251 300,90**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع: http://www.**ons**.dz/IMG/pdf/Production-nation-selon-activit-SJ.pdf

تاريخ الإطلاع: 23/10/ 2016.

الملحق رقم(7.4): تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال الفترة 1990- 1999

السنوات	عدد الأسرَّة	معدل التغير (%)
1990	53812	–
1991	54986	2.18
1992	55924	1.70
1993	57290	2.44
1994	60235	5.14
1995	62000	2.93
1996	64695	4.35
1997	65704	1.56
1998	70981	8.03
1999	76000	7.07

Source: ministère du tourisme et du l'artisanat, 2000.

الملحق رقم (8.4): ترتب الجزائر ضمن مؤشر الكلي تنافسية السياحة والسفر لسنة 2017

Table 1: The Travel & Tourism Competitiveness Index 2017 Ranking

Country/Economy	Rank	Score	Change since 2015
Spain	1	5.43	0
France	2	5.32	0
Germany	3	5.28	0
Japan	4	5.26	5
United Kingdom	5	5.20	0
United States	6	5.12	–2
Australia	7	5.10	0
Italy	8	4.99	0
Canada	9	4.97	1
Switzerland	10	4.94	–4
Hong Kong SAR	11	4.86	2
Austria	12	4.86	0
Singapore	13	4.85	–2
Portugal	14	4.74	1
China	15	4.72	2
New Zealand	16	4.68	0
Netherlands	17	4.64	–3
Norway	18	4.64	2
Korea, Rep.	19	4.57	10
Sweden	20	4.55	3
Belgium	21	4.54	0
Mexico	22	4.54	8
Ireland	23	4.53	–4
Greece	24	4.51	7
Iceland	25	4.50	–7
Malaysia	26	4.50	–1
Brazil	27	4.49	1
Luxembourg	28	4.49	–2
United Arab Emirates	29	4.49	–5
Taiwan, China	30	4.47	2
Denmark	31	4.43	–4
Croatia	32	4.42	1
Finland	33	4.40	–11
Thailand	34	4.38	1
Panama	35	4.37	–1
Malta	36	4.25	4
Estonia	37	4.23	1
Costa Rica	38	4.22	4
Czech Republic	39	4.22	–2
India	40	4.18	12
Slovenia	41	4.18	–2
Indonesia	42	4.16	8
Russian Federation	43	4.15	2
Turkey	44	4.14	0
Bulgaria	45	4.14	4
Poland	46	4.11	1
Qatar	47	4.08	–4
Chile	48	4.06	3
Hungary	49	4.06	–8
Argentina	50	4.05	7
Peru	51	4.04	7
Cyprus	52	4.02	–16
South Africa	53	4.01	–5
Latvia	54	3.97	–1
Mauritius	55	3.92	1
Lithuania	56	3.91	3
Ecuador	57	3.91	n/a
Barbados	58	3.91	–12
Slovak Republic	59	3.90	2
Bahrain	60	3.89	0
Israel	61	3.84	11
Colombia	62	3.83	6
Saudi Arabia	63	3.82	1
Sri Lanka	64	3.81	–1
Morocco	65	3.81	–3
Oman	66	3.78	–1
Vietnam	67	3.78	8
Romania	68	3.78	–2

Country/Economy	Rank	Score	Change since 2015
Jamaica	69	3.71	7
Georgia	70	3.70	1
Azerbaijan	71	3.70	13
Montenegro	72	3.68	–5
Trinidad and Tobago	73	3.67	–4
Egypt	74	3.64	9
Jordan	75	3.63	2
Dominican Republic	76	3.62	5
Uruguay	77	3.61	–4
Bhutan	78	3.61	9
Philippines	79	3.60	–5
Kenya	80	3.59	–2
Kazakhstan	81	3.59	4
Namibia	82	3.59	–12
Cape Verde	83	3.55	3
Armenia	84	3.53	5
Botswana	85	3.52	3
Guatemala	86	3.51	–6
Tunisia	87	3.50	–8
Ukraine	88	3.50	n/a
Macedonia, FYR	89	3.49	–7
Honduras	90	3.49	0
Tanzania	91	3.45	2
Nicaragua	92	3.44	0
Iran, Islamic Rep.	93	3.43	4
Lao PDR	94	3.40	2
Serbia	95	3.38	0
Lebanon	96	3.37	–2
Rwanda	97	3.36	1
Albania	98	3.35	8
Bolivia	99	3.34	1
Kuwait	100	3.33	3
Cambodia	101	3.32	4
Mongolia	102	3.31	–3
Nepal	103	3.28	–1
Venezuela	104	3.28	6
El Salvador	105	3.28	–14
Uganda	106	3.20	8
Tajikistan	107	3.18	12
Zambia	108	3.16	–1
Côte d'Ivoire	109	3.16	8
Paraguay	110	3.15	3
Senegal	111	3.14	1
Gambia, The	112	3.12	–3
Bosnia and Herzegovina	113	3.12	n/a
Zimbabwe	114	3.11	1
Kyrgyz Republic	115	3.10	1
Ethiopia	116	3.10	2
Moldova	117	3.09	–6
Algeria	118	3.07	5
Gabon	119	3.06	5
Ghana	120	3.04	0
Madagascar	121	2.99	0
Mozambique	122	2.91	8
Malawi	123	2.91	3
Pakistan	124	2.89	1
Bangladesh	125	2.89	2
Cameroon	126	2.88	–4
Benin	127	2.84	n/a
Lesotho	128	2.84	1
Nigeria	129	2.82	2
Mali	130	2.78	–2
Sierra Leone	131	2.69	1
Mauritania	132	2.64	5
Congo, Democratic Rep.	133	2.64	n/a
Burundi	134	2.57	1
Chad	135	2.52	6
Yemen	136	2.44	2

Source: World Economic Forum, **the travel and tourism competitiveness report**, 2017, p9

ملخص:

إرتبطت المسيرة التنموية للإقتصاد الجزائري في كل مراحلها بإمتلاك الجزائر للثروة النفطية وما يصاحبها من إيرادات كبيرة، إلا أن تذبذبها بصفة دورية كثيرا ما كان عائقا أمام إستقرار وتيرة التنمية، فالثروة النفطية لم تجعل من الجزائر دولة مزدهرة رغم أهميتها، فهي لا تزال تعاني من عدة إختلالات على مستويات مختلفة، نتيجة لمعطيات الدولة الريعية والسلوكيات المرتبطة بها، وهذا ما يدفعنا نحو حتمية البحث في سبل تنويع الإقتصاد الوطني ليرتكز على قطاعات أخرى ذات طبيعة غير إستنفاذية من أهمها القطاع السياحي بميزته النسبية، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات يمكن إستغلالها لتحقيق النجاح المرغوب إذا ما توفرت الشروط والبيئة اللازمة لذلك، فالسياحة تمثل موردا إقتصاديا مهما بالنسبة للكثير من الإقتصاديات التي نجحت في تشجيع وتفعيل الإستثمار في هذا المجال وتمكنت من تحسين تنافسيتها عن طريق الرفع من جودة الخدمات السياحية والإهتمام بإرضاء السياح وتوفير متطلباتهم.

الكلمات الدالة: الإقتصاد الجزائري، التنمية، الثروة النفطية، التنويع الإقتصادي، القطاع السياحي.

Abstract:

The development process of the Algerian economy at all it stages was linked to Algeria's possession of the oil wealth and its accompanying revenues. However, its periodic fluctuation was often a hindrance to the stability of development, so the oil wealth didn't make Algeria a prosperous country despite the importance of this wealth; it is still suffering from several imbalances at different levels, as a result of the rentier state and its associated behaviors. This leads us to search ways to diversify the national economy, and make it based on other sectors of non-exploitative nature, such as the tourism sector with its comparative advantage that available in Algeria, and which can be exploited to achieve the desired success if the conditions and environment are available for that. In fact, Tourism is representing an important resource for many economies that have succeeded in encouraging and activating investment in this field and they have been able to improve their competitiveness by increasing the quality of tourism services to make tourists satisfied.

Key words: Algerian Economy, Development, Oil Wealth, Economic Diversification, Tourism Sector.

ثم بعون الله

